



الصاعرجي، أسعد محمد سعيد

الفقه الحنفي وأدلة: فقه المعاملات - المدينة المنورة

٤٣٢ ص ٢٥١ سم

ردمك ٢ - ٢٦٩ - ٣٥ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

١ - ٢٧٠ - ٣٥ - ٩٩٦٠ (ج ٢)

١ - الفقه الحنفي ٢ - المعاملات (فقه إسلامي) ٤ - العنوان

١٩/٢٤٨٣

ديوي ٢٥٨٦١

الفقيه الحنفي والشرائع

فقه المعاملات
القسم الأول

تأليف

شيخ أسعد محمد سعيد الصاغري

دار الفقيه

بيروت

مكتبة الغزالي

دمشق

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

مكتبة الغزالي



دمشق - فحامة - شارع خالد بن الوليد - مقابل جامع زيد بن ثابت الأنصاري

ص.ب. ٤٤٨ - هاتف : ٢٢٣٥٠٥٢ - بيروت ص.ب. : ١٤/٥٩٣١

دار الفيحاء



بيروت - فردان - خلف سيار الدرك - هاتف ٠٣/٦٦٨٤٧٩

البيوع - الشفعة - الإجارة - الرهن - الشركة - الوكالة
الكفالة - الحوالة - النكاح - الطلاق - اللعان - العدة
التفقات - الحضانة - الأيمان - النذر - الحدود
السير - الردة - البغاة - الحظر والإباحة - الاحتكار
أقسام الكلام - اللعب بالنرد والشطرنج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله تعالى شارح الشرائع، رضي لنا الإسلام ديناً، وحشنا على
ابتغائه: ونم يقبل منا إلا أن ندين به.

أحمد مبحانه وتعالى على ما وهب، واستمد منه العون على طيب
الرضوان، ونيل أسباب الفخران. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأصلي وأسلم عليه، وعلى آله وأصحابه،
وعلى إخوانه المرسلين، وأصحابهم أجمعين.

أما بعد: فإن العلم نوعان: علم التوحيد والصفات، وعلم الشرائع
والأحكام.

النوع الأول:

والأصل في النوع الأول التمسك بالكتاب والسنة، ومجانبة البهوى
والبدعة، ولزوم طريق السنة والجماعة الذي كان عليه الصحابة والتابعون،
ومضى عليه الصالحون، وهو الذي كان عليه مشايخنا، وكان عليه سلفنا
الصالح. أعني: أب حنيفة وأبا يوسف ومحمداً، وعمامة أصحابهم رحمهم الله
تعالى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله تعالى شارح الشرائع، رضي لنا الإسلام ديناً، وحشنا على
ابتهائه: ونم يقبل منا إلا أن ندين به.

أحمده سبحانه وتعالى على ما وهب، واستمد منه العون على طيب
الرضوان، ونيل أسباب الفخران. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأصلي وأسلم عليه، وعلى آله وأصحابه،
وعلى إخوانه المرسلين، وأصحابهم أجمعين.

أما بعد: فإن العلم نوعان: علم التوحيد والصفات، وعلم الشرائع
والأحكام.

النوع الأول:

والأصل في النوع الأول التمسك بالكتاب والسنة، ومجانبة البهوى
والبدعة، ولزوم طريق السنة والجماعة الذي كان عليه الصحابة والتابعون،
ومضى عليه الصالحون، وهو الذي كان عليه مشايخنا، وكان عليه سلفنا
الصالح. أعني: أب حنيفة وأبا يوسف ومحمداً، وعمامة أصحابهم رحمهم الله
تعالى.

وقد صنف أبو حنيفة رضي الله عنه في ذلك كتاب العقدة الأكبر . وسماه أكبر لأن شرف العلم وعظمته بحسب شرف المعلوم ؛ ولا معلوم أكبر من ذات الله تعالى وصفاته . فلذلك سماه أكبر ، وذكر فيه إثبات الصفات فقال : لم يزل ولا يزال بصفاته وأسمائه لم يحدث له صفة ولا اسم ، ولم يزل عالماً بعلمه . والعلم صفة في الأزل ، وقادراً بقدرته . والقدرة صفة في الأزل . وخالقاً بتخليفه . والتخليق صفة في الأزل ، وفاعلاً بفعله . وفعله صفة في الأزل . فالفاعل هو الله سبحانه ، وفعله صفة في الأزل والمفعول مخلوق ، وفعل الله تعالى غير مخلوق . وصفاته أزلية غير مخلوقة ولا محدثة . فمن قال : إنها مخلوقة أو محدثة ، أو وقف فيها أو شك فيها فهو كافر بالله تعالى ، وحسبك قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْغَنَةُ ﴾ [الصف: ٨] . فأثبت لنفسه صفة الغنة .

وذكر في كتابه أيضاً إثبات تقدير الخير والشر من الله عز وجل فقال : يجب أن يقول : آمنت بالله وملأته ، وكتبه ورسده واليوم الآخر ، والقلوب خيره وشره من الله تعالى ، وأن ذلك بمشيئته فقال : جميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة والله خالقها . وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وفسده والطاعات كلها بمحبته ورضائه ، والمعاصي كلها بتقديره وعلمه وقضائه ومشيئته لا بمحبته ولا برضائه .

وصنف أيضاً كتاب العالم والمتعلم وقال فيه : إن المؤمن لا يكون لله عدواً . وإن ركب جميع الذنوب بعد أن لا يدع التوحيد . لأنه حين يرتكب المعظم من الذنوب فالله أحب إليه مما سواه . فإنه لو خير بين أن يحرق بالنار وبين أن يقتري على الله لكان الاحتراق أحب إليه من ذلك . ولا يخرج به من الإيمان . قلت : ويؤيده ما أخرجه البخاري في جامعه الصحيح ، وبؤبؤ عليه : باب ما يكره من لعن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة . وأورد الحديث بسنده عن عمر بن الخطاب أن رجلاً على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله

وكان يلقب: حمواً وكان يضحك رسول الله ﷺ. وكان النبي ﷺ قد جلدته في الشراب، فأُتي به يوماً فأمر به فُجِلِدَ، قال رجل من القوم: اللهم العنه ما أكره ما يؤتى به، فقال النبي ﷺ: «لا تلعنوه فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله»^(١).

ومعنى قوله ﷺ: «فوالله ما علمت، أنه يحب الله ورسوله» وقع في رواية الإسماعيلي من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه: «فوالله ما علمت إنه يحب الله ورسوله». ويصح معه أن تكون (ما) زائدة، وأن تكون ظرفية أي مدة علمي. ووقع في رواية معمر والواقدي «فإنه يحب الله ورسوله»، وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم. ولا إشكال فيها لأنها جاءت تعليلاً لقوله: لا تفعل يا عمر. والله أعلم ذكره الحافظ في الفتح.

وذكر في كتاب لفقهِ الأكبر أيضاً: ولا تكفر مسلماً بذنب من الذنوب. وإن كانت كبيرة إذا لم يستحلها. ولا تُزيل عنه اسم الإيمان. ونسبته مؤمناً حقيقة، ويدعى له بالرحمة ويقال: رحمه الله. قال عليه الصلاة والسلام لسفانة بنت حاتم: «لو كان أبوك إسلامياً لترحمنا عليه خلوا عنها فإن أباها كان يحب مكارم الأخلاق»^(٢). ومعنى ترحمنا عليه: أي اقلنا له: رحمه الله.

وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: من قال بخلق القرآن فهو كافر، والأصحاب كلهم كانوا يقولون: بجواز إمامة الفاسق. وإن كانت مع الكراهية، وقالوا: إذا قضى القاضي بشهادة الفاسق، نفذ قضاؤه. لأنهم

(١) صحيح البخاري ١٤٢٣.

(٢) نوافذ الأصول ٧٣٠.

مسلمون، وقالوا بفرضية غسل الرجلين، وانتفوا على عدم جواز الدعاء بقوله: اللهم إني أسألك بمشعد العز من عرشك من القعود. لأن يشير إلى التمكن. واختلفوا في جواز الدعاء بقوله: بمعقد العز من عرشك من المعقد فقال أبو يوسف: لا بأس به للحديث الوارد فيه، وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله: لا يجوز. لأنه يوجب تعلق العز بالعرش، ويبرهم حدوث هذه الصفة. والله تعالى بجميع أوصافه قديم أزلي. والحديث شاذ لا يجوز العمل به في مثل هذه الصورة. وفيه رد لمذهب المشبهة.

وقالوا: بحقية رؤية الله تعالى في الدار الآخرة بالأبصار بلا شبه ولا كيفية، ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة. وقالوا: بحقية عذاب القبر لمن شاء، وإعادة الروح إلى العبد في قبره حق، وضغطة القبر حق كائن وعذابه حق كائن، للكفار كلهم أجمعين وللبعض المسلمين.

وقالوا: بحقية خلق الجنة والنار وبأنهما موجودتان لا تفتيان أبداً، ولا تحوت الحور أبداً ولا يقضى عذاب الله تعالى ولا ثوابه سرمداً. حتى قال أبو حنيفة لجهم بعدما طالت مناظرتهمما وظهر مكابرتهم: اخرج عني يا كافر. وهو جهم بن صفوان رئيس الجبرية. وكان من مذهبه أنهما ليستا بموجودتين اليوم. وإنما تخلقان يوم القيامة. ومن مذهبه فاته الله أنهما مع أهاليهما تفتيان، ومن مذهبه أن الإيمان هو المعرفة فقط دون الإقرار، وأنه لا فعل لأحد على الحقيقة إلا الله تعالى. وأن العباد فيما ينسب إليهم من الأفعال كالشجرة تحريكها الريح، والإنسان مجبر في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار. وكل هذا رد لحقيقة التكليف.

وأوردت مذهبه والأقوال التي يقولها الجبرية لتكون أيها القارىء على بيته من مذهبهم. والجبرية كفار بأقوالهم واعتقاداتهم. ولذا قال أبو حنيفة لجهم بن صفوان: اخرج عني يا كافر! إما باعتبار ضلوه في هواه، وإما على سبيل الشتم.

وقال الأصحاب بحقية سائر أحكام الآخرة على ما نطق به الكتاب والسنة من البعث بعد الموت، وقراءة الكتب، ووزن الأعمال والصراط والشفاعة. وكل ذلك مذكور في كتاب الفقه الأكبر.

النوع الثاني :

هو علم الفروع. وعلم الفقه سمي فرعاً لتوقف صحة الأدلة الكلية فيه مثل كون الكتاب حجة مثلاً على معرفة الله تعالى وصفاته، وعلى صدق المبلغ وهو الرسول عليه الصلاة والسلام. وإنما يعرف ذلك من النوع الأول فكان هذا النوع فرعاً له من هذا الوجه؛ إذ الفرع هو الذي يفترق في وجوده إلى الغير.

وعلم الفقه ثلاثة أقسام :

القسم الأول : علم المشروع بنفسه أي : علم الأحكام. مثل الحلال والحرام، والصحيح والفاصل، والواجب والمنهي والمندوب والمكروه.

القسم الثاني : إتيان المعرفة به. أي معرفة التصور بمعانيها. والمراد من المعاني : المعاني اللغوية، والمعاني الشرعية التي تسمى عللاً؛ وضبط الأصول بفروعها : أي الأصول المختصة بهذا النوع مع فروعها.

وذلك أن يعرف أن قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [النساء: ١٥٣] كتابة عن الحدث فهذا معرفة معناه اللغوي، ويعرف أن المعنى الشرعي المؤثر في الحكم خروج النجاسة عن بدن الإنسان الحي. فإذا أتقن المعرفة بهذا الطريق عرف الحكم في غير السيلين.

ومثال ضبط الأصل بفرعه أن يعرف أن الشك لا يعارض اليقين؛ فإذا شك في طهارته وتيقن بالحدث وجب عليه الوضوء، وبالعكس لا يجب.

القسم الثالث : العمل به لأنه هو المقصود من العلم لا نفسه. إذ الابتلاء

يحصص به لا بالنعم نفسه. وإدخال العمل في قسمة العلم. لأن المراد به العلم المنجي. والنجاة لا تكون إلا بانضمام العمل إليه.

فإن قلت: أين العمل في النوع الأول؟ فالجواب: إن العمل في النوع الأول يكون بالقلب وهو الاعتقاد. وفي هذا النوع بالجوارح. وقد دل على أن الفقه هو الأقسام الثلاثة أنه تعالى سماه حكمة. والحكمة لغة: اسم للعلم المستقن والعمل به. والحكيم هو الذي يمنع نفسه عن هواها وعن القبائح.

فمن حوى الأقسام الثلاثة كان فقيهاً مطلقاً. وإلا فهو فقيه من وجه دون وجه. وقد نذب الله تعالى إلى الفقه في كذبه العزيز بقوله: ﴿فَلَوْلَا نَعَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ صَوْتٌ يَسْمَعُونَهَا إِلَىٰ أَلْبَينَ وَيُحَذِّرُوا فِتْنَتَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]. وصفهم بالإنذار. وهو دعوة إلى العلم والعمل به. وسأله فرقد السبخي الحسن البصري عن شيء فأجابه فقال: إن الفقهاء بخالفونك، فقال الحسن: نكثت أملك فزيده. وهي رأيت فقيهاً بعينك؟ إنما الفقيه هو الزاهد في الدنيا الراض في الآخرة البصير بذنوبه المتشاور على عبادة ربه الورع النكاف عن أعراض المسلمين.

وقال النبي ﷺ: (من برد الله به خيراً يقيه في الدين)^(١). وقوله ﷺ: «الناس معادن كمعادن الفضة والذهب خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»^(٢).

وأصحاب مذهبنا أبو حنيفة رحمه الله. وأصحابه المتقدمون في هذا الباب. وهم الربانيون في علم الكتاب والسنة وملازمة القدوة. وقال إمام الحرمين فيهم: إن المعاني قد تيسرت لأصحاب أبي حنيفة، وسلم لهم

(١) صحيح مسلم ٧١٨/٢.

(٢) صحيح مسلم ٢١٥١/٢.

العلماء فيها إجمالاً وتفصيلاً؛ فأما إجمالاً قد سُمعوا أصحاب الرأي لانتقائهم معرفتهم بالحلل والحرام، واستخراجهم المعاني من النصوص لبناء الأحكام، ودقة نظرهم فيها، وكثرة تفريغهم عليها، وقد عجز عن ذلك عامة أهل زمانهم فنسبوا أنفسهم إلى الحديث، ونسبوا أبا حنيفة وأصحابه إلى الرأي؛ والرأي هو نظر لقلب. وفي المغرب: الرأي ما ارتأه الإنسان واعتقده.

وأما تفصيلاً: فما روي عن مالك بن نيس أنه كان يقول: اجتمعت مع أبي حنيفة وجلس أوقفاً، وكلمته في مسائل كثيرة فما رأيت رجلاً أفقه منه، ولا أغوص منه في معنى وحجة.

وأصحاب أبي حنيفة أولى بأن يكونوا من أصحاب الحديث أيضاً تفصيلاً وإجمالاً. أما تفصيلاً: فما جاء عن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يقول: عجباً للناس يقولون: إني أقول بالرأي وما أفني إلا بالآثر. وعن أنضر بن محمد قال: ما رأيت أحداً أكثر أخذاً للآثار من أبي حنيفة وقد مررت في المقدمة في فقه العبادات قوله رحمه الله: إنا نأخذ أولاً بكتاب الله ثم بالسنة. ثم بأقضية الصحابة، ونعمل بما يثبتون عليه فإن اختلفوا فسنأخذ بحكمه بجامع العلة بين المسألتين حتى يتضح المعنى.

وأما إجمالاً: فقد عملوا بالمراسيل تمسكاً بالسنة والحديث. ورأوا العمل به مع الإجمال أولى من الرأي. ومن رد المراسيل فقد رد كثيراً من السنة وعمل بالفرع بتعطيل الأصل. وقدموا رواية المجهول على القياس. وقدموا قول الصحابي على القياس. وقد محمد رحمه الله تعالى في كتاب أدب القاضي: لا يستقيم الحديث إلا بالرأي أي: باستعمال الرأي فيه بأن يدرك معانيه الشرعية التي هي مناط الأحكام، ولا يستقيم الرأي إلا بالحديث أي: لا يستقيم العمل بالرأي والأخذ به إلا بانضمام الحديث إليه. حتى إن من لا يحسن الحديث ولا يحسن الرأي، فلا يصلح للقضاء والفتوى.

وهذا الكتاب يتناول معرفة بعض القسم الأول من النوع الثاني علم الأحكام.

وقد سبق وبينت في الجزء الأول من كتاب الفقه الحنفي وأدلته بعض علم الأحكام من الفقه فقه العبادات، وها أنذا أبين في هذا الجزء الثاني من كتاب الفقه بعض علم الأحكام من الفقه فقه المعاملات من البيوع والربا، والشركات والكفالة والوكالة والحوالة، والرهن والشفعة والإجارة والصرف وغيرها. والنكاح والطلاق والإحداد، والعدة والتفقات والحضانة، والأيمان والتدور، والحدود والسير وغيرها.

وقد جعلت كتاب الباب شرح الكتاب إمامي. لأنني قرأت معظم ما نصصت عليه على فقه الشام الحنفي الصغير شيخني الشيخ عبد الوهاب ديس وزيت الشهير بالحافظ رحمه الله تعالى الرحمة الواسعة. كما أنني قرأت بعض ما نصصت عليه من أبواب الفقه على الشيخ إبراهيم اليعقوبي رحمه الله تعالى.

وإني أحمد الله تعالى على سلامة ما تليفته في الفقه الحنفي على شيوخني الأجلاء، وأخص بالفضل من أدخلني على شيخني الشيخ عبد الوهاب رحمه الله تعالى أوائل ما تلقيت عليه، وطلب الأذن لي بالدخول عليه. من أدبني له بالفضل أخي السيد الدكتور محمد مطيع الحافظ ابن أخي سيدنا الشيخ عبد الوهاب، ومن عرفني بالشيخ إبراهيم اليعقوبي أخي وزميلي في الطلب السيد عدنان المجد الحنفي حفظهما الله تعالى.

فقد قرأت بحمد الله تعالى الفقه الحنفي على شيخني الشيخ عبد الوهاب ديس وزيت عن الشيخ محمد عطاء الله الكسم عن الشيخ عبد الفني الفيمي الميداني شارح الكتاب. عن خانمة المحققين السيد محمد أمين عابدين صاحب الحاشية. عن الشيخ شاکر العمري السالمي الشهير بالعقاد. عن

الشيخ زين الدين مصطفى بن محمد الرحمتي الأيوبي. عن العارف الشيخ عبد الغني التابلي إجازة عن والده الشيخ إسماعيل التابلي صاحب الحاشية على الدور والغرر من أبي البركات حسن بن عمار الشربلاني نسبة إلى قرية بالمتوفية بمصر تسمى شبرى بلولة عن شيخ الإسلام عبد الله النحوي والشيخ محمد بن عبد الرحمن المسيري، والشيخ محمد بن أحمد الحموي والشيخ محمد المحيي أربعتهم. عن الشيخ أحمد بن بونس الشلبي صاحب الفتاوى عن سري الدين عبد البر بن محب الدين محمد بن الشحنة شارح الوهبانية. عن المحقق الكمال محمد بن عبد الواحد بن الهمام شارح الهداية. عن سراج الدين عمر بن علي الكنتاني الشهير بقارى الهداية. عن الشيخ علاء الدين أحمد بن محمد السيرامي عن السيد جلال الدين بن شمس الدين الكرمانى شارح الهداية عن الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري صاحب الكشف والتحقيق. عن الإمام حافظ الدين النسفي محمد بن محمد عن شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكرذوري. عن فخر الإسلام علي بن محمد البردوي عن شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي. عن شمس الأئمة عبد العزيز بن أحمد الحلواني عن القاضي أبي علي النسفي عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري عن الأستاذ عبد الله بن محمد الشبذموني. عن الأمير أبي حفص الصغير محمد البخاري عن أبيه أبي حفص الكبير أحمد البخاري. عن الإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت صاحب المذهب. وهو عن حماد بن زيد عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

والله أسأل ويحييه سيدنا محمد ﷺ أن يوصل أن يجعل خالصاً لوجهه الكريم. وأن ينفع به كاتبه وقارئة وناشروه. ولم أَلْ جهداً في انتقاء أسهل الألفاظ تقريباً للفهم وتعريفاً بالحكم. فإذا أصبت فيثوبق الله تعالى وبركة

حلولي في منية المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام وببركة الشيوخ . وإن
أخطأت فمن شأني وجبلي . وخلق الإنسان عجباً ، وأستغفر الله العظيم
وأثوب إليه والحمد لله أولاً وآخراً على ما أنعم وتفضل . وهو المقصود وعليه
المعول .

المدينة المنورة ليلة الجمعة ١٠ رجب الفرد ١٤١٩ هـ .

وكتبه حامداً ومصلياً

أسعد محمد سعيد الصاغري

كتاب البيوع

البيع في اللغة: مبادلة، وكذلك الشراء، سواء كانت في مال أو غيره.
قال الله تعالى: ﴿إِذَا أَقَامْتُمْ الْبَيْعَ فَانْتَبِهُوا كَأْتُمُوهُمْ وَأَتُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٨].
وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ وَالْهَدْيَ﴾ [البقرة: ١٦٩].
ويستعمل متعدياً لمفعولين يقال: بعثك الشيء، وقد تدخل من على المفعول الأول على وجه التأكيد فيقال: بعث من زيد الدار. وربما دخلت اللام فيقال: بعث لك الشيء فهي زائدة. وابتاع الدار: أي اشتراها. وباع عليه الدار: أي من غير رضا.

والبيع شرعاً: مبادلة لمال المنشووم بالمال المتشووم تمليكاً وتملكاً بالتراضي وعمو البيع النافذ. وهو عقد مشروع ثبت شرعته بالكتاب والسنة والمعقول. أما المكذب فقولته تعالى: ﴿وَأَسْرَأَهُ أَتَيْتُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ بِحُكْمٍ عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٩]. وأما السنة: فلأنه ﷺ بعث والناس يتبايعون فأقرهم عليه، وقد باع ﷺ وشترى مباشرة وتوكيلاً، فمن عاقبة رضي الله عنها أن النبي ﷺ اشترى طعاماً من يهودي، إلى أجل ورواه زرعة من حديثه^(١).

وعن عروة البارقي أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً ليشتري به شاة، أو نضحية

فأشترى به شاتين فباع أحدهما بدينار، وأتى النبي ﷺ بشدة ودينار، فدعا النبي ﷺ بالسركة في بيعه. فكان إذا اشترى شراب ربح فيه ^(١).

وعلى شريعته الإجماع، وأما الموقوف: فهو أن الحاجة ماسة إلى شريعته، فإن الناس محتاجون إلى نسلع والضرع ونشاب الذي في أيدي بعضهم، ولا طريق لهم إلا البيع والشراء، فإن ما جهات عليه المصاع من الشح، والضئفة وجب المال بمنعهم من إخراجة بغير عوض، فاحتاجوا إلى المعاوضة، فوجب أن يشرع دفع الحاجة.

ركنا البيع وشرطه ومحلّه وحكمه:

البيع يعتقد بالإيجاب والقبول. وهما ركنه، وبيع. لأنهما يدلان على الرضا الذي يتعلق به الحكم.

والإيجاب: هو ما يذكر أولاً من كلام أحد العاقلين سواء كان بائعاً أم مشترياً.

والقبول: هو ما يذكر ثانياً، أو هو الفعل الثاني.

شرطه: أهلية المتعاقدين حتى لا يتعقد البيع من غير أهل. وتبدأ لأهلية من تمييز.

محلّه: المال.

حكمه: ثبوت الملك للمشتري في المبيع، وثبوت المنع للبائع في الثمن إذا كان بائعاً، ونسب الإجازة إذا كان موقفاً.

الألفاظ التي يتعقد بها البيع :

ويتعقد البيع إذا كان الإيجاب والتقبل بلفظ الماضي، كقول أحدهما :
 بعث ، وآخر اشتريت . ولأن البيع والشراء إنشاء ، والشرع قد اعتبر الإخبار
 الذي هو بعث واشتريت إنشاء في جميع العقود فيتعقد به . ولا يتعقد البيع
 بتفطين أحدهما مستقبل بخلاف النكاح كما سيأتي . فإن النبي ﷺ استعمل
 في البيع لفظ الماضي الذي يدل على تحقق وجوده . فكان الانعقاد مقتصرأ
 عليه ، ولأن لفظ المستقبل إن كان من جانب البائع كان عدة لا بيعاً . وإن كان
 من جانب المشتري كان مسأومة .

ويتعقد البيع بكل لفظ يدل على معنى البيع والشراء كقول : أعطيتك
 بكذا ، أو غذه بكذا ، أو مكنك بكذا ، فقال الآخر : أخذت . أو قبلت ، أو
 رضيت ، أو أمضيت لأنه يدل على معنى القبول والرضا .

والعدة في العقود فقول : العبرة للمعاني لا للألفاظ والحبابي ؛ فيتعقد
 البيع بالتعاطي بدون كلام في الأشياء الخفية والنفيسة . فصل عليه الإمام
 محمد . لأنه يدل على الفرض المقصود من الإيجاب والتقبل .

فإذا كان الإيجاب أو التقبل بلفظ الأمر فلا بد في الانعقاد من ثلاثة ألفاظ
 كما إذا قال البائع : اشتر متي ، فقال المشتري : اشتريت فلا يتعقد إلا إذا قال
 البائع : بعني . وإذا كان بلفظ المضارع فلا يسح .

ولا بد في البيع من ذكر الثمن . وتعيين المبيع . وإلا فلا يكون بيعاً وإن
 حصن الإيجاب والتقبل .

خيار القبول في مجلس عقد البيع :

وإذا أوجب أحد المتعاقدين البيع فالآخر - لخيار - إن شاء قبل كي المبيع
 بكل الثمن في مجلس العقد وإن شاء رده كنه ، وتسوجب الرجوع ما سم قبل

الأخر وهو خيار القبول ويعتمد إلى آخر المجلس الذي يتكلم فيه على المبيع. وإذا انقضا من حديثهما، ودخلا في حديث آخر لا علاقة له بالأول منه، ثم قبل أحدهما بالبيع السابق لا يعقد البيع لحدوثه غير حكمه من حرام قبل قال رسول الله ﷺ: «البيع بالخيار ما لم يتفرق فإن صدق وبطل وإذا أظنهما في بيعهما وإن كذبا ونكصا صحفت بيعة بيعهما» وقال من غير هذا الشئ بقاء وهو قاعد قام ليجب له البيع.

فالتزام من المجلس، أو تغييره بالدخول في مجلس آخر قبل قول الآخر بفعل الإيجاب لأنه دليل الإعراض والرجوع، وكل ما يدل على الإعراض من الاشتغال بفعل آخر تبديل المجلس للإيجاب، ونكبيهما ذلك وشطط العقد لا يوقف على قول الثالث كمن قال: بعث من ولاي لعنت فلانة قبل، لا يعقد إلا إذا كان بكثرة أو رسالة. فيعتبر مجلس نوع الكتب وقراءة الرسالة.

ولو ساءوا وهما يشبهان إلا أنه يفصل بين كلاميهما سكتة يعقد البيع. وإن فصلا لم يعقد.

وقال الشافعي وأحمد يعقد ما لم يتفرق بالألف والأول أصح واستدلا بالحديث السابق.

وإذا حصل لإيجاب والقبول لزوم البيع بلا خيار مجلس لأن العقد ثلث للإيجاب والقبول والوجود ولكنه وشروطه فهي التمسح بطلان حق الآخر ولا يجوز والحديث محمول على خيار القبول ونحوه تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ﴾. وهو عقد قبل التحريم، وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْغَبِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحَدُّثًا عَنْ رَاسٍ مِّنْكُمْ﴾. الس. ١٢٩ فقد أباح تعالى لكل المشتري قبل

التخيير. والبيع يصدق قبل الخيار بعد الإيجاب والقبول. فهو ثبت الخيار
وعدمه النزوم قبله كان بعداً للمقصود.

فليس الخيار بعد قبول الواحد منهما إلا من عيب، أو عدم رؤية أو
شرط. وسأتي على ذكرها.

معنى خيار القبول في قوله **إلا** البيعان بالخيار

خيار القبول وهو إذا أوجب أحد المتعاقدين البيع والأخر بالخيار إن
شاء قبل في المحلين وإن شاء رده.

قلد قال بعثت هذا الثوب بألف لا يسه البيع بهذه العدة ويكون
المشتري محياً أن يسل ويبس أن يرفض وكذا لو قال المشتري ابتاعه،
اشتريت منك هذا الثوب بألف كان البيع محياً أن يسل ويبس أن يرفض.

وجوب معرفة السلعة والتمن

ولا بد من معرفة المبيع معرفة رافقة للمجهولة قطعاً للمسارعة. فإن كان
حاصراً فيكتفي بالمشاهدة والمعاينة لأنها موحدة للتعريف قاطعة للمسارعة.
وإن كان المبيع عاماً فإن كان مما يعرف بالأنموذج فبؤية الأنموذج (العينة)
كروية الجميع إلا أن يختلف فيكون له خيار العيب. فإن كان مما لا يعرف
بالأنموذج كالحيوان فيذكر له جميع الأوصاف قطعاً للمسارعة ويكون له خيار
الرؤية.

ولا بد من معرفة الثمن مقداره وصفته إذ كان في لدمة قطعاً للمسارعة
إلا إذا لم يكن في البلد تداول بأكثر من عمدة فبمعين بها ومن أطلق الثمن
فهو على غالب بلد البلد للتعريف. فهو قال اشتريت هذه الشقة بعشرة، أو
الثلاثة عشرة، أو هذا الحبر عشرة. وهو في بلد يتعامل الناس فيه بالحلاليين

والآلاف والنبيرات تصروف في الشقة إلى الملايين. وفي التلاجة إلى الآلاف. وفي الحر إلى النبيرات بدلالة العرف. وإن لم يتعاطوا بها يصروف إلى المعتاد عندهم.

وإن كانت النفود متبوعة، فالبيع قاسم للجهالة إلا أن يبين أحدهما في المجلس لا يرفع للجهالة قبل تقرير العقد.

بيع المقايضة:

ويحور بيع الطعام والحبوب ورناً ومحارفة بنمر أو نقد أي بخلاف جنس المبيع ولم يكن الثمن رأس مال صدم لأن التسليم فيه متأخر والهلاك ليس بدور قبله فيستحق المنازعة فيه ولا يحور نقول أن عمر رضي الله عنهما نفد رأيت الدمن في عهد رسول الله يتنازعون حراً^(١). ولما إذا كان المبيع والثمن من جنس واحد فلا تصح المحارفة إلا أن يكون مثلاً بمثل وبدأ بيد.

لما روى جماعة من الضامات عن رسول الله ﷺ قال: ولذهب بالذهب مثلاً بمثل ونقصة بالنقصة مثلاً بمثل والنمر بالنمر مثلاً بمثل واليز باليز مثلاً بمثل والمنع بالمنع مثلاً بمثل والشعير بالشعير مثلاً بمثل فمن راد أو أراد فاد نفد أرى يبيع الذهب بالنقصة كيف شتم بدأ بيد، ويبيعوا الز بالنمر كيف شتم بدأ بيد، ويبيعوا الشعير بالنمر كيف شتم بدأ بيد^(٢).

وليز باليز لا يباح إلا مثلاً بمثل، والشعير بالشعير لا يباح إلا مثلاً بمثل، وقد اختلف الأصناف فلا رأس من ال يباح متفاضلاً إذا كان بدأ بيد.

(١) صحيح البخاري ٤٢٢.

(٢) سنن الترمذي ٢/٣٥٤.

بيع الجملة :

ومن باع حصة أو ثوباً أو فصحاً أو كلباً أو غراماً بكد حراً عند
المصاحبين وبه يقتضى . فإن لم يحسنه رحمه الله . يصح البيع في ثوب أو غراماً
واحد إلا أن يعرف عدد البيوع غرامات الحصة بالنسبة أو الكلب في المحل
وحصة الأولين أن زوال الحصة بينهما ولا ينص إلى المارغة . وحصة
تعد الصفوف إلى الجميع للحصة في البيع والشراء فيصفون إلى الأقل وهو
الواحد لأنه معلوم . وقد زالت الحصة حراً في الجميع لزوال المانع . وإذا
حار البيع في الواحد يشك المشتري بالخيار فيعرف الصفقة

ومن باع قطيعاً عنه كل شيء بألف ليرة وبيع منه في جميعها لألف بيع منه من
قطيع لا يصح لتفاوت بين الشيء بخلاف بيع الكلب غرام من صورة به يصح لعدة
التفاوت . وإن غرم عدد الشيء بعد العقد للحصة . فالتعد

ومن باع صفقة أثواب مشككة بصرة لبعض الصفقة كل ثوب بألف ومن
بسم جملة الأثواب فسد في الجميع . وعند المصاحبين نسبة حصة
الكلية غرامات . وعدد الأغصم وثبات تحيز البيع في الجميع لانتهاء الحصة
وزوال المانع . ومن اشترى حصة أو على أنها منه قبل غرام ثلاثمائة ريال
مثلاً . فوجدها أقل مما سمي له كان المشتري بالخيار إن شاء أحد الموجود
بحصته من الثمن . وإن شاء فسخ البيع فيعرف الصفقة . وإذا وجدها أكثر من
ذلك فالزيادة للمانع . لأن البيع وقع على مقدار معين فما زاد لا يدخل في
العقد فيكون للبائع .

ومن اشترى صفقة أثواب مشككة على أنها منه ثوب بمقدار مثلية كل
ثوب بألف . أو أرضاً على أنها ألف متر مربع عشرة ملايين ليرة موزعة
فوجدها أقل مما سمي له والمشتري بالخيار إن شاء أحد ما حصة الثمن
المسمى . وإن شاء تركها بخلاف الأول فإنه مقدار يقبضه الثمن . أما الثاني

فهو وصف لا يقابله شيء من الثمن إلا أنه يحترق لغوات الوصف المذكور
 وإن وجد الثبات أكثر. أو الأضرار المربعة أكثر فالرائد للمشتري ولا حيز
 للمانع لما ذكرنا أنه صفة. فكان حيزه ما إذا باعه معاً فإذا هو سليم. وهذا
 إذا لم يكن المقاس مقصوداً في الأرض. فإذا قال له: بعثت الأرض على أنها
 ألف متر مربع بعشرة آلاف لكل متر مربع فوجدها ناقصة فهو بالحيز إن شاء
 أخذه بحصنها من الثمن. وإن شاء تركها لتعرق الصفقة لأن الوصف وإن
 كان تابعاً لكنه صار أصلاً بالمراده بذكر الثمن. فيؤول كل متر مربع منزلة
 ثوب. وهذا لأنه لو أخذ بكل الثمن لم يكن أحداً كل متر مربع بعشرة آلاف؛
 وإن وجده رائدة كان المشتري بالحيز إن شاء أحد الجميع كل متر مربع
 بعشرة آلاف وإن شاء فسح البيع لدفع ضرر الثمن الرائد

ما يدخل في بيع الدار والأرض

ومن باع داراً دخل بناؤها في عقد البيع. وكل ما كان متصلاً به اتصال
 قرار. وهو ما وضع لا ليفصل وإن لم يذكر في العقد. كالعلاات والمقايح؛
 وأشرطة المصابيح الكهربائية وعليها. وأزوار الإضاءة. ومن باع أرضاً ذات
 شجر دخل ما فيها من الشجر في البيع أيضاً. وإن لم يسمه. لأنه متصل به
 اتصال قرار بخلاف الزرع والشجرة لأن اتصالهما ليس للقرار. ويقال للمانع:
 اقطع الشجرة واقطع الزرع، وسلم المبيع. لأنه يجب عليه تسليم المبيع إلى
 المشتري عملاً بمقتضى البيع. ولا يمكن ذلك إلا بالتفريق فيجب عليه ذلك
 إلا أن يشترطهما المشتري. فلو شرطهما دخلاً في البيع عملاً بالشروط بقوله
 عليه الصلاة والسلام: «من باع حلاً قد أنزلت فتمرتها للمانع إلا أن يشترط
 المانع»^(١) وفهم الحقة أن المعنى في ذكر التأثير ظهور الشجرة

والاشتراط أن يقول بعثك الأرض على أن يكون رزعا لك. أو بعث
الشجر على أن يكون الثمر لك. وهذا الشرط غير مفسد ويقال للبائع إذا لم
بشرط المشتري قطعها وسلم جميع. وإذا كان في الأرض رزح لأن
ملك المشتري مشغول بملك البائع فكان عليه تعريعه وتسليمه كما إذا كان
فيه مناع.

بيع الثمر:

حاز بيع ثمرة بادرة بدا صلاحها، أو لم يبد. وكان يستفيع بها للأكر. أو
العلف. أما إذا لم يمكن الانتفاع بها فلا يجوز بيع الثمرة قبل الظهور
لا يصح اتعاقا لأنه لا ينتفع به لقوله ﷺ «لا تباعوا الثمرة حتى يبدو
صلاحها» ولما روى عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله
عنهما يقول النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها. وكان إذا مثل عن
صلاحها قال «حتى تذهب عافتها»

وإنما قال الحنفية بالحوار قبل يبدو صلاحها لما روى زيد بن ثابت قال
كان الناس يتبايعون الثمر قبل أن يبدو صلاحها فإذا جد الناس وحصر
نقاضيهم قال المناع قد أصاب الثمار الذمان وأصابه فساد وأصابه مراض
عافات يحتجون بها. فلما كثرت خصومتهم عند النبي ﷺ قال رسول الله ﷺ
كالثمرة بشير بها. أما لا فلا يتبايعوا ثمر حتى يبدو صلاحها. لكثرة
خصومتهم واختلافهم^(٢١)

وإذا اشترى الثمرة بعدما بدا صلاحها تركها بأمره على الشجر غير شرط
كما هو متعارف عليه. وبطريق الفصل. وإن تركها بغير أمره تصدق بالمصل.

(٢١) صحيح البخاري ٢٩٧.

(٢٢) سنن المرواني ١٤/٢.

والفصل يعرف المشتري يوم البيع والمشتري يوم الإقرار بالثمن والزيادة تحدث
من بينهما. وبعد بصفته به لخصه بحقه محضاً من أصل محض بعد.

والأصل الشجر ذات له الفصل بوجوده لأن. وعند محمد رحمه الله
لو اشترى الثمرة المارة وشتره فبها على الشجر جاز استحسان المعروف لكن
المشترى على قولهما. وحده الثمرة على المشتري. ففقط الزاوية على
المشتري.

ولو رز بعض الثمر دون بعض بأن يكون الثمر متلاحقاً بأن يزرع بعدما
يفلغ كما في البادجان والسدورة والورد. فدعه قائم لغير آخر قبل الفصل
فقد أبيع لغير المميز بين مبيع. وما لم يبع. ولو الثمر بعد الفصل
يشترى فيه. والقول للمشتري في قدره لأنه في يده. فهو ملك. والقول في
هذه المسألة أن يشتري أصول البادجان والورد والسدورة وأصلها. أو
بشترى الموجود جميع الثمر ويحل له المبيع ما يحدث.

ولا يجوز أن يبيع ثمره. ويستني منها. طلاً معدومة لجهالة الباقي
منه أن يبيع ثمرستان التفاح ويستني منها صادق معدومة. بخلاف ما إذا
استنى ثمره عدة الشجار لأن الباقي معلوم بالمشاهدة.

ويجوز بيع القمح في مثله، والقول الأحصن بقضيه، وكذا الحوز
والورد وعلى البائع تحصيل حبات القمح بالمياض والندرية، والبيع للبائع إلا
إذا باع القمح بما فيه فإنه لا يزرع البائع تحصيله.

كيف يتم البيع ؟

من باع سلعة ثمن سلمه المشتري الثمن أولاً للبائع لأن الثمن حقه
ولا ينبغي إلا بالتقصير والمبيع حق المشتري. فينبغي بالتعجيل. فيتأخر إلا أن
يكون الثمن مؤجلاً. فيقتصر المشتري المبيع لأن البائع عائد. أسقط حقه
بالتأجيل. وإذا لم يكن السلعة حاضرة، أو كانت مشعونة كالأرض المشعونة

بالزراع فلا يؤمر المشتري بدفع الثمن حتى يحضر البائع السلعة أو يقرعها
 وإن باع سلعة بسلعة مذبضة، أو صرف عملة بعملة سلماً معاً تسوية
 بينهما ويجوز للمشتري أن يزيد البائع في الثمن بشرط كون المبيع قائماً،
 وقبول البائع؛ ويجوز للبائع أن يزيد في المبيع ويلزمه دفع الزيادة إذا قبلها
 المشتري، ويجوز له أن يحط من الثمن ولو بعد قبضه وهلاك المبيع
 وتلتحق الزيادة بالمبيع فتجعل كأن العقد من الابتداء أورد على المبيع
 والزيادة، فإذا أطلع المشتري بعد ذلك على عيب في المبيع دون الزيادة، فإن
 كان قبل القبض والمشتري بالخيار إن شاء فسخ البيع في كليهما، وإن شاء
 رضى بهما؛ وإن كان بعد القبض فله رد المبيع من الثمن وإن كانت الزيادة
 هي المعبية. وإذا ريد في المبيع ما لا يجوز بيعه، ولا يجوز الشراء به، وقبل
 الآخر الفسخ العقد عند أبي حنيفة، وقالوا الزيادة باطلة والعقد بحاله

ومن باع بشئ حالاً، ثم أخذه أخلاً معلوماً صار مؤخلاً، لأن الثمن حتى
 البائع فله أن يؤخره نسباً على من هو عليه إذا كان ثمن منيع فكل دين حال
 إذا أجله صاحبه صار مؤخلاً إلا القرض فإن تأجيله لا يصح لأنه اصطناع
 معروف، وفي جوار تأجيله جبر على اصطناع المعروف، ولأن القرض إعارة
 وصلة في الابتداء، يصح بلفظ الإعارة ولا يملك القرض من لا يملك
 التبرع كالصبي والوصي؛ والقرض معاوضة في الانتهاء، فعلى اعتبار الابتداء
 لا يلزم التأجيل فيه كما في الإعارة، إذ لا جبر في التبرع، وعلى اعتبار
 الانتهاء لا يصح تأجيله لأنه يصير بيع النقد بالنقد سبباً وهو ربا

بيع المنقول:

ولا يجوز بيع المنقول قبل قبضه، فلا يصح أن نبيع بصاعة اشتريتها من
 مصنعها حتى تصل إليك وتقبضها، حتى لو وصلت إلى المبيء مثلاً،
 وحملت في مكان محدد منه وعلمته اعتر ذلك قبضاً فجاء لك البيع. وإذا

اشترت من مصروف ذهبا بربالات. ومن كان المصروف يسلم لك الذهب في
التوضيح ذلك. وإن لم يكن كذلك فلا يصح الشراء ولا البيع

وكذلك إذا اشترت بواسطة وكيلك ذهبا، وإذا فسخه وصار عنده حارث لك أن
تبعه ولا يحل لك بيعه قبل فسخه، وإذا لم يفسخه وكيكته ولم يكن محوره
ولا يحل لك أن تبعه. وقس على هذا. لا يصح بيع الرحضة للاستيراد إلا أن
يستفيد منها صاحبها. أما أن يتسار عنها لغيره مقابل مبلغ من المال فلا. ولا
يصح البيع. لأنه أحد مال بلا مقابل. وكذلك لو منع بسان قطعة أرض من
الحاكم بموجب صك، فلا يحق له بيعه إلى غيره لأنه أحد مال بلا مقابل

وفي المسألة الأولى يمكن لصاحب الرحضة إذا كان حارثاً عن الاستيراد
أن يشارك فدر أعلى الاستيراد. ولم يسهو بسبب. ومنى له الاستيراد يمكنه أن
يقص الشركة، ويأخذ نصيبه المتفق عليه مع الآخر. وفي المسألة الثانية منى
غيبت القطعة في المحفظ وعرفت مساحتها وموقعها وصحلت لحساب
المسرح حارث له بيعه لأن تحديد موقعه قس له

لما روى حكيم بن حزام أنه قال: يا رسول الله إني رجل أشترى هذه
اليوم فما تحل لي منها وما تحزه علي؟ قال: أيا ابن أخي إذا اشترى بيعاً
ولا تبعه حتى يقضه^(١). وفي رواية البيهقي: لا تبع شيئاً حتى
يقضه^(٢). ولما جاء عن عمرو بن دينار سمع فداوساً يقول: سمعت ابن
عمر رضي الله عنهما يقول: أما الذي يبيع عنه النبي ﷺ فهو الطعام أن يبيع
حتى يقض قال ابن عمر: ولا أحسب كل شيء. لا مثله^(٣). وفي رواية
فداوس عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: من ابتاع طعاماً فلا يبعه

(١) من المارظلي ٩/٣

(٢) من البيهقي ٢١٣/٥

(٣) صحيح البخاري ٤٢١..

حتى يقبضه^(١)، ومثل القطعة المنقول كما مر لأنه عنه أن يهتك فيمنع
البيع فيكون غرراً.

وقبض كل شيء بحسه فإن كان المبيع عملة، فقبضها باليد وسواء بد
الموكل أو الوكيل، وإن كان أثراً، أو صنعة فقبضها بعرها أو ثمنها، وإن
كان حيواناً فقبضه تملكه من مكانه، وإن كان مما لا يقل ويحول فقبضه
التحلية بيبه وبين مشربه لا حائل دونه.

والقبض مطلق في الشرع فيجب الرجوع فيه إلى العرف والعادة

بيع غير المنقول:

يجوز بيع العقار قبل القبض لأن العقار في محل قبضه، فلم يحتاج إلى
تجديد قبض كما لو اشترى شقة معصورة، وكانت مقبوضة في يده على وجه
مضمون، فلا يحتاج إلى تجديد القبض، أما إذا كانت مقبوضة على وجه
الأمانة كالعارية وجوه فلا بد من تجديد القبض

ولأن المبيع هو الأرض التي أقيم عليها البناء وهي مأمونة الهلاك فلا
يتعلق به عرق الانسحاق حتى لو كانت لأرض على شاطئ البحر، أو كان
المبيع علواً، فلا يجوز بيعه قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال
محمد لا يجوز بيع العقار قبل قبضه قياساً على المنقول والمحتار قولهم.

حكم التصرف بالثمن قبل القبض:

التصرف بالثمن قبل قبض المبيع جائز

الخيارات:

خيار الشرط جائز لمتبايعين. ولأحدهما ثلاثة أيام فما دونها والأصل فيه ما روى ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال سمعت رجلاً من الأنصار وكانت بلسانه لوثة يشكو إلى رسول الله ﷺ أنه لا يزال يعين في البيع فقال له رسول الله ﷺ: «إذا ما بيعت فقل لا خلافة ثم أنت بالخيار في كل سنة استعنها ثلاث ليال فإن وصيت فأمسك وإن سخطت فاردد»^(١) والرجل هو حسان بن مقد كما ورد في رواية ابن إسحاق، أو هو مقد بن عمرو لما روى ابن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان قال: ما علمت ابن الزبير جعل العهدة ثلاثاً إلا لذلك من أمر رسول الله ﷺ في مقد بن عمرو^(٢)؛ ولقول عمر رضي الله عنه لما استخلف: أيها الناس إني بطون إليكم فلم أحد لكم في بيعكم شيئاً أقل من العهدة التي جعلها رسول الله ﷺ لحبان بن مقد ثلاثة أيام^(٣).

ولا يحوز الخيار أكثر من ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله لأنه ثبت على خلاف القياس بالنقص، فيبقى الباقي على الأصل لأن الأصل يعني جواز الشرط لما فيه من بقاء المثل الذي هو موجب العقد.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز إذا ذكر مدة معلومة، لأن الخيار شرع طراً للمتعاقدين للاحتراز عن العيب والظلمة.

وقد لا يحصل ذلك في الثلاث، فيكون مفوضاً إلى رأيه. والتقدير بالثلاث خروج مخرج العالب لأن النظر يحصل فيها غالباً. وهذا لا يمنع من

(١) سنن البيهقي ٢٧٣/٥.

(٢) سنن الدارقطني ٥٦/٣.

(٣) سنن الدارقطني ٥٧/٣.

الزيادة عند الحاجة كما قدرت حذرة لا تسحب بالثالث، ثم لعب الزيادة عند الحاجة، قاله الزيلعي.

ومن شرط له الخيار أنه أن يصح في مدة الخيار، وله أن يجرى في كل أحدهما بغير حصرية صاحبه حتى وإن لم يصح له خيار، لا أن يكون الآخر حاصراً لأنه لم يصح عقد ولا يصح من أحدهما كإزالة خلاف الإحالة لأنها بقدر حق الآخر فلا يحتاج إلى علمه وهو قد لبي حليقة ومحمد

وقال أبو يوسف يصح أحدهما بيع في غيبة الآخر لأن الخيار أنتهت حق الإجارة والمصح فكما تحوز الإجارة مع غيبته فكذلك التصح وإن أحدهما وعكس الآخر اعتبر الأسبق لثبوت حكمه قبل الآخر فله بعرضه، ولو صدر مطلقاً لم يعمد السابق فالتصح أحق، قاله الزيلعي

وإذا مات من له الخيار بطل خياره ولم ينتقل إلى ورثته، لأنه ليس إلا مشيئة وإرادة وثراً، وإن كان جميعاً بالخيار فعاد أحدهما لم البيع من قبله والآخر على خياره.

وخيار البيع لا يخرج المبيع عن ملكه أي يبيع خروج المبيع عن ملكه، لأن البيع بشرط الخيار لا يفتقد في حق حكم البيع وهو ثبوت المثلث للمشتري بل يتوقف ثبوت حكمه على سقوط الخيار، وليس للمشتري انحصار فيه ولو قضيه حتى لو هلك في يده في مدة الخيار فعليه قيمته لأنه لم ينفذ البيع فعليه تسع مضمومة في يد المشتري على ما في الشراء وفيه القيمة لو هلك في يده أي قيمته التي قامت على البيع

ولو هلك المبيع في يد البائع لا شيء على المشتري وخيار المشتري بخارج المبيع عن ملك البائع أي لا يبيع خروج المبيع من ملك البائع، ولا بدخله في ملك المشتري لأن الثمن لم يخرج عن ملك المشتري بالإجماع وإنما لو نفذ بأنه يدخل المبيع في ملك المشتري لا يضمن البطلان

(الشمس والمبيع) في ملك رجل واحد، ولا أصل له في الشراء وقضية المعاوضة المتساوية، ودخول المبيع في ملك المشتري يبيها.

وإن هلك المبيع في يد المشتري، والخيار له هلك بالشمس المسمى لأنه عجز عن ردّه، فترمه نفسه، والفرق بين القيمة والشمس أن الشمس ما تراضى عليه المتبايعان سواء راد على القيمة، أم نقص.

والقيمة ما فوّض به الشيء بمسألة المعيار من غير زيادة ولا نقصان ومثله إذا دخل المبيع عيب لازم سواء كان بفعل المشتري، أو أحسن أو أفة مساوية، أو فعل المبيع لو كان حيواناً.

وأما العيب غير اللازم كمرض، فإن راد في مدة الخيار فهو على خياره وإلا لزمه العقد لتعدد الرد.

وإذا كان الخيار للمائع والمشتري، فلا يخرج شيء من مبيع، ونفس عن ملك مانكه إذا كان الخيار لهما التذوق وأيهما فسخ في المدة الفسخ البيع. وأيهما أجاز بطل خياره فقط.

سقوط خيار الشرط:

يسقط خيار الشرط بثلاثة أشياء:

أولها الإسقاط صراحة كقوله أسقطت الخيار، أو أطلقته، أو أجرت البيع أو رضيت به.

ثانيها الإسقاط دلالة، وهو كل فعل يوجد ممن له الخيار لا يحل لغير المالك لأنه رضى بالملك كسكبه في الدار، أو إسكانها أو بيعها، أو إحارتها أو رهنها، أو نحو ذلك من ترميم أو عمارة، أو جلب بقرة.

ثالثها السقوط ضرورة كمضي مدة الخيار، أو موت من له الخيار، فإن لخيار إذا كان لهما معاً ماتا تم العقد، وإن مات أحدهما فالآخر على خياره.

ولو أغمى عليه، أو حين أو نام، أو مكر بحيث لا يعلم حتى مضت المدة
الصحيح أنه يسقط الخيار.

خيار الرؤية:

من اشترى ما لم يره، فالبيع جائز بشرط الإشارة إليه، أو إلى مكانه، فلو
لم يشتر لذلك لم يحرم الإجماع، بشرط الحوار الإشارة إليه، أو إلى مكانه
وله الخيار إذا رآه، سواء رآه على الصفة التي وصفت له، أم على خلافها
حتى لو أجاز البيع قبلها لا يلزم، ولا يسقط خياره بصريح الإسقاط قبلها، لأنه
خيار نت شرعاً فلا يسقط بإسقاطهما، وهو غير مؤقت بل يبقى إلى أن يحد
ما يطلعه، والأصل فيه ما روى مكحول رفع الحديث إلى سبيح قال: «من
اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار» رآه إن شاء أحده وإن شاء تركه^(١)، وهو
حديث مرسل.

وجاء عن ابن سيرين قوله: «من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه»^(٢)

ومن باع ما لم يره فلا خيار له، لأن النص أشبه للمشتري خوفاً من تغير
المبيع عما يظنه، ودفعاً للمعين عنه، روي أن عثمان بن عفان رضي الله عنه
باع أرضاً بالكوفة من طلحة بن عبد الله رضي الله عنه فقيل لعثمان: «خبت»^(٣)
قال: «لي الخيار فإني بعث ما لم أره»، وقيل لطلحة: «غست» فقال: «لي الخيار»
لأنني اشتريت ما لم أره فاحتكما إلى جبير بن مطعم فحكم بالخيار لطلحة
وذلك محصور من الصحابة فحكم جبير، ورجوعهما إلى حكمه، وعده
وجود التكبير من أحد من الصحابة دل على إجماع منهم

(١) سنن الدارقطني ١/٣.

(٢) سنن الدارقطني ١/٣.

ويسقط خيار الرؤية برؤية ما يوجب العلم بالمقصود في الشيء، أو الشقة لأحد من رؤية حجرها، وفي الشقة لأحد من الحصى إن اشترها بسخم وفي الثوب بدينه مظهرياً كوف إذا كان بدينه لا بدينه ظاهره. وفي العيب الشك وإن تصرف المشتري فيه تصرفاً لازماً، أو تعيب في يده، أو تعذر في بعضه أو مات طفل الخيار، والتصرف اللازم يبيده، وإذا تعذر رد العيب فبدل الباقي بمساوئ البائع، وكذلك إذا المعيب. وأما الموت فلا المبيع دخل في ملكه، وبني له خيار الرؤية وهو لا يورث.

ولو رأى المشتري بعض المبيع عند العقد فله الخيار، وإن بقي له لأنه لو لم يره يكون البراءة للبيع فيما لم يره وأنه خلاف النص. وما يعرف بالأسودج (العينة) برؤية الأسودج كبرؤية كنهه ولأن المقصود معرفة الصفة وفاد حصلت، وعليه التعارف، لأن أحد أركان الأسودج فيكون له الخيار.

من اشترى ثوبين صنفه واحداً، ورأى أحدهما ثم رأى الآخر حر له أن يردهما معاً لأن رؤية أحدهما لا تكون رؤية للآخر فتشكك في الثوب فبني الخيار له فيما لم يره فله رده بحكم الخيار، ولا يتمكن من رده وحده فيردهما إن شاء كيلاً يكون تعريفاً للصنف على البائع قبل التمام. ومن رأى شيئاً، ثم اشتراه بعد مدة ليست بعيدة، وهو يعلم أنه مريبه، فإن كان بائياً على الصفة التي رآه فلا خيار له. لأن العلم بأوصافه حاصل له بالرؤية السابقة. وبني له الخيار بقوات العلم به. وكذا إذا لم يعلم أنه مريبه لعدم الرضا به.

وإن وحده متغيراً، فله الخيار لأنه بالتغير صار كأنه لم يره، وإن احتلف في التعبير فالقول للبتاع لأن التعبير حادث، ومثل اليوم البيع ظاهر وهو رؤية المعقود عليه إلا إذا عدت لمدة فحينئذ يكون القول قول المشتري، لأن الظاهر يشهد له. والشيء يتغير بطول الزمن.

بيع الفضولي

تصرفات الفضولي متعقبة موقوفة على إحارة المالك إذا صدرت من الحر العاقل النافع حالة كونه مضافة إلى المبيع، ولا ضرورة في التصرف على المالك لأنه غير ملزم له، وتحتمل تصرفاته المنفعة للمالك فتعقد تصحيحاً لتصرف العاقل العقل، ونحصيلاً للمنفعة المحتملة

لما روي عن حكيم بن حزام أن رسول الله ﷺ أعطاه ديناراً يشتري به أصحية، فاشتري أصحية بدينار فباعها بدينارين، ثم اشترى أصحية بدينار وجاءه دينار وأصحية فتصدق النبي ﷺ بالدينار ودعا له بالبركة^(١) وروي عن عمرو السارق أيضاً وهو أعمى من حديث حكيم والله أعلم.

فكان حكيم أو عمرو قصونياً لأنه دفع الشاة واشترى لأخرى بغير أمره، لكن الإجازة للتفصلي بشرط أن يكون المعقود عليه باقياً وهو المبيع، وكذلك الثمن لو كان منفعة والمتعقدان محالهما فإذا حصلت الإحارة مع قيام الأربعة حاز البيع وتكون الإحارة اللاحقة بمنزلة التوكاة السابقة ويكون البائع كالتوكيل، والثمن للمجير إن كان قائماً، وإن هلك في يد النافع هت أمانة، ولكل من المشتري والتفصلي أن يفسخ العقد قبل أن يجبر المالك فلا ترجع الحقوق إليه وليس له ذلك في النكاح لأن الحقوق لا ترجع إليه فيه لما عرفت أنه مغير فيه. وكذا للمالك الفسخ أيضاً

وإن مات المالك قبل الإجازة انفسح البيع ويعود المشتري على النافع بالثمن، ولا يجوز البيع بإجارة ورثته

خيار البيع:

مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع وهي الأصل والسلامة وصف مطلوب ومرغوب عادة والمطلوب عرفاً كالمشروط بقاء، وكل ما أوجب نقصان الثمن في عدة التجار فهو عيب والضرر يكون بنقصان المائبة وهم يعرفون ذلك. وإذا علم المشتري بالعيب عند الشراء، أو عند القبض وسكت فقد رضي به. فإذا طلع المشتري على عيب في المبيع كان عند البائع، ولم يرد المشتري عند البيع، ولا عند القبض فهو بالخيار إن شاء أحده بجميع الثمن، وإن شاء رده. وإن اطلع المشتري على العيب إن كان قبل القبض فلمشتري أن يرده عليه، وينسخ البيع بقوله: رددت ولا يحتاج إلى رضا البائع، ولا نقضاء القاضي. وإن كان بعد القبض لا ينسخ إلا برضا البائع أو نقضاء القاضي.

وإذا حدث عند المشتري عيب في مشربه ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيب، ولا يرد المبيع إلا برضا البائع لأن من شرط الرد أن يرد كما قبضه دفعا فنصير عن البائع ولا بد من دفع الضرر عن المشتري فتعين الرجوع بالنقصان. ونقصان العيب أن يقوم المشتري صحيحاً ويقوم مبيعاً فما نقص فهو حصة لعيب فيرجع بها من الثمن إلا أن يرضى البائع أن يأخذه بعبه لأنه أسقط حقه.

وإن قطع المشتري الثوب فوجد به عيباً بعد ذلك فرضي به ورجع عن البائع بنقصان العيب لأنماذج الرد بالقطع، ولو أنه لم يرض به، له أن يرجع بالعيب إلى البائع وعليه أن يقبل ولو اشترى قطعة أرض على محفظ، فعليه أن يعاين الأرض التي يريد شراءه ولا يكتفي بالشراء على المحفظ، ويأخذ بالبائع عليه تعهداً على ذلك حتى لا يرجع عليه. ولو كان المشتري طعماً، فأكله، أو ثوباً فلبسه حتى تحرق، ثم اطلع على عيب لم يرجع بعبه بنفي في

قول أبي حنيفة لتعدد الرد بفعل مضمون من المشتري في المبيع فإنه البيع لأنه لو باعه ثم اطلع على عيب لم يرجع بشيء إجماعاً. وقال أبو يوسف ومحمد يرجع استحساناً وعليه الفتوى.

فإن أكل بعض الطعام، ثم علم بالعيب فكذلك الحواب عنه لا يرد الباقي. ولا يرجع بنقصان العيب فيما أكل ولا فيما بقي لأن الطعام كالشيء الواحد. وعندهما اختلفت الرواية عنهما. والرواية الأولى يرجع بنقصان العيب في الكل، ولا يرد ما بقي. وعنهما أيضاً أنه يرد ما بقي. ويرجع بنقصان ما أكل. وهو قول محمد رحمه الله وعليه الفتوى.

ومن اشترى طيحناً أو بصاً وبحود فكسره فوجده فاسداً فإن كان حاله لا يستمتع به رجع بكل الثمن لأنه ليس بمال. وإن كان يستمتع به مع الفساد رجع بالنقصان لأنه تعدد الرد لأن الكسر عيب حادث يرجع بالنقصان. ففي كل موضع كان للنازع أحد كالعيب الحادث، وبحود فدعه المشتري ثم يرجع بالنقصان. وفي كل موضع ليس للنازع أحد سبب الزيادة على العيب عند المشتري، فباعه المشتري رجع بالنقصان على النازع.

بيع التلجئة :

التلجئة ما الحى به لإسكان بغير اختياره (الإكراه) وفيه ثلاث

مسائل :

١- أن تكون في نفس المبيع.

٢- أن تكون في مقدار الثمن.

٣- أن تكون في وصف الثمن.

المسألة الأولى التلجئة في نفس المبيع، فيحذف عن سلعته من ظالم.

يقول: أنا أظهر البيع وليس بيع حقيقته، ويشهد على ذلك، ثم يبيعه.

الظاهر من غير شرط، فعلى أبي حنيفة أن العقد حائر، وهو صحيح وما شرطه لم يذكره فيه. وعلى أبي يوسف ومحمد أن العقد باطل، لأنهما اتفقا على ألا يقصدا العقد فصاروا كالمهاترين فلا يعقد.

المسألة الثانية: التلجئة في مقدار الثمن قبضتان سرّاً على ألف ويتابعان في الظاهر بالقبض. فعند أبي يوسف ومحمد الثمن ثمن السر لأنهما اتفقا أنهما لم يقصدا الألف الرائدة فكأنهما هزلاً بها. وعند أبي حنيفة الثمن ثمن العلانية لأنه المذكور في العقد وهو الذي يصح العقد به. وما ذكره سرّاً لم يذكره حالة العقد فسقط حكمه.

المسألة الثالثة: التلجئة في وصف الثمن قبضتان ألف الثمن عشرة آلاف دولار مثلاً ويتابعان على عشرة آلاف ريال. قال محمد رحمه الله القياس أن يبطل العقد، لأن الثمن الباطل لم يذكره في العقد، والمذكور لم يقصداً فسقط ففيه لا ثمن فلا يصح. وفي الاستحسان يصح العقد بعشرة آلاف دولار لأن المقصود البيع الحائز لا الباطل ولا حائز إلا ثمن العلانية كأنهما أضربا عن السر وذكرنا الظاهر. وثبتت هذه المسألة كالمسألة الأولى لأن المشروط سرّاً مذكور في العقد، وزيادة وتعلق العقد به. وبشت للمتعاقدين في بيع التلجئة الخيار لأنهما لم يقصداً زوال الملك. فيتوقف العقد على إحرازهما. ولو ادعى أحدهما التلجئة لم يقبل قوله إلا بينة لأنه يدعي انقاس العقد بعد انعقاده، ويستحلف الآخر لأنه مكر.

البيع الفاسد والبيع الباطل:

البيع على أربعة أوجه: بيع حائر، وبيع موقوف، وبيع فاسد، وبيع باطل، والبيع الباطل: بيع فاسد لكل بيع باطل فاسد، ولا عكس. فالبيع بالميتة، أو بالدم، أو بالحرز، أو بيع الميتة أو الدم، أو الحرز بيع

باطل لعدم ركن البيع وهو مصادرة المال بالمال. فإن هذه الأشياء لا تعد ما لا عند أحد. وبيع بالحمر والتحريم فاسد لوجود حقيقة البيع، وهو مصادرة المال بالمال. فإنه مال عند البعض. فإذا أمكن اعتباره ثماً فبيع فاسد. وإذا تغير كونه مبيعاً فبيع الحمر والتحريم باطل.

وبيع الحمر والتحريم إن كان بالتفقد فالبيع باطل. وإن كان بغيرها فبيع فاسد.

والبيع الباطل لا يعيد الملك لأنه حال عن العوض والفائدة. ويكون أمانة في يده فإن هلك هلك بغير شيء. لأنه لما باع بما ليس بمال، وأمر المشتري بقضه. فقد رضي بقضه بغير ملك مالي فلا يصح كالمودع. وهذا عند أبي حنيفة. وعند أبي يوسف ومحمد يهلك بالقيمة لأن البائع ما رضي بقضه مخافاً. فأما تحريم الميتة فنقله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّهْلُ وَالْحُمُ الْخَنزِيرُ﴾ (المائدة: ٣).

ولما جاء عن أبي عباس رضي الله عنهم قال: بلغ عمر أن فلان باع حمراً فقال: «قاتل الله فلان ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود حُرِّمَتْ عليهم الشحوم فجملوها فباعوها»^(١) وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله يهوداً حُرِّمَتْ عليهم الشحوم فباعوها وأكثروا أثمانها»^(٢) قال البخاري: فأنهم الله عليهم.

وأما تحريم التجارة في الحمر فنقله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَسْهَرُ وَالْأَصْنَاءُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ المائدة: ٩٠. ولما جاء عن عائشة رضي الله عنها لما برئت آيات سورة البقرة عن آخرها خرج النبي ﷺ فقال: «حُرِّمَتْ التجارة في الحمر»^(٣). وأما تحريم بيع الحر. فلما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالى: ثلاثة أن حصمهم يوم

القيامه رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرّاً فأكل لحمه، ورجل استأجر
أجيراً فمستوفى منه ولم يعطه أجره^(١)، وأما تجريم بيع الحرير، فلما روى
حابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو بمكة عام
الفتح: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والحرير والأصنام»^(٢)

ومن باع في عقد واحد حرّاً وسبعة، أو شاة مدكدة وشاة ميتة، بطل البيع
فيهما، وإن كان قد سمي لهما ثماً واحداً فالبيع باطل بالإجماع، وإن سمي
لكل واحد منهما ثماً على حدة، فكذلك عند أبي حنيفة لأن الصفقة
نصمت صحيحاً ومسدأً، والمسدأ في نفس العقد فوجب أن يبطل بالجمع
كما لو اشترى ثمرين واحد، وقال أبو يوسف ومحمد حار البيع في السبعة
والمذكاة، وبطل في الحر والميتة واعتمد قول الإمام

أمثلة البيوع الفاسدة

١- بيع السمك في الماء، والطيور في الهواء، بيع فاسد لعدم الحث، فلو
كان السمك مجتمعاً في حوض غير مصنعه لا يجوز لعدم الحث وإن جمعه
بصعته، وإن قدر على أحده من غير اصطيد حار لأنه منكه ويقدر على
تسليمه وللمشتري خيار الرؤية، وإن لم يقدر على أحده إلا بالاصطيد
لا يجوز.

٢- وبيع الطير في الهواء فاسد لأنه غير معنوك في الأخذ وإن أرسل من
يده فإنه غير مقدور التسليم، ولو باع طائراً معلماً يذهب ويحيى، فإن كان
يعود إلى بيته، ويقدر على أحده من غير تكلف حار، وإلا فلا

٣- وبيع الحمل والشح فاسد والحمل ما كان في البطن، والشح

(١) صحيح البخاري ٤٣٧.

(٢) صحيح البخاري ٤٣٨.

ما استحمله الجبس لما روى داود عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ سئل عن بيع جبل الحبل، وكان بيعاً ببيعته أهل المدينة^(١) كان الرجل يشتري الجبل من رسول الله ﷺ ثم يبيع الجبل في يده^(٢) ولما روى داود عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ سئل عن بيع جبل الحبل، وجبل الحبل أن يبيع الجبل ثم يحمل التي تحت فتتاح الشئ لا يجوز بيعه. ثم لا يبيع الحمل دون أمه

٤- وبيع الأم دون حملها فاسد لأن الحمل لا يدرى أم وحيد هو أم معنوم فلو باعه وولده فسد الافتراق وسلمه لا يجوز والبيع فاسد لما جاء عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ سئل عن بيع المصامين والملافج وجبل الحبل^(٣) والمصامين ما في أصله الإبل والملافج ما في نفوسها

٥- وبيع اللبن في الضرع فاسد لأنه غير فاسد الشئ وربما يورث اللبن فيحتلف المبيع منه بغيره ولو سلم البائع اللبن بعد العقد لا يجوز ولا يتقلب صحيحاً

٦- وبيع الصوف على ظهر الغنم فاسد لأن موضع القطع منه غير متعين، فيقع الشئ في موضع القطع ولو سلم البائع الصوف بعد الحر لا يجوز ولا يتقلب صحيحاً ولما روى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال نهى رسول الله ﷺ أن يباع ثمرة حتى تقطع، ولا صوف على ظهر ولا نس في ضرع^(٤)

٧- ولو اشترى من صائد سمك على أن يعطيه له صيرة في الماء بالشكة فما خرج منها من الصيد فهو له كذا قال داود فاسد لأنه مجهول وفيه عيب

(١) سنن أبي داود ٢٥٥/٣

(٢) صحيح البخاري ٨٧/٣

(٣) معجم الطبراني ١١٣

(٤) معجم الطبراني ٢٦٧/١١

لأنه لا بدري يحصل له شيء أم لا وسواء كان صيد الحرة أو صيد الزانية
 جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن شراء ما في
 بطون الأنعام حتى تصنع. وعن بيع ما في صر وعهد الحديث وفيه وعن ضربة
 القانص^(١).

٨- وبيع الثمر على رؤوس النحل بمتدرة حرراً وأحماً ثمراً بيع فاسد
 لغيره ﷺ عن المزينة، والمزينة المدافعة من ثمرين وهو تدفع. وسمي هذا
 به لأنه يؤدي إلى الخراج والدفع فالثمر الذي على رؤوس النحل يسمى
 رطاً. والثمر هو المحدود بعد الخفاف. وسبب الفساد لأنه باع رطاً ثمر
 فلا يجوز بطريق الحر والتخمين لشبهة الربا. والشبهة في باب الربا ملحقه
 بالحقبة في التحريم. ومثله العيب بالربا فلا يجوز بيع العيب بالربا
 بطريق الحر والتخمين وهو الحرص لشبهة الربا.

وهي رسول الله ﷺ عن المحاقلة وهي بيع الحظفة في سبيل بحظفة مثل
 كلبها أو ورنها حرماً (حرراً وتحميناً) لشبهة الربا لما جاء عن ابن عباس
 عن النبي ﷺ عن المحاقلة والمزينة^(٢). وهي رسول الله ﷺ عن المخبرة
 وهي المزينة على نصيب معين من ثلث. أو ربع أو خمس ونحوها^(٣).

٩- وبيع ثوب من ثوبيين أو أكثر بيع فاسد لأن المبيع مجهول. وكذلك
 من ثوب، أو بفرة من بفرات أو ما أشبه ذلك ولو اشترى على أنه بالخيال في
 أن يأخذ أيها شاء جاز استحساناً.

١٠- وبيع دار أو شقة على أن يسكنها ستة أشهر بيع فاسد لأن السكنى لو
 فادها شيء من الثمن تكون إحدرة في بيع. ولو كان لا يقبلها شيء تكون

(١) سنن ابن ماجه ٢/١٥٩

(٢) صحيح البخاري ٤٢٩.

(٣) مسند الإمام أبي حنيفة للقرني ١٧٣.

إعادة وقد نهى رسول الله ﷺ عن صفتين في صفقة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة ^(١) وأيضاً البيع فاسد لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين

١١- وبيع عيني (سيارة أو غيرها) مثلاً على أن يسلمها إلى رأس الشهر فالبيع فاسد لما فيه من شرط في التسليم المنقح بالعقد

١٢- بيع سيارة بألف ألف إلى سنة وألف ألف وخمسة ألف إلى سنتين ولم يثبت العقد على أحدهما بيع فاسد أو يقول إن أعطيني الثمن حالاً فبئس لمنه، وإذا أجزأته إلى سنة فألف ألف فالبيع فاسد لأن الثمن مجهول عند العقد، ولا يذري الباع أي الثمن يلزم المشتري

١٣- اشترى ثوباً على أن يحفظه الباع فمبعضاً فالبيع فاسد لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين ولأنه بصير صفتين في صفقة.

١٤- اشترى بضاعة بشرط يصالها إلى منزله فالبيع فاسد، فقد جعل المشتري الثمن بدلاً للبضاعة والعمل فما حاذى البضاعة يكون بيعاً وما حاذى الإيصال إلى المنزل فهو إحارة وقد جمع صفتين في صفقة لكنه في هذه المسألة والتي قبلها حائر للتعامل

١٥- باع صندوق نفخ مثلاً موزوناً عشرة كيلو غرامات مثلاً نظيره الخشي ثم طرح من الوزن العام الثي كيلو غراماً ثم حاسب المشتري على ثمان كيلو غرامات كل كيلو غرام بكذا فالبيع فاسد وعليه بعد ذكر نفس الصندوق أن يعقد عقداً جديداً.

حكم البيع بالشرط:

البيع بالشرط ثلاثة أنواع:

١- البيع والشرط جائزان وهو كل شرط يقتضيه العقد، وبطلانها كما إذا اشترى ثوباً على أن يلبسه، أو سيارة على أن يركبها.

٢- البيع والشرط فاسدان وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة لأحد المتعاقدين وهو ما مر من الشروط في صور البيع الفاسد.

٣- البيع جائز والشرط باطل وهو كل شرط لا يقتضيه العقد وفيه مضرة لأحدهما، أو ليس فيه منفعة ولا مضرة لأحد، أو فيه منفعة لغير المتعاقدين والمبيع كشرط أن لا يبيع المبيع ولا يهبه، ولا يئس الثوب ولا يأكل الطعام، أو على أن يقترض فلاناً قرصاً، وبحوث ذلك فانه يجوز البيع، وبطل الشرط لأنه لا يستحقه أحد ويلعب بحقوق غير المائدة.

وإذا قضى المشتري المبيع في البيع الفاسد، وقضى البائع الثمن ملك المشتري المبيع وإذا قضى المشتري المبيع في البيع الفاسد يذون البائع ولم يقضى البائع الثمن ملك المشتري المبيع ولا يبرأ منه فبسته والقول قول المشتري مع يمينه هذا إذا هنت المبيع، أو نعدله رده.

ونكحل واحد من المتعاقدين فسخ العقد في البيع الفاسد قبل القبض وبعد ما دام حاله، فإن باعه المشتري بعد بيعه لأنه ملكه وامنع الفسخ لتعلق حق الغير به.

البيع المنهي عنها:

١- بيع النجس والنجس بمنحني لئول والحكيم وبفتح اللول وسكون الحكيم وهو أن يربد في ثمن المبيع ولا رغبة له فيه ولكنه يحمل الراغب على

أن يزيد في الثمن. ومثله قبض سبع من مريد الشراء مقابل عدم برونه في المزاد ليخلى الساحة للدفع. قال ابن أبي أوفى: الناحش كل ربا حائن، وهو خداع باطل لا يحل. قال أبي بصير: الخديعة في الشراء ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رذء. وعن ياقع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: إيهي النبي ﷺ عن الناحش.

٢- الصوم على سوم أخيه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يثم المسلم على سوم أخيه»^(١) وأصهي عنه أن يتساوم الرجلان في السلعة، ويضمّن قلب كل واحد منهما على ما ساءه من الثمن ولم يبق إلا التعمد فيحي. رجل آخر يريد أن يشتري تلك السلعة ويخرجها من يد المشتري لأول بزيادة على ما استقر الأمر عليه من المتساومين ورضاه قبل الانعقاد.

أما إذا كان قلب الساع غير مستقر بما سمي من الثمن ولم يفتح إليه، ولم يرض به فلا بأس بذلك لأن هذا بيع من يريد. وهو المعتد بين الناس وقد صح أن النبي ﷺ باع حلاً في بيع من يريد في قصة السائل.

٣- بيع حاضر لباد لقوله عليه الصلاة والسلام: «ولا بيع حاضر لباد»^(٢) وهو أن الرجل من أهل القرى والمزارع يدا وحمل ما طعام لقيه الحاضر (السمار) وقال له سلم: إني طعمتك لأتوثق لك في بيعه ويرد ذلك ثمة فإذا كان أهل البلد في سعة ولا ينصرون. بذلك فلا بأس به ومثله تلقى الحلب.

٤- تلقى الحلب لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يتلقى الركبان بيع».

(١) صحيح البخاري ٤٢٢.

(٢) صحيح مسلم ١٠٣٣/٢.

(٣) صحيح مسلم ١٠٣٣/٢.

ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تاحشوا ولا يبيع حصر لحد الحديث^١ وتلقى الجلب، أو الركبان هو أن لو حل من أهل البلد ينفق الحائسين من أهل القرى يشتري منهم جميع طعامهم، ويذبح له البلد ويبيعه على ما يريد من الثمن، ولو تركهم حتى دحقوا باعوا على أهل البلد متفرقاً، فينوع أهل البلد ذلك إذا كانوا لا يتصوروا ذلك فيه لا يكره

٥- البيع عند أذان الجمعة يعنى الأذان الأول بعد الرواق لقوله تعالى ﴿وَذُرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة ١٩] وهذه البيوع المذكورة مكروهة تحريم لا يفسدها البيع لأن النهي ليس في معنى العقد وشراؤه بل بمعنى حرج، فيحرم البيع ويحب الثمن لو هلك بيد المشتري، وبنت المثل قبل القبض بحوزة العقد

٦- بيع الموقوف إذا علم المشتري أن المبيع مسروق بحرم عليه شراؤه لأن فيه إغارة الظالم على ظمئه

٧- بيع المصادر إذا علم به المشتري لأن له مالكا وهو غير راض ببيعه ومن صورته إذا اشترى بصاعقة من منتهى، ثم استقدمها فحلت على أرض في المياه، وعجز عن تدبير أجرة الأرض فبيعت عليه فهو بيع مصادر لا يطلب والذي يطلب أن يشتريها صاحب الأرض التي شعلت بالصاعقة، ثم يبيعها لنفسه، ويستوفي حقه منها، ويرد ثمن باقيها إلى مالكيها الأصليين، فإذا اشتراها أحد من صاحب الأرض بعدها طالت له

٨- بيع رخص الاستقدام وهو رخص يتقدم الخواص إلى دولته بطلب مستقدم عند العمل في مؤامته وتوافق دولته على طلبه وتسمح رخص استخدام، فإذا استقدمها فلا حرج عليه، وأما إذا دعيه وقبض ثمنه فإنه قصص مالا غير مقدر، وإذا لم يبعده مبعدا فلا بد نصحة البيع من مبيع مسلم وثمن

٩- بيع الوقت وصورة أو بيع شركة ما إنساناً قضاء شهر في شقة يسكنها مؤلفة من ثلاث أو أربع غرف مثلاً في أي بلد من بلاد العالم هذه كل سنة بمبلغ خمسين ألف دولار مثلاً وله أن يبيعه لغيره فالوقت لا يقبض وقد بع رسول الله ﷺ عن بيع الشيء قبل فسخه فلا بيع الشركة صحيح ولا بيع المشتري من الشركة صحيح.

من البيوع التي يتعاضد أهل الثروة ويحتالون بها على أنفسهم، وصورتها صورة البيع الحلال.

بيع العينة:

العينة: أن يبيع شيئاً من غيره بشعر مؤجل ويسلمه إلى المشتري، ثم يشتريه قبل قبض الشعر شيء أقل من ذلك القدر وصورة بيع العينة كما يلي: يريد أحد المتبايعين أن يستقرض من الآخر مبلغاً وقدره مثلاً عشرة آلاف، والآخر لا يريد أن يقرضه إلا بتأدية فيعمد مريد الإقراض إلى بيع الآخر حاجة من الحاجات لا يريد شراءه بمبلغ أحد عشر ألفاً إلى أجل مسنن فيشتريها ويقبضها، ثم يقول له أتحب أن تبعها؟ فيقول نعم، فيقول مريد الإقراض: أشتريها منك بتسعة آلاف نقداً فيبيعهما بتسعة آلاف مقبوضة، ويكون بذلك أقرضه تسعة آلاف على أن يؤديه بحلول الأجل المسمى أحد عشر ألفاً فالعينة: أكل ثمرها بطريق شرعية كاحتياك يهود لصيد سمك يوم السبت يوم الأحد.

عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إد تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سقط الله عليكم فلا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»

الإقالة

الإقالة لغة: الرفع وشرعاً رفع العقد. وهي جائزة في البيع لقوله عليه الصلاة والسلام: «من أقال مسلماً أقال الله عز وجل»^(١) ويمثل الثمن الأول ويصح بلفظين يعبر بأحدهما عن الماضي، والآخر عن المستقبل كالشكاح لأنه لا تحضرهما المساومة. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يصح إلا بلفظين ماصيين كالبيع

ولا تصح إلا بلفظ الإقالة حتى لو قال البائع للمشتري: يعني ما اشتريت مني بكذا فقال: بعت، فهو بيع بالإجماع ولا يصح قبول الإقالة إلا في المحلين كما في البيع فإن شرط أقل من الثمن، أو أكثر فالشرط باطل وإذ لم يدخل المبيع عيب، أما إذا تعيب جازت الإقالة بأقل من الثمن ويكون ذلك بمقابلة العيب، ولا يجوز بأكثر من الثمن، فإن أقال بأكثر من الثمن فهي بالثمن لا غير.

وهلاك الثمن لا يمنع صحة الإقالة لأن الثمن لا يتعين بالعقد كما لا يمنع صحة البيع، وهلاك المبيع يمنع منها لأنه محل البيع والفسخ، فإن هلك بعضه جازت الإقالة في باقيه لقيام المبيع به ولو تقابلا تجوز الإقالة بعد هلاك أحدهما ولا بطل بهلاك أحدهما لأن كل واحد منهما مبيع فكان المبيع باقياً.

ولو تقابل المتعاقدان قبل قبض المبيع، فهو فسخ عند الثلاثة، ولو تقابلا بعد القبض فهو فسخ عند أبي حنيفة إلا إذا حدثت زيادة في المبيع غفلت الإقالة عنده لتعذر الفسخ بسبب الزيادة فكان بيعاً حديداً.

المراوحة والتولية والوضيعة

البيع على نوعين بيع مساومة وهو ما تقدم من البيع وهو بيع نائي ثم كان، وبيع ضمان وهو على ثلاثة أصناف: بيع المراوحة، وبيع الموضعة، وبيع التولية، فأما بيع المراوحة فهو بيع برأس المال، وزيادة ربح معلومة للمشتري، وأما بيع الموضعة فهو بيع بالتقص من رأس المال، وأما بيع التولية فهو بيع برأس المال ومعنى رأس المال أي الذي دفعه البائع ثمناً للمبيع بالعقد الأول مع كلفته

والتولية على صريحين: تولية الكل، وتولية العصف فتولية الكل تولية، وتولية العصف اشتراك. والتولية مصدر ولّى غيره أي جعله ولياً، فكان البائع جعل المشتري ولياً فيما اشتراه؛ والاشتراك أن يشرك غيره فيما اشتراه بأن يبيعه نصفه مثلاً.

والتولية شرعاً نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول من غير زيادة ربح ولا نقصان. والمشتري بالثمن النافع في حبره معتمداً على قوله، فيجب على البائع التنزه عن الحباثة، والتجسس عن الكذب فلا يقع المشتري في بخس وغرور. فإذا ظهرت الحباثة يرد أو يختار وهو عقد مشروع لوجود شروطه. وقد تعامل الناس بالتولية من لندن المصدر الأول إلى مساهداً وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام لما أراد الهجرة قال لأبي بكر: «يا بني قد أذن لي في الخروج» فقال أبو بكر: «الصحابية يا بني أنت يا رسول الله» قال رسول الله ﷺ: «نعم» قال أبو بكر: «فخذ يا بني أنت يا رسول الله إحدى راحلتيّ هاتين» قال رسول الله ﷺ: «الثنان» الحديث أي بمثل ما اشترى به.

ويشترط صحة العقد إلى التولية لأن فيهم من لا يعرف قيمة لأشياءه فيستعين
بمن يعرفه، ويطلب فيه بما اشتراه وريادته، ولذا كان مساهما على الأمانة.
ورأس المال في الموصصة حقه أنه يحفظ منه ولا بد أن يكون الربح، أو
الموصصة معلوماً لتلا يؤول إلى الهدنة والمصارعة ويعلم ذلك في مجلس
العقد، فإن علم بحياة في التولية أسقطه من الثمن لأنه لو لم يسقط في
التولية لا يبقى تولية وفي المراجعة إن شاء أحده بجميع الثمن وإن شاء رده
فلو هلك قبل أن يرده، أو حدث فيه ما يمنع لم يمسح بغيره جميع الثمن.

ويضم النوع إلى الثمن الأول أجرة الثقل والسمنار، وكل ما يتعلق
بالمبيع مما تعارف التجار إلحاقه برأس المال قبل حقه به وما لا فلا
وما تردده به قيمة المبيع، أو عبه يحنق به كإطعام ويقول في عقد التولية
قام علي بكدا، ولا يقول اشتريته كذا كيلا يكون كدراً



الربا

الربا لغة الرباذة، وشريعاً (عقد فاسد بصفة) سواء كان هناك زيادة أو لا فيبيع النقد بالنقد سببه ربا وليس فيه زيادة أو هو الرباذة المشروطة في العقد حين تكون عند المقابلة بالجس

والربا حرام بالكتاب والسنة. أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (نفره ١٢٧٥)، وقوله تعالى ﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ (المائد ١٣٠) وأما السنة فما روى عادة من العصامت قال «سمعت رسول الله ﷺ يهجو عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سواء سواء عبأ بعين فمن ربا أو اردد فقد أربى» وفي رواية أبي سعيد الخدري مثلاً مثل بدأ ببدأ».

وأجمعت الأمة على تعدد الحكم من هذه المصوحات عليها إلى غيرها ولا اعتماد على من شد عن الإجماع. وعلة الربا عند الحنفية الوراء، أو التكيل مع الحسن لقوله ﷺ «الذهب بالذهب ورباً يورن»^(١) وقوله ﷺ «لا تبعوا الذهب بالذهب إلا ورباً يورن»^(٢)

ولقوله ﷺ حين استعمل على حبيب لما بي عدي الأماصاري فقدم تمر حبيب (بيع غالي من التمر) «أكل تمر حبيب هكذا»^(٣) قال لا والله يا رسول الله إن لشئني الصاع بالصاعين من الحمص (تمر رديء) فقل

(١) صحيح مسلم ١/١٥١٠.

(٢) صحيح مسلم ١/١٢١١.

(٣) صحيح مسلم ١/١٢١٤.

رسول الله ﷺ: «لا تفعلوا ولكن مثلاً مثل وبيعوا هذا واشتروا بتمه من هذا وكذلك الميراث»^(١)

فالعلة الورث والكيل ويقاس عليهما كل مكبال وموروث والكيل والورث يوجب المماثلة بصورة والجنسية توجب معنى وهذا أصل يسي عليه عامة مسائل الربا.

قلت: وقد اعدم تعامل الناس اليوم بالذهب والنقصة، وحلت الأوراق النقدية محلها، وهي ورث كانت سدات دين، لا أنه يمكن صرفها نقداً وذهباً، فتحب فيها الزكاة. فحكم الأوراق النقدية كحكم لذهب والنقصة في الزكاة سواء، لأنه يتعامل به كالتقديرات تماماً، ولأن مالكة يمكنه صرفه ونقصه مصلحته به في أي وقت شاء، ومنى كان ذلك ذلك فلا ما يكون في الأوراق النقدية كما يكون في الذهب والنقصة، فتستوفى القيمة في البيع والشراء، ويبدأ به إذا كانت الأوراق النقدية تلعب دولة واحدة، وإذا اختلفت الأوراق النقدية فتحوّل الريادة بعد أن تكون يبدأ به، فالأوراق النقدية الثمان وهي كالذهب والنقصة كما قال الإمام محمد رحمه الله: «لا يجوز بيع فلس بفلس بأعيانها لأنها الثمان كالتدراهم والتدابير»

يعود إلى العلة في الربا وهي الكيل، أو الورث مع الحسن، فإذا وجد في واحد الكيل والحسن، أو الورث والحسن حرم التقاضي أي الريادة، وحرم النسء أي التأخير يعني إذا وجد لدى المتبايعين الكيل والحسن يعني ما يكال كالر بالمر مثلاً فعليهما أن يتقبضا المر مثلاً حسن من غير زيادة ويبدأ به وهذا معنى تحريم النسء أي التأخير بالتقص لتقوله ﷺ: «الا صاعن تمر بصاع، ولا صاعني حنطة بصاع، ولا درهم بدينارين»^(٢)

وإذا غدما حل التفاصيل، والتساء لعدم العلة المحرمة؛ فلو لم يكن هناك كيل أو وزن، ولم يكن حسن واحد حلت الزيادة وحل التخيير لإطلاق قوله تعالى ﴿وَأَمَّا لَكُمْ فَتَبِعُوا﴾ (١٧٥) صورته فوباعه حقة بثوب، أو باعه جوزاً ببصر. وإذا وجد أحدهما وعده الآخر حل التفاصيل، وحرم التساء مثل الحنطة بالشعير. والقصبة بالذهب لقول الترمذ بن عازب رضي الله عنه، وزيد بن أرفم: «سئل رسول الله ﷺ عن بيع الورق بالذهب» (١).

ولا يجوز بيع الحيد بالبرديء مد فيه ثوب إلا مثلاً بمثل، فلا قيمة للجودة لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «جاء بلال بن رباح رضي الله عنه فقال له رسول الله ﷺ: «أبيعك هذا» فقال بلال: نعم، كان عند رديء فبعت منه صاعين بصاع لمطعمه النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «عند ذلك أؤلف عين الربا لا تفعل» ولكن إذا أردت أن تشتري النعم فبعه ببيع آخر ثم اشتر به» (٢). وكل شيء يرضى رسول الله ﷺ على تحريم التفاصيل فيه كيلاً فهو مكيل أبداً، وإن ترك الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والمطبخ لأن النص أقوى من العرف. والأقوى لا يترك بالأدنى معنى هذا إذا باع الحنطة بجسها متساوية وزناً والقصبة بجسها متماثلاً كيلاً لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد وإن تعارفاً ذلك لتوهم الفصل على ما هو السعيار فيه. وعن أبي يوسف إنه يجوز.

وكل شيء يرضى على تحريمه وزناً فهو موزون أبداً، وإن ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب والقصبة، حتى لو باع القصبة والذهب بأمتنهما كيلاً لا يجوز. وعن أبي يوسف إنه يجوز. وما لم يرضَ عليه فهو محمول على عادات

(١) صحيح مسلم ١٢١٣/٢.

(٢) صحيح مسلم ١٢١٥/٢.

السامي، وأبو يوسف يعتبر بعنبر العرف مطلقاً وعلى هذا فاستقراض الديارات الذهبية عدداً جائز حيث إن لها وزناً مخصوصاً فذكر العدد كناية عن الوزن والله أعلم.

عقد الصرف:

وعقد الصرف يعتبر به فسخ عهده في المجلس لما روى أبو نضرة قال سألت ابن عباس عن الصرف فقال أبدأ بيدك قلت نعم قال ولا بأس به^(١) ولما روى مالك بن أنس سمع عمرو بن الخطاب رضي الله عنه يخبر عن رسول الله ﷺ قال: "الذهب بالذهب رباً بلا فاء وهذه^(٢) ومن عقود الصرف شراء الحلي الذهبية والمضمية بالفضة بشرط فيها التخييس في المجلس، ولا يحل أن يشتريها أولاً ويذهب بها إلى بيته ليبيعها أهله فودا وافقت عليها حده ثمنها إلى الصانع، بل عليه أن يحضر الحلي وثمنها إلى الصانع فيردها إليه، ثم يتفاضلا في المجلس وهكذا في صرف العملات وسبائكها في باب الصرف مريد بيان

ولا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق لا متفاضلاً ولا متسوية، لأن الحنطة ودقيقها وسويقها جنس واحد فودائع الحنطة بالدقيق صار كأنه باع دقيقاً بدقيق وريادة لأن الدقيق في الحنطة محتجع فودائع فرقته أجزائه بالطحن راد والمعتبر في كل من الحنطة والدقيق والسويق الكيل وهو لا يوجب التسوية بينهما لأن الحنطة بالطحن صارت أجزاؤها متكثرة في الكيل وانضمح ليس كذلك فلا تتحقق المساواة والأصل في عدم الجواز أن شبهة الربا وشبهة الجسبة منقضة بالحقيقة في باب الربا احتياطاً للحرمة، وهذه

(١) صحيح مسلم ١/٢١١٦.

(٢) صحيح البخاري ٣/٨٥.

الأنشاء جنس واحد نظراً إلى الأصل، والمخلص هو السوي في الكيل، وهو متعدد لانكسار الدقيق في المكياك أكثر من غيره، وإذا عدم المخلص حرم البيع ويجوز بيع الرطب بالرطب والنمر منضلاً، وكذا النمر بالنمر والرطب بالسر لال الحسن، وقد اعتبر الأصل لقوله ص ٢٤٨ أو النمر بالنمر رياً إلا هاه وهاه ^(١).

ولأن الرطب إن كان من جنس النمر حار لمحدث السابق، وإن لم يكن نمرأ حار لقوله ص ٢٤٨ وإذا احتفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يبدأ بـ ^(٢) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ويجوز بيع اللحم بالحيوان لأنه بيع موزون بموزون ولا يعرف ما في الحيوان من اللحم بالوزن إلا عند أهل تحفة، ولا يقال إنه بيع الحسن بجنسه مثل الزيت بالزيتون، ولا يجوز بيع الزيت بالزيتون، ولا السمسم بالشبوح إلا بطريق الاعتناء وطريق الاعتناء أن يكون الزيت أكثر من الزيت الذي في الزيتون ليكون ثقل الزيتون الناتج عن العصر في مقابلة الزائد من الزيت في الزيت تحراً عن الزيادة وشبهه، ومثله السمسم والشبوح، والعنب بدبه

واللحمان أحسن مختلفة يجوز بيع بعضها ببعض منفصلاً حتى لا يكمل بعضها نصاب بعضها من الآخر إلا أن البقر والحواميس حس، والمعر والنضان حس، والنحت والغراب حس



(١) سنن أبي داود ٣/٢٤٨.

(٢) سنن أبي داود ٣/٢٤٩.

حكم الربا بين المسلم والحربي

إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فلا بأس أن يأخذ منهم أموالهم بغير أنفسهم بأي وجه كان لأنه إنما أخذ المال على وجه غري عن العذر فيكون ذلك طيباً له.

وإذا دخل المسلم إليهم بغير أمان يجوز له أخذ مال الحربي بغير طيبة نفسه فإذا أخذ على هذا الوجه طيبة نفسه كان أولى بالجواز، وإذا دخل إليهم بأمان فأموالهم مباحة له في الأصل إلا ما حظره الأمان وقد حظر عليه الأمان أن لا يأخذ ماله إلا طيبة نفسه، وإذا سلم إليه ماله على هذا الوجه فقد طابت نفسه فوجب أن يجوز حتى لو باعهم بيرة بغير نيت أو ساعهم مينة بحال، أو خمر أو حزيراً، أو أخذ مالا منهم بطريق القمار فذلك كله طيب ولا يخفى أن هذا التعليل إنما يقتضي حل مباشرة العقد إذا كانت الزيادة بالها المسلم والربا أعم من المسائل التي ذكرناها والإباحة مفيدة بسبل المسلم الزيادة في قمار وربا وغيره وإن كان إطلاق الحوات خلافه، فحل الربا والقمار منوط بما إذا حصلت الزيادة للمسلم فحسب.

وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب» وقال أبو يوسف: يشت بينهما الربا أي المسلم والحربي في دار الحرب أيضاً لأنه معنى محظور في دار الإسلام فكان محظوراً في دار الحرب كالبور والسرقة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا دخل إلى دار الحرب مسلم بأمان فباع من

مسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إليها حار الرضا معه عند أبي حنيفة لأن دار المسلم في دار الحرب إذا لم يهاجر إليها بقى على حكم ماله. وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز لأهل مسندة فلا يجوز بيعها الرضا كما لو كان في دارها

وأما إذا هاجر المسلم إلى دار الإسلام، ثم عاد إلى داره لم يجر الرضا معه باتفاق الأئمة الثلاثة لأنه أجزأ ماله بداره فصار كهل دار الإسلام

ولا نصير دار الإسلام دار حرب إلا بأمر ثلاثة ١- بإجرائه أحكام أهل الشرك ٢- باتصالها بدار الحرب ٣- بأن لا يبقى فيها مسلم أو ذمي أصلاً بالأهل لأهل

ودار الإسلام لا نصير دار الحرب ما لم يقتل جميع ما به صارت دار الإسلام ذكره الأستروشي في قصيدته عن أبي اليسر

وذكر الإبيجاني في ميسرته أن دار الإسلام محكومة بكتابها دار الإسلام يعني هذا الحكم ببقاء حكم واحد فيها، ولا نصير دار حرب إلا بعد دخول الفرائس، ودار الحرب نصير دار إسلام بربو ال بعض الفرائس وهو أن تحري بها أحكام أهل الإسلام فيها كجمعة وعيد، وإن بقي فيها ذمير أصلي، وإن لم تنصل بدار الإسلام.

وذكر اللامني في واقعائه أن دار الحرب نصير دار إسلام بهذه الأعلام الثلاثة فلا نصير دار حرب ما بقي شيء منها، وذكر الإمام ناصر الدين في معشور أن دار الإسلام صارت دار الإسلام بإجرائه أحكام الإسلام فما بقى غلبة من علائق الإسلام يترجح جانب الإسلام^(١)



(١) حاشية ابن عابدين ١٨٦/٥.

(٢) حاشية الطحطاوي على الدرر ٤٦١/٣

بيع السلم

السلم السلم، ورأى ومعى، وشرعاً بيع أحل معاجل، وركبه ركن البيع، ويسمى صاحب الثمن رب السلم والبائع المسلم إليه، والبيع المسلم به، والثمن رأس مال السلم فالبيع مهما ما يشترط فقص العوضين في المجلس، أو أحدهما، ومهما ما لا يشترط فقص العوضين في المجلس أو أحدهما، فالذي لا يشترط به فقص العوضين في المجلس فبيع العقار مثلاً، فيتفق البائع والمشتري على بيع وشراء عقار، ومتى تم العقد سلم المشتري الثمن، وسلم البائع العقار، أو سلم البائع العقد ومكّن المشتري منه، وأهل المشتري في الثمن.

وأما الذي يشترط به فقص العوضين في المجلس، فكبيع الصرف لا بد من نقص العوضين في مجلس العقد، وكذلك بيع السلم يشترط فيه فقص أحد العوضين وهو الثمن في المجلس، فتقديم الثمن في عقد السلم واجب، وعقد السلم عقد شرع على خلاف القياس لكونه بيع المعدوم، إلا أن ترك القياس بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِشَيْءٍ أَوْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ فَاكْتُبُوا﴾ (البقرة: ٢٨٢) روى الحاكم وقال صحيح على شرطهما، وأقره الذهبي بسنده إلى أبي حسان قال قال ابن عباس رضي الله عنهما أشهد أن السلف المضمون إلى أحل مسمى قد أحله الله في الكتاب، وأرد فيه قال الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ٢٨٢) وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام: «من أسلف في شيء

ففي كيل معلوم، ووزن معلوم إلى أجل معلوم^(١) وروى ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة، والناس يستنون في النمر العام والعائش، أو قال عمير أو ثلاثة فقال: امر سلف في نمر فبئس في كيل معلوم ووزن معلوم^(٢) وبيع السلم مستثنى من البيوع، فهو بيع المعلوم وبيع ما ليس عند البائع إلا أنه بيع تدعو الضرورة إليه لكل واحد من المتبايعين. فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري (التمر) مثلاً، وصاحب النمر يحتاج إلى ثمنه ليوفقه عليه. فصقة السلم من المصالح الحاجية. وقد ساء الفقهاء بيع المحويج فإذا كان حلاً بقت الحكمة وارتفعت المصلحة.

ويسمى بيع السلم أيضاً بيع المدائس لأنه شبع لحاكتهم إلى رأس المال لأن أغلب من يفتقر من لا يكون المسلم فيه ملكه لأنه لو كان في ملكه يبيعه بأوفر الثمن فلا يحتاج إلى السلم. ويعقد بمقت السلم والسلف والبيع

شروط جواز السلم:

كل ما أمكن ضبط صفته، ومعرفة مقداره جاز السلم فيه فعنى أمكن ضبط المسلم فيه وعرف مقداره جاز السلم فيه وما لم تعرف صفته، ولا مقداره لم يجوز السلم فيه.

ويشترط في جواز عقد السلم وجود المسلم فيه من وقت العقد إلى وقت حلول الأجل. فلو كان المسلم فيه منقطعاً في سوقه الذي يباع فيه وإن كان موجوداً في البيوت عند العقد موجوداً وقت حلول الأجل، أو موجوداً عند العقد منقطعاً عند حلول الأجل، أو كان منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز، وقال الشافعي رحمه الله: يجوز إذا كان موجوداً وقت حلول الأجل

ودليل الحنفية أن القدرة على التسليم تكون بالتحصيل فلا بد من استمرار وجود المسلم فيه في مدة الأجل لينتمكن من التحصيل. ولأن كل حرة من أجزاء المدة صالحة أن تكون وقت حلول الأجل بأن يموت المسلم إليه فاشتد وجود المسلم فيه. وإليه الإشارة بقول ابن عباس رضي الله عنهما. وقد مثل عن السلم في الحل فقال: هي التي يبتاع بها الحل حتى يؤكل منه وحتى يوزن^(١)

ولو أسلم قبله هو موجود من حين العقد إلى حين موعد التسليم فحل ولم يقصه رتب السلم أصحاب الشئ حتى انقطع فعقد السلم صحيح. ورتب السلم بالخيار إن شاء فسخ العقد. وأحد أس ماله. وإن شاء انظر إلى حال وجوده.

ويجوز السلم في المكيلات كالحنطة والشعير والذرة والعنبر. والمحروقات كالقطر. والمعدودات المتقاربة كالبيض لإمكان ضبط صفاتها ومعرفة مقدارها.

ولا يجوز في العدديات المتفاوتة كالطبخ والزمان إذ يفت بالعدد وإذا بيعت بالوزن حار ويجوز في الحر وإذا وعدت لتعامل الناس ويجوز في المصنوعات كشراء (طبية) إنتاج من معمل.

شروط صحة السلم:

تسمية:

١- الجنس.

٢- النوع.

٣- الوصف.

٤- الأجل.

٥- القدر.

٦- مكان الإيداء إن كان له حمل ومؤنة وقدر رأس المال في المكبر، والموزون والمعدود.

٧- قصص رأس مال المسلم قبل المصارفة

فالجنس كالحنطة والتمر، والسوق كالبحر والصفوي في التمر، والسهلي والحلي في الحنطة أو الحس كالصوف والقطن، والنوح كالقطن الحاصل والقطن المبروج بالوليسر والوصف كالجيد والردي، والأجل كقوله إلى شهر وسنة، وهو أقله وتقدمه إلى المتعاقدين لأنه يذكر هذه الأشياء لتفني الجهالة، وتقطع المصارعة، وعند عدم ذكره يكون المسلم فيه مجهولاً فتفني الجهالة إلى السراح

وأما القدر فقوله كذا فطناً، وكذا كذا غراماً، أو كذا صحناً أو كذا ثوباً، أو كذا بيضة لقوله عليه الصلاة والسلام «فليست في كيل معلوم ووزن معلوم». وأما مكان الإيداء فقوله في مكان كذا وكذا إذا كان له حمل ومؤنة. كما أن التسليم غير واجب إلا عند إبرام العقد، وإنما يجب التسليم إذا حلّ لأجل ولا يدري أين يكون المسلم فيه عند حلول لأجل، فيحتاج إلى بيان موضع الإيداء قطعاً للمصارعة. ولأن قيمة المسلم فيه تختلف باختلاف الأماكن بخلاف البيع لأنه يوجب التسليم في الحال وإذا شرط مكاناً بتعين التسليم في ذلك المكان عملاً بالشرط

وإذا لم يكن للمسلم فيه حمل ومؤنة فلا يشترط تعيين مكان الإيداء لعدم وجود الشارع. وقال أبو يوسف ومحمد لا يشترط تحديد المكان، ويوفيه المسلم فيه في مكان العقد لأنه متعين كما في البيع وبما لا حمل فيه وعلى هذا الخلاف في الأجرة

وهل يتعين مكان العقد ؟ روي عنه صحة عدم تعيينه . والأصح أنه يتعين
مع شرط مكاناً لإجراء العقد فيما يمكن استيفاءه وتسليمه مع لا يحتمل
كالعسر ، لعود يتعين للعائدة ، لأن قيمة العسر في المال أعلى منها في الغرق
ولأن فيه أمن خطر الطريق .

وأما بيان قدر رأس المال فذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، فيسلمه
ويعده ثلثاً يقضي إلى المديونة خصوصاً إذا كان رأس المال أكثر من عملة
وحدته مع توصيح قدر كمال رأس المال
ولو كان رأس المال أنوماً ، فإنه يصير معنوماً بالإشارة إليه بالانفاق
ولا يشترط فزرعه .

وأما قبض رأس المال قبل المفارقة ، فلأن السلم أحد عاقلين باحل
فيجب قبض أحد العوضين ليتحقق معنى الاسم ، ثم إن كان رأس المال ديباً
يصير كالتكالي ، وبه منهي عنه

وإذا كان عيناً فانقباض أن القبض ليس بشرط لكن الامتثال أنه شرط
ففيه قبل المفارقة عملاً بالخير ومقتضى لفظ السلم . ولذا لا يجوز في رأس
المال خيار الشرط لأنه يجمع صحة التسليم فيحل به ، ولا يجوز أحد عوض
رأس المال من جنس آخر لأنه يفوت قبض رأس المال المشروط

ولا يجوز الإبراء من رأس المال لأنه يفوت به سقط القبض وبطل العقد
أما المسلم فيه فالإبراء عنه صحيح لأنه ذنب لا يجب قطعه في المجلس
فيصح الإبراء منه كسائر الديون .

ولا يجوز أن يجتمع في رأس مال السلم والمسلم فيه أحد وصفي علة
الربا حتى لا يجوز إسلام الكيلبي في الكيلبي كالحقبة في الشعيير لقوله
« فإذا احتلت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد »

ما يصح فيه السلم:

السلم جائز في المكبلات، والموريات والمعدودات التي لا تتفاوت أحادها كالجوز والبيض والمديوعات وفي الثياب والسجاد على سبيل طرلاً وعرضاً ومساحة، وفي الصخور والكؤوس. ويجوز السلم في السمك الطري والملح ورناً لأنه لا يقطع في هذا المدة وكل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره كخيل، أو وزن أو عدد لأنه لا يقضي إلى التسوية.

ما لا يصح السلم فيه:

لا يجوز السلم في الجبال فهي التي يسمونها جبل الله من غير قول كانوا يتابعون لحوم الجوز إلى جبل الحلة فهو التي يسمونها جبل الحلة أن تنتج النافعة ما في خطها، ثم تحمل التي تحتها ولا يجوز السلم في اللحم عند أي حبيفة، وإن بين موضعاً من الشاة لأنه يختلف بالسمن والهرال، وقلة العظام وكثرتها. وقالوا يجوز السلم في اللحم إذا سئى مكان معلوماً من الشاة لأنه موزون مضبوط الوصف ويجوز استقره ورناً ولا يجوز السلم في لحم الطيور إجماعاً لأنه لا يمكن وصف موضع منه ولا يجوز السلم في الرؤوس والأكرع والخلود عدداً فتشترى ألف رأس وألف كراع وألف خلد بعشرة آلاف نقداً نسلم إليك بعد شهر مثلاً والرؤوس والأكرع والخلود لا تنصط بالصفة ولا توزن عدداً وتباع عدداً وعدديها متفاوت. فإن سئى في الخلود طرلاً وعرضاً وحوده جاز لا تنفذ الجهالة.

ولا يصح السلم بحب سنان بعينه، وأرض بعينها، ولا يصح السلم في ثمار سنان بعينه لأنه ربما يعثره أفة فتنتفي قدرة التسليم. إلا أن تكون

المسبة لبيان الصفة لا تعيب الخراج لقوله ع وأرأيت إلا منع الله الشربة به
ياخذ أحدكم مال أخيه ع والنقص مطلق يدخل فيه السلم والبيع
ولا يجوز السلم في التولية والجواهر لأن أحدهما متفاوت تفاوتاً فاحشاً
حتى لو كانت التولية صغاراً آتباع بالوزن يفسح السلم فيها وإن ما لا تقسط
صفته ولا يعرف مقداره وأحدهما متفاوت لا يجوز السلم فيه لأنه مجهول
يفضي إلى المنازعة.

حكم التصرف في رأس مال السلم والمسلم فيه

لا يجوز التصرف في رأس مال السلم ولا في المسلم فيه قبل فسخه أما
الأول فله فيه من نفوذ القبض المستحق بالعقد. وأما الثاني فلا إن المسلم
فيه مبيع والتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز لما مر من الحديث وعلى
هذا فلا تحوز الشركة ولا التولية ولا المباحة ولا الوصية في المسلم
فيه قبل فسخه لأنه تصرف فيه قبل فسخه وهو مهيى عنه لقوله ع
لتحكم بين حرام لا تبطل شيئاً حتى تفسخ ع ولقوله ع له إلا نزع
ما ليس عندك (١).

• • •

(١) صحيح البخاري ٤٣١

(٢) سنن البيهقي ٥/٣١٣

(٣) سنن البيهقي ٥/٣٣٩

باب الصرف

الصرف في النعمة الريادة. وفصل الدرهم على درهمين والدinar على الدينار، والصرف بيع الذهب بالفضة، والصرف اشغال والعقد الفرض والصرف اسم لعقد ثلاثة بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة واحدهما بالآخر، قلت: والأول بيع العملة بالعملة لأنها قائمة مقام الذهب والفضة ونحوه فيها الرخصة ويحرم فيها الربا.

والصرف يختص بشرائط ثلاثة:

١- التفاضل من كلا الحائسين قبل التفريق بالأبدان.

٢- عقد بائع لا خير فيه. فإن أظلم صاحب الخير خيراً، قبل التفريق،

ورأس المال قائم انقلب جائزاً.

٣- أن لا يكون بدل الصرف مؤحلاً. فإن أظلم صاحب الأصل أحله قبل التفريق، ويقدم ما عليه، ثم تفرقا عن قصص من الحائسين انقلب حائراً.

فإن باع قصة بفضة، أو ذهباً بذهب لم يجر إلا مثلاً بمثل. وإن اختلفت في الحدود والصناعة لأن الورق مخصص عليه في الفضة والذهب ولا يتغير فيه بالصناعة، ولا قيمة للحدود والصناعة. وإذا تبايع ذهباً بذهب، وورق أحدهما أكثر ومع الأقل منهما شيء حر، كاليفوت، أو اللؤلؤ أو الماس أي من خلاف جنسه فالبيع جائز. فإن كانت قيمة الأحجار تكريمة لبيع قيمة الريادة أو أقل يسير يجوز من غير كراهة، وإن كانت قيمتها قليلة جداً وإنما أدخلها ليحوز العقد. فإن العقد حائراً من طريق الحكم ولكنه مكروه، وإذا لم يكن للحجر الكريم قيمة كالصنفندي، فإن البيع لا يجوز لأن الريادة لا يكون بإدائها بدل فيكون ربا، ولا بد من قصص العوميين قبل الافتراق.

فوقه **الذهب** بالوقوف بين الأيادي وهذه **الذهب** من الحطب
وإن استقر إلى أن يلقح بينه فلا نظير

ومن ذلك من أوس له النقص صراحة **الذهب** في **الذهب** فلهذا
عبد الله في وصا حتى **الذهب** في **الذهب** في **الذهب** ثم قال
حتى يأتي حالي من العايد، وعمور من الحطب يسمع، فقال عمر: والله
لا تفارقه حتى تأخذ منه.

وإن ياح **الذهب** بالقبض وروا ومعرفة حال النقض، ووجه النقض
أما النقض فلا اختلاف المحررين وأما النقض في المحررين فلهذا
الذهب بالوقوف بين الأيادي وهذه **الذهب** من الحطب فلهذا
حدث **الذهب** بالذهب **الذهب** وروا فقال **الذهب** بالذهب
الأصناف فيعوا نيت منكم إن كان بالأيد

بطلان العقد بالانصراف قبل القبض

وإن اختلف في الصرف قبل قبض العوضين، أو أحدهما قبل العقد فلهذا
قبض بعد ذلك لا يتقلب جائزاً.

حكم التصرف في ثمن الصرف قبل القبض

لا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل القبض انتهى العايد في الأحاديث
السابقة.

وإذا كان العايد على الأصناف **الذهب** فهي ذهب، وإن كان العايد عليها
النقصة فهي نقصة ويعتبر بهما من تحريم التصرف ما يعتبر في الجهاد فلهذا

كان عيار الذهب الأساور ثمان عشرة، والذهب الآخر الأساور عيار واحد وعشرين، فلا يجوز بيع بعضها ببعض إلا متساوياً في الوزن، وكذا لا يجوز استعراضها إلا وزناً لا عدداً.

وإن كان العيب عليهما نفس فيب في حكم الذهب والفضة، وكان في حكم النحاس والبيكل لأن الحكم للعيب هذا إذا كانت لا تخلص من النفس. أما إذا كانت تخلص منه فهذا يفت بذهب حالص، أو فضة حاصة فهي كبيع نحاس، وذهب بذهب بجوز على وجه الاعتناء، ولا اعتبار أن تصرف مثل الذهب الموجود في النفس إلى مثله في الذهب الخالص ونصرف الزيادة في الذهب الحالص إلى النحاس الموجود في الذهب المغشوش.

كتاب الشفعة

مأخوذة من الشفع وهو الصم الذي هو بحلاف التوتير لأنه صم شيء إلى شيء.. وسميت الشفاعة بذلك لأنها تقسم المشفوع إلى أهل الثواب فلما كان الشفع يقسم الشيء المشفوع إلى ملكه سمي شفعة والشفعة شريعاً تملك العقار جبراً على المشتري بما قام عليه

لمن تجب الشفعة ؟

الشفعة واحدة للمخيط في غرض المبيع وهي قائمة له باليمن الذي بيع به العقار عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال "من كان له شريك في حائط فلا يبيع نصيبه من ذلك حتى يعرضه على شريكه" (١) وعنه رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ "الشفعة في كل شريك في أرض أو ربح أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه فبأحد أو بدع، فإن أيس شريكه أحق به حتى يؤده" (٢) الربح الدار الحائط الستار

وعن أبي رافع قال قال لنا النبي ﷺ "الحجر أحق سفيه وقال بعض الناس إن المشتري داراً بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يحتال حتى يشتري

(١) من الترمذي ٢/٣٨٧.

(٢) صحيح مسلم ٣/١٢٢٩.

الدار بعشرين ألف درهم. فإن طلب الشفع أحداهما بعشرين ألف درهم ولا
 ولا سبيل له على الدار^(١) الشف أو الصفق القرب والجوار
 وعن عمرو بن الشريد عن أبيه أنه باع من رجل نصيباً له من دار له فيها
 شريك فقال شريكه أن أحق بالبيع من غيري فوقع ذلك إلى أبي الشريد فقال
 الجار أحق بشفه^(٢) ولأنه يلحقه بدخول غيره عليه التاذي على وجه
 اندوام صورة المسألة فإن يشرك ثلث في شراء عقار فلا يحق لأحدهما أن
 يبيع حصته من الآخر ما لم يعرض على شريكه حصته لأنه أحق بها من غيره
 حتى لا يلحقه ضرر فإذا أرى شراءها فليحيط أن يبيعها من آخر وقد سقط
 حق الخليط بشراتها.

والشفعة واحدة تليخبط في حق المبيع كطريق الحامض غير النافذة فإذا
 كان طريق يوصل إلى دارين متحورين فلا يحق لأحدهما أن يبيع حصته من
 الطريق لأخر غير صاحب الدار لأخرى قبل أن يعرضها عليه. فإن أرى
 شراءها فله أن يبيعها من آخر لأنهما مشتركان في طريق مؤد إلى داريهما
 ولكل واحد منهما حق في الطريق.

والشفعة واحدة ثابتة للمحار الملاصق. ولو باع من طريق أخرى فلو أراد
 المحار بيع داره فالحجار الملاصق أحق بها من غيره. ولا يحق له أن يبيعها
 لأخر ما لم يعرضها على الجار الملاصق. فإن لم يكن له حاجة في شرائها
 أمكن الآخر بيعها لمن شاء. لما روى سمرة قال قال رسول الله ﷺ: أحار
 الدار أحق بالدار والأرض من غيرهما^(٣).

والشفعة على مراتب أقوىها لشريك في نفس المبيع، ثم لشريك في حق
 المبيع، ثم للجار الملاصق.

(١) صحيح البخاري ١٤٦٦.

(٢) سنن الدارقطني ٢٢٤/٤.

(٣) معجم الطبراني ١٩٦/٧.

وليس للشريك في حق المبيع، والجار الملاصق شفعة مع الحبيط في نفس المبيع؛ لأن اتصال الأخير بالشركة أقوى لأنه في كل حصة، فإن سلم الأخير أي الحبيط في نفس المبيع؛ فالشفعة للشريك في حق المبيع وليس للجار الملاصق شفعة معه؛ لأن الأول شريك في المرافق فإن سلم الشريك في حق المبيع أحدها الجار الملاصق فلو كان الجار غير ملاصق، وبسببها طريق نافذة فلا شفعة له. وإن قوت الأبواب بينهما لأن الطريق الفارقة تزيل الضرر.

متى تجب الشفعة للشفيع ؟

تجب الشفعة للشفيع بعقد البيع، فمضى أقر البائع بالمبيع وحث الشفعة للشفيع اشترى المشتري، أو رفض. وعلى هذا لو اشترى داراً بشرط الخيار وحث الشفعة للشفيع بخلاف ما إذا كان الخيار للناسخ. فلا تستلزم الشفعة لعدم إقرار البائع.

فالشفعة قبل عقد البيع لا تجب. وإذا تنازل عنها بعد العقد بطلت وإذا علم الشفيع بالبيع من المشتري، أو رسوله، أو عدلي أو عددٍ أشهد في مجلسه ذلك على المطالبة. وطلب الشفعة طلاقاً.

الطلب الأول: طلب الموائمة، يكون فور العلم بالشراء، حتى لو سكنت هنية ولم يطلب بطلت. فلو بلغه العلم بالبيع ولم يطلب بطلت شفيعته حتى لو أجزأ بكتاب. والشفعة في أوله، أو في وسطه فقرأ الكتاب إلى آخره بطلت شفيعته. وعلى هذا عامة المشايخ. وهو رواية عن محمد، ورواية أخرى أن له مجلس العلم. وبها أخذ الكرخي لأنه لما ثبت له خيار التملك فلا بد من زمان للتأمل فانطلت على الفور صحيح، مروي عن أبي حنيفة، والقول الثاني إن له مجلس العلم قيل إنه الأصح.

والطلب الثاني طلب التفرير والإشهاد بعد طلب المائة فهو أن يقول إن فلاناً اشترى هذه الدار وأنا شفعها، وقد كنت طلبت الشفعة وأنا أطلبها الآن فاشهدوا على ذلك فيشهد على المانع إن كان المبيع في يده ثم يسلم إلى المشتري، أو يشهد على المشتري وإن لم يكن في يده، أو يشهد عند العقار

فإن فعل ذلك استغزت شفعته، ولم تخطأ بالتأخير عند أبي حنيفة. وقال محمد إن تركه شهراً بعد الإشهاد من غير عدد بطلت شفعته وعليه الفتوى

منى نجب الشفعة ومنى لا نجب^(١):

والشفعة واجبة في العقار وما في حكمه كالغدير وإن كان مما لا يقسم كالبيت الصغير، لما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أفضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شربة لم تقسم ربعة، أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فوثن أحد، وإن شاء ترك فوثن رابع ولم يؤذنه فهو أحق بها^(١).

ولا شفعة في المنقول لأنها واجبة لدفع ضرر سوء الجوار. وهو على الدوام، والملك المنقول لا يدوم مثل دوام العقار فلا يفتحق به

والشفعة واجبة في العقار إذا ملك بعوض هو مال، لأنها تملك مثل ما تملك به المشتري فتجب في الهبة بعوض مشروط بأن يقول وهبت لك هذه الدار على كذا من المال، أو على شيء آخر هو مال وتفاضل، فإن لم يتفاضل فلا شفعة فيها.

ولا شفعة في الدار إذا ملكك بدل مهر، أو حلق، أو دفعت بدل إبحار،

(١) صحيح مسلم ١٢٢٩/٣.

أو بدل صلح عن ده عمد، أو صلح عنه بذكر أو سكوت لأن الغدق عليه يزعم أنها لم تزل عن ملكه.

أما إذا صلح عنه بإقرار وحث فيها الشفعة، لأنه اعترف بالملك للمشتري، وبما استفادها بالتصلح فكان مائة من مال.

ويستقيم أن يرد الدار بخير الغيب، والرؤية لأنه بمنزلة المشتري، فإن كان المشتري قد رأى الدار وأبى المانع من الغيب لا يظن خير الشفع في الرذ بالغيب.

وإذا أحصر الشفع المانع، والمبيع في يده فله أن يخاصمه في الشفعة لأن أيدله؛ ولا يسمع القاضي البينة حتى يحصر المشتري، فيسمع القاضي البيع بمشهد منه، ويقضي بالشفعة على المانع، ونحو العقد عليه لأن المبيع إذا كان في يد المانع فحقه متعلق به، لأن له حصة حتى يستوفى الثمن، وإذا لم يسمع البينة حتى يحصر المشتري لأن الملك له، وإن كانت الدار قد فقت لم يعتبر حضور المانع لأنه قد صار أحياً لا يبدله ولا ملك، فيسمع القاضي البيع بمشهد من المشتري ويقول: فسخت شراء المشتري حصة ولا يقول: فسخت البيع أثلاً بطل حق الشفعة لأنها باءة على البيع فتتحول الشفعة إليه ويصير كأنه المشتري منه. وهذا يرجع بالعقد عليه وهي ضمان الثمن عند استحقاق البيع.

أثر موت الشفع والمشتري:

إذا مات الشفع ظلت شفعته، وإذا مات المشتري لم تسقط من باع بشرط الخيار فلا شفعة للمشتري، لأن الخيار يمنع روال المبيع عن ملك المانع فصار كما لم يبع، فإن أسقط الخيار وجبت شفعته، ومن اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة.

وإذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري مع حبه، والشفيع بالخيار إن شاء أحد بالثمن الذي قاله المشتري، وإن شاء ترك هذا

إذا لم يبق الشفع بينة فإن أقدم الشفع بينة قضى بها فإن أقدم بينة فالبينة بينة
الشفع عندهما وقال أبو يوسف البينة بينة المشتري لأنها أكثر إلحاق
ولا شفعة له إذا كان وكيلاً للذاع فباع وهو شفيع، ووكيل المشتري إذا
اشترى وهو شفيع فله الشفعة.

وإذا ادعى المشتري ثمة، وادعى الذاع أقل منه، ولم ينقص الثمن،
أخذها الشفع بما قال الذاع، وإن كان قصير الثمن أخذها بما قال المشتري
إن شاء. ولم يلتفت إلى قول الذاع
وإذا حط الذاع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفع، وإن
حط عنه جميع الثمن لم يسقط عن الشفع. وإن راد المشتري للذاع في الثمن
لم يلزم الرضا بالشفع لأن الشفع قد ثبت له حق الأحاد بالتقدير المذكور في
حال العقد.

ومن اشترى داراً بعرض أخذها الشفع بقيمة ذلك العرض
وإذا باع عقداً بمقدار أحد الشفع كل واحد منهما بقيمة الآخر هذا إذا
كان شفعاً لهما جميعاً أما إذا كان شفعاً لواحد منهما أخذها بقيمة الآخر.
وإذا بلغ الشفع أنها بيعت بمثل فسلم شفيعته، ثم علم أنها بيعت بأقل
فتسلمه بأقل وله الشفعة لأن في الشفع غروراً. وإن علم أنها بيعت بأكثر
فلا شفعة له. وإذا قيل له إن المشتري فلا فسلم الشفعة، ثم علم أنه غيره
فله الشفعة لأن الإنسان قد يصلح له محاورة زيد ولا يصلح له محاورة
عمرو فإذا سلم لمن يرضى بجواره لم يكن ذلك تسليماً في حق غيره.

وإذا ائتمعت الشفعة وشفعة بينهم على قدر رؤوسهم بالنسبة ولا يعتد
اختلاف الأملك فلو وجدت دار بين ثلاثة لأحدهم نصفها، وللآخر ثلثها،
وللثالث سدسها، فباع فباح الصف جميع نصيبه، وطلب الشريك الشفعة
قضى بينهم نصفين ولو حصص واحد من الشفعة أولاً، وأنت شفيعته فإن القصي
بقضي له جميعها، ثم إذا حصص شفع آخر وأنت الشفعة قضى له بنصفها

ومن اشترى داراً غيره وهو المخصص في الشفعة إلا أن يملكها إلى الموكل
 وإذا اشترى المشتري، أو عرس، ثم نقص الشفع بالشفعة فهو بالخيار إن شاء
 أحدهما أن يبيع بقيمة المراء والعرس مدفوعاً، وإن شاء كلف المشتري قنعه
 وإذا أحدهما الشفع قبل فيها، وعرس، ثم استنحطت رجع بالشمس
 ولا يرجع بقيمة المراء والعرس وإذا تهدمت الدار، أو احترق بناؤها
 فالشفيع بالخيار إن شاء أحدهما بجميع النعم وإن شاء ترك
 وإن نقص المشتري المراء قبل للشفيع إن شئت فحد العريضة بحصتها،
 وإن شئت فدع وليس له أن يأخذ النقص
 ومن اشترى أرضاً، وفي بطنها ثمر أحدهما الشفع شمره، إذا ذكر الشفع
 في البيع لأنه لا يدخل من غير ذكر فإن أحده المشتري يسقط عن الشفع
 حقه
 وإذا قضى القاضي للشفيع بالدار، وله بكل رداءه حيز الرؤية فإن
 وجد بها عيباً فله أن يردّها وله حيز العيب أيضاً
 وإذا اشتراها المشتري ضمن مؤجل فالشفيع بالخيار إن شاء أحدهما ضمن
 حالاً، وإن شاء ضمير حتى ينقضي الأجل ثم يأخذه، وليس له أن يأخذها في
 الحال ضمن مؤجل والعراة بالصبر أي عن الأخذ أما القلب عليه في الحال
 حتى لو سكنت عنه بطلت شفيعته عندهما خلافاً لأبي يوسف كما مر وإذا
 اشترى داراً فسلم الشفع أي تسلمها بحق الشفعة، ثم ردها المشتري بخيار
 رؤية، أو شرط أو بيع بعد قبضها بقضاء قاض، فأراد الشفع أن يأخذها
 بالشفعة فلا شفعة له، وإن ردها بغير قضاء قاض، أو نقايلاً فالشفيع بالشفعة
 لأن الإقالة مسح في حقها، بيع في حق الشفع لوجود البيع وهو مبادلة
 المال بالمال بالتراضي.

كتاب الإجارة

الإجارة الأجر وهو الحراء على العمل، والأجرة الكراء والإجارة اصطلاحاً بيع المنافع، أو عقد على المنافع بعوض مالي يتجدد انعقاده بحسب حدوث المنافع ساعة فساعة والغياص ألا يحوز لأل المبيع معدومة وبيع المعدوم لا يحوز إلا أنها حوزت على خلاف القياس لحاجة الناس وأقبح الشيء المنفعة به مقام المنفعة في حق إضافة العقد إليها ليقرب القول على الإيجاب كقوله الدفعة التي هي محل التسليم فيه، أو المبيع مقام المعقود عليه في حق حوز التسليم كما مر.

ونعقد الإجارة ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة ليقرب الانعقاد بالاستيفاء فيتحقق بهذا الطريق التمكن من استيفاء المعقود عليه. والإجارة جائزة والدليل على جوازها قوله تعالى ﴿بِئْسَ الْأَمْْرُ لَكَ أَنْ تُوَفَّقَ فَأَنْتَ فَاعِلٌ﴾ المصدر ١٠ وقوله تعالى ﴿وَرَفَعْنَا قُصَّتَهُمْ فَوْقَ رُءُوسِهِمْ لِيَنْجَازَ وَعْدُكُمْ﴾ أخرجه البخاري ٣٢ أي. بالعمل بالأجر وقال عليه الصلاة والسلام «أقول الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره»^(١).

وروي عنه عليه الصلاة والسلام قوله: «أعقد الأجير أجراً قبل أن يحفر عرقه»^(١)

ولا تعقد الإجارة بلفظ البيع لأن البيع وجميع تشابيه الأعدان. والإجارة تشبهك مفاع معدومة. ويبدأ بتسليم المعقود عليه ليتمكن من الانتفاع لأن عين المعقود لا يمكن تسليمها فأقرب التمكن من الانتفاع مقدمه

شروط صحة الإجارة:

لا تصح الإجارة إلا بشرطين:

١- أن تكون المنافع معلومة.

٢- أن تكون الأجرة معلومة لقوله عليه الصلاة والسلام: «أو من استأجر أجيراً فليعلمه أجراً»^(٢) وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ يهيئ على استئجار الأجير يعني حتى يبين له أجره^(٣) وقال علي رضي الله عنه: جعلت مرة بالمدينة جرعاً شديداً فحرجت أهلها في عوالي المدينة، فإذا كان بأمرأة تريد الماء فظاعنها كل ديوث بشقرة، فمدهت سنة عشر ديوياً حتى محلت بدائي ثم أتيتها فقلت كفي هكذا بين يديها فعدت لي ست عشرة نعرة فأنبت السبكة فأخبرته فأكل معي منها قال أبو حاتم: محمد أدرك علياً ولا يعلم له رواية ولا سماع منه فحديثه مرسل كما قال أبو زرعة^(٤) وبما ذلك أن الجهالة في المعقود عليه، وبذلك تنقضي إلى المصارعة كجهالة الثمن والمبيع في البيع

وكل ما حذر أن يكون ثماً في بيع حذر أن يكون أجراً في الإجارة، لأن

(١) سنن البيهقي ١٢١/٦.

(٢) سنن البيهقي ١٢٠/٦.

(٣) نصب الرأية ١٣٣/٤.

الأجرة ثم المنفعة فيعتبر ضمن المبيع، وما لا يصلح أن يكون نمناً في البيع يجوز أن يكون أجرة، كما تستأجر المرفع بقطعها وكسوتها بجوار عند أبي حنيفة استحساناً وإن لم يجر ذلك نمناً في البيع، وكالحيوان يصلح أن يكون نمناً إذا كان عبداً، أما ذنباً فلا يصلح أن يكون نمناً لأنه لا يشت في الدمة.

كيف تعلم المنافع ؟

تعلم المنافع :

١- تذكر مدة الاستئجار، كاستئجار دور السكنى مدة معلومة أي مدة كانت طالت أم قصرت، واستئجار الأرضين للزراعة، فمضى علمت المدة كان قدر المنفعة فيها معلوماً، هذا إذا كانت مملوكة.

أما إذا كانت الدار، أو الأرض موقوفة، واستأجرها من صاحب الوقف إلى مدة طويلة فإنه ينظر إن كان السعر بحاله، أو نقص فإنه يجوز، وإن علا أجرة مثلها فإن المظن بفسخ العقد ويحدده ثابتاً، وفيما مضى من المدة بحسب قدره من المسمى، وإن كانت الأرض محل لا يمكن فسخها بأن كانت مزروعة فإنها إلى وقت الزيادة يجب فيها من المسمى بقدره وبعد الزيادة إلى تمام السنة يجب أجرة مثلها.

قال صاحب الهداية: فلا يجوز الإجارة نظرياً في الأوقاف كي لا يدعي المستأجر ملكها، وهي ما أراد على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيره، وعلى هذا أرض النبيه اهـ ثم المعتبر بالزيادة عند سائر الأرازمي المعاصرة أو الدور، ثم إذا رد واحد في آخرتها مضاعفة ولا يعتبر ذلك قول الحجدي، إذا استأجر داراً شهراً، فإن كان العقد حصل في أول الشهر يقع على الأهلان فإذا انقضى المدة، وإن كان حصل في بعض الشهر يقع على ثلاثين يوماً، وإن استأجرها سنة، إن وقع في أول الشهر يقع على اثني

عشر شهراً بالأهلة اتفاقاً، وإن وقع في بعض الشهور وقع على تلك السنة كلها بالأيام ثلاثمائة وستين يوماً عند أبي حنيفة. وعندهما أحد عشر شهراً بالأهلة. والشهر الواحد بالأيام بحسب ما بقي من أول الشهر فيكمل في آخر الشهر.

٢- تعلم المصانع بالنسبة: فمن استأجر رجلاً على حياة ثوب، وبش الثوب أنه من الفضة، أو الصوف، وحس الحياة صارت المنفعة معلومة فيصح العقد. ولو استأجر سيارة فعليه أن يبين المدة، أو الموضع الذي سيقتضيه ولو حلاً عن أحدهما فالإحارة مأمدة.

٣- تعلم المصانع بالإشارة، والتعيين للمعقود عليه، كمن استأجر رجلاً على أن ينقل له هذا الحمل إلى موضع معيّن، فإنه إذا أراد ما يفتقره والموضع الذي يحمل إليه كانت المنفعة معلومة.

وما لم يدر الحمل عن الوسيلة التي حملها فيه فلا تحب له الأجرة لأن الحد من تمام العمل إلا أن يتنازل المستأجر عن ذلك.

حكم تصرف المستأجر:

بحوز مستأجر الدور والنفق والمحللات، والحيوانات وإن لم يبيع ما سيعمل فيها. لأن العمل المتعارف بهذا السكنى فيصرف إليه. وله أن يعمل كل شيء، مما لا يضر بالسنة، إلا أن توجد آلات تعمل فيها، مما يقصر بالسنة. فلا بد من نسبة العمل الذي سيعمل فيه فإذا رضي به المؤجر حر.

وله أن يسكن الدار ويسكنها من شاء إذا قصتها بمثل ما استأجرها أو أقل، وإن أجزأه بأكثر مما استأجرها جاز إلا أنه لا تغيب له الريادة إلا إذا أراد فيها شيئاً بأن أصلحها، أو أصلح أبوابها. وإذا استأجر داراً يسكنها فسلم المديح إليه ومضت المدة فإنه يحب عليه الأجرة سواء سكنها، أو لم يسكن إلا إذا منعه مانع من حاكم أو غيره.

وإذا استأجر موقلاً لم يحز له أن يؤجره قبل قطعه كما في البيع وإذا
استأجر غير موقول وأراد أن يؤجره قبل القطع حار عندهما خلافاً لمحمد
وقيل لا تحوز الإجارة بالاتفاق

حكم استئجار الأراضي للزراعة:

بحوز استئجار الأراضي للزراعة، ولا يصح العقد حتى يسمى ما يزرع
فيها لأن ما يزرع فيها متفاوت وعصه يصير بالأرض فلا بد من التعبير
كإلا تقع المزارعة، أو يقول على أن يزرع فيها ما شاء لأنه بالتعريض إليه
ارتفعت الجهة المقتضية إلى المزارعة
ولو لم يبين ما يزرع فيها ولا قال على أن يزرع فيها ما شاء فإن الإجارة
فاسدة

فإن احتصما قبل الزراعة فلكل واحد منهما أن يفسخ فإن زرع المستأجر
شيئاً قبل الفسخ نعين ذلك بالعقد والمؤجر المسمى من الإجارة
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال أعطى رسول الله ﷺ جبر اليهود أن
يعملوها ويوزعوها ولهم منظر ما يخرج منها وقد نافع إن ابن عمر حدث أن
المزارع كانت تكوي على شيء سماه نافع لا يحفظه رواية نافع واسمه جويرية^(١)
وللمستأجر حق الطريق إلى الأرض، وحق الشرب إن كان للأرض
المستأجرة نصيب من الماء.

حكم استئجار السيارات:

بحوز استئجار السيارات لمركوب وانحمال لأنها منفعة معروفة،
والمؤجر يقيد المستأجر بقيادة السيارة وليس له أن يركب غيره لأنه نعين

مراداً من الأصيل، والناس يتداولون في الركوب فصار كأنه يرضى على ركوبه فإن تعين راكمها، ثم ركبها غير المستأجر فعطبت ضمن قيمتها، وإن عطبت والمستأجر راكمها لم يضمن، وعلى هذا لو استعار سيارة، فعطبت وهو فيها؛ إذ لم يكن منسياً لم يضمن وإن أعارها غيره فعطبت ضمن

وإذا استأجر سيارة للحمل، فإن سمي قدراً، أو نوعاً يحمله عليها فله أن يحمل ما هو مثل ما سمي في الضرر، أو أقل لعدم التفاوت فإن عطبت لم يكن ضامناً، وليس له أن يحمل فوق ما سمي في الضرر، فإن حمل فوق ما سمي فعطبت كان ضامناً.

وإذا استأجرها ليحمل عليها مقداراً من السكر مثلاً فحمل عليها أكثر منه وهي نظيفه عادة، فعطبت ضمن ما زاد من الثقل لأنها عطبت بما هو مأمور وغير مأمور، والسبب الثقل فمما زاد فهو مضمون، وإن كانت لا نظيفه عادة ومقدار الحمولة مثبت كثافة عليها فحمل زيادة على طاقته فعطبت ضمنها كلها لعدم الإذن فيه.

وإذا استأجر سيارة إلى مكان فجاوز ذلك المكان فإنه بصير مخالفاً وبالحلاف صار ضامناً، ثم إذا عاد وسلم السيارة إلى صاحبها فإنه يجب لأجرة التذهب ولا يجب عليه شيء للمحي، إذا كان قد استأجرها دائماً وحينئذ لأنه لما جاوز المكان صار مخالفاً فيجب عليه الضمان والأجرة والضمان لا يجتمعان عندنا.

وإذا استأجر سيارة إلى مكان معلوم، فم يذهب بها، وجلس في داره حتى مضت المدة فعطبت بحادث يجب عليه الضمان بحبه لها ولا أجرة عليه، لأنه حسها في موضع غير مأمور فيه، وكذا إذا استأجرها إلى موضع معلوم، فركبها إلى موضع آخر، فإنه يضمن إذا حدث لها حادث، وإن كان أقرب منه لأنه صار مخالفاً ولا أجرة عليه.

ولو استأجرها إلى مكان معلوم، فذهب من غير الطريق العام إن كان

الناس يسكروه لا يقصرون مخالفاً وإن سلك طريقاً لا يسلكه الناس فعطت
بحداث فإنه يضمن.

ضمان الأجير:

الأجراء ضربان أحير مشترك، وأحير خاص

فالأجير المشترك من لا يستحق الأجرة حتى يعمل وهو الذي يعمل
لا لواحد من غير توقيت كالطبيب، وشركة المقاولات، وشركات النقل
البرية والجوية والبحرية والخياط. والحاجات أمثالت في أيديهم إن هلك
من غير تعدد تضمن عند أبي حنيفة. وإن شرط الضمان لأن شرط الضمان
في الأمانة مخالفة لنقطة الشرع فيكون باطلاً لما روى عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «لا ضمان على مؤتمن»^(١)

وقال أبو يوسف ومحمد: تضمن أحيطاً لأموال الناس لأن الأجر إذا
علموا أنهم يضمنون اجتهدوا في الحفظ إلا من شيء غالب كالخريق الغالب.
لما جاء عن علي وعمر رضي الله عنهما أنهما كانا يضمنان الأجير المشترك
فعن علي أنه كان يضمن الصاع والصانع وقال: لا يصلح للناس إلا ذلك^(٢)

وروى البيهقي عن أبي الهيثم أنه قدم ذهن له من الصبرة وأنه متأخر
حمالاً بحمله والقارورة ثمن ثلاثين أو أربعين فوقعت القارورة وانكسرت،
فأردت أن يصلحني أبي فخاصمته إلى شريح فقال له شريح: إني أعطي
الأجرة لضمن نفسيته شريح، ثم لم يزل الناس حتى مالت^(٣) وانقضى
على قول الإمام وهو المذهب، لكن قال في الدرر: وأنتي المتأخرون بالصلح
على نصف القيمة، وقيل إن كان الأجير مصلحاً لا يضمن، وإن خلاقه

(١) سنن الدارقطني ٤١/٣.

(٢) سنن البيهقي ١٢٢/١.

بصغر ، وإن فسور الحال يؤمر بالتصريح ويحجر عليه

وما تلف من عمل الأجير المشترك مضمون ، لأن التلف حصل بعينه إلا أنه لا يضمن سي آدم من عرق منهم ، أو هلك أو احترق إذ لم يعتمد ذلك أو لم يهمل في حياطة الوسائل ، أما إذا عطفه صنف

والطبيب الحراج إذا لم يتجاوز المكاد المعتاد فهلك المريض فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك ، وإن تجاوزه ضمن لأنه لم يؤذن به في ذلك ، وهذا إذا كان الإذن بالجراحة مأخوذاً من المريض أو وليه ، أما إذا كان غير إذنه فهو ضامن سواء تجاوز الموضع المعتاد أم لا

ولو قطع المظهر (الحناء) حشفة القسي فمات يجب عليه نصف الذية وإن برى منها يجب كل الذية ، لأنه إذا مات حصل موته بتعريض أحدهما مادون فيه وهو قطع الحلدة ، والثاني غير مادون فيه وهو قطع الحشفة ، وأما إذا برى حصل قطع الحلدة كله لم يكن وقطع الحشفة غير مادون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملاً وهو الذية

والأجير الخاص ، هو الذي يستحق الأجرة بتسليم نفسه في المدة وإن لم يعمل كال موظف في القطاع العام أو الخاص ، وسمي خاصاً لأنه يختص بمن استأجره فالمعقود عليه تسليم نفسه فلا يصح أن يعمل لغيره في المدة ، فما دام مسلماً لنفسه ضمن المدة فالأجر مقابل بها يستحقه ما لم يمنع من العمل مانع كمرض ونحوه مما يمنع التمكن من العمل

ومن استأجر أجيراً لخدمته فيكون خاصاً إذا شرط عليه ألا يخدم غيره ولو عمل لغيره نفى من أجرته بقدر ما عمل

ولا ضمان على الأجير الخاص فيما تلف في يده بأن شرف منه ، أو غصب ، ولا ما تلف من عمله إذا كان من عمل معتد متعارف ، أما إذا كان من عمل غير معتد كان متعدياً ضماناً

فلو طلب من ممرضة مراعاة مريض في حاح ورعائته، وتقديم الدواء لهم، ودفع إليها الدواء وكانت تركيته جعاً فذلك عدد من الممرض لا تضمن ولها الأجرة كاملة ما دامت ترضى من الممرض عدداً لأن المعقود عليه تسليم نفسها في المدة وقد وجد الصلمان على مالك المستنهي لأن الممرضة أجزت خاص

منى تستحق الأجرة ؟

تستحق الأجرة باستيفاء المعقود عليه، أو بشرائط التعجيل، أو بالتعجيل من غير شرط لأن الأجرة لا تحب بنفس العقد لقوله ^{عنه} أعط الأجير أجرة قبل أن يحب عرفه ^{عنه} ولو وجبت بنفس العقد لما جاز تأجيله إلا برضاه والرضى يقتضي الوجوب بعد الفراغ، لأن العرف إنما يوجد بالعمل، ولأن المنفعة لا يمكن استيفاءه لدى العقد لأنها تحدث شيئاً فشيئاً وهي عقد معدومة فتقتضي المساواة فلا تحب الأجرة بنفس العقد، فإذا استوفى المعقود عليه (المنفعة) استحق الأجرة عملاً بالمساواة وهو قول أبي حنيفة أولاً، ثم رجع وقال بصلته عند مقضي كل يوم يعني أنها تحب حالاً فحالاً، وهو قول أبي يوسف ومحمد إلا أن بين وقت الاستحقاق في العقد، فإذا اشترط المؤجر تعجيل الأجرة في العقد كان له حسن الدار حتى يستوفي الأجرة، لأن المانع كالبيع والأجرة كالشئ فكما وجب حسن البيع إلى أن يستوفي الشئ فكذا يجب حسن المانع حتى يستوفي الأجرة المعقولة

وإذا غفل المستأجر الأجرة ملكها المؤجر كالدين المؤجل إذا عجزه فإذا هدمت الدار قبل استلامها، أو استحققت بدني، أو مات أحدهما فعلى صاحب الدار الأجرة، لأنه فات تسليمها

بم تفسد الإجازة ؟

تفسد الإجازة الشروط التي تفسد البيع وهي الشروط التي لا يقتضيها العقد وكل جهالة تفسد البيع تفسد الإجازة من جهالة المعقود عليه أو الأجرة أو المدة لما عرفت أن الجهالة مفضية إلى المارعة.

فلو شرط على الأجير الخاص ضمان ما تلف بفعله أو بغير فعله، أو شرط على الأجير المشترك ضمان ما تلف بغير فعله على قول أبي حنيفة ففسدت الإجازة، وإذا فسدت الإجازة يحل آخر المثل لأن التسمية إنما تحب بالمعقود الصحيحة أما التسمية فتنحى فيها قيمة المعقود عليه والفرق بين الغيبة والمسمى بالعقد الصحيح أن الغيبة ما يؤم به الشيء من غير زيادة ولا نقصان، والمسمى معلوم.

أما إذا اشترط المستأجر شرطاً يقتضيه العقد كما إذا شرط على الأجير المشترك ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد، وشرط الجبار حائزاً على عقد الإجازة لأنه عقد معدومة يصح فسخه بالإقالة كالبيع.

مسائل:

من استأجر أجيراً خاصاً فليس له أن يسافر به إلا أن يشترط ذلك في العقد ومن استأجر أجيراً لخدمته يوماً فله أن يستخدمه من فنون العمل إلى أن ينام الناس بعد العشاء الآخرة وله أن يكلفه كل شيء من خدمة البيت مثل العليل والغضج، والأعمال الأخرى وخدمة الأضياف.

ويكره له استئجار امرأة للخدمة، ويخبر به لأنه لا يأمر على نفسه الغنة وليس للأجير المشترك المصالة بالأجرة حتى يفرغ من العمل إلا أن يشترط التعجيل.

وإن استأجر طباخاً لطبخ له طعاماً لوليمة فالغرف عليه لأنه من تمام

معدوم وإن قد الضم أو حرفه أو لم يضحفه فهو صام، وإن استأجر
صاحباً لطبخ له طعاماً لأهل بيته فلا عرف عليه، وإذا احترق بيت سب
صباح لإشعاله النار فلا ضمان عليه، لأنه لا يمكن الوصول إلى العمل إلا
بإحراق النار وهو مأدور له في ذلك، ولا ضمان على صاحب المكان إذا
احترق أحد من السكان في الدار، لأنه لم يكن متعدياً في هذا السب.

وإذا قال مدون شركة القتل إن أردت الطاعة اليوم فأحرق غنيتها ألف
دينار أردتها بعد يومين فأحرق غنيتها خمسة مائة، فإن قتلها اليوم فله الألف وإن
قُتلها بعد يومين فله أحرق غنيتها عند أبي حنيفة لا يتجاوز بها المسمى وهو
خمسة مائة، وإن قتلها بعد المدة فله أحرقها لا يتجاوز بها خمسة مائة.

ومن استأجر شقة كل شهر ثلاثة آلاف، فالتفتد تصحيح في شهر واحد
وسد في بقية الشهر، إلا أن يسي حمله شهر معلومة قبضح لأن المدة
معلومة، وإنما صح في الشهر الواحد، وهو الأول، لأنه معلوم لأنه عقيب
العقد وأجرته معلومة، والشهر لا يختلف، وإنما قدت في بقية الشهر لأن
الإجارة فيها مجهولة، ولأصل أن كلمة كل إذا دخلت فيما لا نهاية له
ينصرف إلى الواحد فتعد العمل بالعموم.

فإن سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه، ولم يكن شتموحر أن
يحدح إلا أن بعضي الشهر وكذلك كل شهر سكن في أوله يوماً أو ساعة لأنه
لم العقد بتراضيهما بالسكنى في الشهر الثاني.

وإن استأجر شقة مئة بعشرة آلاف حار، وإن لم يسم فسد كل شهر من
الأجرة، ثم إن كان العقد حين يهل الهلال، فشهر السنة كنه بالأهنة، لأنها
هي الأصل، وإن كان في أثناء الشهر فالكل بالأيام عند أبي حنيفة، وقال
محمد، الشهر الأول بالأيام والدمي بالأهنة، وعن أبي يوسف روايتان
جداهما كقول أبي حنيفة والأخرى تقول محمد.

ما لا يجوز الاستنجار عليه :

ولا يجوز أحد الأجرة غسل الفحل أي صراجه وسرويه على الإبلات لأن الغسل لا يمس له . لما روى ابن عمر قال : سئل رسول الله ﷺ عن غسل الفحل (١).

ولا يجوز أحد الأجرة على الأذن والإقامة، والحج والإمامة، ونعيم القرآن والفقه لأن هذه الأشياء قربة لما عليها كما لا يجوز أحد الأجرة على الصلاة والصيام ولما روى عبد الرحمن بن شبل قال : قال رسول الله ﷺ : «افروا القرآن ولا تأكلوه به ولا تستكثروا به ولا تحموا عنه ولا تعبدوا به» (٢) ولما جاء عن عتبة بن الصامت قال : علمت ناساً من أهل الضمة الكتب والقرآن فهدى إلي رجلٌ منهم فوسماً فقلت : ليست بعال وأرمي عنها في سبيل الله عز وجل . فأتيت رسول الله ﷺ فلا سألته ، وأبنته فقلت : يا رسول الله رجلٌ هدى إلي فوسماً ممن كنت أعلمه نكثاً والقرآن ، وليست بعال ، وأرمي عنها في سبيل الله قال : فإن كنت تحب أن تطوف طوافاً من نار فاقبلها (٣).

ولما روى مغيرة بن شعبه قال : سألت رسول الله ﷺ أن يجعلني إمام قومي فقال : اصل صلاة أضعف القدم ولا تتخذ مؤدناً يأخذ على الأذن أجرة (٤).

فإذا استنجز على الحج عن الميت جاز عن الميت . وله من الأجرة مقدار

(١) سنن أبي داود ٣/٢٦٧

(٢) مستد أحمد بشرح المنا ١٥/١٢٥

(٣) سنن أبي داود ٣/٢٦١

(٤) معجم الطبراني ٢٠/٤٣٥

عفته، ويرد الفعل على التامة لكن قال في الهداية وبعض مشايخنا
 استحسوا الاستنجار على تعليم القرآن اليوم، لأنه ظهر التولي في الأمور
 الدينية ففي الامتناع نصيب حفظ القرآن وعليه الفتوى وجمهور المشايخ
 أخذ الأجرة على الإمامة والفقه والحج عن الميت، وصححوا أخذ الأجرة
 على العبادات كالآذان والإقامة، وأفتوا بذلك لما جاء عن أبي سعيد الخدري
 رضي الله عنه أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حي من أجداد العرب
 فلم يفرههم فيما هم كذلك إذ دعى سيد أوثق فقالوا هل معكم من دواء أو
 راق؟ فقالوا إنكم لم تفروا، ولا فعل حتى نعلموا له جعلاً، فجمعوا لهم
 قطيعاً من الشاة فجعل يقرأ به القرآن ويجمع يرقه وينزل فراءاً، فأتوا بالشاة
 فقالوا لا تأخذه حتى نسأل النبي ﷺ، فسألوه فصحت وقال أومأ أدراك
 أنها رقية؟ خذوها وصبروا إلى سهماء^(١) وأورد هذا البخاري في كتاب
 الإجارة.

قال الخطابي فذهب قوم من العلماء إلى ظاهر أحاديث النبي ﷺ فرأوا أن
 أخذ الأجرة والعوض على تعليم القرآن غير مباح وإليه ذهب الزهري وأبو
 حنيفة وإسحاق بن راهويه، وقال طائفة لا بأس بأخذ الأجرة على القرآن
 وغيره ما لم يشترط وهو قول الحسن البصري وابن سيرين والشافعي، وأباح
 ذلك آخرون وهو مذهب عطاء ومالك والشافعي وأبي ثور واحتجوا بحديث
 سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال لم حل الذي حطت المرأة فم يحد لها مهراً
 أزواجها على ما معك من القرآن.

ولا يجوز أخذ الأجرة على الجهد لأن الأجير إذا حضر الرفة تعين عليه
 الفعل فلم يمه ذلك ولا يجوز الاستنجار على غسل الميت، ولا حمته

ولا فيرد، لأنه إن لم يوجد غيره لا يجوز ذلك لأنه واجب عليهم وإن
وجد غيره جاز الاستئجار على عمله وحمده ودفع

واختلفوا في حواز الاستئجار على قراءة القرآن على الغير مدة معلومة
قال بعضهم لا يجوز وهو المحذور

ولا يجوز الاستئجار على الغداء والنوح، وكذا ما ذكره المصنف لأجله معصية
ولا يجوز للقاضي أن يستأجر رجلاً يقرب الحدود بين يديه إلا مشاهرة
فإذا استأجره مشاهرة صحيح، لأن العقد يقع على المدة عمل، أو لم يعمل
والمدة معلومة، وإن استأجره على الضرب فذلك مجهول ولا يجوز

إجارة المشاع:

ولا يجوز إجارة المشاع عند أبي حنيفة إلا من الشريك معه، كان مع
بفهم أو معاً لا يقسم لأنه أجر ما لا يقدر على تسليمه، لأن تسليم المشاع
وحده لا يتصور، إلا من الشريك لحدوث المنفعة كلها على منكه ولا شيوخ
ومروته أن يؤجر نصيباً من داره أو نصيبه من دار مشتركة من غير الشريك

وقال أبو يوسف ومحمد: إجارة المشاع جائزة لأن تسليمه ممكن
بالتخليع أو بالتهايب فصار كما إذا أجر من شريكه أو من رجلين وصار كالبيع

حكم حبس الحاجة عند الأجير:

كل صانع لعينه أثر ظاهر فله حبس الحاجة بعد الفراغ من عمله حتى
يسوي الأجرة وكذا الحياض ولو حبس الحاجة لاستيفاء الأجرة فصاحت
بغير تعد ولا ضمان عليه عند أبي حنيفة لأنه غير متعذر في الحبس ولا أجرة
له لئلا يكلف المعقود عليه قبل التسليم، وعندهما يقسم لأن الشيء في يده،
مضمون قبل الحبس فإذا حسه أولى أن يقسم، لكنه عندهما بالخيار إن شاء
فحسه قيمته غير مضمون، ولا أجرة له، وإن شاء معمولاً وله الأجرة

وإذا لم يكن لمصانع لعمله أثر في الإجارة فليس له حصة كحامل لأن
المعفود عنه ليس العامل وهو غير قائم في الإجارة فلا يتصور حصة ومثله
مستوف المالك لعمله فقط أو كونه فقط وأما غيبه وكبته فله أثر ظاهر فله
حصة حتى يستوف في الإجارة والله أعلم وإن هككت في مدة الحرس فصانها
وعلمه على الخلاف كما مر وأما الحمال فله حصة الإجارة عند صحتها
صالح العقب ولا يستحقها حتى يبرأه لأن الإبرال من تمام العمل

اشتراط العمل على الأجير

إذا شرط على لأجير أن يعمل بنفسه فليس له أن يستعمل غيره وإن قال
على أن يعمل بنفسك أو بيديك أما إذا قال على أن تحيطه فهو مطلق، فإن
أطلق له العمل فله أن يدفعه إلى منعه الذي يعمل عنده ليحيطه

استنجار الأجير دون بيان الأجر

إذا استأجر أجيراً، ولم يسم له أجراً يجب له أجر المثل بالعام ما بلغ له
الأجرة لا تحب في الإجارة لفائدة التحلية بل بما تحب حقيقة الانتفع
بخلاف الإجارة الصحيحة حيث يجب الأجرة بالتحلية انتفع بها أم لم ينتفع

الاختلاف في الإجارة:

وإذا اختلف صاحب العمل مع الأجير فقال صاحب العمل أمرتك أن
تسبه على هذه الصفة، وقال الأجير بل على صفة أخرى، ويقول قول
صاحب العمل مع يمينه، لأن الإذن مستفاد من جهة صاحب العمل فالقول
قوله ولأله لو قال لم أدن لك في العمل كان القول قوله فكذلك ما لو
يحلف لأنه أنكر شيئاً لو أقسمه بيمينه، فإن حلف ولأجير صام

وإن كان صاحب الباء لأجير عملت هذا القصد إلى غير الأجرة. وقال
الصانع بأجرة فالتقول قول صاحب الباء مع رعيته عند أبي حنيفة، لأن
المصانع لا قيمة لها إلا من جهة العقد والأصل إن لم يجر بينهما عقد فالتقول
قول صاحب الباء، لأنه يكره بأجرة. ولأجير أو الصانع بذعيه فكأن
القول للمنكر مع يمينه.

وإذا قلص المستأجر الدار فعليه الأجرة وإن لم يسكنها لأنه تمكن من
الاستيلاء بالتقصير فأوجب ذلك لأجرة. وإن عصبها عصب من يده قيل إن
يسكنها سقطت لأجرة. أما إذا عصبها غيره، سكن فيها مدة سقط من الأجر
بحساب ذلك ولزمه أجرة ما سكن.

فسخ الإجارة:

من استأجر داراً فوجد بها عيباً بقصر بالسكنى فيه الفسخ. وإن كان يمتد
بالفسخ ولا يحتاج إلى القضاء. وإن رأى العيوب وقت الإجارة فلا جبر له لأنه
رعي بالعيوب ولا يحق له الفسخ. وإن استأجر شقين بعقد واحد لمعه مراع من
أحدهما، أو حدث فيها عيب بقصر السكنى فيه أن يتركهما جميعاً، لأنه عقد
عليهما صفقة واحدة. ثم إذا حدث عيب بالعين المستأجرة إذا كان لا يؤثر في
المصنع فلا ينت الأجرة. وإن كان التقصير يؤثر ففسخ الأجر الجبر. وإن أصلها
المؤجر فلا جبر للمستأجر لأن العيب راع. وما وهى من سوء العين المستأجرة
فعلى مالئها دون المستأجر ولا يجبر على ذلك لأن المالك لا يجبر على
إصلاح منك، وللمستأجر أن يخرج إذا لم يصلح المؤجر ذلك.

وإذا انقضت المدة وفي الدار أصل وأشبه بالية حدثت بفعل المستأجر
فعليه رفعها، لأنها صارت كمنع وضعه فيها. وإذا أصح المستأجر شيئاً من
حل الدار فهو منطرح لا يحتسب له.

وإذا أجر داره، ثم باعها قبل انقضاء مدة الإيجار، وكان المشتري عالماً وقت الشراء بعقد الإجارة فليس له أن يطالب بالتأجير إلى أن تمضي المدة وإن لم يكن عالماً وقت الشراء فله التأجير إن شاء بقضه لتعب، وإن شاء أمضاه.

وإذا مات أحد المتعاقدين وقد عقد الإجارة لنفسه الفسخ العقد، لأنه لو بقي العقد تصير المصلحة المملوكة له، أو الأجرة المملوكة لغير المتعاقدين مستحقة بالعقد، لأنه ينتقل بالموت إلى الوراث وهذا لا يجوز وإن كان عقدها لغيره ثم تنسخ مثل الوكيل والوصي والآب إذا أجر لابنه الصغير لا بعدام ما أشرنا إليه قبلاً. وأما ما قال ابن عمر أعطى النبي ﷺ خبير بالشظرفكان ذلك على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدرأ من خلافة عمر، ولم يذكر أن أبا بكر جدد الإجارة بعدما فسخ النبي ﷺ، فلا يعني أن يموت أحد المتعاقدين يفسخ العقد وهذا لم يجدد العقد فقد ذكرنا أنه لو عقد لغيره ثم مات لا يفسخ لعقد يموته، لأن النبي ﷺ هو إمام المسلمين كلهم وعقد الإجارة مع أهل خير عقد لأمنه ولغيره.

ولو مات أحد المتعاقدين وفي الأرض ررع لم يحصد؛ فللمستأجر، أو ورثته أن يدعوا ذلك في الأرض ويكون عليهم ما سمي من الأجرة لكن لو انقضت مدة الإجارة وفي الأرض ررع لم يحصد فإن الورع يترك ويحب أجرة المثل لأن البذل لما وجب ولا تسمية في هذه المدة ثم يكن إلا أجرة المثل.

وتنسخ الإجارة بالأعداد كمن استأجر محلاً لينحر فيه فذهب ماله وكمن أجر داراً فأفلس ولزمته ديون لا يقدر على قضائها إلا من ثمن ما أجر فسح القاضي العقد وباعها في الدين، والذين عذر غير ظاهر فيحتاج إلى

قضاء القاضي في النقص، وإذا كان العذر ظاهراً فلا يحتاج إلى القضاء، لأنه بمنزلة رؤية العيب في البيع قبل النقص، فيسترد العائد بالفسخ ولا يحتاج إلى القضاء.

وطريق القضاء أن يبيع المؤجر المفسد لدار أو لأحد، وإذا باع وهو لا يقدر على تسليمها إلى المشتري لتعلق حق المستأجر، والمشتري يرفع أمره إلى القاضي، ويطلب منه فسخ البيع، أو تسليم الدار إليه، فالقاضي يحضي البيع فيفسد، وتتقضى الإجارة، والقاضي لا يفسخ الإجارة مقصوداً لأنه لو نقضه مقصوداً ربما لا يتفق البيع فيكون النقص إطلائاً لحق المستأجر مقصوداً وذلك لا يجوز.

ولو انتقل المستأجر عن البلد منه أن يفسخ الإجارة في العذر وجب، وكذا إذا أفسس بعدما استأجر محلاً لبيع فيه، ولو استأجر حادماً، فوجده سارقاً فهو عذر في الفسخ، لأنه لا يمكن استبداد المانع إلا بصريح.

ومن قطع تذكرة ليدفع به، ثم بدله عدم السفر لأمر ما فهو عذر ولا يحرم على السفر لأن في ذلك ضرراً عليه، وله الفسخ والمخير الموقوف أن يستحلفه عند الحاكم لأنه يجوز أن يريد الفسخ لمعنى آخر غير ما أظهروه، وإن وجد من يبيعه أحقق من قيمة تذكرته لم يكن له أن يفسخ لأنه قد رضي بالمقدار المذكور، وكذا ليس للمؤجر أن يفسخ إلا وحده زيادة على الآخر الذي سلم به حشرتي التذكرة، لأنه قد رضي به.

وإن بدا للشركة أن تفني السفر، أو الرحلة فليس بعذر لأنها يمكنها أن تسير من جديد، وقيل هو عذر وهو الأطهر لأن الإنهاء لا يعرف عن مسير.

كتاب الرهن

الرهن في اللغة مطلق الحسن. قال الله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَتْ زَيْبَةً﴾ (المائدة ١٣٨) وفي الشريعة عقد وثيقة للاستيفاء ليصح الرهن بحسن الرهن فيسارع إلى إيفاء الدين ويصل المرتهن إلى حقه ثلث شرعيته بالكتاب والسنة والإجماع أم الكتاب فقوله تعالى ﴿وَرَهْرٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ (النساء ١٢٨) وهو أمر بضبعة الإحار معناه وإن كنتم مسافرين ولم تجدوا كتاباً فارتدوا رهناً مقبوضة وثيقة بأموالكم.

وأما السنة فماروت السيدة عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل ورهه درعه^(١) وبعت النبي ﷺ والساس يتعاملون ويرهنون وأقرهم عليه وعليه لإجماع

والرهن عقد فلا بد فيه من الإيجاب والقبول كسائر العقود غير أنه لا يتم بمجرد ذلك فلا بد من وجود الرهن وقضه لقوله تعالى ﴿وَرَهْرٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ (النساء ١٢٨) فيقول الراهن رهنك هذا الشيء (الرهن) بدينك الذي لك علي ولا يشترط القبول لأنه عقد شرع فهو كالهبة والصدقة والقبول هنا التسليم والرهن يجوز في كل ما هو متقوم (ذو قيمة) سواء كان الحال معداً للتجارة أو لا، ويجوز في الحصر والسر والعمالة الظاهرة من

لكن رسول الله ﷺ إلى يومه هذا الرهن في الحصر والسفر دليل حواره بكل حال.

وإذا كان الرهن داراً فيكتفي في الفحص بالحنفية وهي رفع المانع فل
الفحص فتسليم المفتاح ففحص وسندمة الفحص في الرهن واجبة عندنا وإذا
فحص المرتهن الرهن محوً مفرغاً مميّزاً لم يعقد فيه، وما لم يقصده والرهن
بالخيار إن شاء منضم. وإن شاء رجع عن الرهن فإذا سلمه إليه وقصده دخل
في ضمانه فالرهن مضمون لما روي أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ
«الرهن بما فيه» وهو مروي عن أس أبطاً^(١) ولما روي أس رضي الله عنه
أن رسول الله ﷺ قال «الرهن بما فيه»^(٢) فمجرد فحص المرتهن للرهن
دخل في ضمانه لما روي أن رجلاً رهن قوماً له دين ففق فقال
رسول الله ﷺ للمرتهن «ذهب حقه»^(٣) وقال ﷺ «إذا غمي الرهن فهو
بما فيه» معناه والله أعلم إذا هلك فاشتهت قيمته

ومن دعى أن الرهن أمانة، وتعلق بقوله ﷺ «يعلق الرهن من صاحبه
الذي رهنه، وله غنمه وعليه عرمة» لا حجة فيه لأنه مرسل ولأن معناه
لا يصير الرهن للمرتهن بدينه ولا بحسه بحيث لا يتلف هذا معناه ويشهد له
بيت ابن زهير:

وفارقتك سرهس لا فكاك له يوم الوداع فأصحى الرهن قد علقا

أي محبوساً لا فكاك له. وكذا كانت عادتهم في الجاهلية فقال ﷺ ذلك
قلعاً لهم عن العوائد الجاهلية لما فيه من نملك مال الغير بغير أمره وقوله
«له غنمه وعليه عرمة» أي إذا بيع ففصل من الثمن شيء فهو له، وإن فقص

(١) سنن البيهقي ١٠/٦

(٢) سنن البيهقي ١١/٦

معه، أو له عمنه سقوط الدين عنه بهلاكه وعليه حرمة، وهو قضاء ما غني
من الدين إن لم يف به.

ودليل آخر ما رواه معبد بن المسيب قال قال رسول الله ﷺ ألا يعلق
الرهن فقال معمر قلت للزهري يا أبا بكر قوله الرهن لا يعلق قال يقول
في الرهن إن لم أفك الرهن إلى كذا وتدا فهو لك^(١) والدليل متى دحه
الاحتمال سقط به الاستدلال ولما دحه عن عبيد بن عمير أن عمرو بن الحطاب
رضي الله عنه قال في الرجل يرهن الرهن فيضيع قال إن كان أقل مما فيه
يرد عليه تمام حقه وإن كان أكثر فهو أمين وعن الحكم عن علي في الرهن
إذا هنك يترددان الريادة والقصان وعن الحديث عن علي قال إذا كان
الرهن أفضل من الفرض، أو كان الفرض أفضل من الرهن، ثم هنك يترددان
الفصل^(٢) ولا يصح الرهن إلا بدين مضمون، والدين كلها مضمونة لكن
أخذ الرهن في مقابل مصادق الدرك غير حائز مثل أن يقول ولا مضمون
عندي فما أخذ من عندك فعلي، وأخذ من القدر رهناً بذلك قبل المبيعة لم
يجز لأن في الرهن إبقاء، وفي لا يرهن استبعاد، فيحصل فيه معنى المصادقة
كالبيع فإن أخذ رهناً بالدرك، ونفسه فهنك عنده يهلك أمانة، لأنه لا عقد
حيث وقع بطلاً بخلاف الرهن بالدين، وهو أن يقول رهنتك هذا الشيء
لتقضي كذا فهنك الرهن في يده قبل أن يقرضه هنك بالأقل من قيمته،
ومما سئى له من الفرض مقبضته، لأنه قصه بسوم الرهن، فكان مضموناً
كالمقبوض بسوم البيع.

فالرهن مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين، فإن كان الدين أقل من
القيمة فهو مضمون بالدين، وإن كانت القيمة أقل من الدين فهو مضمون

(١) سنن البيهقي ١/٢٢٢.

(٢) سنن البيهقي ١/٢٢٣.

بالقيمة. فإذا هلك الرهن في يد المرتهن، وفيمنه يوم الرهن والدين سواء صار المرتهن مستوفياً لدينه حكماً، لتعلق قيمة الرهن بدينه، وهي مثل غيره الذي على الرهن منفصلاً، وكذلك إن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فالزيادة أمانة في يده غير مضمونة ما لم يتعد.

وإن كانت القيمة أقل من الدين بقدرها، ورجع المرتهن بالزيادة على الراهن لأن الاستيفاء بقدر العائدية، وقيمة الرهن معبرة يوم قطعه، فإن تصرف المرتهن فيه بيع، أو حرفة، أو إعاره أو رهن وحوه ضمنه جميع قيمته، وكذلك إذا تعدي فيه بفسه إذا كان مضموناً، أو بكونه إذا كان موكلاً، أو السكس فيه إذا كان داراً، أو شقة أو مستخدمه، لأنه متعدي في ذلك إذ هو مأثور بحفظه من جهة مالكه، وإنما على قدر الدين أمانة، ولأمانات تضمن بالتعدي إلا إذا أدل له في ذلك بغيره، وبدرجته وولده في يده يده.

والحفظ في الست بعد يكون به وأمنه وولده الكبير وهو معلوم لدى الراهن. فإن هلك الرهن في يدهم من غير تعدٍ فإن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فالزيادة أمانة في أيديهم غير مضمونة. وإن كانت القيمة أقل من الدين بقدرها، ورجع المرتهن بالزيادة على الراهن لأن الاستيفاء بقدر العالي كما مر.

وإن حفظ الرهن غير من في عياله، أو أودعه ضمن لأن يد المرتهن غير أيديهم فصار بالدفع متعدياً.

إذا رهن أرضاً وفيها ربيع، أو حقل أو شجرة، وعلى الأشجار ثمر وفول وهنك هذه الأرض، وأطلق ولم يخص منها شيئاً، وسلمها إلى المرتهن، فالرهن صحيح.

ويدخل في الرهن البرج والحن والكرم والوطنة والشجر، وتلك ما كان متصلاً بالأرض.

ثم للمرتهن أن يبيع من الثمار ما يحتاج عليه الفساد بأمر الحاكم، وإن باعها بغير أمره ضمن.

إذا رهن الأرض دون ما فيها من الزرع، أو النخل أو الشجر، أو الثمر دون الشجر، أو الزرع دون الأرض والرهن باطل، لأن المرهون متصل بما ليس بمرهون حلقه فكان في معنى الشارع قصار الأصل أن المرهون إذا كان متصلاً به ليس بمرهون لم يجر لأنه لا يمكن قطع المرهون وحده ولذا لا يجوز رهن المشاع إلا من الشريك.

ولو رهن داراً فيها متاع دون المتاع، وسد الدار إلى المرتهن مع المتاع، أو بدون المتاع فإنه لا يصح.

وإذا اتفق الراهن والمرتهن على وضع الرهن عند عدل حازر وليس للراهن والمرتهن أحده من بدء يتعلق حق الراهن في الحفظ بده وأمنه، وتعلق حق المرتهن به استيفاء، فلا يملك أحدهما بطلان حق الآخر، ولذا لم سلم العدل إلى أحدهما ضمن لأنه مودع الراهن في حق غير الرهن، ومودع المرتهن في حق المالية، وأحدهما أحسب عن الآخر والمودع يضمن بالدفع إلى الأجنبي.

فإذا هلك الرهن في يد العدل هلك من ضمان المرتهن لأن يد العدل يد المرتهن لقيامه مقامه؛ وليس للعدل بيع الرهن، إلا أن يكون مستلفاً على بيعه، والتسليم على وجهين تسليط مشروط في عقد الرهن، وتسليط بعده، فإن كان التسليط مشروطاً في العقد فلا يملك الراهن ولا المرتهن عونه ولا ينزل بموت الراهن ولا بموت المرتهن، ولأن عقد الرهن لا يبطل بموتهما ولا بموت أحدهما، ولتعذر أن يبيعه بغير محضر من ورثة الراهن كما يبيعه في حال حياته بغير محضره.

وإن امتنع العدل من بيع الرهن أحبر عليه. فإن مات العدل قبل التسيط
وإن كان التسيط بعد عقد الرهن، فبإيهام عدله. ويعمل بموته
وإن عدل أن يمتنع عن البيع ولا يحبر عليه.

وإذا كان مسيطراً على البيع وإيذاه الدين منه يجوز بيعه عند أبي حنيفة ما
عز وهدن وبأي ثمن كان سواء بحسن الدين، أو بخلاف جنسه، وبفضي
ثمنه عن الدين. وقال الأصحاب يبيعه بالنقد بمثل قيمته، أو أقل بقدر
ما يتغابن فيه.

ولو قصص العدل الثمن فهلك في يده كان من ضمان المرتهن، لأنه باطل
عن الرهن. فكان هلاكه كهلاك الرهن.

وإذا وكل الرهن المرتهن أو العدل، أو غيره، ببيع الرهن عند حلول
الأجل، فالوكلية حذرة لأنه لو كفل بيع مثله. والمرتهن أن يقاتل الرهن
بديه. ويحسم به لأن حقه باق بعد الرهن. والحسن حواء الضم. وقد ظهر
مطله عند القاضي يحسمه، وإذا طلب المرتهن ديه يؤمر بإحضار الرهن. وإذا
أحصاه أمر الرهن بتسليم الدين أولاً ينعين حقه كما تعين حق الرهن تحقيقاً
للتسوية.

وإن طالبه بالدين في غير البلد الذي وقع فيه العقد. وإن كان الرهن مما
لا حمل له ولا مؤنة أمر بإحضاره أيضاً، وإن كان له حمل ومؤنة يستوفي
ديه، ولا يكلف إحضار الرهن، لأن هذا نقل. والواجب عليه التسليم بمعنى
تحلية لا النقل من مكان إلى مكان لأنه يتصور بالنقل زيادة ضرر.

وإن كان الرهن في يد المرتهن فليس عليه أن يمكنه من بيعه حتى يقبضه
الدين من ثمنه لأن حكم الرهن الحسن الدائم إلى أن يقضى الدين، وإن
فناه البعض فله أن يحبس كل الرهن حتى يستوفي الثمنية اعتباراً بحسن البيع
حتى يستوفي الثمن.

فإذا فضاء الدين قبل له سلم الرهن إليه، فإن هلك الرهن في يده قبل أن يرد إلى الراهن بهلك بالدين، ويحب على المرتهن رد ما استوفى من الدين إلى من استوفى منه وهو الراهن أو المنطوع لأنه صار مستوفياً عند الهلاك بالقبض السابق. أما إذا أقر المرتهن الراهن من الدين، ولم يرد عليه الرهن حتى هلك في يد المرتهن من غير أن يسعه إياه، فإنه بهلك أمانة استحساناً.

وإذا باع الراهن الرهن بعير إذا المرتهن، فليبع موقوف على إجارته، فإن أجاره المرتهن حار، وحقه التمسك في الرهن بمسألة الملك. وإن صحه لا يفسخ فإن شاء المشتري صبر حتى يفتك الراهن الرهن، فإذا افتكه الراهن كان له أن يأخذه، وإن شاء رفع الأمر إلى القاضي والمقاضي أن يفسخ البيع لقوات القدرة على التسليم، وولاية الفسخ إلى القاضي لا إلى المرتهن.

وإذا استهلك الراهن الرهن وحب عليه أن يقيم غيره مقامه فيكون رهناً، وإن استهلكه أجبي فالمرتهن هو الحفص في تصميمه. وبأحد القيمة فتكون رهناً في يده. وقيمته يوم هلك وجاية الرهن على الرهن مضمونة، لأنه بجانيته مزيل ليد المرتهن عما حب عليه، وجناية المرتهن على الرهن يسقط من ديه بقدرها إذا كان على صفة الدين. أما إذا كان على خلافه فلا بد من التراخي ولأنه بالجناية عليه غاصب، فيضمن قيمته بالغة ما بلغت. فإذا ضمن جميع القيمة كان له المقاصة من ذلك بقدر دينه، ويرد انفصل على الراهن.

صورة المسألة: وضع الراهن عند المرتهن مقابل ديه المقدار بعشرة آلاف سجادة بخمسين ألفاً. فجني على الرهن في يد المرتهن جناية غير مقصودة فاحترقت فإنه يسقط ديه كله عن الراهن. ويد المرتهن فيما

تنفى من ثمن السجادة بد'أمانة فلا يضمن باقي ثمن السجادة وإذا كانت الحباية على الرهن حباية مقصورة فاحتترقت فبطلت. فيه يسقط دين الرهن كله ويعزم المرتبه قيمة السجادة بالغة ما بلغت إلا الدين الذي له على الرهن.

وإذا مات الرهن باع وصيه الرهن. وقضى الدين. لأن وصيه قائم مقدمه. فإن لم يكن له وصي نصبت الغاصبي له وصياً. وأمره ببيعه هذا إذا كان ورثته صغاراً أما إذا كانوا كباراً فهم يحلفون الميت في المال فكان عليهم تحليفه



كتاب الشركة

الشركة والشركة لغة مخالطة الشريكين وشروعاً عقد بين المتشاركين في الأصل والربح أو اختصاص اثنين أو أكثر بمحل واحد وهي مشروعة بالتخصيص غير المائب عن أي نائب أنه كان شريك النبي ﷺ في أول الإسلام في النخابة فلما كان يوم الفتح قال «مرحباً بأخي وشريكي لا بداري ولا يمداري»^(١)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «يقول الله أن ثالث الشريكين ما لم يجر أحدهما صاحبه فإذا جد خرجت من بينهما»^(٢)

ومع النبي ﷺ والناس يتعاملون بها فلم يكر عليهم، وتعاملوا بها إلى يومنا هذا من غير تكبر فكان إجماعاً

أنواع الشركة

الشركة نوعان:

١- شركة أملاك.

٢- شركة عقود.

(١) المصدر ١: ٢٠٠

(٢) المصدر ٢: ٢٠٠

١- شركة الأملاك أو شركة الملك وهي نوعان

أ- حبرية

ب- اختيارية.

أ- شركة الملك الحبرية : أن يرث اثنان مالا، أو يحتفظ مال اثنين احتلافاً لا يمكن التمييز بينهما.

ب - شركة الملك الاختياري : أن يشتري اثنان شقة، أو يوصي لهما بقبيلان، أو يخلط مالهما وحكم شركة الأملاك أن كلاً منهما أحسب في حصة الآخر. فلا يجوز لأحدهما أن ينصرف في نصيب الآخر إلا بإذنه. وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كـ أحسب في الامتناع عن النصرف إلا بوكالة. أو ولاية ويجوز بيع نصيبه من شريكه. وأما من غيره فما ثبتت الشركة فيه بالحفظ، أو الاختلاط لا يجوز إلا بدون صاحبه

٢- شركة العقود:

هي الحاصلة بسبب العقد وركنها الإيجاب والقول. وهي أن يقول شاركتك في كذا ويقول الآخر قبلت.

وشروط صحتها أن يكون المعقود عليه قابلاً للتوكلية ليكون ما يستفاد بالنصرف مشتركاً بينهما إذ هو المطلوب من عقد الشركة. وعليه فلا تصح الشركة في التكدّي والاحتطاب فإن الملك فيهما يقع لمن دأب السبب لا على وجه الاشتراك.

انواع شركة العقود :

- أ- شركة مقايضة
- ب- شركة عمان
- ج- شركة ممانع
- د- شركة وجود

أ- شركة المقايضة (المساواة) :

أن يشترك رجلان مثلاً في المال، والتصرف والدين - أما المال فإنه الأصل في الشركة ومنه يكون الربح، وأما التصرف ولأنه من تصرف أحدهما تصرفاً لا يقدر عليه الآخر فنت المساواة - وكذا الدين فتحول شركة المقايضة بين الحريين المسميين بالعين العاقبتين ولا نعتقد إلا بلفظ المقايضة لأن العاقبة فلما يعلمون شرائطها وهذه اللفظة تنصص شرائطها ومعناها.

ونعتقد على الوكالة والكفالة وهو أن يكون كل واحد منهما مطاعاً بما طوله به صاحبه بالتحارة وهو الكفالة، وأن يكون الحاصل في التحارة بفعل أيهما كان مشتركاً بينهما وهي الوكالة

فكان معنى المقايضة : وهو المساواة يقتضي الكفالة والوكالة فكان كل واحد منهما فوض إلى الآخر أمر الشركة على الإطلاق ويرضي بمعنه وذلك يقتضي الوكالة والكفالة أيضاً

فما يشترطه كل واحد منهما على الشركة عملاً بعقد المقايضة إلا مصروف أهله لأنها تجب في مال الشريك لا مال الشركة

وللبائع مطالبة أحد الشريكين بالتمس مقتضى الكفالة، ثم يرجع الكفيل على المشتري بصف ما أدى، لأنه كفيل أدى عنه بأمره

وما يلزم كل واحد منهما من الديون بدلاً عما يصح فيه الاشتراك والآخر ضامن له. والدل الذي يصح فيه الاشتراك البيع والشراء والإجارة والذي لا يصح فيه الاشتراك الكاح، والحفع، والحباية، والتصح عن دم العمد. وعلى هذا إذا تزوج أحد الشريكين فذلك لازم له خاصة لأنه لا يصح عقد الشركة عليه. وليس للمدعي أن يأخذ شريكه بالمدعي، لأنه بدل عما لا يصح الاشتراك فيه. وإذا ورث أحدهما ما لا تصح به الشركة، فوصل إلى مدعيه بقصد المعاوضة وصارت الشركة عدلاً لقوات المساواة فيما يصح رأس المال فهي شرط فيه ابتداء أو بقائه وإنما إذا ورث ما لا يصح فيه الاشتراك كاعتذار، أو ذهب له عروض فوصل إلى مدعيه لم نقل المعاوضة لأنه لا تصح به الشركة فلا تأثير له.

والشريك أن يوكله ويضارب ويودع، ويسأجر على العمل وأن كل ذلك من أفعال التجارة، وهو أمين في المال. وله أن يشارك معاوضة بدين شريكه، ويدون دونه لا يصح، لأن الشيء لا يستنتج مثله من شريكه غير إيمانه انقلبت شركتهما هتافاً.

ولا تعقد الشركة إلا بالعمل المتداونة لأنها قائمة مقام نذهب والقضنة ولا تصح بالعروض إلا أن يبيع أحدهما نصف عروضه بنصف عروض الآخر إذا كانت قيمتهما على السواء، ثم يعقدان الشركة.

ب- شركة العنان:

سميت بذلك لأن شريك العنان: حسن بعض ماله عن الشركة، أو حسن شريكه عن بعض التجارات في ماله فهي تسمى عن الحبس.

شركة العنان لا تقتضي التساوي فيصح التفاصل بينهما بالمعاد. ويصح التساوي في المال ويتفاضلان في الربح لأن الربح نازع يستحق بالمال.

وتارة بالعمل، بدلالة التصارية، فإذا جاز أن يستحق كل واحد منهما حصة أو يستحق بهما جميعاً، ولأنه قد يكون أحدهما أخصراً وأخرى عملاً فلا يرضى بالمساواة، وإن عمل أحدهما في المال، ولم يعمل الآخر لعدم، أو غير قدر صار كأنهما عملاً جميعاً، والبرج بينهما على ما شرط، لما ورد في حديث غريب جداً فالبرج على ما شرطاً والوصيفة على قدر المالين وينسب إلى سيدنا علي.

ولا يشترط في شركة العنان حفظ المال وأيهما هلك قبل الحلف بعد شركة هلك على صاحبه سواء هلك في يده أو في يد الآخر وبعد الحلف عليهم.

بم تصح شركة العنان ؟

لا تصح شركة العنان إلا بالنقد فلا تصح بعروض التجارة ولا تصح فيما لا تصح الوكالة به كالأحتطاب كما مر.

وشركة العنان تعقد على الوكالة يعني أن يكون الحاصل في التجارة فعل أيهما كان مشتركاً بينهما وهي الوكالة ولا تعقد على الكفالة يعني أن يكون كل واحد منهما مطالباً بما طوالب به صاحبه بالتجارة، لأنها أشت في المفارقة فنية المساواة ولا مساواة لها.

وما اشترى كل واحد منهما لشركة طوالب بشمه دون الآخر، ثم يرجع على شريكه بحصته منه إذا أدى من مال نفسه، أما إذا قدم من مال الشركة فلا يرجع وإذا هلك مال الشركة، أو أحد المالين قبل أن يشترى شيئاً بطلت الشركة لأنها قد تعينت بهذين المالين.

فإذا هلك أحدهما بطلت في الهالك لعدمه، وبطلت في الآخر لأن أحدهما لا يرضى أن يعطيه شيئاً من ربح ماله.

وإن اشترى أحدهما بماله، ثم هلك مال الآخر فالعشري بينهما على ما شرطاً لأنه حين وقع وقع مشتركاً بينهما لقيام الشركة وقت الشراء ولا

بتغير الحكم بهلاك المال الآخر بعد ذلك، ويرجع على شريكه بحصته من ثمنه لأنه اشترى بصفه بكونه، وقد التزم من مال نفسه

لا يصح شريك وأجير معاً.

لا نحور شركة العنان إذا شرط لأحدهما منع من الربح لأن هذا يخرج الشريك من عقد الشركة ويجعلها إحارة، وهو شرط يوجب انقطاع الشركة لأنه قد لا يحصل إلا قدر المسمى للآخر

والشريك العنان أن يصح أن يدفع المتاع إلى الغير لبيعه ويرد ثمنه وربحه لأنه معتاد في عقد الشركة ويدفعه مضاربة، ويؤكل من يتصرف فيه لأن التوكل بالبيع والشراء من تبيع التجارة والشركة اعتدت لتجارة وكذلك له أن يودع ويعير لأنه معتاد ولا بد له منه ويباع بالتفقد والدين إلا أن يباه شريكه عنها ويد الشريك في المال بأمانة فلو هلك فلا تعد له بضمه

جـ - شركة الصنائع :

هي أن يشترك اثنان أو مصنع واحدة، أو مختلفة على ثقل الأعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز.

وهي شركة في صناد العمل وفي استفادته وهو الآخر لا في نفس العمل وقد تكون شركة الصنائع مدعومة إذا كان من أهل الكفاية وإن بشرط أن ما رزق الله يكون بينهما نصفان وأن يتلفظا بلفظ المدعومة

وقد تكون شركة الصنائع عدل ولا بشرط أن يكونا من أهل الكفاية ويحور شرط أن ما رزق الله يكون بينهما نصفان أو متفاضلاً وإن أظنفت الشركة فهي عدل؛ فإن عمل أحدهما دون الآخر فكسب بينهما نصفان، وإن كان الشرط كذلك سواء كانت عدل أو مدعومة، فإن شرط لتفصيل والربح

وكما شرطاً لأن الأجرة بدل عملهما وأنهما يتعاونان فيكون أحدهما أجور عملاً وأحسن صناعة فيجوز وهذه الرائدة ليست رائدة ربح إنما هي بدل العمل لأن الربح يقتضي المحاسبة بينه وبين رأس المال ولا محاسبة لأن رأس المال هو العمل والربح مال فكان بدل العمل

وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يدرمه ويترجم شريكه لأنه سلطه على أن يتقبل له ولتقسمة وفائدة أن يطالب كل واحد منهما بالعمل ويطلب أحدهما بالأجرة، ويبرأ الدافع بالسبق إليه إذا كانت مقوضة أما إذا كانت عتلاً فبمدا يطالب من باشر السبق دون صاحبه

د- شركة الوجوه:

سميت بشركة الوجوه لأنه لا يشترى بالتدليل إلا من له وجاهة عند الناس، فالرجحان يشتركان ولا مال لهما على أن يشتريا ويبيعا فما حصل ما يبيع يدفعان منه ثمن ما اشتريا وما بقي بينهما فتتبع الشركة على هذا الموال وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشتريه فتتبع على الوكالة، ولو شرط الكفالة جبر وتكون مقوضة لأنه يمكن تحقيق ذلك ويكون المشتري بينهما وكذا ثمنه ويتمتع بلفظها ولا يجوز أن يتعاضدا في الربح مع التساوي في المثل لأن الربح في شركة الوجوه باصطحاب والاصطحاب بقدر المثل في المشتري فكان الربح الرائد عليه ربح ما لم يصمم، وإن اشترط أن يكون المشتري أملاً، فالربح كذلك لما قلناه.

الشركة في الأشياء المباحة:

ولا تجوز الشركة في تحصيل الأشياء المباحة مثل الاحتياط والاصطباح، وكل مباح، لأن الشركة متضمنة معنى الوكالة والوكيل في أحد المباح باطل لأن أمر الموكل به غير صحيح والوكيل يمكنه بيع

أمره فلا يصلح باشأ عنه وما اصفاده كل واحد منهما، أو احتفظه فهو له دون صاحبه، فإن أحدهما معاً فهو بينهما نصفين. وإن أحده أحدهما دون الآخر، ولم يعمل الآخر شيئاً فهو للعامل وإن عمل أحدهما، وأما الآخر فإن حمله معه، أو حرمه له، فليعمل الآخر مثله لا يجوز له نصف ذلك الشيء. عند أبي حنيفة وأبي يوسف

وإذا اشتركا ولأحدهما وسيلة، وللآخر آلة وسفل الأول المصاح بوسيلته، وبقيوه الآخر كأنه تفصيل المصاح حتى يكون صالحاً للبيع والتسليم بينهما. ثم نصح الشركة لانعدامها على إخراج المصاح. والأول أحقره بوسيلته وعليه مثل الآخر ثلاثة. فإن كان الثاني هو الذي أحقره، ولكن باستعمال وسيلة الأول فعليه مثل آخر الوسيلة التي امتنع بها لاستيفادته منافع ملك الغير عقد. وقد يفوز به أجره.

بطلان الشركة:

تفشل الشركة بموت أحد الشريكين، أو إصراره على معاشرة غير الإسلام. أو دينار الكفر برودة، فتضمحل الشركة الوكالة. والوكالة تفشل بذلك أي بالموت. ولحقاقه مدار الكفر مرئياً

النيابة عن الشريك في إخراج الزكاة:

ليس لأحد الشريكين أن يؤدي زكاة مال الآخر إلا بإذنه لأن ذلك ليس بداخل في الشركة لأنه ليس من التجارة

المصاربة

من التصرب وهو السير في الأرض قال الله تعالى ﴿وَلَا تُزَيِّنْ فِي الْأَرْضِ﴾ (الباء ١٠١) وسمي هذا النوع من التصرف مصاربة لأن فائدته وهو الربح لا تحصل عائداً إلا بالتصرب في الأرض ويقال لها المصاربة أو الفراض واختيار لفظ المصاربة لموافقة نص القرآن وهو قوله تعالى ﴿وَهُمْ حُرُوفٌ يَمْشُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (البقرة ١٢٠) أي يسافرون بالتجارة وبعث عليه الصلاة والسلام الناس يتعامدون به، وأقرهم عليه

روى مالك في موطئه عن أسلم قال خرج عبد الله، وعبد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق فلما قدما ميا على أبي موسى الأشعري وهو أمير البصرة فرحب بهما وسهل ثم قال لو أقدر لكم على أمر أنفعكما به لفعلت، ثم قال بنى ها هنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلمكما فشتاعان به متاعاً من متاع العراق، ثم تبيعه بالمدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين، ويكون الربح لكما فقالا وددنا ذلك، ففعل وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما المال، فلما قدما دعا فأربحا فلما دفع ذلك إلى عمر قال أكل الجيش أسبقه مثل ما أسلفكما ؟ قال لا، فقال عمر بن الخطاب ابنا أمير المؤمنين فأسلمكما، أذيا المال وربحه، فأما عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال ما يسعى لك يا أمير المؤمنين هدا لو نقص هذا المال أو هلك لضمته فقال عمر أذياه فسكت عبد الله وراجع عبد الله فقال رجل من جلساء عمر يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً (مصاربة) فقال عمر قد جعلته قراضاً فأخذ عمر رأس المال ووقف وربحه، وأخذ

عند الله وعييد الله إيا عمر بن الخطاب نصف ربح المال^(١)
 ودفع عثمان بن عفان إلى يعقوب مالا فراضاً بعمل فيه على أن الربح
 بينهما وروى مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن حماد
 أنه عمل في مال لعثمان بن عفان على أن الربح بينهما^(٢)
 وعن حكيمة بن حوام أنه كان يدفع المال مزارعة إلى الرجل ويشترط عليه
 أن لا يجر به نفس وإياه ولا يبيع به حيواناً، ولا يحمسه في بحر، قال فعلم شيئاً
 من ذلك فقد ضمن ذلك المال قال فإذ تعدى أموره قسمه من فعل ذلك^(٣)
 ولأن الناس في حاجة إلى ذلك لأن مهم العبي النعمي عن التصرفات،
 والمغني المكي المعروف بألروح التمارات قسمت الحصة إلى شرعته تحصيلها
 لمصلحةها

عقد المضاربة:

يعقد عقد المضاربة بقوله: دفعت هذا المال إليك مضاربة أو مزارعة،
 أو حد هذا المال وعمل فيه على أن لك نصف الربح أو ثلثه أو حد هذه
 الألف واعمل بها بالنصف أو بالثلث فمن الأول المال ومن الثاني العمل

شروط صحة المضاربة:

- ١- لا تصح المضاربة إلا بالتقيد الذي تصح به الشركة
- ٢- تحديد رأس المال عند العقد ويكون مسلماً إلى المضارب لا بد من ثبوت
 المال فيه ولا يجوز أن يشترط العمل على رب المال فإن شرط عمل رب

(١) الموطأ ٢/٨٨.

(٢) سنن البيهقي ١/١١١.

(٣) سنن البيهقي ١/١١١.

المال فسدت المضاربة لأنه يبيع حنوم يد المضارب، ولا يتمكن من التصرف

٣- أن يكون الريح شائعاً بهما لا يستحق أحدهما مبلغاً مقطوعاً لأن شرط ذلك بقطع الشركة لحوار ألا يحصل من الريح، لا ذلك المبلغ المقطوع فلو دفع إلى رجل ملاً مضاربة على أن ما رزق الله فتمضارب المبالغة فاسدة حتى لو عمل في هذا الشرط فربح أو لم يربح فله أجر مثله وليس له من الريح شيء لأنه استوفى عمقه عند عقد فاسد بدل وإذا لم يسلم إليه المال رجع إلى أحده المثل والمال في المضاربة الفاسدة غير مضمون بالهلاك اعتباراً بالمضاربة الصحيحة

٤- إعلام قدر الريح لكل واحد منهما

٥- أن يكون المشروط للمضارب من الريح حتى لو شرطه من رأس المال أو منهما فسدت والمضارب شريك في المال في الريح ورأس ماله الآخر والمضارب في الأرض لأنه لو لم يكن شريك في الريح لا يكون مضاربة فإذا سلم رأس المال إليه فهو أمانة لأنه فقهه بادن المثل وإذا تصرف به فهو وكيل فإذا ربح صار شريكاً، لأن كل ربح لا يملك إلا برأس المال ورأس المال مذكور، لكنه منك مؤقت بالمضاربة فيرده فيبقى له نصيبه قرصاً

وإذا فسدت المضاربة فهي إحارة فاسدة لأنه عمل له بأجر مجهول فيستحق أجر مثله.

مخالفة المضارب شروط رب المال:

وإذا خالف المضارب شروط رب المال فهو بمنزلة العصب فيكون المال مضموناً عليه ويكون الريح للمضارب ولكنه لا يطيب له عندهما. وقال أبو يوسف: يطيب له. وتكون الريح للمضارب لأن أحد حكم العصب

ونعصب بضم رأس المال فإذا عاد من مخالفته زال الصمان ومصر
مصاربة على حله بالعقد الأول كالمودع إذا حلف ثم عاد فليس
للمصارب أن يتعدى البلد والسنة والمعامل الذي عبه رب المال

أنواع المضاربة:

والمضاربة نوعان: عامة وخاصة فالعامة نوعان:

أحدهما أن يدفع المال إليه مضاربة ولا يقول له تعمل برأبك، فبذلك
جميع التصرفات التي يحتاج إليها في التجارة ويدخل فيه الرهن والارتهار
والاستئجار، وكل ما يعمل به التجار غير الشرعات والمضاربة، والشرئ
والحلط والاستدانة على المضاربة

والثاني أن يقول له تعمل برأبك فيجوز له ما ذكرنا من التصرفات
والمضاربة والشركة والاستدانة على المضاربة لأن ذلك مما يعمل به التجار
وليس له الإقراض والشرعات لأنه ليس من التجارة فلا يتناول الأمر

والمضاربة الخاصة ثلاثة أنواع

أحدها أن يخصه ببلد، فيقول على أن تعمل بدمشق أو المدينة

الثاني أن يخصه بشخص بعينه بأن يقول: على أن تبيع من فلان ونشترى
منه فلا يجوز التصرف مع غيره. لأنه قيد مفيد لحواجز وثوقه به في
المعاملات.

الثالث أن يخصه بنوع من أنواع التجارات بأن يقول له على أن تعمل
به مضاربة في النحوج، أو في الطعام، أو حوّه. وفي كل ذلك يتقيد بأمره
ولا يجوز له مخالفته.

ولو قال له رب المال على أن تعمل بسوق الحميدية فعلى سوق آخر

من دمشق حاز لأن أسواق دمشق كلها سواء ولم يقل له لا تعمل إلا في
و لا تعمل في غيره ضمن لأنه صرح بالشيء

نحية في ضمان المضارب المال:

إذا أراد رب المال أن يجعل المال مضموناً على المضارب، فإنحية في
بأن أن يفرض المضارب المال، ويسلمه إليه ويشهد عليه، ثم يأخذه رب
المال مضاربة بالنصف، أو الثلث، ثم يدفعه إلى المستقرض ويستعين به في
عمل حتى إنه لو هلك في يده وفرض عليه، وإذا ربح ولم يهلك يكون
الربح بينهما على الشرط

مراتب المضارب:

بالمضارب خمس مراتب في الابتداء أمية إذا تصرف فهو وكيل، فإذا
ربح فهو شريك فإذا فقدت فهو أحير وإذا خالف فهو عاصب

التوقيت في المضاربة:

إذا وقت رب المال للمضاربة وقتاً مسمى، بطلت المضاربة بعينه
لأن التوقيت مفقود وهو وكيل فيتقيد بما وقته كالشكيد بالسوق والبيد

المضاربة في المضاربة:

فإذا دفع المال إليه مضاربة وقال ما ربق الله بيها نصفان وأذن له في
دفع مضاربة فدفع إلى آخر بالثلث، فنصف الربح لرب المال بالشرط،
والسهم الأول، والثلث للثاني لأنه لما شرط رب المال لنصف النصف بقي
نصف للمضارب، فلما شرط الثلث للثاني انصرف تصرفه إلى بعينه فبقي
السهم وطيب له

وإن دفع المضارب الأول إلى المضارب الثاني بالتصف فلا شيء للأول لأنه جعل صفته للثاني فلم يبق له شيء. وإن دفع الأول على أن للثاني الكثير ضمن الأول للثاني قدر السدس من الربح.

نفقة المضارب:

نفقة المضارب في مال المضاربة ما دام في سفره حتى يعود إلى بلده. وإذا كان في بلده فلا نفقة له. ونفقته في السفر نفقة الحجة كالطعام والشراب، وأجرة السبارة، وتنظيف الملابس، وأجرة اليوم المعروف. ونحسب النفقة من الربح فإن لم يكن فممن رأس المال. ولو أنفق من مال نفسه، أو استدان لنفقته استردده من مال المضاربة. ولو صار للرجلين فنفقته على قدر المالين. ولو كانت المضاربة ومدة ولا نفقة للمضارب لأنه أجير ونفقة الأجير على نفسه.

بطلان المضاربة:

تطال المضاربة بموت المضارب، وموت رب المال، وبردة رب المال. وبحقوق مدار الحرب للرب أو ملكه حكماً وانتقاله لورثته فكان كالقوت. وما لم يحكم بالحرق فهي موقوفة. فإن رجع مسلماً لم تطال. ولا تطال المضاربة بردة المضارب لأن ملك رب المال قائم وعبرة المرتد معتبرة.

نصرف المضارب عند عزله:

إذا عزل رب المال المضارب، فلم يعلم بعزله حتى اشترى وراح فنصرفه حائراً لأنه وكيل من جهة رب المال. وعزل الوكيل قصداً يتوقف على علمه.

وإن علم بعوله والمال عروص فله أن يبيعها ولا يجمع العول عن ذلك لأن المضاربة قد تمت بالشراء وصحت ولا يجوز له العول بعد ذلك لأن حقه قد ثبت في الربح وإنما يظهر بالقسمة وهي مبنية على بيع رأس المال ثم لا يجوز له أن يشتري شمسها قبل آخر بعد بيعها لأنها قد صارت بحداً وإن عوله ورأس المال بقده فليس للمضارب أن يتصرف فيها

نصرف المضارب بعد الافتراق

إذا افتراق وفي المال ديون وقد ربح المضارب فيه بحره الحاكم على قضاء الديون لأنه مسرفة الأخير لأن الربح له كالأجرة فيجب عليه تمام العمل كالأجير

وإذا افتراق وفي المال ديون وليس فيه ربح وتكفل رب المال عن اقتضاها لأن المضارب عنده وتكفل محقق وهو منسرح والمنسرح لا يجبر على إتمام ما نسرح به ولأن الديون ملك لرب المال ولا حظ له فيها فلا يجبر ويقال له وتكفل رب المال في الانقضاء لأن حقوق العقد إلى العاقد فلا بد من توكيله كي لا يصعب حقه

حكم الهالك من مال المضاربة:

ما هلك من مال المضاربة من مصروف وغيره فهو من الربح دون رأس المال لأن الربح تبع لرأس المال ونصرف الهالك إلى النفع أولى كما يصرف الهالك إلى العقر في الردة وإن زاد الهالك على الربح فمن رأس المال لأن المضارب أمين فلا ضمان عليه

حكم الهالك بعد قسمة الربح

هو انقسام الربح والمضاربة بحالها أي الشراكة فائقة، ثم هلك المال، أو بعضه رجع في الربح حتى يسوي رأس المال، لأن الربح زيادة على رأس المال ولا يعرف الفصل إلا بعد سلامة رأس المال فلا تقسم القسمة الأولى فيبدأ أولاً برأس المال، ثم بالصفة ثم بالربح.

وإن كانا اقتسما الربح، وفقد المضاربة ثم عثدها، وهلك المال، أو بعضه لم يترافا الربح الأول لأن المضاربة لأولى قد تمت، وانفصلت والثابتة عقد حديد، فهلاك المال في الثاني لا يوجب انتفاع الأول كما إذا دفع إليه مالا آخر.



كتاب الوكالة

الوكالة في اللغة الحفظ قال تعالى ﴿ حَتَّىٰ آتِيَهُمُ الْوَكِيلُ ﴾ [ال عمران ١٧٣] أي نعم الحفظ وقال الأصحاب إذا قال وكنت في كذا فهو وكيل في حفظه بموجب اللفظ ولا يشت ما زاد عليه إلا يحفظ آخر
والوكالة أيضاً التفويض والاعتماد قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ [البقرة ٢٢٩] أي من اعتمد عليه وفوض أمره إليه كده وهو قريب من الأول فإن من اعتمد على إنسان وفوض أمره إليه في شيء كان أمراً يحفظه لأنه إنما فعل ذلك ليحفظ ما هو الأصلح له وأصلح الأشياء حفظ الأصل لأن التصرفات تنشي عنه، وهذه المعاني موجودة في الوكالة الشرعية فإن الموكل فوض أمره إلى الوكيل، واعتمد عليه، ووثق برأيه ليتصرف به التصرف الحسن، وكل ذلك ينشئ على الحفظ

مشروعية الوكالة :

والوكالة مشروعة بالكتاب وهو قوله تعالى ﴿ كَتَبْنَا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا يَشَاءُونَ ﴾ [البقرة ١٨٥] ومشروعة بالسنة وهو ما جاء عن عروة بن الراسي أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً ليشترى به أصحية أو شاة واشترى شاتين فباع أحدهما بدينار، وأتى النبي ﷺ بشاة

وإذا دفعه بالبركة في بيعه فكان هو المولى لأن البيع فيه
وفي رواية أخرى حكيم من حرمه. ولكن في مكانه من أم حبة
عمرو بن أمية القسري. وعليه تعامل الناس من لدن الصدر الأول إلى يومنا
هذا من غير تكبر. ولأن الإنسان قد يعجز عن مباشرة بعض الأعمال بنفسه
فيحتاج إلى التوكيل فوجب أن يشرع دفعاً للحاجة

صفة الوكالة والتوكيل والموكل.

فالوكالة إقامة الغير مقام الشخص في تصرف معلوم. ولا تصح إلا
بالنقل الذي ثبت به الوكالة. وهو قولك. وكنت شريكاً كذا. أو بيع كذا إذا
صدرت ممن يملك التصرف وتدرجه لأحكامه. والوكيل ممن يعقل العقد
ويقضيه.

عن حماد بن عبد الله قال: أردت الخروج إلى حبر فأتيت النبي ﷺ
فسلمت عليه وقلت: إني أردت الخروج إلى حبر فقال: إذا أتيت وكيلي
فخذ منه خمسة عشر مسافاً فإن شئني منك أنه يضع يدك على يوفوه^(١)
فكر عقد حماد أن يعقده بنفسه حراً أن يوكل به غيره. ويجوز التوكيل
بالخصومة في جميع الحقوق ويدينها واستيفاتها لأنه لا يعرف ذلك كل
أحد. والدليل عليه الحديث المشهور: إني أنا بشر وإنه بالنبي الخصم فاعل
بعضهم أن يكون أبلغ من بعض فأحب أنه صادق وأقضي له. من قضيت له
نحن مسلمة فإنه هي قطعة من النار فليحتملها أو يبدلها^(٢). وعن عبد الله بن
جعفر عن علي رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: إن الله سيهدي

(١) سنن أبي داود ٣/٢٥٦.

(٢) سنن البيهقي ٦/٨٠.

(٣) صحيح مسلم ٣/١٣٣٧.

فلنك ويشت السك هذا حسن من يدرك الخصم ولا تفصيل حتى نسمع من الآخر كما سمعت من الأول وبه أحرق أن يتبين لك الفقه ^(١) قال كان علي رضي الله عنه يكره الخصومة فكان إذا كانت له خصومة أو قيل فيها عقبل بن أبي طالب فلما كبر عقبل وتكفي ^(٢) وقال إن للخصومة فحماً والقحمة: المهالك.

التوكيل بحضور الوكيل وغيبته

والتوكيل يكون بحضور الوكيل وغيبته حاشا عبد الرحمن بن مهمل وأمه حنيفة ومحبة إلى النبي ^(٣) ونهوا يهود بن عبد الله بن مهمل، فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه وهو أصغر منهم فقال رسول الله ^(٤) أكثر الكثرة أو قال ألبس الأكبر فتكلم في أمر صاحبهما ^(٥) الحديث فهذا توكيل بحضور الموكل.

ويستثنى من التوكيل بالخصومة الحدود والفضاض فإن الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس لأن حمل العقوبات مه لست به، ولشفقة على المجلس ولتوكيل المفلوف، والمسرور به، وبولي تفصيل.

أثر رضی الخصم بالوكالة

ولا يجوز التوكيل بالخصومة إلا برضى الخصم إلا أن يكون الموكل مربطاً، أو غائباً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً سواء كان وكيل المدعى، أو المدعى عليه وإذا كان المرحض لا يسمعه فهو كالتصحيح لا يجوز توكيله عند أي حيلة إلا برضى الخصم، أو كان غائباً أقل من مسيرة ثلاثة أيام فهو

(١) حزن أبي داود ٣/٣٠١.

(٢) سنن البيهقي ٦/٨١.

(٣) صحيح مسلم ٣/١٦٩٢.

تدبيره وحجته في ذلك ما جاء عن علي رضي الله عنه قال قال لي رسول الله ﷺ: إن الله سيهدي لك ويثبت لك ولد حسن بين يديك الحصار فلا تقصير حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فإنه أحق أن يثبت لك القضاء^(١).

والمرأة إذا كانت محذرة جاز لها أن توكل بغير رضى حصره لأجل أنه تألف خطاب الرجال وقد حصرته محلى الحكم بقصته فلم تقف بحجتها حينئذ، وربما يكون ذلك مسألوات حقه وهذا شيء مستحسن المتأخرون فهي في حديثها كالمرضى، وأما إذا كان عاقلها تحصر محلى الرجال فهي كالرجل لا يجوز لها التوكيل إلا برضى الحصر.

وقال أبو يوسف ومحمد يجوز التوكيل بغير رضى الحصر بمعنى هل تولد الوكالة برؤى الحصر عند أبي حنيفة نعم وعندهما لا وقال شرحبى الصحيح أن الفاضل إذا علم من الموكل قصد بالإسراء إلى المدعي بواسطة التوكيل لأنه ذو جيل وأصيل لا يقل منه التوكيل إلا برضى حصره وإلا بقبلة والتوكيل برضى الحصر حرام بالضرورة أما التوكيل بقبض الدين والتفاضي والقضاء بغير رضى الحصر حرام إجماعاً.

أثر إضافة العقد في الوكالة :

العقد التي يعقدها الوكلاء على صريين عقود متعلقة بالتوكيل، وعقود متعلقة بالموكل.

فكل عقد يصبغ به التوكيل إلى نفسه، ويستعني عن إضافته إلى الموكل مثل البيع والإحارة ونحوهما، فحقوق ذلك العقد تتعلق بالتوكيل دون الموكل لأن التوكيل هو العاقد حقيقة والعقد يقوم بكلامه وحكمه لأنه يستعني به عن إضافة العقد إلى موكله. وحيث كان كذلك فإنه يسلم المبيع ويشترى الثمن

ويطالب بالشئ إذا اشترى، وينقص المبيع، والعقد يثبت للموكل خلافة عنه اعتباراً للتوكيل السابق.

وكل عقد يثبت التوكيل إلى موكله ولا يستعني عن الإضافة إلى موكله حتى لو أضافه إلى نفسه لا يصح، وإن حققه بتعلق المبيع كل دور التوكيل لأنه مغير محض، والموكل كالمسؤول في الشكك والخلع، والنقص من دم العقد والصدقة والإقرار من، والشركة والمضاربة، ولا يطالب وكيل الروح بالمهر، ولا يلزم وكيل العرق تسليمها للروح.

وإذا طالب الموكل بالمبيع اشترى بالشئ منه أن يجمعه به، لأنه أحسب عن العقد وحقوقه، لأن الحقوق إلى العقد عام إذ دفع المشتري الشئ إلى الموكل حراً، لأن على الشئ المضمون حقه، ولم يكن للموكل أن يفضله به ثباً عنه لقائده، لأنه لو أخذ منه لوجب عليه الإعادة.

الجهالة في التوكيل:

ومن وكل حلاً بشئ شيء، فلا بد من نسبة حصة وحصة، أو حصة ومبيع نعمة إلا أن يركبه وتكون عامة، يقول: لأمر مفاوض إليك فافع لي ما رأيت. ولأولى جهالة الحس كالتوكيل بشراء ثوب، أو سيارة، فإنه لا يصح وإن سمي الشئ، لأنه لا يمكن للتوكيل امتثال ما وكله به، فأم نسبة الحس فقولته ثوباً وأما حصته فقولته قطعاً خالصاً باباباً، أو قطعاً وحريراً والشئ يحدد وكذا نسبة السيارة وحسب أمر يكي أو يائي، أو كذا في وانها.

الاطلاع على العيب:

إذا اشترى التوكيل، ونقص الشئ، ثم اطلع على عيب منه أن يرده بالعيب ما دام المبيع في يده، لأنه من حقوق العقد وهي كنهها له، فإن سلمه إلى الموكل لم يرده، إلا يردده، لأنه قد انتهى حكم الوكالة.

ما يشترطه لموكله فهو له :

وإن وكله شراء شيء ، بعبارة فليس له أن يشترط نفسه لأن الأمر انما يعتمد عليه في شرطه فيصير كأنه حذره بقول أوكلته بشترطه لنفسه وهو لا يجوز ، ولأن فيه عزل نفسه ولا يمكنه على ما قيل إلا بحصول الجواز

هلاك المبيع بيد الوكيل :

وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله ، وقضى المبيع منه أن يرجع به على الموكل لوجود الإذن دلالة لأن الحقوق لما كانت في العاقبة ، وقد علمه الموكّل يكون راضياً بدفعه فإن هلك المبيع في يد الوكيل قبل حفظه هلك من مال الموكل ، ولم يسقط الثمن وإنه أن يحتفظ بالمبيع حتى ينزوي الثمن من الموكل ، فإن حفظه فهلك في يد الوكيل كان مضموماً عليه ضمان البرهان فضمن الأصل من قيمته ، ومن الثمن فلو كان الثمن خمسة عشر وقيمة المبيع عشرة يرجع الوكيل بخمسة على الوكيل عند أبي يوسف ، وكان مضموماً عليه ضمان المبيع عند أبي حنيفة ومحمد ، فسقط الثمن قبل أن يكون أو كثيراً .

توكيل الوكيل :

ليس للوكيل أن يوكل غيره ، وإن كان يذن له الموكل ، أو يقول له اعمل برأيتك .

والموكل قد يرضى إلى التوكيل المنصرف لأنه رضى برأيه والسام يتعدون في الأراء فلا يكون راضياً بغير من وكله إلا أن يذن له الموكل بالتوكيل ، أو يفوض له أن يقول له اعمل برأيتك أو اصنع ما شئت . فله ذلك لإطلاق

التفويض إلى رآيه. وإذا جاز الوكيل فبكون الشيء وكيفية عن الموكل فلا يملك الوكيل الأول عزله، ولا يعزل موثقه، ويعزله بالموثوق الأول فإن وكل بغير إذن موثقه، فعقد وكيل الوكيل بحضرة الوكيل الأول جاز لا عقده برآيه. وكذلك إن عقد بغير حضرة فأخاره الوكيل الأول جاز لكونه برآيه. واحتلوا في حقوق العقد على من هي^١ فقال الثاني: على الأول وقال قاضيان: على الثاني.

العزل عن الوكالة :

للموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة متى شاء. لأن الوكالة حقه. فله أن يطلها إلا إذا تعلق بها حق الغير فيه لا يملك عزله بغير رضى من له الحق كما لو وضع الرهن عند عدله، وسلطه على بيعه عند محل الأجل، ثم عزله الرهن لم يصح عزله إذا كانت الوكالة مشروطة في الرهن وإذا كان الوكيل عائداً فكتب الموكل إليه كتاباً بالعزل فباعه الكتاب. وعلم ما فيه العزل، أو أرسل إليه رسوماً ولو كان صغيراً، أو غير عدل فباعه الرسالة وقال له: إن فلاناً أرسلني إليك يقول: إنني عزلت عن الوكالة فيه بتعزل. فالعزل يتوقف على علم الوكيل فإن بطلعه عزل. وإن لم يطلعه لا يعزل ولو عزله الموكل، وأشهد على عزله حانة كونه الوكيل عائداً، ونصرفه حائزاً حتى يعلم.

صور بطلان الوكالة :

١- بطلان الوكالة بموت الموكل وجوبه حتماً مطلقاً إذا كان الموكل يملك عزل الوكيل، أما إذا كان في موضع لا يملك عزله لا بتعزل بالحنون كما إذا جعل أمر امرأته إليها في الطلاق ثم حر، وكذا العدل إذا سلط على بيع الرهن وإنما يبطل بموت الموكل وحنونه لأن الوكيل ينصرف من

طريق الأمر، وبمؤنة وجوبه بطل أمره فيحصل تصرفه لا غير أمر ولا يحور، فإن اتفاق من حو له يعود الوكالة، والحو لا يكون مطلقاً بوكالة إلا إذا كان مطلقاً، فإن لم يكن مطلقاً فهو بمرقة الإحصاء والإحصاء مرفوض والمرص لا يطل الوكالة، وحاد الحو المطلق قبل شهرين أكثر لسة وقبل سنة وهو قول محمد وهو الصحيح

٢- وإذا مات الوكيل، أو حل حوياً مطلقاً بطلت الوكالة

٣- ومن وكل غيره بنسيء من شراء، أو بيع أو طلاق، ثم تصرف الموكل فيما وكل به، أو وكل آخر في ذلك الشيء، فعنه بطلت الوكالة الأولى، لأنه لما تصرف فيه تعدل على الوكيل التصرف فبطلت وكنت

حكم عقد الوكيل مع أصوله وفروعه:

لا يصح توكيل بالبيع والشراء أن يعقد عند أبي حنيفة مع أبي وأمه وحمه، وولده وولد ونداء، وزوجه لثنتهم لأن الوكيل مؤتمن في البيع من هؤلاء لحقته نهم المصالح لأن الاتفاق به وبين هؤلاء منصف والإحارة والتصرف مثلها، ولذلك نرد شهادتهم له، ولا نقل ولو أمره الموكل بالبيع من هؤلاء، أو قال لهم مع من شئت فوجه يحور بيعه من هؤلاء بالإجماع، ولا يحور له أن يبيع من نفسه، أو من ولده الصغير، وإن صرح له الموكل بذلك وكذلك حكم الوكيل بالشراء إذا شري من هؤلاء

نزويج الوكيل ابنته أو من لا تجوز شهادتها له:

ولو وكلت أن يزوجه امرأة فوجه الوكيل ابنته إن كانت صغيرة لا يحور بالإجماع، وإن كانت بالغة لا يحور عند أبي حنيفة وعندهما يحور وكذا إذا زوجه من لا يحور شهادتها له فهو على هذا الخلاف وإن زوجه أخته، أو من يجوز شهادتها له جاز إجماعاً.

أثر تصرف الوكيل المطلق في البيع والشراء

الوكيل بالبيع وكذا مضطفة بحور بيعه بالتقبل والكثير لأن أمر البيع عام ومن حكم اللفظ أن يحمل على عمومته فبيع مدونة مال مائة وذلك يوجد بالبيع بالعروض كما يوجد في البيع بالتقيد وكذا البيع بالمحاباة وينتظم مطلق الأمر التقيد والدين وهذا عند أبي حنيفة نعم إذا قال له الموكل بيعه ألف وسمى له التقيد أو الدين حراً ما سمي عند الأئمة الثلاثة وإذا لا يجوز بيعه عن فحش لأنه منه من وجه وأما إذا بيع بأقل من ثمنه عن بسير حراً

والوكيل بالشراء بحور أن يشتري مثل القيمة وزيادة عن بسير ولا يجوز أن يشتري بغير فحش والعين الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين والذي كتب من الأثمان على العروض هو سقف العين البسيرة لأنه غالباً ما يتدرج السعة عن التسعيرة إلى الأقل فإذا اشترى بأكثر من التسعيرة فهم العين الفاحش الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين والعين الفاحش في العقار ما أراد على العشرين في المئة من ثمن العقار والعين الفاحش في اللحم إذا أراد على عشرة في المئة والله أعلم

ضمان الوكيل :

ضمان الوكيل بالبيع الثمن عن المشتري مطلق لأن حكم الوكيل إذا باع أن يكون أميناً فيما يقضه من الثمن والأمين لا يقسم كما لو شرط على المودع ضمان المودعة به بصرح

هل الوكيل بالخصومة وكيل بقض الدين :

قال أبو حنيفة رحمه الله الوكيل بالخصومة وكيل بقض الدين عند الأئمة الثلاثة فهو وكيل بحل آخر يرفع قضية على فلان الذي عليه عشرة آلاف بموحد سند فأنته الوكيل بالنية أو الإقرار فإن له أن يقضه منه وإن

ثم يأمره الموكل بقض الدين . ونفس الرمان لا يثبت الوكيل بالخصومة
الوكالة بالنقص إلا أن يرضى الوكيل على ذلك

والوكيل بقض الدين وكيل بالخصومة عند أبي حنيفة لأن قبض الدين
لا يتصور إلا سخطاً . وقد تحتاج المطالبة إلى محاصرة . وقال لا يكون
وكيلاً بالخصومة لأنه قد يصلح للنقص من لا يصلح للخصومة . وهو
المعمول به اليوم .

تسديد الدين لوكيل الغائب :

من ادعى أنه وكيل الغائب في قرض دبه . فصدقه الغريم أمر تسليم الدين
إليه . فهذا لم يصدقه أو كذبه لا يحل على دفعه إليه . فإن دفع إليه ليس له أن
يسترد الدين بعد ذلك . فإن حضر الغائب فصدقه فيها وبعت . وإن لم
يصدقه دفع إليه الدين ثانياً . لأنه لما أنكر الوكالة لم يثبت الاستيفاء . ورجع
على الوكيل إن كان باقياً في يده . لأنه إذا جاع في يده . أو هب من غير تعد
لا يرجع عليه . لأنه بتسديده اعترف أنه محض في القبض . والغريم مظلوم في
الأحد منه . والمظلوم ليس له أن يقلب غيره . وإن كان الغريم لم يصدقه على
الوكالة . وإنما دفعه إليه على ادعائه . فإن رجع صاحب المال على الغريم
رجع الغريم على الوكيل . لأنه لم يصدقه على الوكالة . وإنما دفعه إليه رجاء
بإجزة . فهذا انقطع رجاءه . رجع عليه . وفي الوجوه كلها ليس له أن يسترد
المدفوع حتى يحضر الغائب .

رد الوديعة لوكيل المؤدع .

وإن ادعى أنه وكيله في قبض الوديعة لم يؤمر بالدفع إليه . وإن صدقه
لأنها مال الغير فلا يصدق عليه فلو دفعها حسن ولو قال مات المؤدع
وتركها ميراثاً له وصائق أمر بالدفع إليه . لأنه لما صدقه على الموت فقد

ينتقل ماله إلى وارثه. فإذا صدق أن الوارث لا وارث له غيره، فعلى مالكه
 أن يدفع إليه. ولو ادعى الشراء من المودع، وصدقه به، يدفع إليه لأنه
 لهما كان حياً فملكه باقي.

إنفاق مال الوكيل في الوكالة.

إذا دفع الموكل إلى رجل ما يقضى به دينه دفع الوكيل إلى العريم ألفاً
 من ماله، واقتضى ألفاً التي دفعت إليه حارساً، لو وكله بالشراء بهذه
 الألف فاشترى بألف من مال نفسه، ثم أحدها عوضاً عنه بغير

مسائل:

إذا دفع الموكل إلى رجل ما لا يطلب منه أن لا يتصرف فيه إلا بدونه، فإن
 تصرف فيه فيكون عاصياً للمال وصاحباً للمال إذا وكل المتصرف في تحصيل
 ديونه مقابل أجرة على التحصيل حراً له ذلك.

إذا وكل مصرفاً في استيراد بضاعة له، ودفع حراً من ثمنها له، وأذن له
 في توكيل من يشاء ليسهل له مهمة الشراء من المصنع المنتج. وحين أعلمه
 المتصرف بقيمتها لإحتمالية سداد ثمن باقي البضاعة، ثم ضحىها وكيل الوكيل
 إلى بلد الموكل حتى استلمها، ودفع له أجرة ذلك مقابل القديم بأجرة
 الوكالة، وأشار عليه أن لا يستقرض عليه فائدة حراً له ذلك إذا شاء الله
 تعالى.

وإذا وكل مصرفاً في استيراد بضاعة له، ودفع له حراً من ثمنها. وحين
 أعلم بقيمتها استقرض باقي ثمنها من القرض بفائدة فهو حراً لأنه ربما فلت
 نسبة الفائدة، أو كثرت.

كتاب الكفالة

الكفالة في اللغة: القسم قال تعالى ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ [المعارج: ٣٨] أي
صحب نفسه للقيام بأمره. وقال [٣٩] ﴿ أَلَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ فِي الْحِجَةِ هَكَذَا ﴾
وقال بأصعبه السيرة والوسطى [٤٠] أي الذي يقسم به في التوبة. وإنما
سميت الكفالة بذلك لأنها فسخة إحدى الدنئيين إلى الآخر.

وفي الشرع قسم ذمة الكفيل إلى ذمة لأصيل في الحظالة. ولذا يبرأ
الكفيل براءة الأصيل لعدم بذل الحظالة. ولا يبرأ الأصيل براءة الكفيل
لبقاء الدين في ذمته.

انكفالة عقد وثيقة وغرامة شرعت لدفع الحاجة. وهو وصول المكفول له
إلى إحياء حقه.

وأكثر ما يكون لأنها ملامة، وأوسطها تدمية، وأخبرها غرامة. وسمت
السي [٤١] والناس يتكفلون فأقرهم عليه. وبدل عليها قوله [٤٢] أو الرقيم
غرامة [٤٣] أي الكفيل صام. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي [٤٤]
حسن. جلاً في نعمة وقال مرة أخرى: أحد من منهم كفيلاً نشتاً واحبها [٤٥]
وتكون الكفالة بالنفس والمال. أما المال فلولايته على مال نفسه. وأما

(١) صحيح البخاري ١٢٧٨

(٢) سنن الترمذي ٣٦٨/٢

(٣) سنن البيهقي ٧٧/٦.

النفس بأن يعلم الطالب بمكانه فيحيي به ويهد، أو يستعين بأغوار القاصي
في ذلك وقد أمكن تحقيق معنى الكفاية وهو القسم في الكفاية به
والكفاية صريحة كفاية بالنفس وكفاية بالعمل والكفاية بالنفس فيها
الكفيل، والمكفول به، والمكفول له، والكفاية بالعمل فيها التكفيل،
والمكفول عنه، والمكفول له، والطالب في الكفاية بالنفس المكفول له
والمطلوب المكفول به، والطالب في الكفاية بالعمل المكفول له
والمطلوب: المكفول عنه.

الكفاية بالنفس:

تتعقد الكفاية بقول الكفيل تكفلت بفلان، أو بنفسه أو برفقه، أو
صممت فلاناً أو فلاناً عني، أو إليّ. فعن جابر بن عبد الله قال قال
رسول الله ﷺ يقول: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم من ترك ماله فله
ومن ترك ديناً أو مهراً فلهي وعني. وإذا قال الكفيل: أأرعى النفس القرآني ومثله أن قيل: وأل صميت،
ولك عندي هذا الرجل.

والمصمون بالكفاية إحصاء المكفول له لأن الحضور لازم على
الأصل فحار أن يترك الكفيل بإحصاءه

تسليم المكفول به:

إذا شرط التكفيل في الكفاية تسليم المكفول به في وقت يعينه لزمه
إحضاره إذا طامه به في ذلك الوقت فإذا أحضره وسلمه في مكان يقرر
المكفول له على محاكمته يرى الكفيل من الكفاية وإن سلمه في زيادة لم

بيراً فإن كان المكفول به غائباً عن البلد أمهه الحرام مدة المدة ذهاباً
ومجيئاً فإن مضت ولم يحضره حصة وإذا حصة وثبت عند القاضي غيره في
إحضاره حتى يسميه فعن حبيب الذي كان يقدم الحضور إلى شريح القاضي
قال حاصم رجل أتى شريح إلى شريح كفل له رجل عبده من حصة شريح
فما كان الليل قال أتت إلى عبده يداش ويطعام وكان إليه يسمى
عبده هذا إذا علم الكفيل مكانه أما إذا لم يعرف مكانه سقطت المظنة
به إلى أن يعرف مكانه.

وإن سيم المكفول به بنفسه إلى المكفول له يجر على قبوله حتى إذا
بيراً الكفيل وإن تكفل به إلى شهر فسمه قبل الشهر براء لتعجيل الدين
المؤجل وهذا لأن التأجيل حقه فيه إسقاطه

وإن قال إن لم أوفك به فعلي الألف التي عليه فلم يوف به فعليه الألف
ولم يبرأ من الكفالة بالنفس بحور أن يكاد عبده دين آخر وعلى هذا إذا كفل
لامرأة بنفس زوجها لم يوف به غداً فعليه مهرها فهو حلال فإن لم يوف
به نرمة الصداق، ولم يبرأ من الكفالة بالنفس لأنه صم إلى الكفالة بالعمل
الكفالة بالنفس فإذا وفى أحدهما غي عليه الآخر

الكفالة في الحدود والقصاص:

وإذا قلد بحوار الكفالة بالنفس فيها لا تحوز في الحدود والقصاص.
لأنه لا يمكن استيفاءه من الكفيل فكل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل
لا تصح الكفالة به وقال الشعبي لا تحوز شهادة الرجل على شهادة الرجل
في حد ولا كفالة في حد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن
النبي ﷺ قال لا كفالة في حد وهو حديث ضعيف

(١) سنن البيهقي ٧٧/٦

(٢) سنن البيهقي ٧٧/٦

سقوط الكفالة :

وإن مات المكفول به بصرى المكفل بالنفس من الكفالة لأنه سقطت
الحصون عن الأصل فيسقط الإحضار عن المكفل وكذا إذا مات المكفل

الكفالة بالمال :

وأما الكفالة بالمال فمجانزة معلوم ما كان المال المكفول به. فهو مجهولاً إذا
كان ديناً صحيحاً مثل أن يقول تكفلت عنه بثلث. أو بمائت عليه أو بما
بقي عليه في هذا البيع. والدين الصحيح هو الذي لا يسقط إلا بالآدم أو
الإبراء. والمكفول له بالخيار في المطالبة إن شاء طالب الذي عنه
الأصل. وإن شاء طالب كفيله لأن الكفالة صم دمة إلى دمة في المطالبة.
وذلك يقتضي قيام الأول لا المرأة عنه إلا إذا شرط فيه البراءة فحينئذ يعقد
حوالة اعتساراً للمعنى كما أن الحوالة شرط أن لا يبرأ بها المحيل تكون
كفالة. ولو طالب أحدهما له أن يطالب الآخر وله أن يطالبهما

تعليق الكفالة بالمال :

يجوز تعليق الكفالة بالشرط الملائم لها فيكون سبباً لشئ من الحق.
ولا يجوز تعليقها بشرط غير ملائم لها فلا يكون سبباً لشئ منه. فلو قال له إن
دايعت فلان فعلي. أو ما ثبت لك عليه فعلي. أو يقول لامرأة الغير كفلت
لك بالعبقة أبدأ ما دامت العلاقة الزوجية قائمة بينكما. أو يكون شرطاً للمكان
الاستيفاء كقوله إن قدم فلان فعلي ما عليه من الدين. أو شرطاً للتعذر
كقوله إن غاب عن البلد فعلي ما عليه.

ولا يصح تعليقها بشرط غير ملائم مثل أن يقول إن هبت الريح. أو جاء

المطروء، أو بزلت صاعقة لأن التعيق لا يصح ولا يدرمه لأن الشرط غير ملائم، وكذا قوله إن دخل ثدار فعلى ما عليه لأنه شرط غير ملائم.

الإذن بكفالة المال:

تجوز الكفالة بالمال بأمر المكفول عنه وبغير أمره، فإن كفّل بأمره رجع للكفيل بما يؤدي عليه لأنه قضى دية بأمره، وإن كان كفّل بغير أمره لم يرجع بما يؤديه لأنه منبذ بأذنه.

منى يطالب الكفيل المكفول عنه ؟

ليس للكفيل أن يطالب المكفول عنه بالمال الذي كفّره عنه قبل أن يؤديه عنه، فإن تورم الكفيل بالمال المكفول به كان له أن يلازم المكفول عنه، وإن حرس الكفيل به كان له أن يحبس المكفول عنه حتى يخلصه لأنه لم ينفقه ما لحقه إلا من جهته فيجازى بمثله.

وإذا أبرأ المكفول له (الطالب) المكفول عنه، أو استوفى منه برأ الكفيل، وإذا أبرأ الطالب الكفيل لم يبرأ المكفول عنه لقضاء الدين عليه، وكذا رد مذهب لأصل امتد للكفيل، ولو مذهب لأجل الكفيل لم يمتد للأصل.

صحة الكفالة بالمضمون بنفسه:

نصح الكفالة في الأغنياء المضمونة نفسها كالمفوض على سوم شراء، ولو تكفل عن البيع في سلعة اشتراها المشتري، وقضيه ولم ينفد ثمنها فصحت كفالته، لأنه واجب عليه في حال عدم شرائها أن يردّها بعينها، أو قيمتها حال هلاكها فكان مقدور التسليم فصحت الكفالة.

أما الأغنياء المضمونة غيرها فلا تصح الكفالة بها كالمبيع الذي لم يقضه

المنزوي فهو مضمون بعيره أي بالنسب لأنه لو هتك لا يجب شيء بل يصح البيع. ويسقط الدين. فلهذا لا يصح وقبل يصح وهو الأصح فإنه في الاختيار.

أثر قبول المكفول له في الكفالة:

لا تصح الكفالة بالنفس والكفالة بالنفس إلا بقبول المكفول له في مجلس العقد إلا في قول الميراثي لو ارثته تكفل عني بما علي من الدين مع عبدة العرماء فإنه يصح اتفاقاً استحساناً. لأن ذلك في الحقيقة وصية ولذا يصح ونم يسم المكفول لهم. وشرط أن يكون ملبساً ولو قال ذلك لأخي اختلف المشايخ فيه قال في الفتح والصحة أوجه

كفالة المفلس:

وإذا مات الرحل وعليه ديون ولم يترك شيئاً فتكفل رحل ورثاً كان. أو عبيره عنه للعرماء بما عليه من الديون لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة لأن الدين سقط بموته مفلساً فصار كما لو دفع المال ثم كفل به إنسان. وقال أبو يوسف ومحمد: تصح الكفالة لأنه كتل بدين ثابت. ولم يوجد المسقط ولهذا ينفى في الآخرة ولو شرع به إنسان يصح ولو ترك الميت ما يعني ببعض الدين صح من الكفالة بقدره.

كتاب الحوالة

الحوالة في اللغة: من التحويل والنقل. وهو نقل الشيء من محل إلى محل. وشرعاً: نقل الدين وتحويله من دمة المحيل إلى دمة المحال عليه. ويحتاج إلى معرفة أسماء أربعة المحيل. وهو الذي عليه الدين الأصلي. والمحال له: هو الطالب والمحال عليه. وهو الذي قبل الحوالة، والمحال به. وهو المال فالمحيل المدين، والمحال له الدائن.

والحوالة عقد مشروع لقوله ﷺ «مطل العني ظلم فإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع» ^(١) فأمر ﷺ باتباعه. ونولا الحوار لما أمر به حتى إن من العلماء من قال بوجوب الانساع نظراً إلى طاهر الحديث والحقية يقولون: المراد منه الإباحة، لأن تحول حقه إلى دمة أخرى من غير اختياره ضرر به وإيما حصه عليه الصلاة والسلام بالمليء حكماً للعالم، لأن الغالب في الحوالات ذلك لأنه شرط الجواز والحوالة جائزة بالدين. ونصح موصا المدين والدائن والمحال عليه. ولا خلاف إلا في المدين قال في الزيارات نصح الحوالة بغير رضا المحيل لأن التزام الدين من المحال عليه نصرف في حقه. والمحيل لا يتضرر بل فيه منفعة لأن المحال عليه لا يرجع إذا لم يكن بأمره.

وقال في النهاية رضى من عليه الدين وأمره ليس بشرط حتى إن من قال لغيره إن لك على فلان كذا من الدين فاحتل به علي، ورضي بذلك صاحب الدين صحت الحوالة وإن أدى المال لا يرجع على الذي عليه الدين. وقد يرى الذي عليه الدين.

فإذا تمت الحوالة يرى المحيل من الدين لأن الحوالة لمنقل. والدين منى انتقل من الدمة لا يبقى فيها. ولم يرجع المحتال على المحيل إلا أن يهلك حقه لأن إرادة المحيل مقيدة بسلامة حق المحتال وإهلاكه عند أي حنيفة بأحد أمرين فقط إما أن يجحد الذي عليه الحوالة، ويحلف على ذلك ولا يثبت للمحتال له على المحتال عليه بقوله الحوالة وفل النمرائشي. ولا يثبت للمحيل ولا للمحتال له والأمر الثاني أن يموت المحتال عليه مطلقاً له بترك عبداً ولا ديناً، ولا كفوياً عليه للمحتال له فإن مات المحتال عليه فمات المحتال مات مطلقاً، وقال المحيل خلاف ذلك قال في المصنوع القول قول المحتال مع يمينه

وإذا طالت المحال عليه المحيل بمثل ما الحوالة. فقال المحيل أحلت لدين لي عليك لم يقبل قوله إلا بحجة وكان عليه مثل الدين الذي كان أحال به لأن سب الرجوع عن الحوالة قد تحقق وهو قضاء دينه بأمره إلا أن المحيل يدعي عليه ديناً وهو ينكر والقول للمنكر ولا تكون الحوالة إقراراً منه بالدين عليه لأنها قد تكون مدونه كما مر وإذا طالت المحيل المحتال بما أحاله به وقال إنه أحلتك لنفسه لي. وقال المحتال أحسنتي بدين لي عليك فالقول قول المحيل مع يمينه لأن المحتال يدعي عليه الدين، وهو منكر، ولفظ الحوالة مستعملة في الوكالة فيكون القول قوله مع يمينه

حكم الشُّفْعَة

الشُّفْعَة الورقة التي يكتب بها وهي مكروهة إن كانت بشرط ومصورتها أن يقول المتحيز: أقرضت هذه الدراهم بشرط أن تكتب إلي كتاباً إلى وكيلك ببلد كذا فيجبه إلى ذلك وأما إذا أعقده المالك بغير شرط، وماله ذلك بعدها ففعل فلا بأس به وإن كان يكره ويحرم إذا كان من حقير الطريق مشروطاً لأنه نوع منع استبعاد القرض وقد هيى النبي ﷺ على قرض حيز منعة وفي الفتاوى الصغرى وغيرها إن كان الشُّفْع مشروطاً في القرض لها حرام والقرض بهذا الشرط حرام ولا حرج ومصورة الشرط كما في الوافعات رجل أقرض رجلاً مالا على أن يكتب له به إلى بلد كذا فإنه لا يجوز وإن أقرضه بلا شرط وكتب حار فشرط الكراهة، أو عدم الحوار ثبت.

الأول أن يدفع المالك في يده فحسب له يكتب به فله دفعه إليه أملاً لم يكره ولم يفسد.

الثاني أن يشترط عليه في عقد القرض أن يكتب له به إلى البلد الأخرى فلو لم يشترط ذلك لم يكره.

عن عطاء بن أبي رباح أن عبد الله بن الزبير كان بأحد من قوم بجدة دراهم، ثم يكتب به إلى مصعب بن الزبير بالتعراق يأخذونها منه، فسئل عن عطاء عن ذلك، فلم ير به بأساً فقليل له إن أخذوا أفضل من درهمهم قال لا بأس إن أخذوا بوزن درهمهم وروى في ذلك أيضاً عن علي رضي الله عنه، فإن صح ذلك عنه، وعن ابن عباس رضي الله عنهما وبما أرادوا الله أعلم إذا كان ذلك بغير شرط.

كتاب النكاح

معناه في اللغة القسم والجمع وفي الشرع ضمٌّ وجمع مخصوص وهو الوطء، لأن الزوجين حالة الوطء يحتسبان، ويضم كل واحد إلى صاحبه حتى يصير كالشخص الواحد ويستعمل لفظ النكاح في العقد مجازاً لأنه يؤول إلى القسم.

وقال الزجاج النكاح في كلام العرب الوطء والعقد جميعاً فعنى أفتق النكاح في الشرع يراد به الوطء لقوله عليه الصلاة والسلام: «ولدت من نكاح» أي من وطء حلال، ولقوله بَيِّنَةٌ في الحبض: «اصنعوا كل شيء» إلا النكاح^(١)، وبفهم من النكاح العقد بقربة كقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ (النساء: ٣٥) فالمراد بالنكاح في الآية العقد لا الوطء، لأن الوطء لا يتوقف على إذن الأهل، وكقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ٣) فالمراد بالنكاح العقد لأنه الذي يحتص بالعدد دون الوطء، بطلاق النكاح على العقد محضاً لإفضائه إلى القسم، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ أَتَعْبُرُوا خَيْرًا﴾ (النساء: ٣٦) فقوله خيراً مجاز، لأن الحمير لا يعصرون، ولكن يعصر العنب، ولأن العصير ينصب إلى الحمير ذكره ابتداء واستغنى عن لفظ العنب.

حكم النكاح:

١- مستحب ٢- واجب ٣- مكروه

١- يكون النكاح مستحباً مبدءاً إليه لمن كانت الرغبة إلى الزواج متوسطة عنه والزواج وعدمه عنه سواء. فيقال له: إن الزواج في حقتك مستحب لك الشرع إليه بقوله: ﴿وَالْكُفْرُ الْأَيْمَنُ مَكْرُهاً﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿فَالْكُفْرُ طَرَبٌ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (٢) وندب الشارع إليه بقوله: النكبي أصوم وأظفر وأسي وأرفد والزواج النساء فمن رغب عن مسني فليس مني (٣) وهو أيضاً من مسن المرسلين، وومسبة إلى تحصين الحال والنساء جميعاً، والإحصان والعدة من مقاصد الشريعة قال (٤) إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف الدين فليترك الله في النصف الثاني (٥)

٢- يكون النكاح واجباً في حال التودد إليه، ووجدان مؤنة النكاح وحرقه على نفسه من الوقوع في الرمي، والباء مؤنة النكاح قال (٦) أي معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغص للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء (٧)

والزوجة: رخص الحصبين وقد استدل بهذا الحديث على حوز استعمال العقاقير لإضعاف شهوة النكاح وعلى نكاح الشابة فإنها قد استتاعاً، وأطيب بكهة وأحسن عشرة وأفكه محدثة والتي ملمساً وأقرب إلى أن يعزده روحها الأخلاق التي يرتقيها

٣- يكون النكاح مكروهاً إذا علم أنه سبب لطلب الزوجة وضمها حرام أو

(١) عيني ٦٥/٢٠

(٢) كنز العمال ٦٦/٢٧١

(٣) عيني ٦٥/٢٠

لا يحسن معاشرتها، أو بصبرها ابتداءً فقد سمح بصبرها إذا ما أتت بمقدمات الجماع، ومنعت على روحها من أحل المصاهرة وهي طائفة قبلية جداً وإذا قام الزوج بمقدمات الجماع، ثم شرب عليه فنه أن يصبرها بيده قال **ع** المرأة كل صلح إن أقننها كسرتها وإن امتنعت بها امتنعت بها وفيها عوج **ع** وقال أيضاً: «لا يحل أحدكم امرأته حنث العبد ثم يجمعها في آخر اليوم» **ع**

عقد النكاح:

لعقد النكاح مكان الإيجاب والقبول فالأول قوله: «رؤحتك ولحيي تزوجت أو قبلت» ويعقد النكاح بلفظين ماميين كما مر ويلفظين أحدهما ماضي والآخر مستقبل كقوله: «رؤحي فيقول رؤحتك ويعقد بقوله لها أن أتزوجك فقالت قد فعلت» ويعقد بقوله له كبل رؤحي فقال الموكبل تزوجتك وتوكبل نولي طرفي النكاح كما مباني ويعقد بقوله: «حنثت خطأتك فقال الأب رؤحتك» ويعقد بقوله: «حنثت لروحني إبتك أو روحني إبتك فقال الأب قد رؤجتك» وليس للخاطب ألا يقول ويعقد بقولها: «وهنت نفسي» وجعلت نفسي لك، وتصدفت نفسي عليك فقال قبلت ويعقد بقوله: «كوي امرأتي منه فقالت قبلت» أو أعطيتك منه على أن تكوني امرأتي فقالت: قبلت أو صرت لي امرأة أو صرت لك روحاً فقالت: قبلت

ولا يعقد بقولها: «أجرت لك نفسي بكدا» فقال قبلت لأن الإحارة نسي عن التأقبت ولا تأقبت في النكاح ولا يعقد بقوله: «روح بنتك مي دلف

فقال ادعها وادع بها حيث شئت ولا يعقد بقول أب الست رويحت بني
فلانة من ابن فلان ولم يسمه وقال أبو الأس قلت لابي ولم يسمه وكان
انسان وكان على أبي الست أن يسمي وعني أب الأس أن يسمي له إلا أنه
كان له ولد واحد فصيح ولا يعقد بقول أب الست رويحت بني ولم يسم
اسمها من ابن فلان وكان له بشن فقال أبو الأس قلت لابي فلان وسماء
وكان على أب الست أن يسميها إلا إذا كنت واحدة فصيح

إعلان النكاح:

يطلب إظهار المرح بالنكاح وإعلانه والإشهاد فيه سنة نبوية معه
أنه قال وأعدوا هذا النكاح وصبروا عليه بالعربان^(١) وقال يفتي القس
ما بين الحلال والحرام ذلك والصوت في النكاح^(٢) فإذا كان المرسل يفتي
قد حصل على إعلانه فعليه فعل ذلك في حدود أدات السنة فلا يتجاوزها
إلى ما وراءها من العادات العربية والبدع السيئة التي يسرى فيها المصروف
والمصرفات والمبذرون والمبذرات.

خطبة النكاح:

روي أبو يوسف سنده إلى ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال في خطبة
النكاح إن الحمد لله صنعته واستعبره، ويعود بالله من شروء أنفسنا فمن
يهده الله فلا مضى له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد
أن محمداً عبده ورسوله وبقرأ ثلاث آيات ♦ تَقُولُ اللَّهُ حَقُّ تَقَالِيهِ. وَلَا تَقُولُ: وَلَا تَقُولُ
مُسْتَمْرِد ♦ أن مرسلاً ١٠٠. ♦ وَأَقُولُ اللَّهُ الْبَرُّ شَاءَ لَوْ بَدَّ. وَالْأَزْهَامُ بِإِذْنِ اللَّهِ كَانَ غَيْبُكُمْ

زَيْنًا ۖ وَاللَّهُ أَتَمُّ الْقَوْلِ لَا سَبِيلَ ۚ يُفْلِحُ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ وَتَعْمَلُوا لَكُمْ دُونَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ هَرَّ قَوْلًا عَظِيمًا ۚ (الأعراس - ١٠٠، ١٠١) ثم قال أما بعد ذلكم ثم يذكر حاجته (١٠٢) والنكاح حذر غير حطبة

ما يدل على به للمتزوج :

تهنئة العروسين أمر مستحب، ومندوب إليه وفي التبريد إدخال السرور عليهما لكن لا يقال بالزفاف والسبب فيها تهنئة جديدة لأن فيها فرحاً بالذكور وحرماً للإناث وتبريد للإسلام ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا رقا الإنسان إذا تزوج قال برك الله لكم وبارك عليكم وجمع بينكما في خير (١) وفي رواية عن الحسن قال تزوج عقيل بن أبي طالب امرأة من بني حنظلة فقيل له بالزفاف والسبب قال قولوا كما قال رسول الله ﷺ برك الله فيكم وبارك لكم (٢)

شروط عقد النكاح :

لا يتعقد نكاح المسلمين إلا بحضور رجلين، أو رجل وامرأتين لما روى عن ابن عباس أن النكاح إلا بينة (٣) وجاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال الغايب الذي يكتنن أنفسه بغير بينة (٤) فليبه شرط والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين وغيرهم وقالوا لا نكاح إلا شهود ولم يختلفوا في ذلك من معنى منهم إلا قوم من

(١) الآثار ١٣٤.

(٢) سنن ابن ماجه ١/٦١١.

(٣) سنن النسائي ١/١٢٨.

(٤) طائفة الأحوذى ٥/١٧.

(٥) طائفة الأحوذى ٥/١٧.

المشأجرين من أهل العلم فقال بعضهم إذا شهد واحد بعد واحد لكل كثير أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم لا يجوز النكاح حتى يشهد شاهدين معاً عقدة النكاح.

وقال الموفق في المعنى إن النكاح لا ينعقد إلا بشاهدين وهو المشهور عن أحمد وهو مذهب عمر وعلي وابن عباس ومعه من السبب والحنفي والأوزاعي.

وينعقد النكاح بشهادة مسلمين ومنصور الحال لأنها تحفل وحقيقة العدالة تشق معرفتها على كثير من الناس فكتفي بظاهر الحال وينعقد شهادة العميان لأنهم من أهل الشهادة، وينعقد شهادة كذابين وشرفمت الشهادة في الاعتقاد لإنسان الملك إظهار الخطر المحل لا لوجوب المهور، ويتوقف على سماعهما كلام العاقدتين الخاص الذي يخرج عن طاعة الله العدل من لا يقدر كثيراً ولا يصبر على مصيبة مستور الحال الذي جعل حاله من الفسق أو العدالة والعقد إنما ينعقد بكلامه فان شهادة على العقد شرط.

فاشترط الحنفية الشهادة للنكاح اتباعاً للأحاديث وتقيداً لتصحاحه، روى محمد بن الحسن عن مالك عن أبي الزبير المكي قال أتني عمر بن كنانة لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه، ولو كنت تقدمت فيه لرحمت^(١)، وروى محمد بن الحسن عن إبراهيم الحنفي أن عمر بن الخطاب أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح وفي البرقة قال محمد بن وهب ناخذ وهو قول أبي حنيفة قالوا عبد الشديد صريح في عدم صحة النكاح ما لم تكمل الشهادة، ولو كملت بمرحس أو رجل وامرأتين كان نكاحاً

حائراً وإن كان سراً . وإنما يقصد بكتاب السؤال أن يكون غير شهود . فأمّا إذا
عُلمت فيه الشهادة فهو بكتاب العلانية وإن تداروا أسروه . قاله محمد في
موطئه

هل الولي شرط في عقد النكاح ؟

قل الإجابة عن السؤال لا بد من معرفة الولي من هو ؟

الولي العصبة على ترتيبهم في الإرث والحبس . والعصبة نوعان
عصبة بالنسب . وعصبة بالسب . والعصبة النسبية ثلاثة أنواع . عصبة بفسخ .
وعصبة بغيره . وعصبة مع غيره .

فالعصبة بنفسه . هو كل ذكر لا يدخل في نسبه إلى مريدة الشروع . أو
البيت أنثى .

وأقربهم حياء المرأة وهو يوهده . ثم يوهده وإن سفلوا . ثم أصلها . وهو
لأب ثم الجد . ثم الأخ . ثم يوهده ثم العم . ثم يوهده . ثم أعمام الأب ثم
يوهده . ثم أعمام الجد ثم يوهده وهكذا .

والعصبة بغيره . أربع من النساء . بصرى . عصبة بأخواتهن . ونسب . بالنسب .
ونسب . الابن . بين الابن . والأخوات لأب . وأم . بأخيه . والأخوات لأب
بأخيه .

والعصبة مع غيره . هم الأخوات لأبوين . أو لأب بصرى . عصبة مع النسب .
ونسب . الابن . وفي العصبية يمكن معرفتها في الموروث . أما الأخوات عن
السؤال فنقول . قال الموصلي من الحنفية . عداوة النساء معتبرة في النكاح
حتى لو زوّجت الحرة العاقبة السبعة نفسها حرة . وكذلك لو زوّجت غيرها
بالولاية . أو بالوكالة . وكذلك إذا وثقت غيرها في تزويجها . أو زوّجها غيرها
فأحارت . وهو قول الشافعي أبي حنيفة وأبي يوسف ويزيد والحسن بن زياد .

وقال محمد لا يجوز إلا بإحادة الولي. وروى عنه أنه رجع إلى قول أبي حنيفة قبل موته بسعة أيام. روى العقبة الهذلي أن امرأة جاءت إلى الإمام محمد قبل موته بثلاثة أيام. وقالت: إن لي ولياً وهو لا يروحي إلا بعد أن يأخذ مني ما لا كثيراً. فقال لها محمد: اذهبي فروحي نفسك فهذا دليل على رجوعه عن قوله الأول والله أعلم.

دليل أبي حنيفة في حوار ترويح الحرة البالغة نفسها قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَكْبِذَ زَوْجَ غَيْرِهِ﴾ (النور: ٣٢). وقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ بِمَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (النور: ٣٤). وفي آية أخرى: ﴿مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ (نور: ٣٤). فأضاف النكاح والفعل إليهم وذلك يدل على ضرورة عارتهن لأنه أضاف النكاح إليهن على سبيل الاستقلال إذ لم يذكر معها غيرها. والمرأة إذا روجت نفسها من كف بهم المثل: فقد فعلت في نفسها بالمعروف. فلا جناح على الأولياء في ذلك.

ودليل أبي حنيفة رحمه الله أيضاً في حوار ترويح الحرة البالغة نفسها ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «الأنثى أحق بنفسها من وليها» والكر تستأذن في نفسها وإدنها ضماتها» (١). وما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الأنثى أحق بنفسها من وليها» (٢). والكر تستأذن قالوا: يا رسول الله وكيف إدنها؟ قال: «أو تسكت» (٣).

قال في النهاية: الأنثى في الأصل التي لا زوج لها كرا كانت أم ثيباً مطلقة كانت أو متوفى عنها. والاستئذان يكون لمن له حق الإدخال. ولا بد من التصيرة فلا تكون مرادة. والأنثى في الحديث بمعنى الثيب لما روى ابن عباس أن

(١) سنن الساجي ٦/٨٤.

(٢) سنن الساجي ٦/٨٦.

النبي ﷺ قال: «النكاح أحق بنفسك من دينك»^(١) والنكاح الصغيرة لا ولاية لها على نفسها، وماله فلا يعتبر استئذانها.

ولما روت السيدة عائشة أن فتاة دخلت عندها فقالت: يا أبا رويح من ابن أخيه ليرفع بي حسبته وأنا كارهة. قالت: احللي حتى يأتي النبي ﷺ، فجاء رسول الله ﷺ فأخبرته، فأرسل إلى أبيها فدعاها، فحمل إليها، فقالت: يا رسول الله قد أحزمت ما صنع لي ولكن أردت أن أعلم النساء من الأمر شيء^(٢). وجاء عن حماد بن حذاف أن أباه روجها وهي ثيب؛ فكرهت ذلك، فأنف رسول الله ﷺ فرد بكاحها^(٣).

وقيل الموصلي عن أبي العباس المروزي قال: سمعت يحيى بن معين يقول: ثلاثة أحاديث لم تثبت عن النبي ﷺ: كل مسكر حرام، ولا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وأومئ من ذكره فلبثوها. ووافقه على ذلك أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه. وإذا لم يثبت الحديث الولي في النكاح، فإنه يصح تزويج الحرة العاقلة السابعة نفسها، ويعمل بالحديث أيضاً ولا يهمل، فيما إذا روجت نفسها بغير كف. قال أبو يوسف: إذا روجت نفسها من كف، لا يتوقف العقد على إجازة الولي للأدلة السابقة وإن روجت نفسها من غير كف، توقف صحة العقد على إجازة الولي.

ولما روت السيدة عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل»^(٤) فحمل الحديث على ما إذا روجت نفسها بغير كف، ولم يحرر فيها النكاح، فيتوقف العقد

(١) صحيح مسلم ١٠٣٧/٢.

(٢) سنن النسائي ٨٧/٦.

(٣) سنن النسائي ٨٦/٦.

(٤) طوطم الأحوذني ١٢/٥.

على إحارته ويرتد بوجهه وتعدك قوله **ولا** إلا كـ **لا** على **الحكم**
 ولاية على المرأة قبل بلوغها وقبل تصح نكحها في حق العقد، وفي حق
 العقد لعدم رأيها، وإذا بلغت وتصح نكحها زالت الولاية عنها، وأصبحت
 مبدء نفسها، وأما ما سعت ولم تكن ذات رأي حسب رأي الولاية بالبيع
 وبما قبل بعدم تصح النكح، فثبت لها إحدى الولايات فكان الأمر متروكاً
 على ذات الرأي، وإذا ثبت لها لا لاشك ومنع الرأي، ولم يوافق لفظه من
 القاضي بحيز العقد، ويروج لقوله عليه الصلاة والسلام: «يستعد ولي من
 لا ولي له»^{١١}، ولأنه وأقره الترويح عند أبي حنيفة لأن الأصل في هذه
 الولاية القولية الداعية إلى الشفقة، وشفقة الأم أكثر من شفقة غيرها من
 الأباة.

روى أبو القيس الأزدي عن حمزة عن عبي الله أجاز نكح مولا زوجها
 أمه يومها^{١٢}، وعن الحكم عن علي بن إمام عن أبيه عن رجل يزوج امرأة غير
 أمه ولي له حال به أمه، ولا ولاية لصغيره، ولا محضون، ولا غير مسلم
 على مسلمة، أما الصغير والمحضون ولا يملك لا نظر لهما ولا حرة، وأما غير
 المسلم فإن الولاية تقضي نفوذ قول الولي على المولى عليه، ولا تعد نفوذ
 غير المسلم على المسلم كما في الشهادة، قال الله تعالى: ﴿وَلَيْ يَحْفَظَ اللَّهُ
 الْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾^{١٣}، وليس المحضون ولياً ومقدم على أبيها
 في ولاية النكح، لأن التقديم بالعصوبة ولا من مقدم

وقال إمام محمد بقده الأب لأنه أشرف، ولو تزوجها وليك ولاية
 أولى، وإن كانا معاً بطلاً، فعقد الجمع، وعدمه أولى به أحدهما عن مغيرة بن

(١١) عارضة الأحوذى ١٦/٥

(١٢) عارضة الأحوذى ١٣/٤

(١٣) كثر العمال ١٦/٣٢

حدث أن رسول الله ﷺ قال: أليما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما
الحدث^(١) يعني أن العقد الذي منسوخ. وإذا عات الولي الأقرب عبية
لا يدرى أين هو، ولا يتنظر معها الكفء الخاص حصونه زوجها الولي
تقريب. ولا تستفل الولاية إلى القاصي لأنه ولي من لا ولي له بالحدث
وهذه لها أولياء. ويجوز للولي الأب والجد أن يزوج ابنه الصغير بأكثر من
مهر المثل، أو يزوج ابنه بأقل من مهر المثل ومن غير كفء. ولا يجوز ذلك
لغيرهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وقال أبي أبو يوسف ومحمد: لا يجوز أن يزوج ابنه، أو ابنه بأكثر، أو
أقل من مهر المثل كما لا يجوز أن يزوج من غير كفء. إلا أن يكون
نقصاً لا يتعدى في مثله. وإذا لم يحز لا يتعد العقد عندهما

دليل أبي حنيفة أن النكاح عقد عمر وهو يشتمل على مقاصد أغراض
ومصالح باعة. وإذ مع وقوعه تنفذ ما أقدم على الزيادة أو النقص لا
لمصلحة تزيد عليه. وهي أفع من قدر القاتل من المال والكفء. بخلاف
غير الأب والجد لأنهما أنقص شفقة. وبخلاف ما إذا تزوجت المرأة
وقضت في مهرها حيث للأولياء لأغراض عيها عند الزوج حتى يتم لها
مهر مشه. أو يفرقها لأنها سريعة الاختلاع ضعيفة الرأي فتفعل ذلك
متابعة للهوى لا لتحقيق المقاصد.

ومذهب عائشة رضي الله عنها صحة تزويج النساء بعارفة النساء من غير
اشتراط الولي. فيها رضي الله عنها زوجها بنت أخيها عبد الرحمن حين
خاب بالشام.

هل تجبر البكر البالغة على النكاح ؟

لا يجبر على البكر البالغة في النكاح لما روت عائشة عن النبي ﷺ قال : «استأمروا النساء في أنصاعهن»^(١) أي أنفسهن، أو فروعهن قبل فإن البكر تستحي وتسكت قال : «هو ذنبها»^(٢) وجعل السكوت إذا سكت الحياء جامع من النطق المحتصر بالأنكار

والسنة للنولي أن يستأمر البكر قبل النكاح، ويذكر لها الزوج، فيقول : إن فلاناً يحضن أو كلاماً نحو هذا، فإذا سكنت، فقد رخصت لها زوجها، ولو صحت فهو إذن لأنه دليل الرضا إلا إذا كان على وجه الاستهزاء، فإذا زوجها من غير استئماره فقد أحبط السنة. وقال الأئمة الثلاثة : ذلك شافعي وأحمد يروى أن الأب على البكر حائراً وبكرته ذلك

ولو سكنت فإن كان بغير صوت فهو رضا لأنه سرور، وإن كان صوت فهو عدم رضا لأنه عن حزن، ولو خيراها النولي فقال : أتزوجك من فلان، أو من فلان ؟ فسكنت فليهما زوجها حار. ولو سئى جماعة إن كانا يخصصون فهو رضا، وإلا لا يكون رضا. ولو استأمرها النولي فقالت : عبدة أحب إلي مني لا يكون إذن. ولو قالت ذلك بعد العقد يكون إذناً. ولو استأمرها غير النولي فلا بد من القول، لأن السكوت إما جعل رضا عند الحاجة وهي استئمار النولي وغيرها عن مباشرة القول فلا يفسد عليه عدم الحاجة وهو من لا يثبت العقد ولا تنفك إلى كلامه. ولو مات زوج البكر، أو طلقها قبل الدخول تزوج كالأنكار لهذا الكافة والحب.

(١) سنن النسائي ٨٦/٦

(٢) سنن النسائي ٨٦/٦

إذن الثيب :

إذن الثيب يكون بالقول لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « لا نكح ثيب حتى تستأمر » أي يفتأ أمرها ، ولأمر بالقول وإن زوجها الأب من غير أن يستأمرها فكيف ذلك فالكح مفسوخ عند عامة أهل العلم . وقال في حق الكبر تستأذن أي بطلب الإذن منها والإذن والرضا يكون بالسكوت .

فإن رأت نكاحها بوثبة أو حراصة أو تعبير أو حبس فهي كبر لأنها في حكم الأكر . ومن رأت نكاحها بيزي فعد أي حبة حكمها حكم الأكر . وقال الأصحاب : تزوج كما تزوج ثيب . دليله أنه لو اشترط طلقها فإن لم تنطق بموتها مصلحة النكاح ، وإن نطقت بالنكاح بعقوبتها بكراً فتتصور بالنسبة التي عندها ، فيكون حياؤها أكثر فتتصور على كل حال موجب أن لا يشترط الطلق دفعا للتصور عنها حتى لو كانت مشتهرة بذلك بأن أقيم عليها الحد ، أو اعتدته ، وتكرر منها . تستطيق بالإجماع نكاح الحباء وعدم التضرر بالنطق .

نزواج بكرا فإذا هي ثيب .

لو تزوجها بكراً فزوجهما ثيباً بحسب جميع المهور . لأن الكثرة لا تنصير منقحة بالنكاح .

مسائل :

قال في الزوج : نكح النكاح فكث . فقالت : بل رددت . قال فيقول

قوله، لأن مكره نملك نضعه وأنت عليه لأنه يدعي الكاح، ولا يعني عليها عند أبي حنيفة خلافاً لهما.

ولو ادعت رد الكاح حين أدركت، ودعى زوجها المكوث، ونقول قوله لأنه مكر زوال ملكه عنها وإن روجت نفسها، وروجه لولي برصها فأيهما قالت هو الأول صح لصحة إقراره على نفسها دون إقرار الأب. وإن قالت لا أدري لم يثبت واحد منهما لعدم إمكان الجمع، وعدم ثبوت أولوية أحدهما.

ولو روجها ولها فنعها فثبت أنه قال لها إن حداثة يحطونك، فقالت أن راضية بما تفعل وروجه لأول لا يجوز، لأن قولها أن راضية بما تفعل ينصرف إلى غيره دلالة. ومثله لو قال لزوجي كرهت فصححة ولاية، لظننها فروجهي مراً، وروجه نكاحاً المصلحة لا يجوز.

إنكاح الصغيرة:

يجوز للولي إنكاح الصغير والصغيرة والمجنونة لما روى جابر عن رسول الله ﷺ قال: «ألا إنكح النساء إلا من أكلن» ولا يزوجهن إلا الأولياء، والصلوات حرجي بما سبق من الأحاديث ففي الصغير، وهي بنت ترواح السيدة عائشة رضي الله عنها وهي بنت سبع سنين وهي بنت أبي جعفر قال: حفظ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أم كلثوم من عمر وهي صغيرة. فعلى أبي جعفر قال: حفظ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أم كلثوم من عمر وهي بنت سبع سنين. فقلت لعمر: إنك تريد بذلك منعاً فكلّمه فقال علي: «نعت به إليك فإن رعبت فهي أم أنت نعت به فكشف عمر عن ساقها فقالت له: أرسل قلبك لا

أبى أمير المؤمنين لعصككت عبيث

وخطبها عمر لسماعة من رسول الله ﷺ أنكر سب وسب مقصع يوم
القبالة إلا سي وسي ^{أبو} وأحب أن يكون له من رسول الله ﷺ سب
وسب

والشارح أبى الولادية على الصغيرة لأن الكفاح يتعمد المصاح
وذلك يكون بين المتكفنين، والكف لا يقع في كل وقت فمست الحاجة
إلى إثبات الولادية على الصغير تحصيلاً لمصلحة، وبعدها للكف إلى وقت
الحاجة ثم إن كان المرواح أن، أو حداً فلا حيار للمزوح بعد السوء لأن
شفقة الأب والجد أكثر فيكون عقدهما لا ملاً لا حيار فيه، ولأن أبي بكر لم
يخير السيدة عائشة رضي الله عنها حين بلغت، وإن كان المزوح غير الأب
والجد فلهما الحيار إن شاء أو ما على الكفاح، وإن شاء أو فصح

وقال أبو يوسف لا حيار للمزوح بعد السوء، وإنما في وإن كان غير الأب
والجد فهو كالأب والجد، ولم يمتع المتكفحة بعد الدخول ولا بد من القول
والتصريح بالمرقة، أو بالرد لأنها تب كما في لانداه ومثله العلامة، ولا بد
في فتح ككاح عند عدم الرصد والقول من قضاء القاصي لأن العقد قد تم
وبنت أحكامه فلا يرفع إلا بقضاء القاضي، أو بالتراضي

وإذا احتارت المصح في حيار البنوع فترق القاصي فهي أوفق غير خلاف
ولا مهر لها إن كان قبل الدخول بها، وإن كان بعد الدخول بها فله المسمى
وكذا لو احتار العلامة نفسه قبل الدخول عنها لا مهر عليه، ولو مات أحدهما
قبل المداخ أو بعده، قبل التبريق ورثه الآخر لصحة العقد، ونسب المثل به
وقد انتهى بالموت.

وقيل إنه مسح فم عائشة أن سالم مولى أبي حذيفة كان مع أبي حذيفة وألفه في بينهم [وألفه عميرة بنت يعرب] أو سلمى بنت يعرب [لأبصارية] فأنت صبيحة بنت مهدي بن عمرو بن أبي النسي [؟] فقلت إن سالمًا قد بلغ ما بلغ الرجال وغفل ما قد غفروه وإنه يدخل عبيدًا وإني أقول في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئًا فقال النبي ﷺ [الرضع] تحريم عليه [؟] فأرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة فوجعت إليه فقلت إني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة.

وفي رواية فقال النبي ﷺ [الرضع] قالت وكيف أرضعته وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال قد علمت أنه رجل كبير ^(١) وعن أم سلمة كانت تقول إني سألت أرواح النبي ﷺ أن يدخل عليهن أحدًا منكم للرضاعة وقلت لعائشة والله ما يرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسأله حاجة فما هو بدخل علي أحد يده الرضاعة ولا رتب ^(٢) روى أبو يوسف بسنده إلى إبراهيم أن أعرابًا ولدته امرأة ولدها فكثر النمل في ثديها فقلت امصصه ثم امججه ففعل ذلك فدخل بعصه في حلقه فأتى أبا موسى رضي الله عنه فسأله عن ذلك فقال حرمت عليك امرأتك ثم أتى أبا مسعود رضي الله عنه فسأله عن ذلك وأخبره بقول أبي موسى فقال إنما كنت مداويًا وإنه لا رضع بعد فقام وإسما يحريم من الرضاع ما ألت اللحم والعظم فأمنك عليك امرأتك، فأتى أبا موسى فأخبره بقول عبد الله فقال لا تسألوني ما دام هذا الحر فيكم ^(٣)

(١) سنن النسائي ١/١٠٥.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/٣١.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/٣١.

(٤) الآثار ١٣٨.

فلة الرضاع وكثرته سواء:

وقليل الرضاع وكثيره سواء في الحرمة وهو قول علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس، وسعيد بن المسيب والحسن، وعطاء ومكحول ومذوح والحكم، وأبي حنيفة وأصحابه، والشافعية، والليث بن سعد ومالك والأوزاعي والثوري لإطلاق الآية ﴿وَأَمْتُهُنَّ كَأُمَّتِكُمْ أَلَّتِي رَضَعْتُمْ﴾ (س. ٢٣) وذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد إلى أن الذي يحرم خمس رضعات وذهب أحمد في رواية، وداود إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات ومذهب الجمهور أقوى لأن الأحبار اختلفت في العدد فوجب الرجوع إلى أقل ما يظنق عليه الاسم، وكذا الرجوع إلى كتاب الله تعالى^(١)

والمحرمات بالرضاع كل من تحرم بالقربة والصبوبة لقوله تعالى ﴿وَأَمْتُهُنَّ كَأُمَّتِكُمْ أَلَّتِي رَضَعْتُمْ وَأَوْتَكُم مِّنَ الرُّضَعَةِ﴾ (س. ٢٣) ولقوله رحمته يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب^(٢) ولقوله رحمته الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة^(٣)

وهذا إجماع لا خلاف فيه بين الأئمة فإذا حرمت الأم فكذا زوجها، لأنه والده ولأن اللبن منهما جميعاً ونشتر الحرمة إلى أولاده وأخو صاحب اللبن عم وأخو المرصع حال من الرضاع فيحرم من الرضاع العمات، والحالات والأعمام، والأخوات وبناهن كنسب

روى ابن عباس قال: قبل للنبي ﷺ ألا تزوج أمة حمرة^(٤) قال: إنها ابنة أخي من الرضعة^(٥) وعن إياس بن عامر قال: قال لي علي لا نكح من أرضعته امرأة أبوك، ولا امرأة ابنك ولا امرأة أخيك^(٦)

(١) صحيح البخاري بشرح المبني ٩٦/٢٠

(٢) صحيح البخاري بشرح المبني ٩٦/٢٠

(٣) كرم العمل ١٦٠ ١٨٠

حكم شهادة النساء منفردة لا تقبل في الرضاع:

لا يقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات. وإنما بثت بشهادة رجلين. أو رجل وامرأتين. ففي ثبوت الحرمة يضل الملك ولا يكون إلا شهادة رجلين. أو رجل وامرأتين. وهو مذهب أبي حنيفة. وهو قول غير والمغيرة بن شعبة. وعلي وابن عباس رضي الله عنهم. وذهب الجمهور إلى أنه لا يكفي في ذلك شهادة المرضعة لأنها شهادة على فعل نفسها.

قال العيني: روى ابن مهدي بإسناد عن رجل من عس قل سألت علياً وابن عباس رضي الله عنهم عن رجل تزوج امرأة فحاضت امرأة فرغمت أنهما أرضعتها فقالا: برة عنها فهو حبر، وأما أن يحرمها عبه أحد ولا وقال زيد بن أسلم: إن عموم الحضانة لم يحرز شهادة امرأة واحدة في الرضاع.

الرابع محرمات بالجمع وهن أربع

أ- فيحرم على الرجل أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة لقوله تعالى ﴿مَنْ أُوْثِقَ ذَرْبًا وَرَبْعًا﴾ (النساء: ٣) وهذا نص على الأربع فلا يجوز الزيادة عليهم. روي أن عيلان لما أسلم ونحوه عشرة نسوة قال له النبي ﷺ «حتر منهن أربع وفارق سائرهن» (١) والجمع بين الإمام (الزواني) ملكاً ووطءاً حلال وإن كثرت.

ب- يحرم على الرجل أن يجمع بين الأخنتين بكراً وإن يجمع بين الأخنتين الحاربتين وهذا لا يثبت بمين لقوله تعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ

(١) إجماع السنن ١١/١٠٠.

(٢) كثر العمال ١٦/٥١٨.

أَلَا تُحْسِنِينَ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۖ (١٢٠) وَلَوْ تَزَوَّجَ أَحْتَبِيبٌ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ قَدْ
بَكَحَهُمَا لَعَدِمَ أَوَّلِيَّةَ جَوَارِ نِكَاحِ إِحْدَاهُمَا وَلَوْ تَزَوَّجَ أَحْتَبِيبٌ فِي عَقْدَيْنِ
وَلَا يَدْرِي أَبْتَهَمَ أَوَّلَى فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا لِأَنَّ نِكَاحَ إِحْدَاهُمَا بَاطِلٌ يَبْقَى
وَلَا وَجْهَ إِنِّي أَلْبَسْتُ لَعْدِمَ الْأَوَّلِيَّةِ فَإِنْ تَزَوَّجَهُمَا عَلَى التَّعَاقُبِ قَدْ نِكَاحَ
الْآخِرَةِ وَيَفَارِقُهَا.

وإذا طلق امرأته فلا يحوز أن يتزوج أختها حتى تنقضي عدتها لما روى
قنادة عن ابن عباس أنه قال لا يتزوج خدمة حتى تنقضي عدة التي طلق
حاملًا كانت أو غير حامل وكذلك في الأختين ولما روى يحيى عن أبي كثير
قال فقص علي رضي الله عنه في الرجل يكون تحت أربع نسوة لطلاق
إحداهن قال لا تنكح امرأة حتى يحموا أهل الذي طلق^(١)

حد - يحرم على الرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها، أو يجمع بين العمة
وبنت أخيها، أو يجمع بين المرأة وحالتها، أو يجمع بين الحالة وبنت أختها
لا الصغيرة على الكبرى، ولا الكبرى على الصغيرة، ونكاح الأخرى منهما
مفسوخ لأن رسول الله ﷺ لم يهرع عن أربع نسوة يجمع بينهن المرأة وعمتها،
والمرأة وحالتها، ولقوله ﷺ: «إلا تنكح المرأة على عمتها ولا على
حالتها»^(٢)

ولما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لم يهرع عن أربع نسوة يجمع بينهن المرأة وعمتها،
والمرأة وحالتها، ولا تنكح الصغيرة على الكبرى ولا الكبرى على الصغيرة^(٣)
حد - يحرم عليه أن يجمع بين المرأة وابنتها لقوله ﷺ: «ولا تعرض علي

(١) إجماع السنن ١١/٣٦.

(٢) سنن النسائي ٩٧/٦.

(٣) تاريخ الأحراف ٥٦/٥.

بأنكح ولا أحوط أن ينكح إلا أن يجمع بين امرأة ونسب روحه من قبله لأنه لا قرابة بينهما.

الخامس محرمات بالتقديم فيحرم على الرجل إذا كانت عنده حرة أن يتزوج عبيها أمة، ولا أن يجمع بينهما في عقد واحد ويحرم عليه إذا طلق الحرة أن يعقد على أمة ما دامت الحرة في عنده لما روى الحسن رضي الله عنه أنه رسول الله ﷺ أن ينكح الأمة على الحرة^(١)، ولما روى حابر رضي الله عنه لا تنكح الأمة على الحرة وتنكح الحرة على الأمة^(٢).

ويحرم نكاح الحرة على الحرة، والحرة والأمة على الأمة، ويحرم للرجل أن يتزوج أمة مع القدرة على الحرة لأن النصوص لا تفصل وهي قوله تعالى ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَزَّاءَ إِلَيْكُمْ﴾ ١ - ١٢١، وقوله تعالى ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ١ - ١٣.

السادس محرمات بتعلق حق الغير

أ- فيحرم أن يتزوج زوجة الغير ولا معتقته لأن ذلك ينقض إلى اشتد الأنساب ولهذا لم يشرع الجمع بين الزوجين في امرأة واحدة في دين من الأديان.

ب- يحرم على الرجل أن يتزوج امرأة حاملاً من غيره كي لا يسقي ماؤه روح غيره ولو كانت مسبية، أو أم ولد من مولاها، فإن تزوج فالكاح فاسد وتستثنى الزانية عند أبي حنيفة ومحمد فإذا تزوجها وهي حامل فالكاح جائز ولا يطلوها حتى تضع فدخلت تحت قوله تعالى ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَزَّاءَ إِلَيْكُمْ﴾ ١ - ١٢١، وقال أبو يوسف يحاكها فاسد.

(١) سنن الساجي ٩٥/٦.

(٢) سنن سبهي ١٦٧.

(٣) إجماعه السنن ٥١/١١.

السابع: محرمات بالملك:

أ- يحرم على الرجل أن يتزوج أمه

ب- يحرم على الحرة أن تتزوج عبداً وملك بعض العبد كملك كله وملك البهيمن أقوى من ملك الكناح وملك الكناح يوجب لكل واحد من الزوجين على الآخر حقاً ولفاً به في ذلك

لما روى بكر المربي أن عمر بن الخطاب أتى امرأة تزوجت عبداً لها، فقالت المرأة: أليس الله يقول في كتابه ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٠] نصربهما ولفاً وحقاً بينهما وكتب إلى أهل الأمصار الحديث^(١) ولما جاء عن الحكم أن عمر كتب في امرأة تزوجت عبداً أن يعرف بينهما، ويقام الحد عليها^(٢).

الثامن محرمات بالكفر يحرم نكاح الوثنيات والمجوسيات ويحرم وطؤها بمنك البهيمن لقوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [النساء: ٢٢] ونكاح الكتابيات حرام على خلاف القياس بآية العائدة فلا يقاس غيره عليه.

التاسع محرمات بالطلاق الثلاث فنكاح المطلقة ثلاثاً على زوجها مطلقاً بالإجماع لقوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ حَتَّى تَخْرُجُوا مِنْ بُحَارِهِمْ﴾ [النساء: ٢٢٠].

ولا يجوز نكاح المرتدة والمرتدة بإجماع الصحابة والمردة الرجوع عن دين الإسلام بجرأ كلمة الكفر بعد الإيمان، أو باعتقاد باطل، أو بآية الكفر بعد حين، أو تكذيب النبي ﷺ في شيء مما جاء به الدين ضرورة ويكون

(١) كنز العمال ١٦/٥٤٣

(٢) كنز العمال ١٦/٥٤٣

ذلك نسبة الكذب إليه والاستحسان بدله. وإذا سب الدين كثيراً لم يعتقد تكفيراً. وكذا إذا سب الله تعالى أو سب النبي ﷺ، أو عرش الرحمن، أو الكرسي، أو الملائكة.

وإذا ارتد أحد الزوجين وقعت الطلاق بغير خلاف. ثم إن كان الميرتد الزوجة بعد الدخول فلها المهر. وقوله لا شيء لها ولا نفقة وإن كان الميرتد الزوج بعد الدخول فلها المهر وقوله فلها نصف وإن ارتد معها. ثم أسند معاً فهما على نكاحهما، لأن بني حيفة ارتدوا في زمن أبي بكر رضي الله عنه. ثم أسلموا فأقرهم على نكحتهم ولم يأمرهم بتحديد الأنكحة، وذلك بمحض من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكثير من أحدهم فكان إجماعاً. وقد أسند أحدهما بعد الردة فسد نكاح كذا في الاستدلال.

وإن ارتدت الزوجة الصغيرة سقط مهرها لأنه إذا حكم بردها بطلت مصلحة النكاح فصارت كالكيرة.

هل الزنى يوجب حرمة المصاهرة ؟

الزنى يوجب حرمة المصاهرة لما أخرج محمد في الصحيح وزحاه ثقات بسنده إلى طاوس عن الرجل يزني بالمرأة قال لا يكره أمها ولا بنتها^(١) وأخرج أيضاً في الصحيح بسند زحاه ثقات عن معاوية بن وهب عن الرجل يزني بالمرأة قال إذا نظر إلى فرجها فلا يحل له أمها ولا بنتها^(٢) وروى ابن حزم بسنده إلى الحكم بن عبيدة قال الشعبي إذا كان الحلال يحرم الحلال فالحرām أشد تحريماً^(٣).

وعن الشعبي ما كان في الحلال حراماً فهو في الحرām أشد
ولو زنى امرأة فلا يحل له نكاح امرأة أرضعنها فقد مثل عروفة بن الربيع

ومعبد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وسالم بن عبد الله عن رجل أصاب امرأة حراماً هل يحل له نكاح امرأة أُرْصَعَتْ فقالوا: كلهم في حرام. أخرجه محمد في الصحيح ومسلم حسن^(١)

وأخرج محمد في الصحيح بسند رجاله ثقات قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا قتل الرجل أم امرأته أو أمها من شهوة حرمت عليه امرأته^(٢) فمن ربي امرأة، أو وطئها بشبهة حرم عليه أصولها وفروعها، وحرمت الموطوءة على أصول الوطئ ودودعه ومنه المنس شهوة. وحده الشهوة انتشار آفة الطهر والمنس. وإن كانت منشدة فتزداد شدة. ولو مسها وعليه ثوب إن منع وصول حرارتها إلى يده لا تثبت الحرمة، وإن لم تمنع تثبت.

ولو قتل المرأة بين زوجها، أو وطئها حرمت على أبيه لأب صارت حليلة أبيه وسقط مهرها إذا كان قبل الدخول إن كانت مفدوعة. لأن الدقة جاءت من قبلها وإن كانت مكروهة لا يسقط المهر.

حكم الزواج من امرأتين في عقد واحد إحداهما لا تحل له:

من جمع بين امرأتين في عقد واحد إحداهما لا يحل له نكاحها صح نكاح الأخرى لأنه لا مانع من نكاح الأخرى واختصاص المفضل بالي لا يحل نكاحها

حكم نكاح المنعة والنكاح المؤقت:

نكاح المنعة باطل وحرام. ورد تحريمه في الكتاب والسنة. أما الكتب فنقله تعالى ﴿لَا عَلَى زَوْجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^(٣) والاحتجاج بها ليست واحدة منهما. أما إنها ليست بمملوكة فظاهر. وأما إنها ليست بزوج

دلال الروح له أحكام كإثارت وغيره وهي معدومة فيها باتفاق ما ومن
المخالفين لها لا ميراث فيها ولا نسب، ولا طلاق والطلاق يحصل
بإعطاء لأجل من غير طلاق وهذه التوبة أنت القامعي يحيى من أكله
للمأمون كون المتعة زنا.

وصورة مكاح المتعة أن يقول الرجل لامرأة متعبي نفسك كذا مدة كذا
ويسمي مالا فنقول له متعت نفسي ولا بد من لفظ المتع فيه.

وأما إطلاقه ونحرمة في السنة فلما روى سيرة الجهنني أنه كان مع
رسول الله ﷺ فقال يا أيها الناس إني قد كنت أدت لكم في الاستمتاع من
النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيمة فمن كان عنده منهن شيء
فليخلف سبله ولا تأخذوا مما أتيتم من شيئاً

وروى أيضاً قال أمروا رسول الله ﷺ بالمتعة عام الفتح حين دخل مكة،
ثم لم يخرج منها حتى بها عهد^(١) وغيرهما من الأحاديث النصيحة في
أشارت إلى تحريمها التأديدي والقول لفضل في المتعة أنها حُرِّمت التحريم
الأول يوم حبير فقد روي في الصحيح عن علي بن أبي طالب أن
رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم حبير، وعن أكل لحوم الحمير
الأسبية^(٢)، ثم أباحت عام فتح مكة لما جاء في الصحيح عن سيرة بن معبد
أن نبي الله ﷺ عام فتح مكة أمر أصحابه بالمتعة من النساء قال فخرجت أنا
وصاحبت لي من بني سليم حتى وجدنا جارية من بني عامر كأنها بكورة عبطاء
(نافقة طويلة العنق) فخطبها إلى نفسها وعرضها عليها فزودها فجعلت نظير
فتراني أحمل من صاحبي وثري فزود صاحبي أحسن من بردي فأمرت نفسها

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٦/٩

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٧/٩

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٩/٩

ساعة، ثم احتارني على صاحبي فكرتُ معن ثلاث (يريد صاحبه مع صاحبه) أصحابه إشعاراً بعموم الرخصة في المنعة). ثم أمرنا رسول الله ﷺ بغيرها

فالمنعة كانت حذرة ثم حُرمت عام خيبر، ثم أُلحلت عام الفتح مدة يسيرة حين دخلوا مكة، ثم لم يخرجوا منها حتى هربوا عنها. والمدة اليسيرة ثلاثة أيام فقط. لم يروى سلمة بن الأكوع قال: رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المنعة ثلاثاً ثم نهى عنها^(١).

قلت: وأما حديث حابر في مسلم كنا نستمتع بالقصة من النحر والدفق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى نهى عنه عمر^(٢) الحديث والجواب عنه أنه لم يكن منه عن النبي من نفسه بل لما سمعه من رسول الله ﷺ.

روى ابن ماجه بإسناد صحيح عن ابن عمر قال: لما ولي عمر بن الخطاب خطب الناس فقال: إن رسول الله ﷺ أدن لنا في المنعة ثلاث ثم حرمها. والله لا أعلم أحداً يمنع وهو محصن إلا رحمت بالحجارة إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله ﷺ أحلها بعد إذ حرمها^(٣).

فكون المنعة حُرمت عام خيبر، ثم أُلحلت المدة اليسيرة ثلاثة أيام، ثم لم يخرجوا من مكة حتى حُرمت حسب كأن لم تكن. وبقي تحريم خيبر وهو الذي اعتمد عليه علي رضي الله عنه

واعلم أنه ثبت على تحليل المنعة بعد رسول الله ﷺ جماعة من السلف منهم من الصحابة أسماء بنت أبي بكر وحابر بن عبد الله، وابن مسعود وابن عباس ومعاوية، وعمر بن حريث، وأبو سعيد وسنة ومعدان أمية بن خلف

(١) صحيح مسلم بشرح الأبي ١٣٠/٤.

(٢) صحيح مسلم بشرح الأبي ١٣١/٤.

(٣) سنن ابن ماجه ٢/٣٣١.

وقال به من التابعين طرطوس وعطاء، وسعيد بن حبيب، وسائر فقهاء مكة وما مات من عدس حتى رجع عن فتياه

وقال السني في معالم السنن تحريم نكاح المتعة كإجماع بين المسلمين بخصصة في حجة الوداع وذلك في آخر أيام رسول الله ﷺ فلم ينكح اليوم خلاف بين لأئمة إلا ثبت ذهب إليه بعض المستدعة

وكان ابن عباس يتأول في إباحته للمصطفر بطول العربة، وقلة البسار والجدف ثم توقف عنه وأمسك عن الفتوى به فقد ملكت فيه مذهب القياس، وشبهه بالمصطفر إلى الطعام، وهو قياس غير صحيح لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق فإنه هنا من باب علة الشهوة ومصايرتها ممكنة، وقد لحسم مذهبها بالصوم والعلاج فليس أحدهما في حكم الضرورة كالأحرار^(١)

وأما النكاح المؤقت فباطل وحرام، ونحريمه لأنه بمعنى المتعة، والعربة للمعاني، وصوابه فالت مدة أم قصرت لأن الثابت هو المصطفر ولو تزوجها بشهادة شاهدين.

حكم عقد النكاح حال الإحرام:

يحوز عقد النكاح حال الإحرام لأن النبي ﷺ عقد على السيدة ميمونة وهو محرم لما روى ابن عباس أن النبي ﷺ نكح وهو محرم^(٢) ولما روى يزيد بن الأصم قال حدثني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال^(٣)

(١) معالم السنن ١٩٠/٣.

(٢) سنن ابن ماجه ١٦٣٢/٢.

(٣) سنن ابن ماجه ١٦٣٢/٢.

والممنوع للمحرم النكاح بمعنى الوعد لا العقد. ولا سب المنع عقد نكاح له، أو النهي محمول على الكراهة لكونه سبباً في الوقوع في الرق. ولا أن عقده لنفسه، أو لغيره ممنوع. والنكاح مكروه وكذا الإنكاح فهو يبيع وقت النداء إلى الجمعة.

نكاح الشغار:

لا يجوز نكاح الشغار وهو أن يقول الرجل للرجل أبي الولي فلولي زوجي ابتك، وأروحت ابني، أو زوجي أحتك، وأروحت أختي، وليس بينهما صداق. ودعا الحنفية إلى صحة العقد بمهر المثل. وجمهور أهل العلم مالكية وشافعية وحابلة على طلاق العقد. وقول الحنفية قول الزهري ومكحول والثوري والليث، ورواية عن أحمد وقول عند الشافعي. روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار. والحنفية حين قالوا بدوهم مهر المثل خرج من كونه شعراً لأنه مأخوذ فيه عدم الصداق.

حكم نكاح الفضولي:

يعقد نكاح الفضولي إذا كان وكيلاً عن أحد الزوجين أو بحضوره فضولياً عن الزوج الآخر فيعقد موقوفاً على إحراز الزوج الآخر أي لم يوثقه. فلو زوج امرأة بغير أمرها من رجل ونزل الرجل، أو زوج رجلاً بغير أمره ولم يكن حاضراً امرأة فقلت: فإنه يعقد ويتوقف على إحراز العتق.

ولا يعقد نكاح الفضولي إذا كان فضولياً عن الزوجين عند أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف: يعقد موقوفاً على إحرازيهما. فلو قال الشهود: أبي روحن فلانة من فلان وهذا عدنان بغير أمرهما فهذا لا يعقد عند

الطرفين ولا ينعقد كإحاح القسولي إذا روج نفسه من عاتة ولم يقبل عهد أحد في المجلس عهد أبي حبة ومحمد وقال أبو يوسف ينعقد موقوفاً عن إجازتها فلو قال "شهدوا أبي تزوجت فلانة وهي عاتة ولم يقبل عهد أحد فلا ينعقد عند الطرفين ويعقد عهد أبي يوسف موقوفاً على إحارتها

أيتولى الواحد طرفي العقد ؟

نعم يتولى الواحد طرفي العقد بأن يكون وثياً، أو وكيلًا، أو وثياً ووكيلًا، أو أصيلاً ووكيلًا، أو وثياً وأصيلاً

صورة الولي من الطرفين من روج ابن ابنه بث أبي له آخر أو بنت أخيه ابن أخ له آخر وصورة الوكيل من الطرفين ظاهرة

وصورة الولي والوكيل معاً وكله رجل أن يزوجه ابنته الصغيرة امرأة وكله أن يزوجه من ابنه الصغير.

صورة الوكيل والأصيل وكله امرأة أن يزوجه من نفسه

صورة الولي والأصيل أن يزوجه ابنة عمه الصغيرة من نفسه

وصورة العقد أن يقول: "شهدوا أبي تزوجت فلانة من فلان، أو ولانة مني، أو تزوجت فلانة ولا يحتاج إلى قبول لأنه تضمن الشطرين وبأنه بلفظ "شهدوا" لما ورد عن عطاء بن أبي رباح وقد قال له ابن حريج امرأة خطبها رجل "أشهد أبي قد كحنتك أو لتأمر رجلاً من عشيرتها"

خلاف عقد البيع فلا يتولى الواحد طرفي العقد فيكون مملوكاً مملوكاً لأنه لا يكون مطالباً ومطالباً في حق واحد قال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم بن قارط "أجعلين أمرك لبي" قالت نعم قال "قد تزوجت"

(١) صحيح البخاري بشرح الميني ١٢٥/٢٠.

(٢) صحيح البخاري بشرح الميني ١٢٥/٢٠.

وجاء عن عتبة بن عامر رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال لرجل
أترضى أن أزوجك ثلاثة ؟ قال نعم وقال للمرأة أترضى أن أزوجك
ثلاثة ؟ قالت نعم فزوج أحدهما صاحبه^(١)

الكفاءة والكفاءة :

الكفاءة معبرة في الدين والتفوق بالإجماع لما روى أبو هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله ﷺ «إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه إلا
تعلوا نكح فتنة في الأرض وفساد عريض»^(٢)

ولما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «نكح المرأة لأربع
لما لها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك»^(٣) فاحتار
الرسول ﷺ وأكد وحده وأبلغه ذات الدين التي هي غاية النعمة فلا يحل
للمسلمة أن تتزوج برجل يدين بغير دينها. قال مالك رحمه الله تعالى الكفاءة
في الدين دون غيره. والمسلمون أكفاء بعضهم لبعض فيجوز أن يتزوج
العربي والمولى القرشي. ورد ذلك عن عمر وابن مسعود وعمر بن عبد
العزيز وابن سيرين واستدلوا بقوله تعالى ﴿إِنْ أَحْرَمَكُمْ عِدَّ اللَّهِ أَنْتُمْ﴾
[احزاب ١٣] وبحديث سالم مولى أبي حذيفة وبقوله ﷺ «عليك بذات
الدين» وعزم عمر أن يزوج ابنته من سلمان. وقوله ﷺ «يا بني باخنة
أنكحوا أبا هند» فقالوا يا رسول الله أزوج بنتا من موابد ؟ فترلت :
﴿بَنَاتُهَا لَمْ يَأْتِ بِهَا خَلْقُكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾^(٤) [احزاب ١٣]

(١) سنن أبي داود

(٢) سنن ابن ماجه ١/١٣٣

(٣) صحيح البخاري شرح للمعني ١٢٥/٢٠

الكفاة عند الحنفية:

ولكفاة عند الحنفية معتبرة في الدين والتقوى، والنسب والصنعة،
والمال والحرية.

أما النسب فلما جاء عن وثلة بن الأسقع قال قال رسول الله ﷺ
إن الله اصطفى بي كنانة من بني سماعة، واصطفى من كنانة قريظة،
واصطفى من قريظة بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم. وروى عن
سلمان قال: لئن لم تصفوني بهذا يا معشر العرب لأبكي سعدكم
ولا تؤمكم^(١).

وأما الصنعة فلما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت قال
رسول الله ﷺ: «العرب للعرب أكفاء، والموالي أكفاء الموالى إلا حدث أو
حجده»^(٢). وأما المال فقد جاء عن الصنعة بن قيس أن أبا عمرو بن حفص
طلقها البتة وهو غائب. الحديث وفيه فلما حملت ذكرت له يعني النبي ﷺ
أن معاوية وأب جهم خطابي فقال رسول الله ﷺ: «أما أب جهم فلا يبيع
عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصغورك لا مال له، الكحي أسامة بن زيد»
فالتف فكرهته ثم قال: «الكحي أسامة» فنكحته فجعل الله فيه خيراً واعتظت
به^(٣).

وأما الحرية فلما روى هشام بن عروة عن حبيب بن حذاف عن حذاف بن حذاف، وفيه
وكان روحها عند فقيرها رسول الله ﷺ (أي بعدما عفت) فاحتدت بسهم

(١) سنن البيهقي ١٣٤/٧.

(٢) سنن البيهقي ١٣٤/٧.

(٣) صحيح مسلم بشرح الأبي ١٩٥/٤.

ولو كان حرّاً لم يخيرها^(١) وقد ورد في كفه أحاديث أمثلها حديث عني رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له: «يا علي ثلاث لا توترها الصلاة إذا نلت، والجنابة إذا حضرت، والآية إذا وجدت كفؤاً»^(٢)

حكم من تزوجت غير كفه:

إذا تزوجت غير كفه فللولي أن يرفع إلى القاضي دعوى تعويق، وما لم يعزق القاضي فأحكام النكاح ثابتة. وإذا عزق القاضي بين الزوجين كان فسخاً لأصل النكاح ولا يكون الفسخ طلاقاً لأن الطلاق تصرف في النكاح، ويكون الفسخ طلاقاً إذا فعله القاضي نيابة عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا لا يجب لها شيء من المهر إلا كان قبل الدخول، وإن دخل بها فلها المسمى وعليها العدة، ولها نفقة العدة لدخول في عقد صحيح

ومن تزوجت غير كفه، ثم قصص الولي المهر، أو جهز به، أو طالت من تزوجت به بنفقتهما، فقد رضي النكاح لأن ذلك تفويض للنكاح وأنه رضي به كما إذا زوجها فمكث الزوج من نفسها

ومن تزوجت غير كفه فسكت الولي لا يكون رصاً وإن طالت العدة ما لم تلد لأن السكوت عن الحق المتأكد لا يطله لاحتمال تأخير إلى وقت يختار فيه الولي الخصومة. ومن تزوجت غير كفه فبرضي أحد الأولياء، فليس لغيره ممن هو في درجته، أو أدنى منه الاعتراض أما إذا كان أقرب منه فله ذلك عند الطرفين (أبو حنيفة ومحمد) وقال أبو يوسف: للمنافين حق الاعتراض لأن الولاية حق ثبت لجماعتهم فإذا رضي أحدهم فقد أسقط حقه وبقي حق السابقين

(١) صحيح مسلم بشرح الأبي ٢١١/١

(٢) سنن البيهقي ١٣٣/٧

وغير الظرفين أن الحق إذا كان قابلاً للتحرية دون من رضى فقط استنفذ
حقه، وفي حق الباقي لكن هذا الحق لا يتحرراً وهو دفع العار فعمل كل
واحد منهم كالمتردد. وصح الاستدلال في حقه فيسقط في حق غيره ضرورة
عدم التحرية كالغنى عن القصاص.

روى الحسن عن أبي حنيفة إذا تزوجت بغير كفاه لم يجر قول
السرحي وهو أحوط فليس كل ولي يحسن معرفة ما إلى القاضي ولا كل
فهي يعدل. فكان الأحوط مذهبنا وهو أصح والمحدث يستثنى. قاله
صاحب الحاشية ولو زوجت نفسها ففقت عن مهر مثلها فلا ولي له أن
يفرقها أو ينضم المهر إلى مهر الختل وهذا لا إشكال فيه على قول الشرح
(أبي حنيفة وأبي يوسف) وعلى قول محمد ولا إشكال فيه على رواية رجوعه
إلى قول أبي حنيفة (وهو أنه لها أن تزوج نفسها) وعلى قوله الأول (وهو
أنه ليس لها أن تزوج نفسها بغير ولي) ففيه إشكال لأنه لا يصح مدحه
هذه إلا بإذن الولي.

المهر:

قال الجصاص قال الله تعالى ﴿ وَأَجْرٌ لَّكُمْ مَا وَدَّ اللَّهُ أَنْ تَسْتَعْمُوا
بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ ١٠١. فقد الإباحة بشرط إباحة بدل الصنع وهو مال
على معنيين أحدهما أن بدل الصنع واجب أن يكون ما يستحق به تسليمه
مال والثاني أن يكون المهر ما يسمى أموالاً وفي ذلك دليل على أنه
لا يجوز أن يكون المهر شيئاً نادياً لا يسمى أموالاً.

فملك الكاح على الساء يكون بالمال وحرف الله يصحب الأعراس
﴿ أَنْ تَسْتَعْمُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ ١٠٢. أو لغرض الأضحية المهر. وبشت لها حق
المطالبة بالفرص. ولها أن تعبس نفسها عنه حتى يسلمها المهر والصنع

عصو لا تحوز استباحته إلا بما لا يوجب الفقع في السرفه. واستدلوا بحديث ابن مسعود أنه قال: لا فقع إلا في دينار أو عشرة دراهم. ولا يعمل عليه عند بعض أهل العلم. وهو قول شيخنا الشافعي، وأهل الكوفة. ودليلهم أنه لما كانت اليد محترمة بإجماع لا يحوز استباحة قطعها إلا بإجماع. واليد عضو لا يحوز استباحته إلا بمال. والمقدار الذي تستباح به عشرة. فكذلك المهر لمن أبضع. وأبضع عضو كاليد. وكما أن اليد تستباح بعشرة فكذلك الصنع يستباح بعشرة.

روى صاحب إعلانه السنن عن الحافظ ابن حجر العسقلاني حديث جابر بن عبد الله الذي يقول فيه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ولا مهر أقل من عشرة» من الحديث القوي الذي رواه ابن أبي حاتم. وقال الحافظ ابن حجر: إن الحديث بهذا الإسناد حسن ولا أقل منه وحسنه العمري. كما في شرح البخاري للمنبر الحلي عن صاحب فتح القدير^(١).

وإن سمي المهر أقل من عشرة دراهم وجبت العشرة بوجوب الشرع. فهو رضى الروحنة النكاح بمهر أقل من عشرة دراهم لم يكن لها إسقاط ما أوجب الشرع. وإن سمي الروح أكثر من عشرة لزم المسنى.

متى يلزم المهر ؟

من سقى مهرًا لزمه بدخوله على روحه أو لموته عنها. أما الدخول فلا أنه يحقق به تسليم المهر (المضغ) وأما الموت فينفرد النكاح بالشهادة فيجب المهر. ومن لم يسم مهرًا أو شرط عليها أن لا مهر لها، فلها مهر المثل بالدخول أو الموت.

(١) حاشية الأحرفي ٦/٢٢٦.

(٢) إعلانه السنن ٨٠/١١.

ما يوجب الطلاق قبل الدخول :

من طلق زوجته قبل دخوله عليها وقد سمي لها مهر فبطل منه نصفه بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فِيمَنْ مَآ رَضْتُمْ ﴾ (سورة البقرة: ٢٣٧)

منى نجب المتعة ؟

ومن طلق زوجته قبل دخوله عليها ولم يسم لها مهرًا سقط المهر ولا بدل سقوطه على عدمه بل على شمله . ووجبت المنفعة لغيره تعالى ﴿ لَا خَاسِرَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمِمَّا يُغْتَرَبُ عَلَى التُّوْبَةِ قُدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قُدْرُهُ ﴾ (سورة البقرة: ٢٣٨)

قدر المتعة :

كما لما تجب المتعة على من طلق ولم يدخل ولم يسم مهرًا في العقد والمنفعة يجب أن لا تزيد على قدر نصف مهر المثل . والكاح الذي سمي به المهر أقوى من الكاح الذي لم يسم به المهر . وإذا لم يجب في الأقوى أكثر من نصف المهر فلا يجب في الأصغف طريق الأولى . روى دفع عن ابن عمر أنه كان يقول : لكل مطلقة متعة إلا التي تطلق ولها الصداق ولم تصنع فحبسها نصف ما فرض لها .

هل يشترط تسمية المهر في العقد ؟

لا يكون الكاح بدون مهر ولو سكنت عنه . أو فاده فيه ثمه ويحوز للزوج الدخول بروحته قبل أن يعطيها شيئاً من مصاديقه . دار الحديث

المرأة بذلك ورخصي أولياؤها وإن كان صداقها معقلاً لما روى خبثة بن عبد الرحمن أن رجلاً تزوج امرأة وكان معبراً فمهر النبي ﷺ أن يرفق به فدخل بها ولم يفقدها شيئاً ثم أيسر بعد ذلك فساق^(١)

لكن يستحب للرجل الزوج إذا دخل بامرأته أن يعطيها شيئاً قبل الدخول إن تيسر له لما روى ابن عباس أنه لما تزوج علياً وعطمة رضي الله عنها قال له رسول الله ﷺ «اعطها شيئاً» قال ما عدي شيء قال «أليس درعك الحطمية»^(٢).

استحباب تقليل المهر:

يستحب تقليل المهر لما روت السيدة عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال «إن من أعظم النساء بركة أيسرهن صداقاً» وفي رواية «يسرهن مؤنة»^(٣) وعنها رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ «من يسر المرأة أن تيسر حلفتها وأن يتيسر صداقها وأن يتيسر رجمها»^(٤)

مهر المثل:

مهر المثل معتبر بنسب أهل أبيها كخواتنها، وعماتها، وبنات عمها دون أمها وحالتها إلا أن يكون من أهل أبيها هكذا روي عن رسول الله ﷺ أنه قضى في بروع بنت واشق، فكانت غير مهر فمات زوجها فقضى لها بمهر نسائها، وسأوها أقارب الأب لأن قيمة الشيء تعرف بقيمة حسه، وحسنه قوم أبيه، فإن لم يوجد منهم مثل حالها فمن الأحاب تحصيلاً للمقصود بقدر

(١) من البيهقي ٢٥٣/٧

(٢) شرح سنن أبي داود حطامي ٢١٥/٣

(٣) من البيهقي ٢٣٥/٧

الوسع ويعتبر باموثة هي مشها في السر. والحسن والمكرمة. والمثلد
والعصر. والمال. فإن المهر يختلف باختلاف هذه الأوصاف فإن لم يوجد
ذلك كله فالذي يوجد منه.

هل تلزم الزيادة على مهر المثل ؟

إذا لم يسم لها مهرًا، ثم اصطاح على على نسبة زيادة على مهر المثل
لزمته الزيادة إن دخل بها، أو مات عنها. وإن طلقها قبل الدخول فالمصلحة
فقط لأن الغرض المعروف هو المتيقن في العقد والمتروك في العقد
لما لم يسم فهو مهر المثل عندهما. وقال أبو يوسف ينصف ما اصطاح
عليه.

الوضع من المهر:

إن حطت الزوجة من المهر صح الحط لأنه خالف حقها بقده واستيفاء
فتملك حظه كسائر الحقوق.

ما الخلوة الصحيحة ؟

الخلوة الصحيحة ألا يكون لها مانع من الوطء طبعاً وشريعاً وإن كان
غيباً، أو مخصياً، أو محبوباً. فالمانع من الوطء طبعاً أن يكون مريض مانع
من الوطء من جهة، أو جهنماً. وكذلك الرقيق والقرن وكذلك العبد من زيادة
المهر.

والزندق. بينة الرقيق لا يستطاع جماعها، أو لا حرق لها إلا المال
خاصة.

والقرن. من الثوبة وهو أطرف الناس من كل شيء. ورأس الرجح إذا

كان بارزاً، أو زائفة، أو شعنة أو ما شابه ويرى
وأما المنع الشرعي فكالحبص والإحرام بالسنة، وهووم رمضان وصلاة
العرس أما الحبص فطباع السليمة تنفر منه وأما الإحرام فلما يلزمه من
الدم، وأما الصوم فلما يلزمه من الكفاية والفحص، وقد وجدت المواع
الطبيعية والشرعية فلا تكون خلوة صحيحة

المكان الذي تصح فيه الخلوة

إن المكان الذي تصح فيه الخلوة أن يأمن فيه طاع غيرهما غيبهما حتى
لو خلاهما في مسجد، أو طريق، أو على سطح لا حجاب له فليست بخلوة
صحيحة. وكذا لو كان معهما أعمى، أو صبي يعقل أو مجنون، أو كان
معهما أجنبية، أو كان معهما روضة أخرى

حكم الخلوة الصحيحة

حكم الخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح كالدخول والموت فيجب
لها كمال المهر حتى يوطئها

روى زرارة بن أوفى قال: فقص الخلفاء الراشدون المحدثون أنه من أعلق
باباً وأرخص سراً فقد وجب الصدق والعفة

وروي عن عبد الرحمن بن نومان عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كشف حمار
امرأة ونظر إليها فقد وجب الصدق دخل بها أو لم يدخلها^(١) وروي عن
يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قصي في المرأة إذا

(١) سنن البيهقي ٢٥٥/٧

(٢) سنن البيهقي ٢٥٦/٧

تزوجها الرجل أنه إذا أوجبت الشور فقد وحب الصدق^(١) وقال عمر رضي الله عنه ما دبرهن إذا جاء العجز من فنيكم ولأهنا سلمت المذل فيجب لها البدل.

هل يكون المهر تعليم قرآن ؟

قال أبو حيفة وأصحابه ومالك والليث والعمري لا يكون تعليم القرآن مهرًا لكن إذا تزوجها على أن يعلمها القرآن فقد أجز الحنفية النكاح واعتبروه في حكم من لم يسم لها مهرًا فلها مهر المثل إن دخل بها وإن لم يدخل فلها المتعة.

بيان قوله ﷺ «اذهب فقد أنكحتكها بما معك من القرآن» :

قال الطحاوي وقوله ﷺ «اذهب فقد أنكحتكها» أو زوجها أو ملكتها بما معك من القرآن، حاص بسيدنا رسول الله ﷺ لا يجوز لغيره لأن الله تعالى أنح له ملك البضع بغير صداق (مهر) ولم يجعل ذلك لغيره قال تعالى ﴿حَالِصَةُ لِّكَ مِنْ دُونِ تَزْوِيئٍ﴾ الأمر هنا فكان له ﷺ ما حصه الله تعالى فإذا ملك رسول الله ﷺ غيره ما كان لله تعالى ملكه إليه. ملكه ذلك الغير بغير صداق. وكان ذلك حاصاً به^(٢)

حكم الشرط:

لو تزوج امرأة وسمى لها صداقاً على أن لا يسافر بها، وإذا سافر بها فلها ضعف الصداق، وحب لها الصداق إذا لم يسافر بها، وإذا سافر فلها مهر

(١) من السهم ١: ٢٥٥

(٢) صحيح البخاري بشرح العيني.

مثلاً لا يزيد على ضعف المصداق ولا ينقص عن المصدق

ويؤمر الزوج بنقوى الله، والوفاء بالشروط، ولا يحكم بذلك عليه حكماً، فإذا أصر على الخروج بها كان الحق الناس بأهله وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي.

قال عطاء بن أبي رباح: إذا شرطت عليه ألا يبيع غيرها، أو لا يخرجها بطل الشرط إذا نكحها. روى عن وهب عن الثبت بن سنده، إلى أن استيق أن رجلاً تزوج امرأة على عهد عمر رضي الله عنه فشرط لها ألا يخرجها من دارها، فوضع عنه عمر بن الخطاب الشرط وقال: المرأة مع زوجها^(١) رد أبو عبيد ولم يفرقها الشرط. وورد عن عبي رضي الله عنه مثله وقال: شرط الله قبل شروطهم.

ونقل عبد الرزاق وابن المنذر عن عمر رضي الله عنه أن رجلاً شرط لزوجه ألا يخرجها فقال عمر: إنها شرطها. وهو قول الأوزاعي، وإسحاق، وأحمد بن حنبل. لكن قال البيهقي: الرواية الأولى أشبه بالكتاب والسنة وقول غيره من الصحابة^(٢)، ودليل الأولى قوله ﷺ: «المسلمون عند شروطهم فيما وافق الحق» وقوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً»^(٣).

أحكام العتق:

العتق: الذي لا يصل إلى النساء، أو الذي يصل إلى الثيب دون الأبقار، أو الذي يصل إلى غير زوجته ولا يصل إليها. أسباب العتق: تكون العتة لعمس، أو ضعف، أو كبر سن، أو من أخذ بسحر.

يروي عن الروح غيباً، وحاصصته المروءة في ذلك أحسن تقاضي منه فإن
وصل إليها في حلال السنة ولا فرق بينهما إن ضلت المروءة ذلك لأن به
حقاً في الإفادة فيها الحظالة به. وجعلت السنة معرفة أحسنه لاشتمالها على
المقبول لأربعة، فلهذا بضعف في نفس ويقوى في آخر. فلهذا بضعف في
سنة كنه. وروي الشايجي إلى سنة عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله
عنهم.

عن سعيد بن المسيب قال: قضى عمر بن الخطاب في العيب أن يؤجل
سنة قال معمور: ويعني أن الشايجي من يوه نحاصصه وسنده صحيح.
وعن سعيد بن المسيب عن عمر أنه أحل العيب سنة إذا في لفظ وقال إن
أدعى وإلا فرقوا بينهما وبها الصدق دونه.

وروي محمد بن الحسن في كتاب الآثار بسنده إلى عمر بن الخطاب أن
أمراً لله وأحسبه أن روحاً لا يقبل إليها وجهه حوله. فلهذا نقضى حول
وله يقبل إليها جوف وحسبها نفسها تفرق بينهما عمر وجعلها لتطبيقه
بأنه (٢).

وروي عن علي قال: يؤجل العيب سنة فإن وصل إليها وإلا فرق بينهما
ولها الصداق (٣).

وحده عن ابن مسعود قال: يؤجل العيب سنة، فإن وصل إليها وإلا فرق
بينهما ولها الصداق (٣).

إذا غزى الولي بأمرأة أحداً، وصمى من أمه من العيوب فظهر حواف
ما قاله، فمزوج أن يظلفها، أو يوقع الأمر إلى القاضي، ويدفع الروح إليها.

(١) كثر العمال ١٦/٥٧٠.

(٢) مجمع الزوائد ٤/٣٠١.

(٣) مجمع الزوائد ٤/٣٠١.

مهر كمالاً إن كان قد دخل بها. وله حل الرجوع على الولي. وهذا لا ينفق
بين اثنتي. لما روى عن عمر قال: نكح رسول الله ﷺ امرأة من بني غنم
لما أدخلت رأى كشحها وصحاً فزدها إلى أهلها وقال: «لستم علي»
ولما روى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى أمة
امرأة تكحت وبها شيء من هذا الدهن فلم يعلم حتى مسها فلها مهرها بما
استحل من فرجها، وبغيره ولها الزوج مثل مهرها. فقضاء عمر رضي الله
عنه في رجل ولها غلاماً فقال له الولي: إنها صحيحة فظهر عكس ما قاله
فلزوج أن يفتقها، أو يرفع الأمر إلى القاضي فيفترق بينهما، ويكون تعريفه
ملقة بانه لكونه في القاضي بانه في التعريف ما بالزوج.

لا خيار لأحد الزوجين إن كان في الآخر عيب

إذا كان بالرجل جنون، أو جذام، أو برص، فلا خيار له، لأنها أمور
ظاهرة يمكنها الاطلاع عليها قبل إجراء العقد، وكذا المرأة إذا كانت بها
جنون، أو جذام، أو برص، إذ كانت ظاهرة فيها ولم يسترها الولي. أما إذا
سترها الولي ولم يبيها فتحمل ما في الأحاديث التي وردت في نكاح البصره
والجذام والمجنونة والقرناء عليها.

أما النكت والمعة والحصى فهي عيوب في الرجل معترفة. ولملك المرأة
الخيار فيها. أما العيب فسق ذكره إذا حاصته المرأة ذلك أحله القاضي
سنة، فإن وصل إليها وبلا فرق بينهما إن طست المرأة ذلك لأن لها حقاً في
الوطء فلها المقتضية به. والمعد بالسة السة القمرية. ويحسم منها أمة
الحبص وشهر رمضان ويحسم موجه ومريضها إذا كان نصف شهر وإن كان
أكثر عزمه عنه.

والتأجيل إما يكون بعد دعوى المرأة عند القاضي فإن اختارت روحها لم يكن لها خيار بعد ذلك لأنها رخصت بطلاق حقتها فإن طلب العيب أن يؤجله القاضي سنة أخرى لم يؤجله إلا برضاها فإن رخصت حراماً ولها أن تراجع وتختار قبل مضي السنة الأخرى.

والمجيب وهو الذي قطع ذكره أصلاً فإنه يدرك بهما في الحال لأنه لا فائدة في التأجيل.

والحنفي كالمعبر لأن له أنه تنقسم ويحتمل بها غير أنه لا يحل وإذا أحل سنة وادعى الوصول إليها وأكثرت فالحكم كما إذا احتل قبل التأجيل فإن كانت بكراً فغيرها النساء فإن قيل هي بكر فالحق قولها وإن كانت ثيباً فالحق قولها مع بيبه فإن حلف بطلاق حقتها وإن كمل فالحق قولها ولو وطئ الزوج مرة واحدة، ثم عثر، أو حب فلا طلاق لها ولا خيار.

العدل بين النساء في البتونة :

من كان له أكثر من زوجة فعليه أن يعدل بينهما في البتونة. لقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من رجل له زوجتان إلا أن يعدل بينهما في البتونة» والبتونة هي: الثوب والخبز والحديدة والقديمة سواء ولا يحل عليه التفرقة بينهما في البتونة والمعدة أما البتونة فلا يسي على الشاطئ وإنما المعدة فلاها فعل القلب عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين سائته فيعدل ويقول: «اللهم هذه فسمني فيما أملك فلا تقملي فيما نلتك ولا أملك» يعني زيادة المحبة لبعضهن ثم إن شاء جعل الثوب بينهما يوماً، أو يومين أو أكثر وله الخيار في ذلك لأن المستحق عليه التسوية وقد وجدت.

ومن وهت نفسها لمحببتها جارية ولها الرجوع، في ذلك لأنه حقها وقد
أطلقته برضاها، وجاز لها الرجوع لأنها وهت حقاً، وبحب بعد أن السيدة
سودة بنت زمعة سألت رسول الله أن يرجعها لها قال لها اعتدي - ونحمل
بومها نعانثه وأن نحشر مع نسائه يوم القيامة ففعل. وبحب عليه القسم، إن
كان مريضاً ويسافر من شاء والفرقة أولى لأنه لا حق لهن حال السفر
والفرقة لتطبيب قلوبهن لعلهن تتجملن وللأمة نصف الحرية، فالرفق منصف كما
في العدة عن سيبان بن يسار قال من السنة أن الحرية إذا أقامت على
ضرار فلها به مال وللأمة يوم^(١) حديث مرسل

هل يأنى أهله وهي مرضع^(٢)

اشتهر عند العرب أن الحماة من الإرضاع يصيرن بالولد كأن ذلك ليس
داه إذا شربة الولد صدى واعتل. وقد نهى رسول الله ﷺ عنه فيما روت
أسماء بنت يزيد بن السكن أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: ألا تفتنوا
أولادكم مرأ فوالذي نفسي بيده إن العبل ليدرك المدارس على ظهره حتى
يصير عاهة^(٣) لكن روت حذيفة بنت وهب الأسدية أنها سمعت رسول الله ﷺ
يقول: لقد سمعت أن نهي عن العيلة حتى ذكرت أن الولد ودرس يصعرون
ذلك فلا يصير أولادهم^(٤) وفيه بيان حوار وفاء الأمهات ومرو الإرضاع
فاجتمع له نهي النبي ﷺ النساء عن الإرضاع حال الحمل ونهي الرجال عن
الحماة في حال الإرضاع كيلا تحبل سداكم فبهت الإرضاع في حال الحمل
أولادكم. وحوار الإرضاع حال الحمل والحماة حال الإرضاع. فإن أن
النهي نهي تنزيه لا تحريم، فغلب لا أثر العبل بطل لا اعتناء الحاهلية كونه

(١) إلهام السنن ١١/١١٧.

(٢) سنن ابن ماجه ١/٦٤٨.

(٣) صحيح مسلم ٤/١٦١.

مؤثراً، وإنشائه في الحديث الأول، لأنه مب في الجملة مع قول المؤثر
الحقيقي هو الله تعالى.

والجموع مضر بالولد حال الرضع والحي يصير بالحمل لكن في حال
كثرت دون قلته فأنه محمول على الكثرة وعدم الضرر به محمول على
القلة.

حرمة إتيان الزوجة في الدبر :

إتيان الزوجة يكون في قلبها فحسب لقول الله تعالى ﴿ فَأَتَوْهُمْ مِنْ جَنَّتْ
أَمْرُكَ اللَّهُ ﴾ (سورة النور ٢٢٢) (في الآية معنى (في) وقال تعالى ﴿ بَسَّاتُكُمْ
حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتَوْهُمْ حَرَّتُكُمْ أَفْشَنَّتُمْ ﴾ (سورة النور ٢٢٣) فبما الساء بالحديث في موضع
الحديث وهو الأرض فخرج الزوجة كالأرض. والصفة كاليد. والولد
كالبنت فجميع لا يكون إلا في الفل على أي صورة من حلف، ومن قدم
وباركة، ومستقيمة ومسطحة. والدبر ليس محل حرث وليس محل وطء
والدبر محل نجاسة دائمة لآرمة. والله تعالى حرم الزوجة في قروح الزوجة حال
حيثها لوجود النجاسة الطاهرة فلا يحرم الزوجة في موضع النجاسة الدائمة
أولى

عن حزيمة بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال (إن الله
لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن) وعن ابن مسعود
رضي الله عنه أنه قال (إتيان النساء في محاشهن حرام)

وعن جابر بن عبد الله أن يهود كانت تقول إذا أتيت المرأة من دبرها في

ثُمَّ حَمَلَتْ كَارَ وَنَدَّهَا أَحْمَدُ قَالَ وَأَمَّا لَيْسَ بِذَلِكَ حَرْثٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ
حَرْثُكُمْ أَنْتُمْ ^(١) ١٢٢٣ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْلَعُونَ مِنْ أَنْتَى امْرَأَةٍ فِي دُبُرِهَا ^(٢) حَدِيثٌ مُرْسَلٌ

حكم الاستمناء بالكف :

لا يجوز استمناء الرجل بكفه أصلاً كونه استمناءً غير البراءة، أو الأمانة
لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُرْوِجُهُمْ يَحْفَلُونَ﴾ ^(١) لَا عَلَى زَوْجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ^(٢) استمناء من أفادت الآية عدم حل الاستمناء،
وقضاء الشهوة بغير هذا منهم إلا أن يحشى على نفسه من الرطب أو من عمل
قوم لوط والاستمناء بالكف ليس من مكارم الأخلاق، وبصرف صحفة الجسم
ضرباً يائلاً لا يكاد يحشى على عقل، ومن اعتاد ذلك بغير عن النساء
الكعبة، ولم يداوى نفسه لا بغير على المرأة كقدرة الفحوى من الرجال بل
كقدرة العين.

واحفظ منك أن يصب فيه ماء الحياة يراق في الأرحاء
ولم يصح حديث فيه، لكن عموم الآية تشير إلى أنه مكروه تحريماً وقد
اختلف السلف في الحكم فيه عند الضرورة لكن الكراهة صحيحة.

حرمة السحاق :

السحاق بين المرأة والمرأة، وهو حرم متفق على تحريمه لقوله تعالى
﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُرْوِجُهُمْ يَحْفَلُونَ﴾ ^(١) لَا عَلَى زَوْجِهِمْ ^(٢) استمناء من أفادت الآية
كانت المرأة لا تحل سلك بيدها، وكان معها محرم فود أن تحت فرجها

(١) صحيح مسلم ١٥٦/٤

(٢) إجماع السنن ٢٧٧/١١

لغير روحها من امرأة، أو رجل فهي لم تحفظه، وهي من العديين أي العاديات.

لم يروى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «ولا يباشر الرجل الرجل ولا المرأة المرأة»^(١) ويدخل المرأة شيئاً في فرجها كأصبعها، أو ما شاكل ذلك لاستحلاب الشهوة من غير ضرورة مكروه تعريضاً كالأستغناء بالكف.

وإذا حافت على نفسها الزنى والعت فقعلت ذلك فأرجو أن لا واصل عليها لأن قضاء الوطر لا يجوز للمرأة إلا بالزوج وللرجل إلا بالزوجة، أو ما ملكت يمينه. والمساحقة بين المرأتين حرام متفق على حرمة

حكم تزوج المرأة في عدتها:

روى الإمام محمد عن أبي حنيفة قال إذا نكح الرجل المرأة في العدة من غيره في الطلاق البائن ودخل بها فزنى بينهما^(٢) فإن استقر بها حمل فولدت من مستبين مد بآلت، أو لأقل من ستة أشهر مد تزوجت فالولد للأول لفساد نكاح الآخر ولو ولدت لأكثر من مستبين مد بآلت ونصف حول مد تزوجت فالولد للثاني.

ولو جاءت به لأكثر من مستبين مد فارقها الأول لم يكن إبه وأقل من ستة أشهر مد تزوجها الثاني لم يكن إبه. ولو جاءت بالولد بعد مد ورفق بينهما وبين الثاني لأكثر من مستبين لم يكن إس واحد منهما فاقبل الحمل ستة أشهر وأكثر الحمل مستان.

(١) مسند أحمد بشرح النجاشي ٧٨/١٦٦.

(٢) المحم ٢٨/٣.

أنني عمر رضي الله عنه امرأة قد ولدت سنة أشهر فها برحمها فبيع ذلك
علياً رضي الله عنه فقال ليس عليها ربح فبيع ذلك عمر رضي الله عنه
فأرسل إليه فسأله فقال والوالدات يرصعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد
أن يتم الرضاعة وقال وحمله وفصاله ثلاثون شهراً سنة أشهر حملته حولين
تمام لا حد عليها أو قال لا ربح عليها قال فحلي عنها ثم ولدت
ومعى العبارة الحمل سنة أشهر والرضاعة أربعة وعشرون شهراً

وروت السيدة عائشة رضي الله عنه قالت ما نريد المرأة في الحمل عسى
مستبين ولا قدر ما يتحول ظل عود المعول^(١) وقولها رضي الله عنها سمع
لأن العقل لا يهتدي إلى معرفة المقادير

وعن علي رضي الله عنه أنه قال في المرأة تزوج في عدنها يفزق بيده
وبين زوجها الآخر ولها الصداق منه إذا استحل من فرجها واستكمل
ما بقي من عدنها من الأول، وتعد من الآخر عدة مسقلة، ثم يتزوج الآخر
إن شاء^(٢). وهو مرسل النخعي.

وقد جاء أن عمر رضي الله عنه قال في امرأة تزوجت في عدنها قال
النكاح حرام والصداق حرام وجعل الصداق في بيت المال وقال
لا يجتمعان ما عاشا ثم رجع إلى قول علي رضي الله عنه فجعل لها مهرها
وجعلها يجتمعان^(٣).

(١) سنن البيهقي ١/ ١٤٢.

(٢) سنن البيهقي ١/ ١٤٣.

(٣) إجماع السنن ٧/ ١٣٣.

(٤) سنن البيهقي ١/ ١٤٤.

حكم زوجة المفقود:

ومثله المفقود فزوجة المفقود إذا قدم وقد تزوجت امرأته، هي امرأته إن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا تحير. ولها الصداق بما استحل من فرجها ونكاح الثاني باطل.

حكم إسلام أحد الزوجين وبقاء الآخر على غيره.

إسلام المرأة قبل زوجها فاسح نكاحها لعموم قوله تعالى ﴿لَا تُزْجِي لَكُمْ وَلَا تُمْ يَحْلُو لَكُمْ﴾ مستحقة (١) الكفر بعرض على زوجها الإسلام فإذا أسلم فهدى على نكاحهما، وإن أبى أن يسلم فزق بينهما إذا كانا في ديارهم وإذا كانا في ديارهم فإذا أسلمت وزوجت إليها بات من زوجها بافتراق الدارين (٢).

حكم تبعية الولد إذا أسلم أحد أبويه:

يسع الولد خير أبويه ديناً فعن سلمة الأنصاري عن أبيه أنه أسلم وأبى امرأته أن تسلم. فجاء ابن لهما صغير ثم يسع الحنم. فأجلس النبي ﷺ لأب هبته والأم هبته، ثم خيره فقال: «اللهم اهدوه» فذهب إلى أبيه (٣).

فتخير الولد ههنا مخصوص بضرورة أن الصغير لا يهتدي بنفسه إلى الصواب والهداية من الله تعالى للصواب لغير هذا الولد غير لازمة بخلاف هذا فقد وفق لتخير بدعائه ﷺ والتحير لتطليب القلوب فقط.

(١) شرح البخاري للمصنف ٢٠/٢٧٢.

(٢) سنن النسائي ٦/١٨٥.

الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد التزوج بها :

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كنت عند النبي ﷺ فأتته رجل فحبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال له رسول الله ﷺ : «أنفرت إليها ؟» قال : لا قال : «فأذهب فانظر إليها» الحديث . وعن محمد بن مسلمة قال : خطبت امرأة فحملت أنجب لها حتى نظرت إليها في رجل لها قبل له : أنتعس هذا وأنت صاحب رسول الله ﷺ ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إذا ألقى الله في قلب امرئ خطة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها»^(١).

وعن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى كآحها فليفعل» قال : فخطبت حارية فكنت أنجب لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى كآحها ونزوحها فز وحتها»^(٢).

قال السنن : ويباح له النظر إلى وجهها وكفها فقط ، ولا ينظر إليها حاسرة ولا يطلع على شيء من عورتها وسواها كانت أدت له في ذلك أو لم تأذن . وإلى هذه الحملة ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل . وإلى نحو هذا أشار سفيان الثوري . وقال ملا علي : قول الحنابلة يباح له النظر إلى وجهها وكفها فحسب . لأنهما لبسا بعورة في حقه . ويستحب أن يبعث امرأة تصف له ما خفي عنه منها .

استحباب الوليمة :

الوليمة طعام العرس والأملاك . وقيل : طعام العرس خاصة . قال أبو عمر بن عبد البر : أجمعوا على وجوب الإتيان إلى الوليمة في العرس

(١) صحيح مسلم ١/١٢٢.

(٢) سنن ابن ماجه ١/٥٩٩.

(٣) معالم السنن ٣/١٩٦.

وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وغيرهم. ومن شرط الإحالة ألا يكون هناك مكر. وقد رجع ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم لما رأوا تصديق ذات الأرواح والولاية سنة مشروعة وليست بواحة. وما ورد في الولاية من الأمر فمحمول على الاستحباب.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: شر الطعام طعام الولاية بدعى لها الأغنياء وبترك الفقراء. ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله^(١).

قال سفيان الثوري: إنما تفسر إحالة الدعوة إذا دعاك من لا بعد عيبك دينك ولا قلبك.

وقال صاحب الهداية: إحالة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترن بها من الدعوة، فلا يترك السنة لأجل حرام اقترن بها. فإن قدر على الجمع منعهما إذا كان صاحب دعوة، أو إذا جاء، أو كان عالماً مقتدى به. وهذا لأنه بعد الحضور ولو علم قبل الحضور لا يحضر لأن إحالة الدعوة إنما تدوم إذا كانت على وجه السنة.

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دعي أحدكم إلى الولاية فليأتها»^(٢).

والولاية قد تكون شاة، وقد يكون غيرها. حبس وغيره. وقال سفيان الثوري: «أولم ولو بشاة»^(٣).

وتكون الولاية بعد الدخول. لأنه ﷺ قال: «لا بأس عوف بعد ما رأني عليه علامات الكناح»

(١) شرح البخاري للمعني ١٦٠/٢٠.

(٢) شرح البخاري للمعني ١٥٨/٢٠.

(٣) شرح البخاري للمعني ١٥٨/٢٠.

حكم الرجل يفجر بالمرأة ثم يريد أن يتزوجها:

قال محمد: قال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل يربي المرأة، ثم يريد أن يتزوجها إنه لا بأس بذلك وليس عليها عدة، وليس له أن لا يتكهن حتى تستبرأ، رحمها من الماء الفاسد لما روي أن رجلاً تزوج من امرأة ولها ابنه من غيره، وله ابن من غيرها، ففجر الغلام بالجارية فظهر بها حمل فلما قدم عمر رضي الله عنه مكة رفع ذلك إليهما فأتتهما فاعترفا فجندهما، عمر الحد وحرص أن يجمع بينهما، فأبى العلام^(١)

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في رجل بكّر اقتضى امرأة، واعترفا فجندهما مئة جلدة، ثم زوج أحدهما من الآخر مكته ونكاهما سنة^(٢)

حكم الرجلين يدعيان نكاح امرأة:

قال محمد: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجلين يدعيان نكاح امرأة، ويأني كل واحد منهما بالبيعة على نكاحه، ولا يدري أيهما نكح قل إنها نكح عن ذلك، فأيهما أقوت له بالنكاح فهي امرأته، وإن كدستهما جميعاً لم يكن بينهما وبين واحد منهما نكاح^(٣)

حكم العزل:

العزل صب ماء الرجل خارج الرحم لئلا تحمل المرأة بالولد وتركه أحسن لأن المؤثر في وجود الولد وعدمه القدرة لا العزل وفعله مكروه ومثله حبوت منع الحمل لأن الصحابة نكحوا في العزل عند رسول الله ﷺ

(١) من سهمي ١٥٥

(٢) من سهمي ١٥٥

(٣) أحمد ٧٧٩

فقال فيه **«لا عليكم ألا تفعلوا ذلكم فإنه هو القدر»** ^(١١) وقال في حديث آخر **«لا عليكم ألا تفعلوا ما كتب الله حتى سمة هي كالسمة إلى يوم القيامة إلا ستكون»** ^(١٢).

والذي يفعل هذا الزوج **«أن تكشف المرأة عن عورتها لقابلة، أو صبية أو طبيب ليضع لها في فرجها شيئاً (وليلاً أو غيره) ليمنع الحمل، محرام، لأنه كشف من غير ضرورة، ولو كانت تحمل، ولا تلد إلا مجراحة ونقصها طبيب مسلم حاذق في عذم حملها فلها أن تجرى عملية لمنع الحمل لأن الضرورات تبيح المحظورات**

إفشاء سر الزوج:

قال رسول الله ﷺ **«إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته ونعصي إليه ثم يشر سرها»** ^(١٣) وفي الحديث حذف مضاف أي أعظم حيانة الأمانة فيحرم على الزوج الرجل، أو المرأة التكلم للناس بما جرى بينه وبينها قولاً وفعلًا أو يفضي عيباً من عيوبها، أو يذكر من محاسنها ما يجب سراً، أو عرفاً سره.

حرمة الامتناع من فراش الزوج:

قال رسول الله ﷺ **«إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح»** ^(١٤) فإن المرأة مأمورة بطاعة زوجها في غير معصية، والحبس ليس بعدل في الامتناع لأن للزوج حقاً في الاستمتاع بها فوق الإضرار وبه دليل على أن سحق الزوج يوجب سحق الرب وإذا كان كذلك في قضاء الشهوة فكيف إذا كان في أمر الدين. فإذا رجعت إلى الفراش زالت المعصية

(١١) صحيح مسلم ١٥٨/٤.

(١٢) صحيح مسلم ١٥٧/٤.

الطلاق

قال ابن قدامة في المعنى: الطلاق حل قيد النكاح وهو مشروع والأصل في مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فعليه تعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرْثَاةٌ فِيمَا لَكُمْ مِنْ رُءُوسٍ أَوْ شُرَيْخٍ يَخْسَى﴾ (سورة البقرة: ٢٢١) وقوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا النَّوْءُ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَمِنْكُمْ نِسَاءٌ فَطِئْتُمْ مِنْهُنَّ أُولَئِكَ﴾ (سورة البقرة: ٢٢١) وأما السنة فما روى ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: امرؤه فليراجعها ثم لم يسكها حتى تظهر ثم تحيض ثم تقهر ثم إن شاء أمك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء^(١) وأما الإجماع فقد أجمع العلماء على جوازه، والعبرة دالة على جوازه فإنه ربما فسدت الحال بين الزوجين بقصر نكاح مفسدة محضة وصبراً مجرداً بالزام الزوج الثقة والسكينة، وجس المرأة مع سوء العشرة والخصومة الدائمة.

واختلف في الطلاق من غير حاجة إليه فقبل محرم لأنه صبر بنفسه وروحه، وعدم المصلحة الحاصلة لهما من غير حاجة إليه. فكان حراماً كإتلاف المال، ولقول النبي ﷺ: «الاصور ولاصرار» وقيل: مباح مكروه لقول النبي ﷺ: «أنقض الحلال إلى الله لطلاق»^(٢) وإنما يكون مغوياً إذا كان من غير حاجة إليه. وقد سماه النبي ﷺ حلالاً وأنه مزيل للنكاح المشتمل على المصالح المدوب إليها فيكون مكروهاً وعند الحاجة إليه مباح غير مكروه. وعند تفريط المرأة في حقوق الله تعالى الواجبة عليها مثل

(١) شرح البخاري للميني ٢٠/٢٢٦.

(٢) معالم السنن ٣/٢٣١.

الصلوة وبحرها، أو تكون غير عتيقة، أو حرجية إلى الشقاق والمخالفة مندوب إليه.

والطلاق محذور في حال الحبس، أو في طهر جامع فيه ويسمى طلاق المدعة فقد أجمع العلماء في جميع الأمصار وكل لأغصان على تحريمه والطلاق على ثلاثة أقسام حسن وأحسن وبدعي وبدعي في حال الحبس كما مر وأن يطلقها ثلاثاً، أو اثنين كلمة واحدة، أو في طهر لا رجعة فيه وطلاق غير المدخول به في حال الحبس ليس بدعي

طلاق السنة:

طلاق السنة عند الحنفية حسن وأحسن ودليل الأول وهو الحسن ما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «الطلاق السنة أن يطلق الرجل امرأته واحدة حين نظهر من حبستها من غير أن يجمعها وهو بمنزلة الرجعة حتى تنقضي العدة، فإذا انقضت فهو حاطب من الخطأ، وإن أراد أن يطلقها ثلاثاً فليطهر حين نظهر من حبستها الثانية، ثم يطلقها حين نظهر من حبستها الثالثة» وحكم ذلك حكم جميع الطلقات الثلاث في طهر واحد

ودليل الثاني وهو الأحسن ما سبق ذكره من حديث ابن عمر: «طلاق السنة الذي وافق أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ هو الطلاق في طهر لم يمسها فيه، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها، ومعنى ثم يتركها حتى تنقضي عدتها أن لا يمسها طلاقاً آخر قبل قضاء عدتها

وإن طلقها وهي حامل، فهو طلاق السنة نكح قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجعل بين وقوع التظليلين شهراً حتى يستوفي الطلقات الثلاث

وقال محمد بن الحسن لا يوقع عليها وهي حامل أكثر من تصفية واحدة
ويتركها حتى تضع حملها، ثم يوقع سائر التصفيات

إذا طلقت الحائض يعتد بذلك الطلاق :

إذا طلقت الحائض يعتد بذلك الطلاق وعنه أجمع أئمة الفتوى من
التابعين وغيرهم لما جاء عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر عمر
لنبي ﷺ فقال: انيراجعها قلت: تحسب؟ قال: نعم^(١) وإذا عجز أو
إن عجز واستحقم فقوله «نعم» يحتمل أن يكون للكف والرجوع عن هذا
القول أي لا تنكح في وقوع الطلاق واجزه بوقوعه، أو معتد لا يكون إلا
الاحتمال بها ويدل على ذلك قول ابن عمر فراجعتها وحسب لها
التطليقة التي طلقتها^(٢).

ومعنى قوله: «أبنت إن عجز واستحقم فيه حد» وإسماعيل فإنه يقول
أبنت إن عجز واستحقم الأسقط عنه الطلاق حمقه، أو يصد عنه
فالطلاق في الحبس واقع ولو لا أنه قد وقع لم يكن لأبيه ﷺ بالمراجعة
معنى.

وفي رواية لمسلم عن أنس بن سيرين سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق
فقال: طلقها وهي حائض فذكر ذلك لعمر فذكره لنبي ﷺ فقال: امرأ
فانيراجعها فإذا طهرت فليطلقها لظهرها قال: فراجعتها، ثم طلقها لظهرها
قلت: فاعتدت بذلك التطليقة التي طلقته وهي حائض؟ قال: مالي
لا أعتد بها وإن كنت عجزت واستحقت^(٣) وفي رواية نافع قال له

(١) صحيح البخاري ٢٠، ٢١، ٢٢.

(٢) صحيح مسلم ١٨١/٤.

(٣) صحيح مسلم ١٨١/٤.

عبد الله ما صنعت التطليقة " قال واحد عندك

وبعضهم احتج بقول ابن عمر: فإنها عني، ولم يرد مثبتاً وهو حديث
قال فيه أهل الحديث لم يرد أبو الويز حديثاً لكن من هذا، وقد روي عن
الشعبي إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض لم يعتد بها معه، ثم بعد المرأة
نكح الحبيصة في العدة، فبطل عيب الطلاق، ولا يعتد نكاح الحبيصة

حكم إيقاع الطلقات الثلاث مجموعة:

من طلق ثلاثاً مجموعة بانت امرأته منه وأثم، لأن ابن عمر كان إذا سئل
عن الرجل يطلق امرأته وهي حائض يقول: أما أنت فطلقها واحدة، أو اشتر
إن رسول الله ﷺ أمره أن يجمعها، ثم يمهلهما حتى تحبس حبيصة أخرى، ثم
يمهلهما حتى تنفجر، ثم يطلقها قل أن يسبها، وأما أنت فطلقها ثلاثاً فقد
عصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك وبانت منك^(١)

وهو مذهب جماهير العلماء من التابعين، ومن بعدهم منهم الأوزاعي
والثوري والمحمي، وأبو حنيفة وأصحابه، ومالك وأصحابه، والشافعي
وأصحابه، وأحمد وأصحابه وأخرون كثيرون وقالوا: من خالف فيه فهو
شاذ مخالف لأهل السنة واحتج المخالفون بما روي طاووس عن ابن عباس
قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ومنسبين من خلافة عمر
طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجبوا في أمر
قد كانت لهم فيه أناة فلما أمضيه عليهم فأمضاه عليهم^(٢)

وقد أجاب الضحاوي عن حديث ابن عباس بأنه مسوَّح لأن عمر

(١) صحيح مسلم ٤/١٨١

(٢) صحيح مسلم ٤/١٨٠

(٣) صحيح مسلم ٤/١٨٤

رضي الله عنه حاصب ذلك الناس الذين قد علموا ما تقدم من ذلك في زمن النبي ﷺ فلم يكر عليه منهم مكر ولم يدفعه دافع فكان ذلك أكبر الحجج في نسخ ما تقدم من ذلك، كقصيده في شارب الخمر فإن الحد كان في زمن النبي ﷺ وأبي بكر أربعين ثم إن عمر لما رأى الناس يتبعوا في الخمر واستخفوا بالعقوبة فيها قال: أرى أن تنزع فيها حد المعتري لأنه إذا مكر هذى، وإذا هذى افتري وكان ذلك على ملا من الصحابة ولا يكر أن يكون الأمر في طلاق السنة على ما كنتم.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان معنى قول ابن عباس أن الثلاث كنت تحسب على عهد رسول الله ﷺ واحدة يعني أنه بأمر النبي ﷺ، فالذي يشبه والله أعلم أن يكون ابن عباس قد علم أن كان ثبت نسخ فإن قيل: فما دل على ما وصفت؟ قيل: لا يشبه أن يكون ابن عباس يروي عن رسول الله ﷺ شيئاً، ثم يحالقه شيء ثم يعلمه كان من النبي ﷺ فيه خلاف^(١). وقد مثل الإمام أحمد بن حنبل لما قيل له حديث مسلم الذي رواه أن أبا الصفاء قال لاس عباس: أعلم أما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وثلاثاً من إمارة عمر فقال ابن عباس: نعم^(٢). قيل لأحمد: أي شيء نرده؟ فقال: برواية الشافعي عن ابن عباس خلافة^(٣) وصياني.

وقد روى الطحاوي أحاديث عن ابن عباس تشهد بانسح ما قاله منها ما رواه من حديث الأعمش عن مالك بن النخعات قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: إن عمي فلق امرأته ثلاثاً فقال: إن عملك عصي الله فأثمه الله

(١) سنن البيهقي ٣٣٨/١٧

(٢) صحيح مسلم ١٨١/٤

(٣) إعلال السنن ١١/١٧٣

وأضاع الشيطان فلم يجعل له محرماً. فقلت: فكيف ترى في رجل يحنث له فقال: من يخادع الله يخادعه^(١).

ولربما ادعى قوم أن حديث ابن عباس في غير المدحول بها وغير المدحول بها إذا طنفت ثلاثاً وقع الاتفاق فالمدحول بها أولى. وروى الشعبي قال: قلت لعاطمة بنت قيس حديثي عن طلاقك قالت: طلقني روجي ثلاثاً وهو خارج إلى اليمن فأحر ذلك رسول الله ﷺ^(٢).

وعن عبادة بن الصامت قال: طلق حدي امرأة له ألف تضيقة فاطلقت إلى النبي ﷺ فسأله فقال: أما اتق الله حديثك^(٣) أما ثلاثة فنه، وأما تسعة وسبع وتسعون فعدوان وظلم إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له^(٤).

وفي حديث عويمر العجلاني قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمكنتها فطلقها ثلاثاً فل أن يأمره رسول الله ﷺ^(٥).

وروى ابن القيم في زاد المعاد عن زيد بن وهب أنه رفع إلى عمر بن الخطاب رجل طلق امرأته ألفاً فقال له عمر: أصلفت امرأتك فقال: إنما كنت ألعب، فعلاه عمر بالذرة وقال: إنما بكفبك من ذلك ثلاث. سكنت عن إسناده ابن القيم ومنده صحيح.

الفرق بين قوله أنت طالق ثلاثاً وأنت طالق أنت طالق أنت طالق:

إذا قال الرجل لزوجته أنت طالق أنت طالق أنت طالق بكلام متصل بهير المدحول بها فهي واحدة لأنها است منه الأولى ولعل الثانية والثالثة وإذا

(١) صحيح البخاري بشرح المعني ٢٠/٢٣٣.

(٢) سنن ابن ماجه ١/٦٥٢.

(٣) مجمع الزوائد ٤/٣٣٨.

(٤) صحيح البخاري بشرح المعني ٢٠/٢٣٥.

قال الرجل لزوجته أنت طالق ثلاث مرات بحتمل وجهين أحدهما أن يكون بكلام متصل، وثانيهما أن يكون بكلام مفصل. والكلام المتصل محتمل لأنه يكون في حكم قوله أنت طالق ثلاثاً فيسأل عن عباس أنه ليس في حكمه بل قوله أنت طالق ثلاثاً ثلاث. وأنت طالق أنت طالق أنت طالق بكلام متصل واحدة.

عن محمد بن أبياس بن الكبير أنه قال: طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها، ثم بدا له أن ينكحها فحاض بسنني فذهبت معه أسأل له فقال أبا هريرة وعبد الله بن عباس عن ذلك فقالا له لا يرى أن ينكحها حتى تروح روجاً غيرك قال فبما كان طلاقاً في إياها واحدة فقال ابن عباس إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فصل وهذه رواية سعيد بن حبيب وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد وعكرمة، وعمرو بن دينار، ومالك بن الحارث، ومحمد بن أبياس بن الكبير، ومعدية بن أبي عباس الأصمري كلهم عن ابن عباس أجاز الطلاق الثلاث وأما هذا.

وروى الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنهما في رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها قال عقدة كانت بيده أرسلها جميعاً، وإذا كانت تترى ليس بشيء. قال سفيان الثوري تترى يعني أنت طالق أنت طالق أنت طالق أيها نيين بالأولى والثنتان ليسنا شيء.

وروى أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال إذا قال الرجل لامرأته ولم يعمل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت الأولى وكانت الثنتان قبله لا يملك. وإذا طلقها ثلاثاً جمعة فهي عليه حرام حتى ينكح روجاً غيره.

حكم طلاق الصبي والمجنون والنائم:

طلاق الصبي لا يقع، وطلاق المجنون لا يقع، وإذا لمع الصبي وطلق وقع طلاقه. والمجنون إذا أفاق وطلق وقع طلاقه ومثل المجنون المعنوه ولا يقع طلاق النائم.

لما روى علي عن النبي ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتنم وعن المجنون حتى يعقل»^(١) وجاء عن علي رضي الله عنه قوله: كل الطلاق جائز إلا طلاق المعنوه^(٢) وعن الشعبي وإبراهيم في الذي يطلق ويعتق في الممات قال: ليس بشيء^(٣).

حكم الطلاق المكروه:

الإكراه: الإغلاق لأن المكروه يعلق عليه في أمره، ويصيق عليه حتى يطلق. والإغلاق: حرج النفس.

أما من زعم أن الإغلاق العصب، فقد غلط. لأن أكثر طلاق الناس في الغضب. ومن زعم أن الإغلاق يعني أن يرتكب الطلاق في الإغلاق فارق عقله حتى صار محتوماً فيدعي أنه كان في غير عقله. ولو جاز هذا لكان كل واحد من خلق الله ممن يحور عليه العصب والحرج أن يدعي في كل ما جاء أنه كان في حال إغلاق. فنسقط عنه الحدود، ونصير الحدود خاصة لا عامة لغير الحرج.

لكن في الجامع: علق إذا غضب غضباً شديداً فالعصب الشديد غير

(١) سنن البيهقي ٣٥٩/٧

(٢) سنن البيهقي ٣٥٩/٧

(٣) سنن البيهقي ٣٥٩/٧

الغصب العادي فطلاق العسر واقع، وطلاق الشدد الغصب الذي لا يميز بين الأبيض والأسود وإذا شئ عن طلاقه أنكره أشد الإنكار، ونيراً من أن يكون فائه غير واقع، وذهب العلماء في حكم طلاق المكره مذهبين

الأول إذا صيق على المكره، وشدد عليه لم يقع حكم طلاقه، كذا له يطلق، وإليه ذهب علي بن أبي طالب، وابن عمر وابن الزبير، وعمر بن عبد العزيز وعطاء، والحسن بن أبي الحسن وابن عباس وعمر بن الخطاب والضحاك وإليه ذهب مالك بن أنس، والأوزاعي والثوري، وأحمد بن حنبل، وحدثهم حديث عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول لا طلاق ولا عتاق في إغلاف^(١)، وما روى الحسن أن علياً رضي الله عنه قال: لا طلاق لمكره^(٢).

الثاني طلاق المكره حائر واقع، وإليه ذهب الشعبي وإبراهيم النخعي وأبو قلابة وابن السبب والزهري، وقتادة وسعيد بن جبيرة، وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابه وحدثهم ما روى العرج بن قسيلة عن عمرو بن شراحيل أن امرأة أنكرت زوجها على طلاقها فطلقها، فوقع ذلك إلى عمر فأقصى طلاقها^(٣) وكذا روى عن ابن عمر نحوه، وكذا عن عمر بن عبد العزيز وجاء عن إبراهيم النخعي تفصيل آخر وهو أنه إن وُزِيَ المكره لم يقع وإلا وقع.

والقيء كره، والوعيد كره، والقتل كره، والعسر الشديد كره

(١) معجم السنن ٣/٢٤٢.

(٢) سنن البيهقي ٣/٣٥٧.

(٣) شرح البخاري للمعني ٢٠/٢٥٠.

حكم الطلاق في الغضب

طلاق اعصاب يقع وفي رواية عن الحنفية به لا يقع

حكم طلاق السكران:

ذهب العلماء فيه مذهبين فعصمهم ذهب إلى أنه لا يقع وهو مذهب عثمان بن عفان، وجابر بن عبد الله، وعنده وطائفة، وغيرهم وذهب بعضهم إلى أن طلاقه يقع وهو قول الحسن ومعيد بن المسيب، والشافعي وميمون، وحبيب بن سليمان بن بشار، والأوزاعي والثوري وهو قول أبي حنيفة ومالك واحتلف فيه قول الشافعي وأجاز مرة ومعه أخرى وقول الحنفية أقوال السكران وعقوده كلها نائمة كقول القاضي لا الردة وإذا ارتد لا نيين امرأته استحساناً.

حكم طلاق الغالط أو الناسي:

الغالط أو الناسي إذا طلق غلطاً سبق لسانه بترمه الطلاق عند الحنفية وهو قول الشافعي في قول ومالك وذهب الجمهور إلى أن طلاق المحطوء لا يقع وعند الحنفية يقع لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ: "الطلاق ثلاث جدم من حد وهو نكاح حد الكفر والطلاق والرجعة" ^(١) ولعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم وحديث رفع الخط والنسيب والاستكراه أي رفع الإثم لا الحكم عند الحنفية.

طلاق غير المسلم:

نُسب إلى مالك، وداود عدم وقوع طلاق غير المسلم، وذهب الجمهور إلى أنه يقع طلاق غير المسلم كما يصح نكاحه وغير ذلك من أحكامه.

حكم طلاق الرجل في نفسه

من نوى الطلاق وعزم عليه في نفسه ولم يتكلم به فلا يقع لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى لا يتجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم به» (١).

حكم استعمال بعض ألفاظ الكتابات ومتى تكون طلاقاً ؟

قال أبو حنيفة، والثوري رحمهما الله تعالى: إذا قال الزوج لزوجته الحقني بأهلك، وشبهه من كتابات الطلاق كقوله: لا سبيل لي عليك، الطريق لك واسع، حلت علي عاربك، فارقتك، سؤحتك وقال أبو يوسف في قوله فارقتك أو خدعتك أو حليت سبيلك، ولا ملك لي عليك أنه ثلاث إذا نوى بذلك الطلاق كان طلاقاً وإن لم يرد به لم يرد شيء، لكنهما قلنا: إذا نوى واحدة، أو ثلاثاً فهو ما نوى وإن نوى اثنين فهي واحدة بالنية وقال مالك: إن أراد به الطلاق فهو ما نوى واحدة، أو اثنين أو ثلاثاً وإن لم يرد شيئاً فليس بشيء. فألفاظ الكتابات عند الحنفية لا تكون طلاقاً إلا بالنية ويصح فيها نية الواحدة والثلاث ولو نوى اثنين فواحدة والدليل ما روت السيدة عائشة رضي الله عنها أن أمة الجوز لما أدخلت على رسول الله ﷺ

ودعا منها قالت أعوذ بالله منك فقال لها فلفد عدت عظيم الحنفي
أهنتك

فكل من تكلم بشيء من ألفاظ الكسبيات التي تدل على الطلاق، وله يرد
مراقب بل أراد غيره فالقول قوله فيه فيما بينه وبين الله تعالى

وأما إذا تلفظ بصريح الطلاق وقال عبت به عن الزواج لا يصدق
فصاء. ومن الكسبيات الكذبة إذا كتب طلاق امرأته في كتاب، أو لوح، أو
على حائط أو أرض لا يقع إلا سبه إذا لم يكن على وجه المحذوفة مثل أن
يكتب امرأته طلاق. وأما إذا كتب على وجه المحاصة والبرساة مثل أن
يقول يا فلانة أنت طالق، أو إذا وصل إليك كتابي قالت طالق، فإنه يقع به
الطلاق من غير لينة ولا يصدق.

ثم إذا كان الكتاب بغير تعليق وقع في الحال كأنه قال لها أنت طالق. وإن
كان معلقاً بأن كتب إذا حامك كذاي فأت طالق لا يقع حتى يصل إليها لأنه
عقل الوقوع بشرط المحي. فلا يقع قبله. وإن وصل الكتاب إلى أيها فبرقه
بأن يدفعه إليها فإن كان المتصرف في أمورها وقع وإن لم يكن المتصرف في
أمرها فلا يقع. وإن أحيرها ما لم يدفعه إليها لأنه كالأجنبي

حكم من قال لامرأته: أنت علي حرام:

قال عبد العزيز بن أبي سلمة هي واحدة إلا أن يقول أردت ثلاثاً وثلاث
وإن لم يرد واحدة في واحدة راسخة. وإن لم يرد بيمين يكثرها، وإن لم يرد
برقة ولا بيمين فهي كذبة. وإن قال أبو حنيفة وأصحابه غير أهم فلو إن
يؤثر الشرع فهي واحدة. وإن لم يرد ثلاثاً فهو يمين

وقال ابن مسعود: إن بوى طلاق فهي تفضيئة وهو أمك بها، وإن لم ينو طلاقاً فهي يمين بكتفها وعن ابن عمر مثله^(١) وقال الشافعي ليس قوله أنت علي حرام بطلاق حتى يبوّه، فإن أراد الطلاق فهو ما أراد من الطلاق، وإن قال أردت تحريماً فلا طلاق كان عليه كفارة يمين.

وقال أحمد: يلزمه كفارة طهر وهو قول أبي قلابة وسعيد بن جبلة. وقال مالك: هي ثلاث ولا يسأل عن بینه^(٢) وفي رواية البخاري عن ابن عباس قال: إذا حزم امرأته ليس شيء. وقال لكم في رسول الله أسوة حسنة^(٣) ومن قال لامرأته لا حاجة لي بك فتغير فيه بینه فإن قصد طلاقاً طلقت وإلا فلا.

الفاظ الطلاق:

صريح الطلاق لا يحتاج إلى نية لأن الشارع وضعه له فكذلك حقيقة والحقيقة لا تحتاج إلى نية. وهو نوعان:

الأول: قلوا قال لها أنت طالق، أو أنت مطلقة، أو طلقتك. تقع بأحد هذه الألفاظ طلقة واحدة رجعية ولا تصح فيه بية الثنين والثلاث ولو بوى لإبائه فهو رجعي لأنه بوى صدم وضعه الشارع.

والثاني: لم قال لها أنت الطلاق، أو أنت طالق الطلاق، أو أنت طالق طلاقاً. تقع بأحد هذه الألفاظ طلقة واحدة رجعية. وتصح فيه بية الثلاث دون الثنين لأنه ذكر المصدر الطلاق، وطلاقاً وهو يحتمل العموم ويحتمل الأدنى فعند الإطلاق يحتمل على الواحد لأنه متبعض، وإن بوى الثلاث

(١) شرح البخاري للمصنف ٢٠/٢٤٠.

(٢) شرح البخاري للمصنف ٢٠/٢٤٠.

(٣) شرح البخاري للمصنف ٢٠/٢٤١.

ونقل أنه محتمل كلامه وإنما لا تصح به الشبهة لأن المقصد حسن
الطلاق.

ولو يرى بقوله أنت طالق طلاقاً شبيهاً بطلاق واحدة وطلاقاً آخرى
وقعت لأن كل واحد من التظليل بحتمل الإيقاع قصار كانه قال أنت طالق
أنت طلاقاً وهكذا الحكم في بقوله أنت طالق طلاقاً. ولو قال أنت
طلاق، وقال عبت به عن وثاق لا يصدق فقرة. ولو قال عبت به عن
العمل يقع ديانة. ولو قال أنت طالق من وثاق، أو من هذا القيد لم يقع
شيء في القصاص. ولو قال أنت طالق من هذا العمل وقع فضاة لا ديانة
ولو قال أنت طالق ثلاثاً من هذا العمل ضلقت ثلاثاً ولا يصدق فضاة أنه لم
يسر لطلاق. ولو قال إفتك طالق، أو وجهك طالق، أو وحك طالق، أو
حسبك طالق، وقع الطلاق. لأن لفظة الوجه والزوج والحسد معاً بمعنى
عن جميع البدن.

• وصف التظليقة طليقة، وقد كانت الثنت. ولو قال تسانه وهي أربع
يسكن تظليقة تقع على كل واحدة تظليقة، ولو قال أنت طالق من واحدة
إلى ثلاث يقع ثنتان عند الإمام. وقال أبو يوسف ومحمد يقع ثلاثاً. ولو
قال أنت طالق من واحدة إلى شئ يقع واحدة عند الإمام. وقال
ثنتان. ولو قال أنت طالق واحدة في شئ وقعت واحدة. ونسب في
شئ وقعت اثنتان. ولو قال أنت طالق من هذا إلى دمشق، أو في المدينة
ضلقت في الحال في جميع البلاد. ولو قال أنت طالق عداً وقع لطلاق
بصوغ الحجر ولو نوى آخر النهار طلاقاً ديانة. ولو قال أنت طالق اليوم
عداً، أو عداً اليوم يزوجها أو يزوجها دكرأ. ولو قال أنت طالق قبل أن
أزوجهك ليس بشيء ولا يقع.

ولو قال أنت طالق ما لم أضيقك، أنت طالق متى ما لم أضيقك، أنت

طالق متى لم أطلقك فشرط وقوع الطلاق بانسكته والسكوت رمز حال
عن التطبيق، وهذه الألفاظ متى متى ما لموت حقيقة وأما ما تستعمل في
الموت وغيره قال تعالى ﴿ مَا ذُكِّرَ حَيًّا ﴾ (نجم ٣١) أي وقت الحياة فعنى
وجد وقت السكوت وقع الطلاق

ولو قال أنت طالق إن لم أطلقك، أو أنت طالق إذا لم أطلقك، أو أنت
طالق إذا ما لم أطلقك لم ينفذ حتى تموت لأن إن وبذا للشرط فكان
الطلاق معلقاً بعدم التعليق فلا يتحقق لعدم إلا بالموت وقت الصحاح
إن وإذا بمعنى متى ومتى ما.

ولو قال أنت طالق ثلاثاً ما لم أطلقك أنت طالق فهي طالق هذه
الواحدة لأنه واحد شرط البر وهو عدم الموت الحالي عن التطبيق ولو
قال أنا ميت طالق لم يقع شيء وإن بوي ولو قال أنت ميت طالق، أو عليك
حرام ونوى الطلاق فواحدة باقية.

ولو قال أنت طالق هكذا، وأنت بأصابعه الثلاث فثلاث وأما واحدة
واحدة، وبأصبعين ثنتان

ولو قال أنت طالق ولم يشر وقعت واحدة، لأنه لما لم يذكر العدد بقي
مجرد قوله أنت طالق فتقع واحدة

ولو قال أنت طالق كذا وكذا طنقت ثلاثاً لأنه إذا ذكر كذا وكذا لم يرد
أحد عشر على ما عرف.

ولو قال أنت طالق وطالق، وقعت واحدة لأنه لم يعلق كلامه بشرط،
ولم يذكر في آخره ما يعبر أوله فكان كل لفظ ابتداء على حدة، فوقع الطلاق
بقوله أنت طالق ونسب منه فتصادفها الكلمة الثانية (وطالق) وهي طالق فلا
تقع ومثلها لو قال أنت طالق طالق، أو أنت طالق واحدة واحدة

ولو قال أنت طالق واحدة قبل واحدة، أو واحدة بعدها واحدة وقعت واحدة لأن الأصل في القلبية والعديّة أنه متى ذكر الطرف مقروناً به، الكتابة بين طلاقين كان الطرف صفة للمذكور آخره، وإن لم يقر به هذه الكتابة فهو صفة للمذكور أولاً فتقوله أنت طالق واحدة قبل واحدة، فانقلبه صفة للأولى، والإيقاع في الماضي يفتح للحال، لأن الإحسوس يشاءات شرعاً فوقعت الواحدة كانت بها فلا يقع ما بعدها، وقوله بعدها واحدة والعديّة صفة للأخيرة وقد حصلت الإبانة قبلها فلا يقع إلا واحدة

ولو قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة، أو أنت طالق واحدة بعد واحدة فتدبر لأن القلبية صفة للأخرى فانقضى يقدعها في الماضي ويفتح الأولى في الحال فيقتريان، وفي المسألة الشبهة العديّة صفة للأولى، فانقضى يفتح الواحدة في الحال، ويفتح أخرى قبلها فيقتريان

ولو قال أنت طالق واحدة مع واحدة، أو معها واحدة فتدبر أيضاً لأن كلمة مع للمقارنة ولو قال إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة وواحدة فدخلت وقعت واحدة، وقال أبو يوسف ومحمد ثنتان

ولو قال أنت طالق واحدة وواحدة إن دخلت الدار فدخلت وقعت ثنتان بالإجماع والفرق بين المسائلين أن الشرط إذا تأخر عن صدر الكلام ينوقف عليه جميع الكلام فنفع جملة أما إذا تقدم لا مغير له فلا ينوقف والجميع يحتمل الترتيب ويحتمل القران فعلى تقدير احتمال الترتيب لا يقع إلا واحدة كما إذا صرح به فلا يقع الزائد عليه بالثبوت ولو قال لمغير المدحول به أنت طالق طالق إن دخلت الدار كانت الأولى ولم تتعلق بالثانية.

ولو قال للمدحول به أنت طالق طالق إن دخلت الدار تقع واحدة للحال وتعلق الثانية بالدخول.

وصف الطلاق:

منى وصف الطلاق بوصف لا بوصف به ولا يحتمله وقع الطلاق. وطلق
لوصف ثم إذا كان بوصف به فإن كان لا يسيء عن شدة وعظيمة فهو
رجعي. وإن كان يسيء عن شدة فهو بائن.

ولو قال أنت طالق طلاقاً لم يقع وقع واحدة لأن الطلاق لم يوصف
بذلك.

ولو قال أنت طالق وثلاثاً الحبار ثلاثة أيام يقع ويبطل الشرط
ولو قال أنت طالق فصل الطلاق. أو أكمنه أو أحبه يقع واحدة
رجعية، لأن الوصف لا يبنى عن شدة.

ولو قال أنت طالق بائن، أو فحل الطلاق أو أعطضه، أو منى البت
يقع واحدة دائمة، وإن بوي الثلاث ثلاث.

اختيار الزوجة:

لو قال لها أزوجك اختاري بينى علقاق فهذا أن تطلق نفسها في مجلس
عندها فإن كانت حاضرة فسماعها، وإن كانت غائبة فبجوابها لأن
المحيرة لها خيار المجلس بوجماع النسخة. ولأن زوجها ملكها فعلى
الاختيار ويبطل الخيار بالقيام لأنه دليل الإعراض وتبدل المجلس
حقيقة بالاستقبال إلى مجلس آخر. ولو كانت في صلاة مكتوبة أو نية وحيرت
فأنمت الصلاة لا يبطل، وكذا في التطبير إن أنمت ركعتين لأنها مسموعة من
نطقها. وإن رادت على ركعتين فدخلت في صلاة أخرى، أو أنمت أربعاً بطل
خيارها.

ولو كانت قائمة فحيرت فعدلت فهي على خيارها لأنه دليل التروي.

وكذا إذا كانت قاعدة ونكأت، أو متكنة ففعدت لأنه انتقال من حنة إلى جلسة وليس بإعراض.

فإذا احتارت نفسها فهي واحدة ثالثة

والأصل فيه ما روت عائشة رضي الله عنها قالت: حبر رسول الله ﷺ فاختارنا الله ورسوله فلم يعد ذلك علينا شيئاً^(١) وعن عمرو، وعلي بن إبى مسعود، ورديد بن ثابت، وإبى عباس، وعائشة رضي الله عنهم ومن التابعين عطاء وسليمان بن يسار، وربعة والزهرى كلهم قالوا: إذا احتارت روحها فليس شيء. وهو قول أئمة الفتوى. وإن احتارت نفسها فحكى الترمذي عن علي أنه واحدة ثالثة^(٢) وأبو داود عن علي أنه واحدة ثالثة^(٣)

ذكر النفس في الخيار:

ولا يد من ذكر النفس، أو ما يدل عليه في كلامه أو كلامها فلم قال اختاري فقالت: اخترت لبس شيء والصواب اختاري نفسك فتقول اخترت. أو تقول اختاري فتقول: اخترت نفسي

منى يكون الاختيار طلقة رجعية ؟

لو قال: اختاري نفسك، أو أمرك بيدك بتعليلة، فاختارت نفسها فهي واحدة رجعية لما روى أبو يوسف بسنده إلى عمرو بن الخطاب وإبى مسعود رضي الله عنهما أنهما قالوا في اختاري: إن احتارت روحها فهي امرأته وإن احتارت نفسها فواحدة وهو أمك بها^(٤) ولو قالت: طلقت نفسي، أو

(١) شرح البخاري للميني ٢٠/٢٣٧.

(٢) حرم لأحد من ١٣٨.

(٣) معالم السنن ٣/٢١٧.

(٤) الآثار ١٣٩.

اخترت نفسي بتقليبة فهي رجعية ومصار كأنه قال طلقني نفسك وذكر
الطلاق بعقب الرجعة

منى يكون الاختبار لاغياً ؟

ولو خيرها فقالت اخترت نفسي لأن روحي لا يقع . لأنه الإصرار
عن الأول فلا يقع لما روى محمد في الآثار عن أبي حنيفة بسنده إلى السيدة
عائشة قالت . حيرت رسول الله ﷺ واختارها فسم بعد ذلك علياً طلاقاً^(١)
ولو خيرها فقالت اخترت نفسي ، أو روحي لا يقع لأن أو لنفسك فلا
يقع الطلاق بالشك .

منى يكون الاختبار عاملاً ؟

ولو خيرها فقالت اخترت نفسي وزوحي طلقته ، ولا يصح العطف

تفريعات أمرك بيدك :

لو قال لها أمرك بيدك ، وبوى الثلاث صح ووفعت الثلاث
ولو قالت في جواب الأمر باليد اخترت نفسي بواحدة ، وكذا قد بوى
الثلاث فهي ثلاث .

ولو قال لها أمرك بيدك فاختارت نفسها وقع الطلاق
ولو قال لها أمرك بيدك فقالت أنت علي حرام ، أو أنا عليك حرام فهو
جواب وطلقت .

ولو قال لها إن دخلت الدار فأمرتك بذلك إن طلق نفسك حين سمعت
قدمها في الدار طلق. وإن طلق نفسها بعد منتهى خطوبتي لم تنكح.

تخييرها بالطلاق:

لو قال لها طلقي نفسك قلها أن تطلق نفسها في المجلس ونفع واحدة
رجعية وليس له أن يرجع عنه، ومثله قوله أنت طالق إن شئت، أو أحسنت
أو أردت، أو رخصت فهو كالحياء وفي المجلس وإن طلق نفسها ثلاثاً
وقد أرادها الزوج وقعن ولا تصح به الشئ إلا أن تكون أمة.

ولو قال لها طلقي نفسك فقلت أنت طالق، أو أنت طالق ونفع
الطلاق.

ولو قال لها طلقي نفسك متى شئت، أو إذا ما شئت قلها
أن تطلق نفسها في أي وقت شاءت ولا يتقيد بالمجلس ولو ذكرته لا يرد.

ولو قال لغيره طلق امرأتي إن شئت، اقتصر التوثيق على المجلس
ولو قال له طلق امرأتي لا يتقيد بالمجلس.

ولو قال لها أنت طالق إن أحسنت، فقلت شئت وقع لأن المحنة
محبة وإرادة ويصح فقد وجد الشرط.

ولو قال لها أنت طالق إن شئت فقلت أحببت لا يقع لأن المحبة
ليست فيها إرادة ومثبته فله بإحد الشرط.

ولو قال لها طلقي نفسك قلها شئت قلها أن تعرف الثلاث لأن شئت
تقتضي تكرار المعنى ويتقصر طلاقها على ما شئت من الطلقات في الكساح
لقدامة حتى لو كان صنفها ثلاثاً عادت إليه بعد زوج حر ولا تملك تطليق
وليس بها أن تجمعها. لأن كلمة نوجب عموم الاستبعاد لا عموم الاحتمال.

ولو قال لها طلقني نفسك ثلاثاً فصلقت واحدة فهي واحدة لأنها أوفعت
بعض ما ملكتك.

ولو قال لها طلقني نفسك واحدة فصلقت ثلاثاً لم يقع شيء عند أبي
حنيفة لأن لفظ الواحدة غير لفظ الثلاث وغير معناه فقد أنت غير
ما ملكها فكذلك كلاماً متداً فلم يقع وقال أبو يوسف ومحمد يقع واحدة
لأنها منك الواحدة، وقد أنت بالزيادة عليها فتعبر

ولو قال لها أنت طالق كيف شئت وقعت واحدة رجعية إن لم تغل
شئت

ولو قال لها أنت طالق كيف شئت وقعت واحدة بائنة إذا قالت شئت
وإذا كان الزوج قد بوى فيها ثلاثاً وقعت.

ولو قال لها أنت طالق ما شئت، أو ثم شئت فيها أن تطلق نفسها ما
شئت لأن ما وكم يستعملان في العدد فقد فوجئ إليها أي شيء شئت من
العدد.

ولو قيل له أنت امرأة؟ فقال لا وبوى الطلاق، وقع ولو قالت له
أنت لي بروج، فقال الزوج صدقت وبوى الطلاق وقع

ولو قال لها أنت لي بامرأة، أو ما أنت لي بامرأة، أو أنت لك بروج،
أو ما أنت بروج وبوى الطلاق يقع لأن اللفظ يحتمل الطلاق بالإصهار
تقديره أنت لي بامرأة لأي صفت وإذا احتمل ذلك وبواه صححت لينة
بوقع الطلاق وقال الصاحبان لا يقع لأنه حرام كس ولا يقع وإن بوى

ولو قال له أخبرني هل امرأتك إلا طالق؟ فقال الزوج لا طلقنا ولو قال
نعم لا تطلق لأن قوله نعم معه، نعم امرأتي غير طلاق وقوله لا معه
ليس امرأتي إلا طلاق

ولو قال لامرأته فولي ال طالق لم ينفق حتى تقبل لأنه أمر
بالإنشاء.

ولو قال لعبودي قال لامرأتي بها طالق طلق قال أم لم ينفق لأنه أمر
بالإحصار وأنه يستدعي سبق المحرم به.

ولو قال له أخبر إن لم تنقض حقي اليوم فامرأتك طالق قال نعم وأراد
حواجه انعقدت بيمينه فكأنه قال نعم امرأتي طالق إن لم أقض حقت ففيه
معنى اليمين.

تعليق الطلاق :

إذا علق الطلاق بشرط وقع عفيه وانحلت اليمين وانتهت إلا في
كلمة واحدة الشرط إن، وإذا، وما، ومنى، وكل، وكذا، أما إن بشرط
محض ليس فيها معنى الوقت وأما إذا، وما، ومنى، ففيها معنى
الوقت على ما يشاء وبلي الشرط فعل لأنه يتعلق به الحزاء وهو فعل وأما
قول، وكذا، فليست بشروط لأنه لا يبيها إلا اسم تكن لتعلق الفعل بالاسم
الذي يليها الحق بالشرط.

فإذا علق الطلاق بشرط وقع عفيه وانحلت اليمين وانتهت لأن الفعل
إذا وحده لم بشرط فلا تبقى اليمين إلا في كلمة فأنه لعموم الأفعال ويندم
التكرار ضرورة كما بينا حتى تقع الطلقات الثلاث المملوكات بالاحتاج
القديم ولو تزوجها بعد زوج آخر، ووحد الشرط وهو الزوج لم يقع
الطلاق لأنه إنما علق ما يسكه من الصفات وقد انتهى ذلك وهو الحزاء
فتنهي اليمين ضرورة.

ولا يصح التعقيب إلا أن يكون الخلف مالمكان كقوله لامرأته إن دخلت
الدار فأنت طالق وقوله لأخيه إن تزوجت فأنت طالق وقوله كل امرأة

أنزوجها فهي طلاق فهو إصافه الطلاق إلى ملك وإيس طلاقاً قبل نكاح
بمضى ما سمي امرأة، ثم تزوجها لزمه الطلاق، وكذلك إصاف ملك النكاح
إلى محل لزمه الطلاق بالزواج. روى أبو يوسف بسنده إلى إبراهيم وعامر
عن الأسود أنه ذكرت له امرأة فقال: إن تزوجتها فهي طلاق فقال أهل
الحجاز والخامس فقالوا ليس بشيء فلفني ابن مسعود رضي الله عنه فقال
أحرها أنها أملت نفسها. أخرجه الإمام محمد في الآثار عنه ثم قال ويقول
ابن مسعود: نأخذ، وروى لها صدقاً نصف صدق الذي تزوجها عليه،
وصدقاً مثله بدخوله بها. وهو قول أبي حنيفة.

فإن وجد الشرط في ملك المحت البمين ووقع الطلاق وإن وجد الشرط
في غير ملك المحت البمين لوجود الشرط. ولم يقع شيء بعده فنزل
المحل كما قال لامرأة قبل نكاحها أنت طلاق قال سامة لعمر

وقوله: إن تزوجت فلانة فهي طلاق غير قوله تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ﴾
عنه الله ليهن من نفسه، لصدق ﴿الله﴾ قال الشعبي،
والشعبي، والأوزاعي، والليث بن سمي امرأة في الشرط لزمه. وهو قول
الحنفية. وروى بن أبي شعبة بسنده إلى يحيى بن سعيد قال: كان القاسم
وسأله، وعمر بن عبد العزيز يرون الطلاق حائراً عليه إذا عتق. وروى أيضاً
بسنده إلى عبيد الله بن عمر قال: سألت القاسم عن رجل قال: يوم أنزوج
فلانة فهي طلاق قال: هي طلاق.

وإن اختلفا في وجود الشرط فاتفقوا على أن لا يملك ولا يبيع ولا يهب ولا يهد
لأنها مدعية مثبتة.

حكم الطلاق إذا كان العلم من جهتها :

إذا كان وقع الشرط لا يعلم إلا من جهتها ، فلتقول قولها في حق نفسها
 وإن قال لها : إن حصت فأنت طالق وحسرتك ، فقالت : حصت طلفت في
 حصتي إلا أنه لا يقبل قولها في حق صرتها .

وإن قال لها : إن كنت نحبي فأنت طالق وحسرتك ، فقالت : أحك
 طلفت وحدها .

وإن قال لها : إن ولدت غلاماً فأنت طالق واحدة ، وإن ولدت بنتاً فنتين
 فبدنهما ولا بدري أيهما أولاً طلفت واحدة ، وطلقت اثنين في الأحرار .

الاستثناء في الطلاق :

لو قال لها : أنت طالق إن شاء الله ، أو ما شاء الله ، أو ما لم يشأ الله ، أو
 إلا أن يشاء الله لا يقع شيء . إن وحمل الكلام على معدلين حمل رضي الله
 عنه قال : سئل رسول الله ﷺ عن رجل قال لامرأته : أنت طالق إن شاء الله
 قال : «له استناده» قال فقال رجل : يا رسول الله وإن قال معلومة أنت حر إن
 شاء الله فقال : «يعتق لأن الله يشاء العتق ولا يشاء الطلاق» . وروى أبو
 يوسف سنده إلى غطاء بن أبي رباح أنه قال : إذا قال : أنت طالق إن شاء الله
 فلا يقع الطلاق وليس بشيء .^(١)

ولو قال : أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة طلفتنتين ، ولو قال : أنت طالق
 ثلاثاً إلا ننتين طلفت واحدة ، ولا يصح مستند لكل من لكل . ولو قال :
 أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً وقع ثلاثاً وبطل الاستثناء .

(١) سنن البيهقي ٢١١/٧

(٢) الآثار ١٣٦ .

ولو قال: أنت طالق ثلاثاً، إلا واحدة، أو واحدة، أو واحدة، بطل لا مستند لأنه استثنى الكل.

طلاق الفار

من طلق امرأته طلاقاً بائناً في مرضه، ثم مات ورثته إن كانت في العدة وإن انفصلت عنها لم تترك. وإن طلقها بائناً بأمريها، أو حاتم الفراق من جهتها في مرضه، لم تترك.

روى أبو يوسف بسنده إلى إبراهيم أنه قال: في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً في مرضه، إنها تترك ما كانت في عنده، فإذا انفصلت العدة لم تترك، وإن طلقها في مرضه قبل أن يدخل بها، فلها نصف المهر ولا عدة عليها ولا ميراث. وإن طلقها بأمريها وهي مريضة فصارت في العدة ورثها.

ومريض الموت هو المريض الذي أصابه، وأخرجوه عن القيام بحوائجه فأما من يحيى، ويذهب بحوائجه ولا. فإن مات فجأة وكان قد طلق زوجته ثلاثاً ولو كانت في العدة لا تترك منه شيئاً. ومثله المقعد والمفلوج. ولو علق طلاق امرأته بفعله وفعله في المرض ورثت لأنه قصد إصرارها حيث ياتر الفعل وهو شرط الحث في المرض.

وإن علق طلاق امرأته بفعل أحسب مثل قوله: إن دخل فلان لدار فأت طالق؛ فإن كان التعليق والشرط في المرض ورثت. وإن كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم تترك.

وإن علق الطلاق بمعناها ولها منه بث فعلت، ثم مات في مرضه لم تترك على كل حال. وإن لم يكن لها منه بث كالحضرة، كلام الأوزار، وأكل الطعام، واستيفاء الدين ورثت.

الطلاق الرجعي:

الطلاق الرجعي لا يحرّم الوطء، والمزوج مراجعتها في العدة بغير رضاها ولا يسافر زوجها بها حال طلاقها الرجعي. وتنت الرجة بقوله راجعتك، وزجعتك، ورددتك، وأمسكتك وكل فعل تثبت به حرمة المصاهرة بين الحائض. وقال الشافعي لا تكون الرجة إلا بالكلية فإن جامعها بية الرجة فلا رجة، وقال مالك إذا وطئها في العدة وهو يريد الرجة وجعل أن يشهد فهي رجة.

فالطلاق الرجعي أن يطلق الحرة واحدة، أو اثنين بصريح الطلاق من غير عوص

وتدليل عليه قوله تعالى ﴿وَتَوَلَّيْنِ خَوْفًا زَوْجًا﴾ (سورة البقرة ١٩٢) وأبعد هنا الزوج ولا روح إلا إتيان الزوجية، وإتيان الزوجية يوجب حل الوطء بالنسب والإجماع. ولأن الله تعالى أثبت للمزوج حق ليرة من غير رضاها ولا يشترط في الرجة الإيجاب والقبول، ولا يجب فيها مهر ولا عوص، والحلوة ليست برجة.

ويستحب أن يعلمها بالرجعة لتتخلص من قيد العدة. وإن لم يعلمها حازم، وليس له أن يسافر بها حتى يشهد على رجعته لأنه لا يجوز للمعتدة الخروج من منزلها، فإذا راجعها لم تنق معتدة فيجوز لها الخروج.

عن عبد الله بن مسعود أنه كان عند عمر بن الخطاب فحدثه رحمه الله وأمراته فقال امرأتي طلقته، ثم راجعتها، فقالت المرأة: أما إنك لم تحملي الذي كان منك إلا أن أحدث الأمر على وجهه، فقال عمر: حدثني فقالت طلقني، ثم تركني حتى إذا كان في آخر ثلاث حبس واقطع عني الدم وصغت علي ووزعت ثيابي، فقبح الباء، وقال قد راجعتك قد راجعتك فتركك علي وليست ثيابي فقال عمر: ما تقول فيها يا بن أم عبد؟ فقلت:

أراه أحق بها من دون أن تدخل بها الفسلة فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما رأيت ولما أرى ذلك^(١) روى الطبراني ورجاهه رجال الصحيح

ويستحب أن يشهد على الرجعة فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يفتق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم يعلم بذلك [ثم تزوجت بآخر] قال هي امرأة لأول رجل بها لأحق أنه لم يدخل^(٢) عن أبي يوسف سنده إلى إبراهيم بن سفيان أن أبا ثعلبة طلق امرأته فأعلمها ورجعها قبل أن تنقضي عدتها ولم يعلمها فحدها وقد تزوجت المرأة فأنى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففتق عليه الخبر فقال عمر إن وحدته لم يدخل بها فأنت أحق بها وإن كان قد دخل بها فليس لك عليها مسيل فقدم وقد سمعت القصة عن أبي أسامة فقال إن لي حاجة فأخبرني ففعلوا ما وقع عليها ويات سنده ثم عدا إلى الأمير بكتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعرفوا أنه قد حده بأمر مستقيم^(٣).

وعن أبي يوسف سنده إلى إبراهيم بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال إذا طلق الرجل امرأته وحده بملك الرجعة ثم أشهد على رجعتها قبل أن تنقضي العدة وهي لا تعلم حتى تزوجت ودخل بها زوجها أنه يعرف بينها وبين زوجها الآخر وثبأ على زوجها الأول ويكون لها المهر على الآخر بما استحل من فرجها^(٤).

وإن قال لها رجعتك فقلت مجيبة له انقضت عدتي فلا رجعة بخلاف ما إذا سكنت مدعة لأنه ثبت الرجعة سكونها فلا يقبل قولها بعد ذلك

(١) مجمع الروايات ٤/٣٣٧.

(٢) سنن البيهقي ٧/٣٧٣.

(٣) الآثار ١٢٩.

(٤) الآثار ١٣٠.

وإذا انقطع الدم في الحبيضة الثالثة عشرة أيام انقطعت الرجعة وإن لم تغسل لجروحها من الحبيضة الثالثة ونقصه العدة وإن انقطع لأقل من عشرة أيام لم تنقطع الرجعة حتى تغسل، أو يمضي عليها وقت صلاة، أو تنيمه ونضلي لاحتمال عود الدم فلا بد من دخولها في حكم الطاهرات وذلك بالغسل أو بمضي وقت صلاة لأنها نصير محاطة بها وكذا إذا لم تجد الماء فتيممت وصلى.

وعن أبي يوسف بسنده إلى إبراهيم أن رجلاً طلق امرأته واحدة فحدثت حبسها حتى إذا دخلت في الثالثة، وانقطع الدم ودخلت في مغسلها وأدبت ماءها، ووضعت ثوبها أتتها فزاعها فلأن تغيب عنها الماء فأتت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكرت ذلك له، وعده ابن مسعود رضي الله عنه فقال له قل بها قال أراه امرأته لأنها لم تحل لها الصلاة وهي حائض حتى تحل لها الصلاة قل وأن أرى ذلك فردها على زوجها وقال لعبد الله: كيف معلوه علماً^(١).

ومن طلق امرأته وهي حامل مه فله الرجعة وإن صرح بعدم محامنتها وإن طلقها وهي حامل بعد الحيضة الصحيحة وقد لم أحامنها فلا رجعة له لأن الحمل والولادة في وقت يمكن حله منه يجعل منه وأما في الصورة الثانية فقد أقر بعدم الوطء فلا يملك الرجعة لأنه لا رجعة إلا بعد طلاق مسبق بوطء. ويجب المهر بالحنوة الصحيحة.

وإذا قال لها: إذا ولدت فأنت طالق فولدت، ثم حملت فولدت آخر من غير آخر، فهي رجعة لأنه لا بد من علقو لتحمل فهو ذليل على وطئها في العدة فهي رجعة.

والمطلقة الرجعية تشوف وتترين في بيت الزوجية التي تعدد لها،
ويستحب الزوجها أن لا يدخل عليها حتى يؤدبها إذا لم يكن قصده الرجعة
لاحتمال أن يقع نظره عليها وهي متجردة فتحصل الرجعة، ثم يظنها فتطول
عليها العدة.

الطلاق البائن:

وله أن يتزوج مطلقته المائة بدون الثلاث في العدة ويعدى لأن حل
المحلية باق إذ رواله بالثلاثة ولم يوحّد لكن بعد الاستئذان والإشهاد والعقد
الجديد والمهر.

وإنما لم يحز للغير أن يتزوج المطلقة في العدة تحرراً عن شبهة الأساس
وهو معدوم في حق الزوج المطلق.

والمائة بالثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً،
ويدخل بها، ثم تبين منه لقوله تعالى ﴿فإن طلقها - يعني الثالثة - فلا تحل له من
بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾ (المدة: ١٣٠) والنكاح المطلق في الشرع يصرف إلى
الصحيح حتى لو دخل بها في نكاح فاسد لا تحل للأول وقوله تعالى
﴿حتى تنكح﴾ (المدة: ١٣٠) يقتضي الدخول بها لأن النكاح الشرعي هو
الوطء ونقوله زوجاً ونكاح الزوج لا يكون إلا بالوطء.

عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة رفاعة القرظي حامت إلى
رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن رفاعة ظفني فث طلاقني وإني
نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي، وإنما معه مثل الهذبة قال
رسول الله ﷺ: «الملك تريد أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا حتى يذوق
عسلتك وتذوقي عسلته»^(١).

(١) صحيح البخاري بشرح المعني ٢٠/٢٣٥.

ومعنى ثلث خلافي أي قطع قطعاً كياً فاللفظ يحتمل أن يكون ثلاث دفعات واحدة أو متفرقة والشرط الإيلاج. وأن يكون المحلل بجمع مثله سواء كان مرافقاً أو سالماً. ولا يجوز أن يكون صغيراً لا ينفذ على الإيلاج فإن تزوجها بشرط التحليل كبره. وحلت للأول فالشرط لاغ والكراهة لقوله بشرط فلو الله المحلل والمحلل له سواء محلاً والعقد صحيح والشرط لاغ وتحل للأول. وكره للحديث وفي أبو يوسف الكحل وسد، ولا تحل للأول لمسه. والمسد لأنه كالمؤقت. وفي محمد الكحل حذر لوجود شروط الحوازل ولا تحل للأول لأنه غير ما أحرمه الشرع فيعدف بالمع

والزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث فإذا طلق امرأته طليقة أو طليقتين وانقضت عدتها، ثم تزوجت بزوج آخر ودخل بها، ثم طلقها وانقضت عدتها، ثم تزوجها الأول عادت إليه ثلاث طلاقات ويهدم الزوج الثاني النطقة والطلقتين أما روى أبو يوسف بسده إلى إبراهيم الحنفي أنه قال إذا طلق الرجل امرأته واحدة، أو اثنين، ثم تزوجها رجلاً آخر، ودخل بها ودفقها، ثم تزوجها الأول فهي عده على طلاق مستقل ثلاث ويهدم الزوج الواحدة والثنتين فإن لم يكن دخل بها الزوج الآخر فهي عند الزوج الأول على ما بقي من الطلاق^(١)

فلو طلقها الزوج الثاني ثلاثاً فقالت قد انقضت عدتي، وتحللت والمدة تحتمله. وعلم على طلق الزوج الأول صدقها جاز له أن يتزوجها

حكم الإشارة في الطلاق:

الإشارة التي بينهم منها الطلاق من الآخر من مقبولة، وكثافته كسبيل باللسان بغيره الأحكام بالإشارة وأؤكد ما أتى بها من الإشارة ما حكم به

الشيء ^١ في أمر السوداء حين قال لها أين الله؟ فأشارت إلى السماء فقال:
 «أعنتها فإنها مؤمنة» ^٢ فأحاز الإسلام بالإشارة الذي هو أصل الديانة
 وحكم بإيمانها كما يحكم بنظر من يقول ذلك فيجب أن تكون الإشارة في
 حق الأحرس معتبرة في سائر الأحكام حتى يجوز نكاحه وطلاقه وبيعه
 وشراؤه وغير ذلك من الأحكام

بحلاف معتقل اللسان يعني الذي حُبس لسانه فإن إشارته غير معتبرة
 لأن الإشارة لا تسمى عن المراد إلا إذا طالت وصارت معهودة كالأحرس
 فعن أبي حنيفة أن الغفلة إن دامت إلى وقت الموت يجعل إقراره بالإشارة
 ويجوز الإشهاد عليه قالوا وعليه لغوي

وذهب غير الحنفية إلى أن الإشارة التي يفهم منها الصفاق مقبولة من
 الصحيح والأحرس واستدلوا بالحديث السابق وقالوا: الإشارة عامة في
 سائر الديانات واستدلوا بإشارة النبي ﷺ إلى لسانه في قوله:
 «عذب الله بدمع العين ولكن يعدب بهذا» ^٣ وأشار إلى لسانه. وقوله
 في الصيد للمحرم «أحد منكم أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها» ^٤
 قالوا: لا قال: «فكلوا» ^٥.

الإبلاء:

الإبلاء في اللغة: الحلف وفي الشرح الحلف على ترك وطء امرأته
 أربعة أشهر فأكثر والأصل فيه قوله تعالى ﴿لَّذِينَ يُؤْذُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثَرْثَعَةً
 أَشْهُرًا﴾ (الف. ٢٢٦) فتكون مدة الإبلاء أربعة أشهر ويكون معناه للذين

(١) شرح البخاري للمعني ٢٨٤/٢٠

(٢) شرح البخاري للمعني ٢٨٦/٢٠

(٣) شرح البخاري للمعني ٢٨٦/٢٠

يحمون على ترك الحماخ من سنانهم انتقد أربعة أشهر من حين الحلف. ثم يطالب بالقبنة أو الطلاق.

والكلام على الإيلاء ما هو ٩ هو الحلف على ترك وطء امرأته أربعة أشهر وأكثر منها فإذا قال لامرأته والله لا أقربك أربعة أشهر أو لا أقربك يكون مؤثماً وأكثر أهل العلم قالوا لا يكون لإيلاء أقل من أربعة أشهر لما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان إيلاء أهل الجاهلية السنة والسنتين وأكثر من ذلك فوثن الله عز وجل بهم أربعة أشهر فإن كان بإيلاء أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء^(١) وإذا حلف لا يقرب امرأته يوماً أو أقل أو أكثر ثم لم يطأها أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء.

حكم الإيلاء:

إن وضى زوجته في ضمن الأربعة الأشهر كفر، لأنه حث في يمينه وعليه الكفارة وبطل الإيلاء، وإن لم يطأها حتى مضت أربعة أشهر بانت المرأة منه بتطليقة واحدة. وهو قول ابن مسعود، وابن عمر وابن عباس، وريث بن ثابت وعثمان وعلي رضي الله عنهم وبه قال كثير من التابعين وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه. روى سعيد بن المسيب، وأبو بكر بن عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة وهو أملك بردها ما دامت في عذتها^(٢).

فإن كانت اليمين أربعة أشهر فقد انحلت اليمين لانقضاء المدة. وإن كانت اليمين مؤبدة بأن قال لها والله لا أقربك أبداً ومضت أربعة أشهر بانت منه بتطليقة. فإن عاد فزوجها عاد الإيلاء لبقاء اليمين لأن اليمين لا تنتهي إلا

(١) سنن البيهقي ٣٨١/٧.

(٢) سنن البيهقي ٣٧٨/٧.

بالحث ، وإن حث فعليه أن يكفر ، وإما أن يحل البمين بسبب المدة المؤقتة والأند هو نهاية الأعمار بين وضئها في الأربعة أشهر من وقت التزويج حثت ولا وقعت أخرى من عدد فتزويجها فكذلك فإن تزويجها بعد زوج آخر فلا يبلاء .

بم يصح الإيلاء :

لا يصح الإيلاء إلا باسم الله تعالى ، أو شيء يتحقق به البمين فلم حلف بحج فقال إن قويتك فليله عني حجة ، أو قلله عني موه شهر ، أو قلله علي أن أنصدق سنة درهم فهو مؤل بهذه الأشياء عند أبي حنيفة وأبو يوسف بخلاف الحنف بالصلاة أو الغزو فقد محمد لا يكون مؤلأ إذا حلف بالآخرين .

حكم إيلاء الذمي .

إيلاء الذمي منعقد عند أبي حنيفة ، والشافعي وأحمد خلافاً لمصاحبي ومالك ، ولا يحل الإيلاء بإسلام الذمي .

حكم إيلاء الحر والعبد :

إن كانت أمة فلتزويجها الحر والعبد عليها شهران .

مدة العدة :

تعد بعد الأربعة أشهر ، ووقوع التطليقة الباتنة عدة المخطئة ثلاث حبس .

حكم الفهي للعاجز:

قال الأصحاب: وإن عجز العولي عن وطنها بسبب مرضه، أو مرضها، أو بسبب البرق، وهو السداد، لم يرجع بلحمة أو لحم، أو بعد مسافة بينهما فبيده أن يقول: كنت إليها بشرط أن يكون عجزاً من وقت الإيلاء إلى أن ينحصر أربعة أشهر حتى يأتى إليها وهو قادر، ثم عجز عن الوطء بعد ذلك لمرض أو بعد مسافة، أو حبس أو أمر، أو حث أو نحو ذلك، أو كان عجزاً حين أتى وإلى العجز في المدة لم يصح قبضه بالنكاح لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: «الفهي، الحماح» وقال الحسن: «الفهي، الحماح» فإن كان له عذر من مرض أو مسجن أجراه أو بقيه بلسانه^(١)، والفهي بالنكاح أن يقول: إذا قدرت فت.

الإيلاء قسمان:

صريح وكناية، والصريح لا يحتاج إلى بينة مثل قوله: لا أضرك لا أفر بك لا أجامعك ونحوها.

والكناية يقتصر إلى بينة، فلو قال لها: أنت علي كالميتة، وروى البيهقي يكون مؤلفاً لأنه بمنزلة الكناية فكأنه قال: أنت علي حرام كحرمة الميتة وإن قال لا أمرانه: أنت علي حرام فإن أراد الكذب صدق، وإن أراد الطلاق فواحدة مائة، وإن روى الثلاث فثلاث. وإن أراد الطهارة فطهار لأن فيه نزع حرمة. وإن أراد التحريم أو لم يرد شيئاً فهو إيلاء لأن تحريم الحلال يمين هذا هو الأصل لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كل يمين منعت جماعة فهي إيلاء^(٢).

(١) سنن البيهقي ٢٨٠/٧

(٢) سنن البيهقي ٢٨٠/٨

والمناخرون من الحنفية صاروا لفظ التحريم إلى الطلاق حتى قالوا يقع
بغيرنية وألحقوه بالصريح لكثرة الاستعمال فيه وللعرف

الخلع:

الجمع بفتح الحاء الإزالة مأخوذ من خلع الثوب واللعن وذلك لأن
المرأة لباس للرجل كما قال تعالى ﴿ هُوَ يَأْسُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ يَأْسُ لَهُمْ ﴾ المائدة
١٨٨، والخلع هنا انقسم تفرقة بين الأحكام والمعاني يقال خلع ثوبه خلعاً
وخلع امرأته خلعاً وأما حقيقة الخلع الشرعية فهو فراق الرجل امرأته على
عوض يحصل له وقد الحنفية الخلع إزالة الزوجية بما يعطيه الزوج من
المال وحكمه وقوع الطلاق الشئ فإذا افتدت نفسها بمال ورصي له منها
المال ووقعت تطليقة بانه فلا يستطيع أن يردها في العدة بغير إدها
ومشورتها ورصاها وبغير عقد ومهر حديد

ودليله قوله تعالى ﴿ فَإِنْ جَفْتُمْ أَنْ لَا تَجِدُوا لَهُمْ مَا أَفْجَحَ عَلَيْهِمْ فِي قَدَرٍ بِهِ ﴾

[المرة: ٢٢٩]

حكم الطلاق في الخلع:

الواقع بلفظ الخلع، أو الواقع بانطلاق على مال فتنه بانه

روى عن علي وعثمان، وابن مسعود رضي الله عنهم أن الخلع تطليقة
بانه^(١)، وبه قال الحسن البصري، وإبراهيم النخعي وعطاء بن السائب
وشريح والنسفي، ومكحول والزهري وبه قال الثوري وأبو حنيفة، وأصحابه
وكذلك قال مالك والأوزاعي، والشافعي في أحد قوليه وهو أصحهما والله
أعلم.

وروى عبد البر في مصنفه بسنده إلى سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ جعل الخمر تطهيرة وذهب الشعبي في قوله الآخر إلى أن الخمر مسح وليس بصلافي وأما روى السيدة عائشة رضي الله عنها أن حبيبة بنت سهل تزوجت ثابت بن قيس بن شماس وأمدها حديثين له وكان بهما خلاف فصرها حتى بلغ أن كسر يدها فحدث رسول الله ﷺ في الفجر فوَقَفْتُ له حتى خرج عليها فقالت يا رسول الله هذا مقدم العائد من ثابت بن قيس بن شماس قال أو من أنت قالت حبيبة بنت سهل قال أما ثابت ثابت بذلك؟ قالت صريبي فدعا النبي ﷺ ثابت بن قيس بن شماس فذكر ثابت ما بينهما فقال له النبي ﷺ: «ماذا أعطيتها؟» قال فطعنين من لحل أو حديثين قال: «أهل لك أن تأخذ بعض ذلك وتترك لها بعضه؟» قال: «هل يصلح ذلك يا رسول الله؟» قال: «نعم» فأخذ أحدهما فمداقه ثم تزوجها أي بن كعب رضي الله عنه بعد ذلك فخرج بها إلى الشام فتوفيت هنالك^(١).

ويكره أن يأخذ منها شيء إن كان هو الشارب لقوله تعالى: ﴿وإن أردتُمْ أنَسْتَنِدَالَ رَوْحِ مَصْكَاكِ رُوحٌ وَه تَبْنَتْهُمُ إِحْدَنْهُمْ يَخْصُرُوا وَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾^(٢) الآية. ومحملة على الكراهية عملاً بالنص الأول وهو قوله تعالى: ﴿فإن حَفَنَ الْأَيْفَةَ حَذُّوا اللَّهَ﴾^(٣) الآية. وإن كانت هي الشاركة له أن يأخذ أكثر مما أعطاه.

لما روى ابن عباس أن جميلة بنت سلول أتت النبي ﷺ فقالت: والله ما أحب علي ثابت في دين ولا حل ولا كفي كره الكفر في الإسلام لا أطيقه بعضاً فقال لها النبي ﷺ: «ألم دين عليه حديثه؟» قالت: نعم وأميره

سبب نزول هذه الآيات :

قال أبو عمرو بن عبد البر اختلف في اسم المرأة وسببها والأصح أنها حولة بنت ثعلبة بن أصرم بن فهر من بني سالم بن عوف بن الخزرج وروحها أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر من بني سالم بن عوف بن الخزرج الأنصاري.

وسبب نزولها أنها كانت امرأة جسيمة الجسم فأرأها روحها صاعدة في صلاتها، فنظر إلى عجيزتها، فلما انصرفت أردها فامتنعت عليه، وكان أمراً به مبرعة ونعم [التمم هذا الإجماع بالسوء وشدة الحرص والتوقر إليهن، لا الجبل والجور] فقال لها أنت علي كظهر أمي ثم دام على ما قال وكان الإيلاء والطهار من طلاق أهل الحمية فقال لها ما أضيت إلا قد حرمت علي فأنت التي بيوتت فأرسل الله أن روحه أوس بن الصامت نروحي وأنا شدة غيبة ذات مال وأهل حتى أكل مالي وأقر شامي وتعرف أهلي وكبر مني طهر مني وقد دام فهل من شيء يجمعني وإياه بعشي به فقال رسول الله ﷺ أحزمت عليه، فقالت يا رسول الله والذي أرى عليك الكتاب ما ذكر طلاقاً، وإنه أمر ولدي وأحب الناس إلي فقال رسول الله ﷺ حرمت عليه فقالت أشكو إلى الله فافني ووحدني قد طالت صحتي وعصت له بطني أي أكثر ولدي فقال رسول الله ﷺ أما أراك إلا قد حرمت عليه ولم أومر في شأنك شيء ففعلت تراجع رسول الله ﷺ، فبدأ قال لها رسول الله ﷺ حرمت عليه فقلت وقالت أشكو إلى الله وفني وشدة حالي اللهم ألبس علي لسان نبيك، وكان هذا قول

طهار في الإسلام وأمر الله تعالى ﴿فَدَسِّعْ لَكَ فِي نَفْسِكَ مِنْهُ﴾ ^(١) **المحذرة** [١] الآيات قال لها «الذي روحك» فحده فتلا عليه رسول الله ﷺ ﴿فَدَسِّعْ لَكَ فِي نَفْسِكَ مِنْهُ﴾ ^(٢) **المحذرة** [١] الآيات ثم قال له «هل تستطيع أن تعترف رقة» قال «نعم يذهب مالي كله الرقة غالية وأنا قليل المال» فقال رسول الله ﷺ «هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين» قال «والله يا رسول الله إن لم أكل في اليوم ثلاث مرات كل نصري وحشيت أو تعثر عيبي» قال «فهل تستطيع أن تطعم سنين مسكيناً» قال «لا والله إلا أن تعيبي على ذلك يا رسول الله» قال رسول الله ﷺ «إني معيك بخمسة عشر صاعاً» واجتمع لهما أمرهما فدللت قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَطْمَهُونَ مِنْكُمْ فَمِنْ أَيْنَهُمْ﴾ ^(٣) **المحذرة** [٢]

ولا يدل ذلك على أنها تحريم عن جميع الكفاية ولكنه ينصدق بها في الوقت ويكون الباقي ديناً عليه حتى يجده بدليل ما روى أبو داود حدث الحظائر فذكر أوسن وهو سنون صاعاً وذكر العرق وهو مكيل سبع ثلاثين صاعاً ذكره الخطابي ^(٤) وفي رواية لحويلة ست مائت من ثعلبة وروحها أوسن من الصامت قال يعني النبي ﷺ «يعترف رقة» قالت لا يوجد قال «يعصوم شهرين متتابعين» قالت يا رسول الله إنه شبح كبير ما به من صيام قال «فليطعم سنيناً مسكيناً» قالت ما عده من شيء ينصدق به قال «إني سأعينه عرق من تمر» قلت يا رسول الله وإني أعينه عرق آخر قال «قد أحسن أدهني فأطعمني بها عنه سنين مسكيناً» وأرحمني إلى ابن عمك قال: والعرق سنون صاعاً ^(٥).

(١) شرح الحاوي للمعني ٢٠/٢٨١.

(٢) معجم السنن ٣/٢٩٠.

(٣) سنن البيهقي ٧/٣٩١.

صورة الظهار :

الظهار أن يشبه امرأته، أو عصبواً يعبر به عن نديها يعصو لا يحل النظر إليه كالظهار والمحدد والطلق والفرج من أعضاء من لا يحل له نكاحها على الثابت والأندلس التي بصير بها المرأة مقدماً على زوجين صريح نحو أنت عني كظهر أمي، أو أنت عني كظهر أمي، وكناية نحو أن يقول أنت عني كأمي، أو مثل أمي، أو نحوهما يعبر به عنه، فإن أراد ظهراً كان ظهراً، وإن لم يزل بصير ظهراً، وإن أراد الطلاق فواحدة رتبة، وقال محمد هو ظهار، وقال أبو يوسف إن كان في حال الفصص فهو ظهار وإن عني به التحريم فهو إيلاء، وعند محمد ظهار لما روى أبو يوسف بسنده إلى إبراهيم في الرجل يقول لامرأته إن قرئت فأنت عني كظهر أمي ؟ قال إن قرئت وقع الظهار وإن نكحها وقع الإيلاء^(١).

الظهار يكون بالتشبيه بذات محرم :

لا يكون الظهار إلا بالتشبيه بذات محرم، فإذا ظاهر بغير ذات محرم فليس بظهار، فمن ظاهر بامرأة حل له نكاحها يوماً من الدهر فليس بظهار، ومن ظاهر بامرأة لم يحل له نكاحها قط فهو ظهار، وهو قول أبي حنيفة، فقد روى عن حماد عن إبراهيم قال : إن قال الرجل لامرأته : أنت عني كظهر امرأته محرم فهو ظهار، وإن قال : أنت عني كظهر امرأة ليست بذات محرم فليس بظهار^(٢)، وهو قول الشافعي في أصح أقواله، ومنه قال عطاء والحسن والشعبي.

(١) الأثر ١٥٠

(٢) الأثر ١٥٠

ممن يصح منه الظهار وممن لا يصح

كل روح صح طلاقه صح طهره ، سواء كان حراً ، أو رقياً مسلماً ، أو
مبياً محل بالموازة ، أم لم يدخل به ، أو كان قدراً على حمسه ، أو عاجراً
عه ، وكذلك يصح من كل روجه صغيرة كانت أو كبيرة عاقته ، أو محبته أو
بناته ، أو ملبمة محرمة ، أو غير محرمة

بيان الكفارة:

الكفارة : تحرير رقبة قبل الوضوء سواء كانت ذكراً ، أو أنثى صغيرة أو
كبيرة مسلمة ، أو كافرة لإطلاق النكح وهو قوله تعالى ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبٍ ﴾
المائدة - وعند الإطلاق تصروف الرقة إلى السليمة

فلا تحوز الرقة المعينة ، وقال أبو حنيفة : المحزون لا يصح حله
والعبد لا يجزئه إلا الصيام في الظهار لأنه عاجز عن الاعتق والإطعم لأنه
لا يملك شيئاً لما روى أبو حنيفة عنه عن ابن إبراهيم أنه قال في العبد يظاهر
من امرأته عليه صوم شهرين لا يحرقه تحرير ولا إحصاء^(١)

والكفارة على أنواع : الأول عتق الرقة ، فإن عجز صام شهرين متتابعين
ليس فيهما شهر رمضان والأيام المسبية وهي يوماء العبدية ، وأيام التشريق
فإن وطئ في الشهرين ليلاً أو بهراً ناسياً ، أو عامداً سأنف الصوم لقوله
تعالى : ﴿ من قبل أن تأتيك ﴾ المائدة ١١ ، وقال أبو يوسف : إن جامع ليلاً
عامداً أو بهراً ناسياً لم يستأنف لأن ذلك لا يمنع التتابع حتى لا يفسد به
الصوم وجوانه أن النكح شرط ثبوته قل الميسر وأنه بعدم الميسر

فيئاتف فإن لم يستطع الصوم فطعم مسكياً كلفطيرة في قدر الخواص
يعني نصف صاع من يزر، أو صاعاً من تمر ولأنه لحاجة المسكين في اليوم
فاعتبرت صدقة الفطر، أو قيمة ذلك لما مر في دفع الفقم في الزكاة فإن
غذاهم وعشاهم جاز لقوله تعالى ﴿ فطعموا مسكياً ﴾ الحديث ١١١
ولو أطعم مسكياً شيئاً يوماً أحزاه، وإن أعطاه في يوم واحد عن كل أحزاه
عن يوم واحد وإن أطعم ثلاثين مسكياً، ثم وطئ، فقد أبو حنيفة يتم
الإطعام كما لو وطئ، فلأن يطعمه لم يكن عليه إلا إطعام واحد لأن النص
لم يشترط في الإطعام قبل المسكين

حكم من ظاهر ثم كرر:

حكم الظهار حرمة الجماع ودواعيه حتى يكفر، ثم إن كان كثر الظهار
في مجلس واحد وبوتى التكرار فكفارة واحدة، وإن لم يكن له بية فلكل ظهار
كفارة وسواء كان ذلك في مجلس واحد أو محال كما في تكرار اليمين
ولو قال لئنسانه أنت علي كظهر أمي فعليه لكل واحدة كفارة لأنه يصير
مظاهراً من كل واحدة مهن لما روى أبو يوسف بسنده إلى إبراهيم في رجل
له أربع نسوة قال أنت علي كظهر أمي قال فعليه أربعة كفارات

ما يجوز للمظاهر أن يفعل مع امرأته التي ظاهر منها:

كما يحرم عليه الوطء قبل التكفير حرمت عليه دواعيه كاللمس فإن
وطء، أو قتل قبل أن يكفر فعليه أن يستعير الله تعالى لما روى أبو حنيفة
بسنده إلى إبراهيم في الرجل يظاهر من امرأته، ثم يظاهر قبل أن يكفر، إنه
يستغفر الله ولا يعود حتى يكفر^(١) ولما روى سلمة بن صحبح السبيعي عن

التي يكفر في الظاهر بواقع قول أن يكفر قال انتقارة واحدة. ولما روى ابن عديم أن رجلاً أتى النبي بكفر قد ظهر من أمره فوقع عليها فقال يا رسول الله بي ظهرت من أمرتي فوفعت في أن أكرمك قال أومأ بحملك على ذلك برحمتك الله. قال رأيت جنحاً في صومهم ففهموا فقال لا تقرب حتى تعلم ما أمر الله عز وجل.

حكم من وجبت عليه كفارة الظهار.

من وجبت عليه كفارة الظهار فهي دين عليه والديون بوعان حقوق الله وحقوق العباد. فحق الله إن لم يرض به بسقط سواء كان صلاة أو زكاة ويبقى عليه الإنم والمقتضية في الاحرة وإن أوصى به بعين من الثلث فعلى الوارث أن يطعمه عنه لكل وقت صلاة نصف صاع كما في النكح والنفقة أيضاً.

وإن كان صوماً فصوم كل يوم كصلاة كل وقت. وإن كان حراً فعلى الوارث الإحجاج عنه من الثلث وكذا الحكم في الدور والكفارات وأما دين العباد فهو مقدم بكل حال.

حكم العود المذكور في الآية ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾

معنى الآية يريد أن يعشاه ويقضاها بعد حزمها، وإليه ذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى قال إن عزم على وطنه ويؤى أن يعشاه يكون عوداً ويبرمه الكفارة وإن لم يعزم على الوطء لا يكون عوداً ويسعى لها أن تمنع نفسها منه لأنه حرام. ونظيره بالكفارة إيداع لحفها ولا يبي حنيفة قول آخر وهو

(١) عمدة الأحوذى ٥/١٧٥

(٢) سنن النسائي ١/١٧٧

العزم على الإمساك والإصاة وهو قول مالك وأحمد

ونقل صاحب التلويح عن أبي حنيفة قوله معنى العود أن الطهارة بوجوب
تحريراً لا يرفعها إلا الكفارة إلا أنه إن لم يطفأ مدة طويلاً حتى ماتت فلا
كفارة عليه سواء أراد في حلال دنت وطفأ أو لم يرد. فإن طفقها ثلاثاً فلا
كفارة عليه فإن تزوجها بعد روج آخر عاد عليه حكم الطهارة ولا يطفأها
حتى يكفر. لما روى أبو يوسف بسنده إلى إبراهيم في رجل طاهر من امرأته
ثم طلقها، ثم تزوجها بعد ما نفقت العدة قال الطهارة كما هو
وقال أبو يوسف. إنه لو وطئها، ثم مات أحدهما لم يكن عليه كفارة
ولا كفارة بعد الجماع.



أحكام اللعان

اللعان مشتق من اللعن وهو الطرد والإبعاد لعدوها من الرحمة، أو لعدوك منها عن الآخر. وسمي به لما فيه من لعن نفسه في الخامسة واللعن شرعاً شهادات مؤيدات بالأيمان مقبولة باللعن والعصب ولا يجري إلا بين المسلمين الخزيين العذقين البالغين غير محدودين في قذف واحتير لفظ اللعن على لفظ العصب وإن كان مذكورين في الآية لتقدمه فيهما. ولأن حاش الرجل فيه أقوى من حاش المرأة لأنه قاد على الاشتداد باللعن دونها واحتصت المرأة بالعصب لعظم الحب النسبة إليها لأن الرجل إن كان كذاً لم يصل نفسه إلى أكثر من القذف وإن كانت هي كذاً فليسها أعظم لما فيه من ترويت لغيره. وخبر اللعان لحفظ الأساس وتذوق المعزة عن الأرواح وأجمع العلماء على صحته

وقال عند ذكر اللعنة والعصب أمين أوقال القوم أمين

وأيات اللعان برئت في شعبان سنة سبع في عويمر العجلاوي، أو في هلال من أمة. وفي صحيح مسلم من حديث هشام عن محمد قال سألت أسيراً من أهل الشام أن يقر أن عنده منه عدماً فقال إن هلال من أمة قذف امرأته شريث من صحبائه وكان أول رجل لاغن في الإسلام وإنما يجب اللعان بقذف الروح بالمرأ، أو سفي الولد إذا كان من أهل الشهادة، وهي من يجد قذفه وظالمته بذلك فإن امتنع منه حسن حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيجوز إذا لاغن وحب عليها اللعان ونحس حتى تلاعن أو تصدقه وإذا لم يكن خروج من أهل الشهادة فعليه الحد وإن كان من أهل الشهادة وهي من لا يجد قذفه فلا حد عليه ولا لعن ويعزر

قال صاحب الهداية: قدف لأحرس لا يتعلق به الدعاء. لأن الدعاء يتعلق بالصريح كحد القدف ولا يعتد بالإشارة في القدف لانعدام القدف صريحاً. وطلاق الأحرس واقع بالإشارة لأنها صارت معهوداً فأقيمت مقام العبارة دفْعاً للحاجة.

وإما ميريس القدف والطلاق في حق لأحرس. لأن صحة القدف تتعلق بصريح اليمين دون معناه. وهذا لا يحصل من الأحرس ضرورة فلم يكن نادقاً والنسبة تدرك الحدود. ووفق بين القدف والطلاق لفظاً ومعنى. فلفظ الطلاق صريح في أداء معناه بخلاف القدف فإنه إن لم يكن فيه التصريح باليمين لا يترتب عليه شيء.

فإذا قيل ليس فرق بين القدف والطلاق حيث إن القدف لا يكون إلا بكلام وقدف الأحرس ليس بكلام فلا يترتب عليه حد ولا لعن. كذلك الطلاق لا يجوز إلا بكلام قلنا: إن بين الكلامين فرقاً عظيماً دقيقاً لا يفهمه كما ينبغي إلا من له دقة نظر. فالكلام في الطلاق إظهار معناه فإن لم يتعطف بلفظ الطلاق لا يقع شيء بخلاف الأحرس فإنه ليس له كلام ضرورة وإما أنه الإشارة والإشارة منه تتضمن وحسين. ولا ينصح بها التفصيل بين المعيين فلم يجز إيجاب الحد بها.

فالحلالية شهادة الأحرس مردودة. واللعان شهادة مؤكدة باليمين لا تنافي منه. أما طلاقه فمقبول بالإشارة المعهودة كما مر. قال إبراهيم الحنفي: إذا كتب الأحرس الطلاق بيده لزمه وبه قال مالك وإسحاق ففرق بين الطلاق واللعان والقدف في إشارة الأحرس.

حكم التعريض بنفي الولد:

لا حد في التعريض ولا لعن به ويلحق الولد الروح وإن احتلقت

الوجهين ولا يحل له نفيه بمجرد المخالفة في اللون لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ولد لي غلام أسود فقال «هل لك من إبل؟» قال نعم قال «ما أتواها؟» قال حُمير قال «هل فيها من أويق؟» قال نعم قال «أولئكَ ذلك؟» قال نعم برعته عوف قال «فلعل لك هذا نزعاً؟» فلم يوحب ﷺ على هذا الرجل الذي عرض بامرأته حلاً.

من يبدأ بالتلاعن؟

يبدأ الرجل بالتلاعن قبل روحته على ما بدأ الله تعالى به من بدأت المرأة قبل زوجها فصح مع مخالفة السنة عند أبي حنيفة. وقال الشعبي لا يصح ونعيده. وصفة اللعان أن يتنذر القاضي بالزوج فيشهد أربع مرات يقول في كل مرة: أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما زمينتك به من الرى ويقول في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما زمينتك به من الزنا. وإن كان الغداف بولد يقول: فيما زمينتك به من نفي الولد. وإن كان بهما يقول: فيما زمينتك به من الرى ومن نفي الولد. ثم تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة: أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما زماني به من الرى ونقول في الخامسة: غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما زماني به من الزنى وفي نفي الولد تذكره.

وقوع الفرقة بين المتلاعنين:

قال الحنفية لا تقع الفرقة بين المتلاعنين حتى يوقعها عليهما القاضي. لما روى جامع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً رمى امرأته فاستغنى من

ولدها في زمان رسول الله ﷺ فأمه بهما رسول الله ﷺ فتلا عما كتبه قال الله
ثم قضى بالولده للممة ووافق بين المتلاعنين^(١)

وفد أحنح أبو حبيبة بالحديث على أنه محذور النكاح لا يحصل التفرق
ولا بد من حكم حكم وهو حجة على من يقول تحصل المدة بمجرد
النكاح وروى ابن عمر أيضاً قال النبي ﷺ للمتلاعنين احبسكما على الله
أحدكما كذب لا مسيل لك عليها^(٢) وقول الروي ثم قضى بالولده للممة
لأن رسول الله ﷺ غي ولد امرأة هلال وأحفه بأمه

وفي الحديث وكان لها يدعى لأمة قال ثم حرت السنة في ميراث
الملاعة أنها لربته ويرث منها ما يرث الله له وأجمع العلماء على حرمان
النوارث بين الولد وبين أصحاب الفروض من جهة أمه وهم إجماله وأحواله
من أمه وحده من أمه ثم إذا دفع إلى أمه فربها إلى أصحاب الفروض
وفي شيء فبذلك لأمة بالولد وما دعى له لها اثبت به لم يكن له ولد
ولا ولد ابن ولا ابن من الإخوة والأخوات فإن كان شيء من ذلك فيها
السدس فإن فصل شيء من أصحاب الفروض فهو لبيت المال عند مالك
والشافعي وعند أحمد إذا انفردت الأم أحدث جميع ماله بالعصومة وقال
أبو حنيفة إذا انفردت أحدث جميع المال الثلث بالفرض والشافعي بالولد

وإذا قال لها حملك ليس مني فلا لعان عند الحنفية لأنه لا حكم على
الجنين قبل الولادة وأجابوا عن الحديث بأن النكاح فيه كان بالتحذف
لا بالحمل واختلف الفقهاء في المدة التي يكون فيها التحذف ففي الولد هو
هو بحضرة الولادة أو بعدها يوم أو يومين أو أربعين يوماً أو لا تأقبت
فذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى أنه لا تأقبت بوقت وذهب أبو يوسف

(١) شرح البخاري للذهبي ٧٨/١٩

(٢) شرح البخاري للذهبي ٣٠٠/٢٠

ومحمد إلى توفيقه بأكثر الناس وهو أربعون يوماً وقال الحنفية بحضرة
الولادة أو بعده يوم أو يومين وقال الشافعي القدر ينبغي أن يكون فور
الولادة ولا فلا يعتد به فإن الولد يلحق بالمرأة الملائنة إذا نكح الزوج قبل
الوضع أو بعده لما روى نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ لا عن بين رجل
وأمراته فأنسى من وندها فعزق بينهما والحق الولد بالمرأة^(١)

التلاعن في المسجد:

ينبغي لكل حاكم من حكام المسلمين أن كل من أراد استحلاله على أمر
عظيم كالقسامة على الدم، وعلى المال ذي القدر، والخطر العظيم، وبحر
ذلك، في المساجد العظام. وإن كان بالمدينة فعند مبرها، وإن كان بمكة
فبمن الركن والمقام، وإن كان ببيت المقدس ففي مسجدتها في موضع
الصخرة، وإن سدد غيرها ففي جامعها وحيث يعظم مه

وقد أمر رسول الله ﷺ باللعن في مسجده لعلمه أن المتلاعنين يعظمانه
فأراد التعظيم عليهما ليرجع المظلم منهما إلى الحق ويحجز عن الأبدان
الكاذبة وكذلك كان لعانتهما بعد العصر لعظم اليمين الكاذبة في ذلك الوقت
وهذه التعليقات مستحبة.

صداق الملائنة:

صداق الملائنة لها، ولا يرجع الملائع عليها بالمهر وإن أفترت بالزنا
لأنه قد انعقد بالإجماع على أن المدخول بها نستحق جميع الصداق
والخلاف في غير المدخول بها، والجمهور على أن لها النصف تغييرها من
المصنفات قبل الدخول لما روى سعيد بن جبير قال: قلت لابن عمر رجل

فذهب امرأته فقال: وزفني أسبي ^١ بين أخوتي من العجولان وقال: الله يعلم أن
أحدكما كاذب فهل منكما تائب؟ فأبى فقال: الله يعلم أن أحدكما كاذب
فهل منكما تائب؟ فأبى فقال: الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما
تائب؟ فأبيا ففرق بينهما. قال: قال الرجل: مالي قال: قيل: ألا مال لك إن
كنت صادقاً فقد دخلت بها وإن كنت كاذباً فهو أبعد منك ^٢ ومعهما قال:
الرجل: مالي أي الصداق الذي دفعه إليها فقبل له. لا مال لك إن كنت
صادقاً فيما ادعيت عليه فقد دخلت بها واستوفيت حقك منها قل ذلك، وإن
كنت كاذباً فيما قلته فهو أبعد لك من مطالباتها بمال أثلاً تجمع عندها العظم في
عرضها ومطالباتها بمال يقطعته منك فبصاً صحيحاً تستحقه



أحكام العدة

العدة مصدر عدّ يعدّ، ومنه عليه الصلاة والسلام من تكبر الفدية " فإن إذا تكاملت العددة أي عدة أهل الحدة وعدة أهل النار أي عددهم - وسمي الزمان الذي ترضى فيه المرأة غيب الطلاق والموت عدة لأنها تعد الأيام المضروبة عليها، ونستظر أو أن المخرج الحواري لها

والعدة في اللغة مصدر عد يعد وفي الشرع ترضى مدة نكاح المرأة عند زوال النكاح، أو شبهه، والأصل في وجوبها قوة على * والمطلقة ترضى بالفسخ ثلاثة قروء * بعد ١٠٠٠ وقوله تعالى * والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يرضى بأفسهين أربعة أشهر وعشراً * بعد ١٠٠٠ وقوله تعالى * والنفس بين من لم يجز من نسائك * ثم أربعة بعدهن ثمانية أشهر والتي لم يجز وأولت الأختان أختهن أن يضر حملاً * بعد ١٠٠٠ وقوله تعالى * فلفظهن بعدهن وأخضوا المدة * بعد ١٠٠٠

أنواع العدة:

هي ثلاثة أنواع الحبس والشهور، ووضع الحمل، وبكل ذلك تظفر الكتاب.

بم نجب العدة؟

نجب العدة ثلاثة أشياء: بالطلاق، ولوفاء، وعزم الواطئ. على ترك الوطء بأن يقول بنسائه تركت وحده، أو حبت سببها ومجرد العزم لا عزة به في المدخولة.

فعدة المرأة الحرة التي تحيض في الطلاق. وفي الفسخ بعد الدخول ثلاث حيض كوامل من وقت الطلاق. أو الفقرة. وعدة الصغيرة والأيسة ثلاثة أشهر في الطلاق والفسخ بعد الدخول.

وعدة المرأة التي تحيض والصغيرة والأيسة في الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام عقب الوفاة مباشرة فإن لم نعمن حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها والفرقة بين الزوجين بغير طلاق كأن تحرم عليه تمكين ابن الزوج من نفسها

والفرقة بالفسخ كالطلاق. لأن العدة للتعرف عن براءة الرحم والحيض هو المعروف وتبدأ عقب التفريق بينهما والفرقة بالفسخ لمن بلغت فحدثت نفسها وليس رويت نفسها من غير كلفة واعتصر الولي على الزوج فلتقاضي التفريق وفسخ النكاح. ومثل فسخ النكاح أن الذكح في العدة يفسخ نكاحه. ويفرق بينهما إذا تزوج في العدة فحاصت عنده ثلاث حيض كانت من الأول لأنها عدتها منه ولا تحسب المرأة بهذا الحيض لمن بعده أي الزوج الأول بل تعدد عدة أخرى للزوج الثاني لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قضى في التي تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها وتكمل ما أسدت من عدة الأول وتعد من الآخر.

وعدة الأمة إن وجدت في الطلاق حبستان. وفي الأمة الصغيرة والأيسة شهر ونصف وعدتها في الوفاة شهران وخمسة أيام

وعدة الحامل في الكل وضعها لعموم قوله تعالى ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَهْلُهُنَّ﴾ أن يقصر حملهن ﴿الطلاق﴾: للحرة والأمة وسواء كانت العدة عن طلاق أو وفاة. أو غير ذلك. وروى الإمام محمد في الآثار بسنده إلى إبراهيم أنه

قال في السقط إذا استل بعض حلقه انقصت به العدة ^(١) قال محمد ولا يكون السقط عدداً سقطاً حتى ينشئ شيئاً من حلقه شعراً وفطراً وغير ذلك فإذا وضعت شيئاً لم ينشئ حلقه لم تنقص بذلك العدة

وعدة امرأة الغار وهي إذا طلقها وهو مريض فراراً من إرثها ومات وهي في العدة فعندها أعدل الأهلين من عدة الوفاة وعدة الغلاق حبساً بأن تنريض أربعة أشهر وعشر من وقت الموت فإن لم تر فيها حبساً فعند بعدها ثلاث حبس حتى لو امتد ظهورها نفى عدتها حتى تنزع الإبراس، وأما إذا كان صلاحها رجعياً فعندها عدة الوفاة إجماعاً

معنى القرء:

قال الأصمعي القرء ضم القوف، وقال أبو زيد يفتح القاف وأقراءت المرأة إذا استفرج الدم في رحمها، وقعدت المرأة أيام أقراءتها أي أيام حبسها، وقال ثعلب القرء الوقت وقد يكون حبساً وقد يكون ظهراً، وقالوا أيضاً قرأت المرأة قرءاً إذا حصت وظهرت، وقبل هو من الأسماء المشتركة وقبل القرء حفيضة في الحبس محار في الظهر

وممن قال بالقرء إنه الحبس روي عن أبي بكر الصديق وعمر، وعثمان وعلي وأبي الدرداء، وعادة بن الصامت، وأبي سنان مالك بن مسعود، وابن عباس ومعد، وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري ومن التابعين سعيد بن المسيب، وعفمة والأسود ومجاهد، وعطاء ومطوس، وسعيد بن حير وعكرمة ومحمد بن سيرين، والحسن وقناة والشعبي، ومكحول وعطاء ومن أتاهم النخعي والثوري والأوزاعي وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وأحمد في أصح الروايتين

وممن قال بانقاره به الظهر عائشة وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمرو روي عن ابن عباس ومن التابعين سالم بن الفاسم، وغزوة وسليمان بن يسار وأبو بكر بن عبد الرحمن، والزهري وقبة الغنماء السعة. وروى قال مالك، والشافعي وأحمد في رواية.

فالطائفة الأولى قالوا المطلقة لا تحل للأزواج حتى تغتسل من الحيضة الثالثة

والطائفة الثانية قالوا المطلقة تحل للأزواج بدخولها في الدم من الحيضة الثالثة. ومواء بقي من الظهر الذي طلقت فيه المرأة يوم واحد، أو أكثر أو ساعة واحدة فيها تحسب به المرأة قرناً.

لبس على المطلقة غير المدخول بها عدة:

لا عدة في الطلاق قبل الدخول لقوله تعالى ﴿فما كنتم جنين من شيء فتدوها﴾ (الأحرار - ١٥٩)

حكم الآيسة والصغيرة إذا رأت الدم وهما في العدة:

لو اعتدت الآيسة بالشهر، ثم رأت الدم بعد ذلك أو الصغيرة، ثم رأت الدم في حلال الشهر استأنفت بالحيض. أما الآيسة فلأن العدة عليها غير آيسة. وأن عدتها الحيض وصارت كالمنعد طهرها فتستأنف. وأما الصغيرة فلأن الجمع في عدة واحدة بين الحيض والأشهر ممتنع، ولأنه لم يرد به أثر، ولم يقل به بشر وقد تعدد الاعتداد بالأشهر فتعفى الحيض أو يقال الأشهر حلف عن الحيض وقد قدرت على الأصل قبل حصول المقصود بالحلف فيجب عليها كاستبتمام إذا وجد العدة في حالته. ولو اعتدت حيضة أو حيضتين، ثم أيست استأنفت بالأشهر.

أقل مدة العدة:

أقل مدة العدة مدة شهرين تنقضي فيها ثلاث حبص عشرة حبص، ثم خمسة عشر طهر، ثم عشرة حبص، ثم خمسة عشر طهر، ثم عشرة حبص، ذلك سنون يوماً فهذه رواية محمد عن أبي حنيفة.

أو يجعل مبدأ الطلاق في أول الظهر عملاً بالآلة يعتبر الوسط من الحبص وهو خمسة أيام.

فخمس عشر يوماً طهر وحبص هكذا ثلاث مرات فيكون سنين يوماً وهذه رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد أقل مدة عدة تسعة وثلاثين يوماً وثلاث ساعات لأنهما يعتبران أقل مدة الحبص وهي ثلاثة أيام. وأقل الطهر هو خمسة عشر يوماً ثم بقدر أن وقع الطلاق قبل أو ان الحبص ساعة وثلاثة أيام حبص وحبص عشر طهر، ثم ثلاثة حبص، ثم خمسة عشر طهر، ثم ثلاثة حبص فكملت العدة.

حكم إيقاع الطلاق غرة الشهر أو وسطه في حق ذوات الشهور:

إن وقع الطلاق للآيسة والصغيرة، أو الموت غرة الشهر (أوله) اعتبرت الشهور بالأهلة بالإجماع وإن نقص عندها وإن وقع ذلك في وسط الشهر تغير بالأيام فتعتد في الطلاق بتسعين يوماً، وفي البقرة مئة وثلاثين يوماً.

حكم خطبة المعتدة، وحكم التعريض:

المعتدة من طلاق رجعي لا يجوز التعريض ولا التلويح لها بالنكاح لأن نكاح الأول قائم.

أما المعتدة من وفاة ففكرة خطبتها في أثناء العدة لقوله تعالى ﴿ وَتَكُنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ يَتْرُكُكُمْ ﴾ ١٠٣٠ والسر الكناح أما التعريض بالكناح فحصر بقوله تعالى ﴿ وَلَا خُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرْتَضُونَ مِنْ خِفَّةِ زِينَةٍ أَوْ تَرْتَضُونَ فِي لِبَاسِكُمْ عِلْمُ اللَّهِ تَعْلَمُ سُنْدُكُمْ وَتَكُنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ يَتْرُكُكُمْ ﴾ ١٠٣١

والتعريض قوله: أَلَا تَعْلَمُ أَنَّكَ تَرْتَضُونَ لِبَاسَكُمْ وَتَكُنْ لِبَاسَكُمْ وَأَوَدَّ أَنْ تَزُوجَكَ وَإِنْ تَزُوجَكَ لَأَحْسَنَ لَكَ

وأذا تزوجت المرأة في عتتها فدخل بها زوجها (الشرعي) وفق بينهما وتمت عدة الأول واعتدت من أحر عدة مستقلة كما روي أبو يوسف بسنده إلى إبراهيم أنه قال: إذا تزوجت المرأة في عتتها فدخل بها زوجها وفق بينهما، وتمت عدة الأول واعتدت من أحر عدة مستقلة.



حكم الإحدااد

على المعنونة من كحاح صحيح عن وفاء، أو طلاق مائل إذا كانت بالمعة مسلمة حبة أو أمة، الحدااد وهو ترك التطيب والزينة فإنه لما حرم عنها الكحاح في العدة أمرت بتجلبب الزينة حتى لا تكون صفة المئتمنة للأرواح والعدة وجبت إظهاراً للتأسف على فوت نعمة الكحاح الذي كان سبب مؤنتها وتغايبها من النفقة والسكنى وغير ذلك وهو موحود في المطلقة الطلاق النسي والمتمومي عنها. ولا تلبس حلياً لأنه زينة ولا تكتحل إلا لتندوي لما روت السيدة أم سلمة رضي الله عنها قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عنها أفكحنها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا، مرنين أو ثلاثاً»^(١)

وروت أم حكيم بنت أميد عن أمها أن زوجها توفي، وكانت تشنكي عنها فتكتحل بكحل الجلاء (الإنمد) فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة تسألها عن كحل الجلاء فقالت لا تكتحل به إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك فتكتحلين بالنيل ونمسحينه بالهبار، ثم قالت عند ذلك أم سلمة رضي الله عنها دخل علي رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على عيني صيراً فقال «ما هذا يا أم سلمة؟» فقلت: إنما هو النصر يا رسول الله ليس به طب. قال: «إنه يشث الوجه (يحبس) فلا تجعله إلا بالنيل وترعيه بالهبار ولا تمسطني بالتطيب ولا بالحاء»^(٢) الحديث^(٣) وليس في عدة النكاح الفاسد إحدااد.

(١) سنن البيهقي ٧/٤٢٩

(٢) سنن سنن ١١٠٩

عن أم عطية قالت: قال النبي ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر أن تأخذ فوق ثلاث إلا على زوج فيها لا تكتحل ولا تلبس ثوباً
مصبوغاً وفي رواية: «ولا تأمن طيباً إلا أدى ظهرها»^(١) فظهرت^(٢)

خروج المعتدة من البيت:

ولا تخرج المستورة (المطقة) طلاقاً (أو نكاحاً) من بيتها يوماً ولا بهراً
لقوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهَا مِنْ بَيْتِهَا وَلَا يَخْرُجُهَا﴾^(٣) انتهى. لأن
نفقتها واحدة على الزوج فلا حاجة لها إلى الخروج كأمه حتى لو
احتلمت على أن لا نفقة لها قل: تخرج بهراً لمعاشها. وقيل: لا وهو
الأصح. لأنها احتارت إسقاط نفقتها فلا يؤثر في إبطال حق المحضنة عيبها
على أن لا سكنى لها لا يجوز لها الخروج. روى أبو يوسف عن إبراهيم أنه
قال في قوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهَا﴾^(٤) انتهى الآية قال: خروجها من بيتها
في عدتها هي الفاحشة الميئة^(٥).

والمعتدة عن وفاة تخرج بهراً ومعنى الليل: نيت في منزلها لأنه
لا نفقة لها فتضطر إلى الخروج لإصلاح معاشها وربما امتد ذلك إلى
الليل، حتى لو كانت عندها كدبتها صارت كالطقة فلا يحل لها الخروج
ولا نيت في غير منزلها لعدم الاضطرار إليه. روى أبو يوسف بسنده إلى
إبراهيم أن المطلقة لا تخرج من بيتها في حق ولا في غيره حتى تنقضي
عدتها والمنوفى عنها زوجها لا تخرج إلا في حق ولا بد منه. ولا نيت عن
بيتها^(٦).

(١) صحيح البخاري ٧/٧٨.

(٢) الآثار ١٤٢.

وتعند الحنفية والحنوفى عهد زوجها في بيت أبي كند تسكنه حل
 وبيع الفريفة لأنه ليس الحصاد إليه بقوله تعالى ﴿مَنْ يُوْنِهِنَّ﴾ ^١
 لأنه هو الذي تسكنه حتى لم يفت في غير منزلها عادت إليه لم أفتقد
 فيه إلا أن يهده أو يخرج منه أو لا تقدر على أحده فتنتقل أو يد يهده
 وأن سكنت في حجرة لأش على نفسه وماله، وإن خرجت تنقل حيث
 شاءت إلا أن تكون مبنوة فتنتقل إلى حيث ما شاء أو حل لأنه الحاصب
 بقوله تعالى ﴿اتَّكُفُّوا﴾ ^٢ وإذا حلت الثورثة أو صاحب المنزل
 فهي معدومة في ذلك روى أبو يوسف سنده إلى إبراهيم أنه قال إنما نقل
 علي رضي الله عنه أم كلثوم حين قتل عمر رضي الله عنه لأنها كانت مع عمر
 في دار الإمارة ^(١).

وإذا كان الطلاق ناشأ أو ثلاثاً لا بد من مشقة بينهما إلا أن يكون فاسقاً
 يخاف عليها منه، فحينئذ يخرج لأنه عدو ولأولئك أن يخرج هو ويتركها

أقل مدة الحمل وأكثرها:

أقل مدة الحمل ستة أشهر لما روى أبو حنبل عن أبي الأسود الداهلي أن
 عمر رضي الله عنه أتى بامرأة قد ولدت ستة أشهر فها زوجها فباع ذلك عليها
 رضي الله عنه فقال ليس عليها رحم فباع ذلك عمر رضي الله عنه فأرسل إليه
 فسأله فقال ﴿وَالْوَلَدُ يُرْصَقُ وَلِدْفَرٌ حَوْلِي كَأَمَلٍ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ ^٣
 سنة ^(٢) وقال: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَضْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ ^٤ والحدود ^(٥) ستة أشهر
 حمليه حولين تمام لا حد عليها، أو قال لا رحم عليها قال وحلي عنها ثم
 ولدت وفي رواية فله رضاعة أربعة وعشرون شهراً أو لحمل ستة أشهر ^(٦)
 وأكثر مدة الحمل ستان لما روت حميدة بنت سعد عن عائشة رضي الله

(١) الآثار (١١٣)

(٢) سنن البيهقي ١١٢/٧

عنها قالت ما تريد المرأة في الحمل على مسين ولا قدر ما ينحوط ظل عود المغزل^(١).

وهذا لا يعرف إلا توبعاً إذ ليس ينعقد فيه محال وإذا أقوت المرأة المطلقة بانقضاء العدة، ثم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر ثبت له لأبيه المطلق، وظهر كذبها بقيت فصارت كأنها لم تنزل به، وإن جاءت به لستة أشهر لا يثبت سبه لأنه لم يظهر كذبها بانقضاء العدة فيكون من حمل حادث بعده فلا يثبت نسيه إلى المطلق.

ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية وإن جاءت به لأكثر من مسين ما لم تفر بانقضاء العدة لاحتمال الوطء والعلوق في العدة لحوار أن تكون معتدة الظاهر فإن جاءت به لأقل من مسين ثابت لانقضاء العدة به، ويثبت نسب لوحد العلوق في الزوج، أو في العدة ولا يصير مزاحماً لاحتمال العلوق قبل الطلاق وبعد فلا يصير مزاحماً لثبوت وإن جاءت به السنين أو أكثر كان رجعة لأن العلوق بعد الطلاق والظاهر أنه منه وأنه وطنها في العدة حملاً لجانها على الأحسن والأصلح

ويثبت نسب ولد المتوفى والمنوفى عنها زوجها لأقل من مسين لاحتمال أن الحمل كان قائماً وقت الطلاق فلا يكون المراض وثلاً بغير فيثبت نسب احتياطاً ولا يثبت لأكثر من ذلك إلا أن يدعيه لأن نفيه بحدوث الحمل بعد الطلاق ولا يكون منه إلا أن يدعيه، فيجعل كأنه وطنها بشبهة العدة

ولا يثبت نسب ولد المعتدة إلا بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، أو حبل طاهر، أو اعتراف الزوج أو تصديق الورثة وقال أبو يوسف ومحمد يثبت بشهادة امرأة واحدة لأن المراض قائم لقيام العدة والولد للمراض وهو مبرم للنسب كقيام النكاح ولأنه حبيبة رحمة الله تعالى أنها لو أقوت بوضع الحمل

انقضت العدة والمنقضي لا يكون حجة فيحتاج إلى إثبات النسب فلا بد من حجة كاملة وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين

أما إذا ظهر الحمل أو اعترف به الزوج فالنسب ثابت قبل الولادة والحاجة إلى التعيين وأنه يثبت بشهادتها وكذا إذا اعترف به البورقة بعد الموت وهذا في حق الإرث ظاهر لأنه حقه وأما النسب فإن كانوا من أهل الشهادة ثبت النسب بشهادتهم ويثبت السب في حقه ما عدا فهم ويثبت في حق غيرهم نعمائشوت في حقه

ولا يثبت نسب ولد المطلقة الصغيرة رجعية كانت أو متبينة إلا أن تأتي به لأقل من تسعة أشهر وفي عدة ما فاة لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ساعه وهو قول أبي حنيفة ومحمد لأنه غير لاغتصاء عندها الأشهر فإنه مضى حكم الشرع بالغضائه وهو أقوى من الإقرار لاحتمال الحلف في الإقرار دونه ولم تدع الصغيرة لحمل في العدة فهي كالأكيرة في الحكم لأنه ثبت بلوغها بإقرارها.

وقول قول لروحه الحمل إن ولدت فأت عاتق فشهدت امرأة بالولادة لم تنطق لأنها ادعت على روحه الحث ولا يثبت إلا بيه كاملة وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وشهادة المرأة وحدها صورية في الولادة فلا تعدى إلى الطلاق لأنه يثبت عنه

وقول أبو يوسف ومحمد تنطق لقول قول شهادة النساء حاضرة فيما لا يقع عليه نكاح فكانت شهادتها حجة في الولادة فتكون حجة فيما ينسب عليه وهو الطلاق وإن اعترف الزوج بالحمل وقال لها إن ولدت فأت طلق تنطق بحده قولها لأنه قول بالحمل فيكون إقرار بالولادة لأنه يقتضي إليه ولأنه قول بكونها أمية فيفسد قولها في رد الأمية وقول أبو يوسف ومحمد لا بد من شهادة امرأة تشهد بالولادة لأنها تدع ولادتها من حجة

النفاق

تجب النفقة للزوجة على زوجها إذا سلعت إليه نفسها في ماله نفقها وكسوتها وسكنها.

فالنفقة هي الطعام والكسوة والسكنى والأصل في وجوبها على الزوج قوله تعالى ﴿ أَتَكُونُونَ مِنْ جَنْبِ سَكَنِهِمْ مِنْ وَجْهِكُمْ وَلَا تَسْأَلُونَ لِنَفْسِكُمْ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ الطلاق ١٦ ثم قال ﴿ يَسْقِي دُوسَعًا مِنْ سَعْيَةٍ ﴾ الطلاق ١٧ وقوله ابن مسعود ﴿ أَتَكُونُونَ مِنْ جَنْبِ سَكَنِهِمْ وَأَنْفَقَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْزَائِهِمْ ﴾ وقوله كروية عن رسول الله ﷺ وقوله تعالى ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ النساء ١٢٣ وقوله تعالى ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ النساء ٣٤ وقوله ﷺ «أولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»^(١) وقوله ﷺ «لهن ست عتة حين فلتت لها إن أن سببان رجل شحيح لا يعطيه من النفقة ما يكفي ويكفي من إلا ما أحست من ماله غير علمه فهل علي في ذلك من جناح»^(٢) وحديث من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي نيك^(٣) ونولا وجوب عليه لما أمر بها بذلك

وإما وحت عليه نفقها لكونها حبت نفسها عليه فمحرت عن الاكتساب والإعناق على نفسها والنفقة تعتبر بقدر حاله لقوله تعالى ﴿ يَسْقِي دُوسَعًا مِنْ سَعْيَةٍ وَمِنْ قُدْرَتِهِ رِزْقُهُ فَلْيَسْقِ ﴾ النساء ٣٤ وقوله وقال الحنابلة تعتبر النفقة بقدر حالهما جميعاً ما سراً كان الزوج أم

(١) صحيح مسلم ٢/٨٩٠.

(٢) صحيح مسلم ٢/١٣٣٨.

معبراً وعليه الفتوى فإن كان موثريين فيها ثقة لموسر، وإن كان
معبرين بفتقة المعسر، وإن كانت موسرة وغير معسر فيها فوق ثقة
المعسرة، وإن كان بالعكس فدون ثقة لموسرة، وإن كان أحدهما موطأ في
اليسار والآخر مفروض في الإعصار ينقص عليه ثقة الوسط ويقول فيه في
إحصاءه في حق الثقة، لأنه منكر والية سننها لأنها مدعية والثقة مقدرة
بالكتابة بلا تفتير ولا إسراف. روى أبو يوسف عن أبي حنيفة عن عبد
المك بن عمير أن امرأة طوبىة جميلة عبيها ثياب حديد فقدمت إلى أبي ريد
تشكو روحها في الثقة وإحصاءه بها، فدعا روحها، فحده رجل فقير فبذل
دميه فبذل مبلغ عن هذا الشخص أمر ضاعمي هو ؟ قالت نعم أئتمني عني
بكسرة ؟ قال فليها عن هذه ثياب أمي كسوتي ؟ قالت نعم أئتمني عني
بحرق ؟ قال فليها عما في بطنها أمي هو ؟ قالت نعم وددت أنه في بطن
كبي ؟ قال فما يطلب من الروح إلا أن يضعه ويكسوه ويحبله ففاز أبو ريد
صدقت ذلك بطلب منه خذ يدها^(١).

وليس في الثقة تقدير لازم لاختلاف ذلك باختلاف الأوقات، والصاع
والبرص والغلاء، ويفرض لها ثقة كل شهر ونسبه إليها والكسوة كل سنة
أشهر، وللزواج أن يلي الإفاق بنفسه إلا أن يظهر عنه القاصي أنه لا ينفق
عندها، يفرض لها على كل شهر ما بينه ويفرض لها ثقة حادماً واحداً إذا
كان الروح موسراً وكان لها حادماً فإن لم يكن لها حادماً فلا تستحق ثقة
خصوصاً إذا كان معسراً، لأنها قد تكتفي بخدمة نفسها

وعلى الروح أن يسكنها في دار مفردة ليس فيها أحد من أهله سوى صفة
الذي لا يفهم الحماض إلا أن تحتر المرأة ذلك لوصفها باستفاضة حقها وإن

كان له ولد من غيرهما بحث بينهم لجماع فليس له أن يسكنه معها، لأن
السكنى واجبة له فليس له أن يشرك غيره لأهلها تنصير به فيها لا تأمن على
متعتها ويمتعتها من المعاشرة مع زوجها.

حكم زيارة الأقارب للزوجة:

وللزوجة أن يسمع والديها وولدها من غيره ومحارمها من القربى عداها
لأن الميراث ملكه، ولا يسمعهم كلامها والنظر إليها في أي وقت شاءوا لم يجر
من قطيعه الرحم، وليس له في ذلك ضرر، وفيه لا يسمعها من الحروج
إليها، ولا يسمعها من الدخول غيبها في كل جمعة، وغيرهما من المحارم
التقدير بسة وهو الصحيح.

حكم النفقة عند امتناع الزوجة من زوجها:

وإن امتنعت الزوجة من تسليم نفسها ولو بعد الدخول حتى يعطيها مهرها
المعجل فلها النفقة، لأن لها الامتناع أنسوي حقها فهو سقطت النفقة تنصير
والنصير بحسب الحاقه بالزوج الغلام المنع عن إيفاء حقها، ولأن المص
سبب من جهته نصار كأنها لم تمنع

حكم النفقة حال صغر الزوج وكبره:

إذا كان الزوج صغيراً لا يقدر على الرزق والعمالة كبره فلها النفقة من
ماله، لأن التسليم محقق من نفسها والعجز من قلة، وإذا كانت الزوجة
صغيرة لا يستمتع بها والزوج كبير فليس لها النفقة، لأن المص جزء من قلة
ولو كانا صغيرين فلا نفقة لها.

حكم النفقة حال النشوز:

إذا خرجت المرأة من بيته بلا إذنه بغير حق ولو بعد سفرة فلا نفقة لها حتى تعود إلى منزلها لأن المرحب بالنفقة حسبها نفسها عليه في منزلها وقد رآه. وقد رجعت إلى منزلها فنحب النفقة لها بخلاف ما إذا امتنعت من التمسك في بيت الزوج فلا نفقة لوجود لاحتساب والزوج يغفر عن الزوجة غيرها. وإذا كان الزوج معها في بيته فمنعت من الدخول عنها كانت بائنة إلا أن تأنه التحويل إلى منزلها أو أن يكثر لها داراً فلها النفقة.

ولو سكن داراً معصومة فمنعت أن تسكن معه فليس لها نفقة لأن منعت حق.

حكم النفقة حال الطلاق:

للمطلقة النفقة والسكنى في عدتها، سواء كان لطلاق رجعية أم بائنة أم الرجمي فلأن الكاح بعده قائم حتى يحل له الزوط وغيره، وأما البائن فلأنها محبوسة في حقه، وهو صيانة الولد بحفظ المدة عن الاحتلاط والحسن لحقه موجب للنفقة. وإذا كان لها سكنى بالإجماع.

وأما حديث قاضية بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثاً قال: ليس لها سكنى ولا نفقة^(١) وأذن لها فقال: «انتقلي إلى بيت ابن عمك عمرو بن أم مكتوم وعندي عده»^(٢) أنكرته عليها السيدة عائشة وأكره عمر رضي الله عنه. ويريد بن ثابت، وجابر بن عبد الله وقال عمر: لا تترك كتاب الله ومنه

(١) صحيح مسلم ١١١٨/٢.

(٢) صحيح مسلم ١١١٨/٢.

بنت عليها لقول امرأة لا تدري نعلها حففت، أو سبت لها الكس والسفقة
قال الله عز وجل ﴿ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَقْرَبُنَّ الْإِنِّ بَابَهُنَّ
بِفَحْشَةٍ مُبِينَةٍ ﴾ [المائد: ١١]

فإذا ادعت المطلقة أنها حامل أنفق عليها إلى سنين مد طلقها حباً
للعدة. فإن قالت كنت أنوهم أني حامل، ولم أحصل إلى هذه العدة يعني
أنها متدة الظهر وظنت السفقة، فبها السفقة ما لم يدخل في حد لإيصالها
معتدة فإذا دخلت في حد لإيصال امتأنت العدة ثلاثة أشهر.

نفقة المتوفى عنها زوجها:

لا نفقة للمتوفى عنها زوجها لأنها تحب في ماله ولا مال له بعد
الموت. ولأن المال انتقل إلى الورثة فلا تحب ولا يمكن إيجانها على
الورثة فينفق عليها من نصيبها لما روى أبو يوسف بسنده إلى ابن عباس
رضي الله عنهما أنه قال الحامل المتوفى عنها زوجها يُنفق عليها من
صيبها ^(١)

حكم النفقة في الفرقة:

وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بمعصية كالردة، وتقبل ابن الزوج فلا
نفقة لها لأنها صارت حابسة نفسها بغير حق فصارت كأنها بائنة
وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بغير معصية كما إذا زوجها أحوها وهي
صغيرة، فتلقت واختارت نفسها، أو فزق بينهما لعدم الكفاءة فلها النفقة

حكم النفقة عند عدم طلبها. وعند الارتداد:

المطالبة إذا لم تطلب نفقتها حتى انفصلت عنها سقطت كالمكروه إلا أن يكون مقاضي فرض لها النفقة، أو تكون الزوجة قد صالحت زوجها على مقدار النفقة وفرض لها على نفسه قدر معلوماً ولم ينفذ عليها حتى مضت مدة فيقصي لها نفقة ما مضى وإن طلقت المرأة ثلاثاً، ثم ارتدت سقطت النفقة لأنها صارت محبوسة في حق الشريعة

نفقة الأولاد:

نفقة الأولاد الصغير على الأب إذا كان قفراً لا يشاركه فيه أحد سواه كان الأب موسراً أم معسراً غير أنه إذا كان معسراً والأم موسرة تأمر الأم بالإعناق ويكون نفياً على الأب والأم إذا كان الصغير الأعباء عنهم من مالهم والسبيل قوله تعالى ﴿وَعَلَى الْوَالِدَيْنِ إِزْنُهَا وَمَكَوْنُهَا بِالْمَعْرُوفِ﴾ (سورة النساء: ٣٣)

كما لا يشارك الزوج في نفقة الزوجة أحد ما لم يكن معسراً فنحب على غيره بلا رجوع عليه على الصحيح من المذهب وإرضاع الصغير بحري محرى النفقة. ونفقة الصغير على الأب قبل نكاح الصغير رضيعاً فليس على أمه أن ترصعه إلا إذا تعينت الرضاغة عليها بأن لم يجد غيرها، أو لا يأخذ من نس غيرها، فيجب عليها حينئذ صيانة الصغير عن الهلاك.

قال تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ إِذَا وَلَدْنَهُنَّ﴾ (سورة النساء: ٣٣) وليس لها أن تمنع عن إرضاع ولدها إذا كان الرضاع معسراً لا يملك ثمن الحليب، ولها أن تطلب من القاضي أن يقضي لها نفقة لإرضاع حتى يرجع بها على الأب إذا أبى كما لو كان معسراً وهي موسرة تجبر على الإعناق على الصغير، ثم ترجع على الأب إذا أبى.

ونفقة الصغير واحدة على أبيه وإن حاله في ديه لإطلاق قوله تعالى ﴿وَعَلَى الْوَالِدَيْنِ إِذَا ذَهَبَ عَنْ الْوَالِدَيْنِ وَالْأُولَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (سور. البقر. ١٢٢) ولأنه حذوه فيكون في معنى نفسه ونفقة الروحة على الزوج وإن حالته في ديه لأن نفقتها بمقابلة الاحتباس الثابت بالعقد فوحشت النفقة

ويجب على الرجل الموسر أو المرأة الموسرة أن ينفق على نبيه وأحداده وحذاته سواء كان من قبل الأب أو الأم إذا كانوا فقراء ولو قادرين على الكسب والقول للمكر البسار والبينة لمذاعبه والمختار أن الكسوب يدخل نبيه في نفقته وإن كانوا على غير دينه قال تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمْ أُفٍّ﴾ (سور. الإسراء. ١٧) إنها عن الإصرار بهما بهذا القدر وذلك الإنفاق عليهما عند حاجتهما أكثر إصراراً من ذلك. وقال عليه الصلاة والسلام: «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه» فإذا كان حال الابن يضاف إلى الأب بأنه كسبه صار عباً له فتحب نفقته فيه. وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِسْرَافِيَّةَ خُتَاً﴾ (المعقود. ١٨) أي يحس إليهما وليس إحساناً تركهما محتاجين مع قدرته على دفع حاجتهما وقال تعالى في حق الوالدين الكافرين: ﴿وَصَاحَتُهُمَا فِي الدُّنْيَا مُعْرِضَةً﴾ (النصار. ١٤) وليس من المعروف تركهما حائعين وهو قادر على إنساغتهما وهو على الذكور والإناث على السواء في رواية وهو المختار لاسوائهما في العلة والحطاب وقيل: على قدر الإثرت لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَالِدَيْنِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (سور. البقر. ١٢٢) ولأنه تحت النفقة مع اختلاف الدين إلا للمروجة والأبوين والأحداد والحذات والولد وولد الولد لإطلاق النصوص كما بينا.

حكم النفقة للأرحام:

نحب النفقة لكل ذي رحم محرم منه لما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: ينفق على كل ذي رحم محرم^(١) إذا كان صغيراً فقيراً، أو كانت امرأة ولو بالغة إذا كانت فقيرة، أو كان الرحم ذكراً ريشاً (من به ريشة) أو كان أعمى فقيراً. ونحب النفقة على قدر الميراث لأن العزم ناعم، والنفقة واجبة في القرابة القريبة دون العبد، وهو أن يكون ذا رحم محرم. وقد قال تعالى ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾^(٢)، وفي قراءة ابن مسعود: وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك، ثم لا بد مع القرابة القريبة من الحاجة، والصغير والأبوة والرياسة، والنعمى أمارة الحاجة لتحقيق العزم. فإن القدر على الكسب غني بكسبه بخلاف الأباين فلا يشترط القدرة على الكسب لأنهم يبحثهما عن الكسب، وأبوة مأمور بدفع الضرر عنهما فنحب نفقتهما مع قدرتهما على الكسب.

والرحم غير المحرم لا تحب نفقته كسب النعمة وإن كان وارثاً ولا بد أن تكون المحرمية بجهة القرابة، فلو كان قريباً من غير جهة الرحم كسب النعمة إذا كان أحاً من الرضاة فإنه لا نفقة له. ونحب نفقة الألفة السبعة، والابن الزمن والأعمى إذا كانوا فقراء، على أبيه اثلاثاً على قدر ميراثهما، على الأب اثنتين وعلى الأم اثنتي. وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الأب وبه يقضى.

ومن لا يحسن الكسب لعدم معرفة عمل اليد، أو لكونه من أهل النعمة، أو طالت علمه فنقته على ذي الرحم المحرم منه النعمى، ونفقة روح الأب على أمه، ونفقة روح الابن على أبيه إن كان صغيراً فقيراً، أو ريشاً، ويجب

على الاب نفقة حدم الاب إذا احتج إليه لأن خدمة الأب مستحقة على الاب
فكذا نفقة من يخدمه.

ولا تجب النفقة على فقير إلا للروحة والولد الصغير لقوله تعالى ﴿ وَمَنْ قِيلَ
عَلَيْهِ يَرْفَعْ رَافِعًا فَذَلِكُمْ أَهْلُكُمْ ﴾ وقاله ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ ﴾ الآية
١٢٣٢ ولأن نفقة الروحة حرم على الاحتسان عليه وذلك يجب مع الفقر.

والمعتبر العنى المحرم للصدقة فمن ملك النصاب واضلاً عن حاجته
الأصلية، وحاجة عباده فهو عني تجب عليه نفقة أقاربه ومن له مسكن
وحادم وهو محتج تحل له الصدقة، وتجب نفقته على أقاربه فإن كان في
حوزته فصل يكفيه بعضه يؤمر ببيع المضي ويتفق على نفسه فلم كانت له
نفقة فيها عاف ليس هو ولا أولاده بحاجة إليها ينقل إلى أو كس منها
بشترها ويتفق الفضل.

وإذا كان الاب فقيراً كسوة، والأب ومن شريكه في النفقة بالمعروف
ومن لم يقدر على الكسب للزمانة، أو كان مقعداً يتكفف الناس نفقته ونفقة
ولده على الدولة وإذا كان الأب المعسر أح مؤسر يؤمر بالإفاق على ابن
أبيه، ثم يرجع المؤسر على الأب.

والمرأة المعسرة إذا كان زوجها معسراً ولها ابن من غيره مؤسر، أو أخت
مؤسر فنفقته على زوجها، ويؤمر الاب والأخت بالإفاق عليها ويرجع على
أحدهما البسر، ويحسر الاب أو الأخت إذا امتنع لأن هذا من المعروف.

وإذا كان للمفقر أب عني ومن عني فالنفقة على الاب لقوله عليه الصلاة
وسلام «أنت ومالك لأبيك» ويعتبر في نفقة قرابة الولاد لأقرب فالأقرب
من الإرث. لأن الله أوجب النفقة على المولود له وهو مشتق من الولاد وهو
حرة، والبعضية باعتبار التولد والنفقة عنه وفي نفقة ذي الرحم المحرم
من أقاربه من أهل الإرث.

صور:

- ١- فقير له بن عني وبنت غنية فنفقته عليهما نصفان
- ٢- فقير له بنت غنية وأخ عني فنفقته على ابنته لأنها أقرب.
- ٣- فقير له بنت غنية وابن عني فنفقته على البنت لأنها أقرب
- ٤- فقير له بنت بنت غنية وابن بنت وأخ موسرون فنفقته على أولاد
أولاده دون الأخ لأنهم أقرب.
- ٥- فقير له أخ وأخت لأب وأم فالنفقة عليهما بقدر ميراثهما
- ٦- فقير له أخت وعم غنيان فالنفقة عليهما نصفان
- ٧- فقير له أم وجد فعليهما أثلاثاً.
- ٨- فقير له أم وجد وأخ موسرون. فثلث النفقة على الأم والباقي على
الجد وعد أبي يوسف ومحمد يتناصف الحد والأخ الباقي
- ٩- فقير له عم وحال موسران فالنفقة على العم
- ١٠- فقير له حال وابن عم فالنفقة على الحال والميراث لأمم العم
- ١١- فقير له عمه وخالة غنيتان ثلثا النفقة على العمه وثلث على الخالة

سقوط النفقة:

إذا قضى القاضي بالنفقة للزائد، أو المدين، أو ذوي الأرحام فعضت
مدة شهر أو أكثر لا دونه وطالت ولم تعط النفقة لهم سقطت نفقة تلك المدة.
لأن نفقتهم تجب كفاية للحاجة حتى لا تنجب مع اليسار وقد حصلت الكفاية
بمضي المدة إلا أن يكون القاضي أمر بالاستدانة عليه، فيصير ديباً في ذمة
فلا تسقط بمضي المدة. وكذلك نفقة الزوجة إذا قضى بها القاضي لا تسقط
بحصول الاستعانة فيما مضى لأنها تجب مع اليسار

الحضانة

يقال: حضن الفطائر بضمه إذا ضمته إلى نفسه تحت جناحه فكان العربي للولد يتحده في حضنه وإلى حسه ولما كان الصغير عاجزاً عن القطر في مصالح نفسه جعل الله تعالى ذلك إلى من يلي عنهم فهو في الرأية في العان والعقود إلى الرجال لأنهم بذلك أقوم وعليه أقدر، وهو في التربية إلى النساء لأنهن أشفق وأحنى وأقدر على التربية من الرجال وأقوى

من أحق بالحضانة:

فإذا وقعت الفرقة بين الزوجين فالأم أحق بالولد، فإن لم تكن الأم فأم الأم أولى من أم الأب، فإن لم تكن فأم الأب، فإن لم تكن جدة، فالأخوات لأب وأم، ثم الأخوات لأم، ثم الأخوات لأب، ثم بنات الأخ لأبوين، ثم بنات الأخ لأب، ثم البنات لأب، ثم البنات لأب، ثم عمات، ثم حالة الأم، ثم حالة الأب، ثم عمه الأم، ثم عمه الأب

وكل من تروحت من هؤلاء بأحسنى سقط حقها من الحضانة، لأن الأجنبي بعقبه نزرأ وينظر إليه شراً ويلحقه من روح أمه جهاء فيسقط حقها للمضرة، فإن فارقت الأم زوجها عاد إليها حقها في الحضانة لأن المانع قد زال، والقول قول المرأة في نفى الزوج، لأنها تنكر بطلاق حقها في الحضانة.

روى أبو يوسف بسنده إلى إبراهيم المحمي أنه قال: الأم أحق بالولد ما كان إليها محتاجاً فإذا تروحت فحده أو حالته أحق به^(١).

والأم والحدة أحق بالعلام حتى يأكل وحده، ويأكل وحده، ويستغنى
عن الخدمة، ومنى استغنى احتاج إلى التأديب والتحقيق بأداب الرجل
وأخلاقهم، والآب أقدر على التأديب والتثقيف، وقد سيع مبرر عند
المعلم، والسك حتى نلج لأن بعد الاستعداد نحتاج إلى معرفة أول
النساء، والمرأة على ذلك قدوة، وبعد البلوغ نحتاج إلى التحصيل والخدمة
والآب به أقوى، فالأم والجدة تحسن السك إلى السلوك وغير الأم، الحرة
من يحق لهم الحضانة أحق بالسك حتى نلج حداً شئهم وقد ينسج مبرر
وبه يقضى.

روى أبو يوسف بسنده إلى إبراهيم أنه قال في القضي إذا استغنى عن له
في الأكل والشرب والنس قال آت أحقره

وإذا لم يكن للصغير امرأة أحده الرجل صوباً له، وأولاهم أقربهم
نعصياً لأن الأولية عليه بالقراب، وكذلك إذا استغنى عن الحضانة فالأب
بالحفظ أقربهم نعصياً، ثم إذا لم يكن عصية فتدوي لأرحامه، فإن استور
فأصلحهم، ثم أوزعهم ثم أكرهم، ولا تدفع البنت إلى غير محرم كسكهم
خوفاً من الوقوع في المعصية، ولا إلى محرم ماحض فاسق، لأنه لا يؤمر
فسقه، ولو كان الأخ محوفاً عليها عنده بصعها القاضي عند امرأة ثقة، وإذا
لم يكن للبنت إلا ابن عم فإن شاء القاضي ضمها إليه إن كان أصلح، وإلا
وصعها عند يد أمينة، وإذا اجتمع مستحضر الحضانة في درجة واحدة
فأوزعهم أولى، ثم أكرهم، والدمية أحق بولدها المسلم ذكراً كان أم أنثى
ما لم يعقل الأديان ويخاف عليه أن يالف الكفر

حق الرجل والمرأة بالولد:

وليس للأب أن يخرج بولده من بلده حتى يبلغ حد الاستغناء لما فيه من
حق الأم من الحضانة وليس للأُم أن تخرج بولدها من بلده لما فيه
من بقاء حق الأب في التطيّل إلا أن تخرجه إلى وطنها وقد كان الزوج
روحها فيه إلا أن تكون البلد المنقول إليها قريبة من البلد الذي يسكنه
زوج وكذا إذا كانت تسكن قرية منها الاشتغال إلى المدينة وليس العكس.

حق التفرد بالسكنى:

لنائب المأمونة لها حق التفرد بالسكنى فإن لم تكن مأمونة فالأب
محمّل إليه. وليس للتبكر حق التفرد فإن دخلت في السن وكان لها رأي فله

أن ينفرد



كتاب الأيمان

الأيمان جمع يمين، واليمين في اللغة القوة قال تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^١ واليمين في اللغة القوة والقدره من، وهي الحارجه أيضاً، وهي مصدق الحلف بأي شيء كان من غير تحصيل، وقوله تعالى ﴿وَمَنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا شَرًّا﴾^٢ واليمين في اللغة ١٩٣ احتمال الوجوه الثلاثة بقوته، وسماه اليمين وبحقه وهو قوله تعالى ﴿وَقَدْ أَكْبَدَ تَسْمِكُ﴾^٣ الآية ٤٦ واليمين في الشرع عقد قولي عزم الحالف به على الفعل أو الترك وهو يوعا

أحدهما القسم وهو ما يقتضي تعظيم المقسم به فلهذا لا يجوز إلا بالله تعالى وقال تعالى ﴿مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفْ إِلَّا بِاللَّهِ﴾^٤ وقال أيضاً ﴿مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيُصِمْتَ﴾^٥ وفي القسم معنى القوة لألهم بقولهم كلامهم، ويوثقونه بالقسم بالله تعالى، وكانوا إذا حالفوا أو تعهدوا بأحدول اليمين التي هي الحارجه

الثاني الشرط والحزام وهو تعبير الحرام بالشرط على وجه يبرك الحرام عند وجود الشرط كقوله إن لم أتك غداً فعندي حو وهذا النوع من اليمين ليس بالأصلح الشرعي ولم يقل عن أهل اللغة وفيه معنى القوة لأن اليمين تعقد للحمل على فعل المحلوف عليه، أو التمسع عن فعله، وكما أن اليمين بالله تعالى تحمله، أو نسمعه لما يلزمها من الإثم بهذا الاسم المعظم

والكفارة، فكذلك الشرط والعزاء بحمده ويمنعه، لما يلازمه من روائ ملك
الكفاح، وملكت الليرة وغير ذلك فيحصل التحصيل والمنع بكل واحدة من
الميسر وأحقها بها لأشتر اكهم في المعنى

واليمين مشروعة في المعاهدات والحصصات فوكيداً وتمثيلاً للقول
قال تعالى ﴿ وَتُكْرِمُونَكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ المائدة ١٠٩ وقال ﴿ لَا
تُخْلِفُوا الْأَيْمَانَ ﴾ النساء ١٠١ والخطابي الأئمة جمع طاعة
الأفضل أن يفتل الحلف بالله تعالى

انقسام اليمين:

البيبر باه نغالي ثلاثة. عمودين، وأعو، ومغندة

١ - البمين القموس :

فالعموس هي الحلف على أمر ماضٍ، أو حال يتعمد فيها الكذب، مثل
أن يحلف على شيء قد فعله ما نعه، أو بالعكس مع علمه بذلك. أو على
شيء لم يفعله فقد فعله مع علمه أنه لم يفعله. وقد يقع على الحال أيضاً مثل
أن يقول: والله ما لهذا علي دين وهو كاذب. أو يدعي عليه حق فيحلف
بالله ما يستحقه علي مع علمه باستحقاقه فهذا اليمين عموس. وهي ليست
بمبدأ حقيقة، لأن اليمين عقد مشروع على ما أتت وهذه كبيرة فلا تكون
مشروعة، وتسميتها بمبدأ محاراً لوجود صورة اليمين ومثبت عموساً
لأنها نفس صاحبها في دار جهنم ولأنه يقطع بها حق غيره، وينحرأ بها
على الله عز وجل. ويأثم بها صاحبها.

ولا كفارة فيها إلا الاستغفار مع التوبة لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٩٧] ولم يذكر الكفارة. وعن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «الكفار الإشرار بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين العموس» (١) وفي رواية: «قال حماد أخو أبي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما الكفار؟ قال: «الإشرار بالله» قال: ثم ماذا؟ قال: «الذين عقوق الوالدين» قال: ثم ماذا؟ قال: «اليمين العموس» قلت: وما اليمين العموس؟ قال: «الذي يفتنع من أمرىء مسلم هو فيها كذب» (٢) ولو وحشت الكفارة لذكرها تعليماً. ولأن الكفارة اسم لما يستتر تحت فرفع إجمعه وعقوبته تغيرها من النسيب. والكفارة عبادة لأحد تسمى بالصوم. ويشترط فيها أنية ولا تتعلق هذه الكفارة بها. ولأن الله تعالى أوجب الكفارة بقوله ﴿ بِمَا عَصَيْتُمْ أَوْفُوا بِكُلِّ صِدْقٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٣] وأما ما يتصور فيه الحن والعقد وفي العموس لا يتصور في الحاصي فلا تنفع في اليمين العموس إلا التوبة والتوبة تكون بالندم والإصلاح، والعزم على ألا يعود، والتخل من الدين بأداء الحقوق اليهم. قال عليه الصلاة والسلام: «اليمين مدحرة التي يفتنع بها الرجل مال المسلم تغنه الرحمة» (٣) يريد أنها تفتنع نفسه والمعروف بين الناس ويحوز حمله على ظاهره.

ولم قال لشيء فعله هو يهودي، أو نصراني، إن فعله فهو يمين عموس إن علم أنها يمين لا يكفر فيها. وإن كان يعتقد أنه يكفر بالحنث بكفر وبهم. لأنه لما أقدم على الحنث فقد رضي بالكفر وعلى هذا هو على ملة اليهود، أو المجوس، أو هو كافر ونحوه.

(١) صحيح البخاري ١١٠٣.

(٢) صحيح البخاري ١١٥١.

(٣) مستد أحمد بشرح البنا ١٧١/١٨.

٢ - اليمين اللغو :

اللغو هو الحلف على أمر يظه كذا قال وهو بخلافه قال الإمام محمد رحمه الله فترجو ألا يؤاخذك الله بها كقولك والله لقد فعلت كذا، وهو يظن أنه صادق، أو والله ما فعلت، وهو لا يعلم أنه قد فعل وقد يكون على الحال مثل أن يرى شخصاً من بعيد فيحلف أنه يريد فإدا هو عمرو أو والله ما أكلت ليوم قط. وقد أكل فهد كله نعم لا حنت فيه قال تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكَ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْسَاتِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٠) وحكى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن اللغو ما يحرق على الألسنة بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله وعن عائشة رضي الله عنها لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم قالت أنزلت في قوله لا والله وبلى والله وعن عائشة رضي الله عنها إن رسول الله ﷺ قال هو كلام الرجل في بيته كلاً والله، وبلى والله^(١) وقال مالك أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذبت، ثم يوحد على غير ذلك فهو اللغو^(٢)

ودفع الخلاف في تفسير اللغو هل هو كما قالت السيدة عائشة نعم اليمين قول الإنسان والله ولا والله^(٣) أم هو كما قال مالك، أو قالت الحنفية لهذا قال الإمام محمد بترجو أن لا يؤاخذك الله تعالى بها ولا يكون اللغو إلا باليمين بالله أما إذا حلف بطلاق على أمر ماضي، وهو يظن أنه صادق فإذا هو كاذب وقع الطلاق، وكذا إذا حلف ستر أن عليه حقاً، وهو يظن أنه صادق فإذا هو كاذب لزمه الحج.

(١) صحيح البخاري ١٤٠١.

(٢) سنن أبي داود ٢٢٣/٣.

(٣) الموطأ ٣١٦/١.

٣- اليمين المنعقدة:

اليمين المنعقدة أنواع:

أ- ما يجب فيه السر كفعل الفرائض، وترك المعاصي لأن ذلك فرض عليه فيتأكد باليمين.

ب- ما يجب فيه الحث كفعل المعاصي، وترك الواجبات فهو حلف على ألا يصلي، أو لا يكله أهله، أو ليفتن فلان اليوم لقوله عليه الصلاة والسلام: «من حلف على يمين لم رأى خيراً منها فليأت الذي هو خير»^(١)

ج- الحث فيه خير من السر كتحريم المسلم ونحوه لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير ونحلته»^(٢)

د- الحث والسر سواء فحفظ اليمين فيه أولى لقوله تعالى ﴿وَأَحْضُوا أَلْمِثْمَ﴾^(٣) الآية ١٨ أي عن الحث وإذا حث فعليه الكفارة لقوله تعالى ﴿وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾^(٤) الآية ١٩

ومن فعل المحلوف عليه قاصداً، أو مكرهاً على فعله، أو ناسياً لعدم فهم سواء في الحكم أيضاً لأن الفعل حقيقي لا يعدم الإكراه والسيان فتجب الكفارة بالحث كيف ما كان لوجود الشرط حقيقة وإن لم ينحفظ الدنأ لأن الحكم يدار على دليله وهو الحث لا على حقيقة الدنأ والمكره إن أكره على الفعل، يحث بيمينه، ولا إن لم عليه. والناسي يحث بيمينه إن فعله، وتحب عليه الكفارة ولا إن لم عليه لأن قوله ﴿إِنْ لَمْ يَذْكُرْ﴾

(١) صحيح مسلم ١٢٧٣/٣

(٢) صحيح مسلم ١٢٧٣/٣

ربع عن أمي الخط والسبب وما استكرهوا عليه يعني اسمه لا حكمه ولا يصح حين النصي، والمحذور، والتمتع لما في في الفلاق

بم يكون الحلف ؟

اليمين يكون بالله تعالى، وأسمائه، وصفات ذاته إلا وعلم الله ورحمته، وسخطه، وعقابه والحلف بهذه الأربعة الأخيرة ليس بيمين ولا يحتاج فيها إلى أنه إلا في الأسماء المشتركة بين الله وبين العبد مثل الكبير، والعزير، والقدور فإن أراد به اليمين كان بيميناً، وإن لم يرد به اليمين لم يكن بيميناً، والله تعالى يحب تعظيمه ولا يجوز هتف حرمته اسمه أصلاً

وصفات الله تعالى يوجد صفات الذات، وصفات الفعل والخلق بينهما أن كل ما يوصف به الله تعالى ولا يجوز أن يوصف بصفته فهو من صفات ذاته كالقدرة والعزة والعلم والعظمة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كانت يمين النبي ﷺ التي يحلف عليها ألا ومقلب القلوب وقال ابن عباس كان النبي ﷺ يقول (أخوذ بعزتي) وكل ما يجوز أن يوصف به وينسبده فهو من صفات الفعل كدراحة، البرأة، والسخط والعصب فما كان من صفات الذات إذا حلف به يكون بيميناً إلا وعلم الله لأن صفات الله تعالى قديمة كدائه ومسب استثناء صفة العلم أنه يرد بها غير النصفة فلماذا لم يصير حائلاً بالثبوت فالعلم يذكر ويراد به المعلم والرحمة تذكر ويراد بها العطية والنعمة ويراد بها الرحمة قال تعالى ﴿فَبِئْسَ رَحْمَةً أَلَلَّ اللَّهُ فَمِ بِهَا خَلِدُوكَ﴾ (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) مستد أحد بشرح البنا ١٦٩/١٤.

(٢) صحيح البخاري ١١٠٠

من العذاب في السوء والرضى يراد به ما يقع من الثواب في الحنة. فصار حالاً بغير الله من هذا الوجه.

ولو قال: ووجه الله فهو يمين لأن الوجه يراد به الذات قال تعالى ﴿وَسَمَىٰ وَجْهَ رَبِّكَ﴾ (الرحمن: ١٦). ولو قال: وحق الله لا يكون يميناً عند أبي حنيفة ومحمد لأن حق الله على عباده طاعته. ولو قال: والحق لأفعلن فإنه يمين لأن الحق اسم لله تعالى وقال الطحاوي: لو قال حقاً علي فهو يمين ولو قال: لا إله إلا الله لأفعلن لا يكون يميناً إلا أن يوبىها. وكذا مسح الله والله أكبر وبسم الله إذا عسى بها اليمين كانت يميناً.

ولو قال: لله عني أن لا أكلم فلاناً فليس يمين إلا أن يوبىها فإن نوى بها اليمين، ثم كلمه حث عليه الكفارة.

ولو قال: أنا بريء من القرآن، أو الكعبة، أو من هذه القبلة، أو من السيوف، أو مما في المصحف، أو من صوم رمضان، أو من الصلاة، أو من الحج فيمين وأصله أن كل ما يكون اعتقاده كفراً ولا تحله الشريعة فيه الكفارة إذا حث لأن الكفر لا نجور استباحته على التأبيد لحق الله تعالى فصار كحرمة اسمه، ومن هذا أنا أعبد الصليب، أو أعبد من دون الله إن فعلت كذا، أو هو يهودي أو هو نصراني.

قال رحمته ^(١) من حلف بملء سوي الإسلام كاذباً فهو كما قال ^(٢) وقال رحمته ^(٣) من حلف أنه بريء من الإسلام فإن كان كاذباً فهو كما قال، وإن كان صادقاً فلا يرجع إلى الإسلام سالماً ^(٤) وقال ابن عثمان: من حلف باليهودية والنصرانية فهو يمين ^(٥)

(١) مستد أحمد بشرح البنا ١٦٨/١٤.

(٢) مستد أحمد بشرح البنا ١٦٨/١٤.

(٣) مستد أحمد بشرح البنا ١٦٩/١٤.

حروف القسم:

حروف القسم الله، والواو والياء. وقد ورد بها القرآن

قال تعالى: ﴿وَاللّٰهُ زَيْنًا﴾ (الأنعام: ١٠٣)، وقال تعالى: ﴿يَخْلُقُوكَ بِأَنفِهِ﴾ (التوبة: ١٠٢)، وقال: ﴿ثُمَّ لَقَدْ أَتَيْنَاكَ﴾ (الحجر: ١٠٣) والله يمين أيضاً لأن اللام تبدل من الاء. قال تعالى: ﴿مَا أَصْنَمُ بِهِ﴾ (الزمر: ١٣٧)، وقال: ﴿مَا أَصْنَمُ لَهُ﴾ (طه: ٧١).

فالباء تدل على الظاهر والمضمر فيقول: حلفت بالله وحلفت به. فهي أعم الحروف. والواو أعم من الاء. لأنها تدخل على جميع أسماء الله تعالى وصفاته. والياء مختصة باسم الله تعالى دون سائر أسمائه. تقول: والله لا تفعل كذا. ولا تقول: والرحمن.

وإذا حذف حرف القسم فهو على ثلاثة أوجه: إن سكن حرف الإعراب لا يكون يميناً. وإن كسره يكون يميناً وإن نصبه اختلفوا فيه. مثال الله لا أفعل كذا. ولو قال: لعمر الله، أو وأبى الله، أو وعهد الله، أو وميثقه، أو علي بدر، أو بدر الله فهو يمين.

أما عذر الله فهو بقاء، والبقاء من صفات الله، ولأن الله تعالى أقسم به فقال: ﴿لَعَنَّا لِيَوْمِ يَكُونُ يَمِينًا﴾ (الحجر: ١٠٢) وأما وأبى الله فمعناه وأبى الله وهو جمع يمين، وأما عهد الله فلفظه تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ (الحجر: ٩١) ثم قال: ﴿وَلَا تَقْصُرُوا مِنَ الْإِيمَانِ﴾ (الحجر: ٩١) اسمي العهد يميناً، واليمين هو العهد عرفاً. والمدرك يمين لقوله ﷻ: «كفارة اليمين كفارة العهد» (١).

ولو قال أحلف، أو أقسم، أو أشهد أو رد فيها ذكر الله تعالى فهو
يمين أو قال أعزم، أو قال أعزم بالله، أو علي بيمين، أو يمين الله، أما
أحلف، وأشهد، وأقسم فقولته تعالى ﴿يَقْبُولُونَ لَكَ يَلْعَنُوا عَنْهُمْ﴾ ١٠٠
٩٩. وقال تعالى ﴿قَالُوا شَهِدْ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ ١٠١. ثم قال ﴿تَقْعُدُونَ
أُفْسُتَهُمْ حَتَّى﴾ ١٠٢. وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُتِلُوا﴾ ١٠٣
قال محمد لا يكون الاستشهاد إلا في اليمين، وأما أعزم، أو أعزم بالله فمعلوم
هو الإيجاب قال تعالى ﴿وَلْيَعْرِضُوا الْفُلُقُ﴾ ١٠٤. وأما علي بيمين، أو
يمين الله، ولأنه نصريح بإيجاب اليمين عليه، واليمين لا يكون إلا بالله
فقلت: يمين الله مالك حيلة.

ما ليس بيمين:

مر معنا أن الحلف بالأسماء المشبهة بيمين الله ويمين العهد إذا لم يرد به
الحلف اليمين لا يكون يميناً الحلف بصفات الفعل لا يكون يميناً.
والحلف بحق الله لا يكون يميناً، ولو قال الله علي ألا أكذب فلا يمين
بيمين إلا أن يوجب الحلف بغير الله تعالى ليس بيمين كلسي وغيره
وكعبة والأصل في هذا أن الحلف بغير الله لا يجوز لما روي، ولما
روى أن رجلاً جاء إلى عبد الله بن عمر فقال أحلف بالكعبة قال حلف
ببيت الكعبة فإن عمر كان يحلف بأبيه فقال له لسي بكعبة (لا تحلف بأبيك
فإنه من حلف بغير الله فقد أشرك) ١٠٥. والتعبير بقوله فقد أشرك لعمدة في
الرحم والتعظيم في ذلك، وقد نصت به من قال بتحريم ذلك. ولأن الحلف
تعظيم المحبوب به ولا يستحقه إلا الله تعالى، وإذا لم يحرم الحلف بغير الله
تعالى لا بد منه به كفارة لأنه ليس بيمين، ولو قال إن فعل كذا فعليه

نعمة الله، أو هو ران أو شارب حمراء، أو قال عصبت الله تعالى، أو سقط الله عليه فليس يمين

حكم تحريم الحلال وكيف يستبيحه

من حزم على نفسه ما يمكنه من استحاله، أو شيئاً منه لم يمتنع الكفارة وذلك كأن يقول هذا الطعام عليّ حرام، أو حرام عليّ أكله، أو مالي عليّ حرام له بصير محرماً لعينه. فقد منع نفسه عنه فيمكن جعله حراماً لغيره. يثبت موجب ليمين وهو أولى من الحرمة المؤبدة لأن له نظيراً في الشرع وهو أرفق. أنه الحرمة تتناول الكل حرماً حرماً، ولأن حرماً استباح منه حث كقولك حرام عليّ شرب الماء، ولو وهبه، أو تصدق به لا حث عليه، لأن المراد بالتحريم حرمة الاستمتاع عراً.

حكم قول: (كل حلال عليّ حرام):

لو قال كل حلال عليّ حرام فهو على الطعام والشراب إلا أن يبوي غير ذلك، ولا يحث إذا نفس مع أنه يشترط فعلاً حلالاً لأن المقصود التبرؤ بقوله وعدم النحث ولا يحصل على العموم فيسقط ويصرف إلى الطعام والشراب لأنه يستعمل عادة فيما يشرب عادة. نعم لو بوي أمراته في قوله ذبحت مع المأكول والمشروب وصار موبناً وإن بوي أمراته وحدها صدق ولا يحث بالأكل والشرب.

وقال مشايخنا يقع الطلاق به من غير بنية لعلة الاستعمال وعقبة الفتوى ولو له أربعة نسوة يقع على كل واحدة مهر طلاقه فإن لم يكن له امرأة كانت يميناً وعليه كفارة يمين.

ولو قال مال فلان عليّ حرام، فأكله، أو أنفقته حث إلا أن يبوي أنه

لا يحل لي لأن حرام فلا حث عليه ولو حلف لا يرتكب حراماً فهو على البراء، وإن كان محرمًا فعلى الفلانة الحرام وأنشأها ولو حلف لا يظن حراماً فوظف امرأته حال الحيض ونظهار لم يحث إلا أن يبريه لأن الحرمة لعرض فلا أن اللفظ حرام في نفسه.

الحالف حالة الكفر والردة:

من حلف حالة الكفر لا كفارة في حقه، لأن الكافر ليس بأهل لليمين لأنها تعظيم الله تعالى ولا تعظيم مع الكفر وليس أهلاً للتكفير، لأنها عادة حتى تبادى بالتصويم وليس من أهلها ومن حلف، ثم ارتد فنتطّل اليمين بالردة، فهو أصله بعدها لا يلزمه حكمه لأن الردة تطّل الأعمال.

الاستثناء المنصل باليمين يبطلها:

من قال: إن شاء الله منفصلاً بيمينه فلا حث عليه، ولا بد من الانفصال لأن السكوت يتم الكلام والاستثناء معه يكون رجوعاً ولا رجوع في يمين لقوله ﷺ: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فقد استثنى»^(١) والمجولة ﷺ: «من حلف فاستثنى فإن شاء رجع وإن شاء ترك غير حث»^(٢).

وعن أبي هريرة قال قال سليمان بن داود: لأطعن الليلة على سبعين امرأة نكدت امرأةً منهن علماً بفنائل في سبيل الله فقبل له قال: إن شاء الله فلم يقل: فأدفع يمين، فلم تكد مهمل إلا امرأة واحدة نصف إنسان قال فقال رسول الله ﷺ: «لو قال: إن شاء الله لم يحث وكان تركاً لحاجته»^(٣).

(١) سنن أبي داود ٢٢٥/٣.

(٢) سنن أبي داود ٢٢٥/٣.

(٣) صحيح مسلم ١٢٧٥/٣.

كفارة اليمين:

قال تعالى ﴿لَا يُؤْمِدُكُمْ اللَّهُ بِالقَوْلِ وَأَنبِئُكُمْ وَلَكِنْ يُؤْمِدْكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ، إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَظَّمُوا أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْنَهُمْ أَوْ حَرَمَ رَقِيَّةٍ نَحْنُ لَمْ يَحْذِقُوا فِيهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرُوا أَنبِئُكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَأَحْصُوا أَنبِئُكُمْ﴾ (النساء: ١٠٩) وقال مجاهد بعد الرحمن بن مسعدة إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عني بيمينك وانت الذي هو خيراً لي أي فليحسب فيها، ثم يكفر لما روي عدي بن حاتم قال قال رسول الله ﷺ من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خيراً، وبنك بيمينه (١)

كفارة اليمين عتق رقبة، وإن شاء، كما عشرة مساكين كل واحد مائة صاع للأوسمة، ويصنع به، وإذا كان امرأة فلا بد من أن يرضعها عمن ثوبها الذي يستر سائر بدنها خماراً لأن رأسها عورة ولا يجوز لها الاتصال مع نفسه

وإن شاء أطعم عشرة مساكين، وبحري، في الإطعام السبيل، وهو أن يعطي كل مسكين نصف صاع من نخل، أو دقيقه، أو سويقه، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من زبيب، والصحيح أنه بحري، منه نصف صاع أو يطعم المساكين أكلين مشعين بعددهم ويعشبهم أو يعشبهم عشرين، أو يعشبهم عشرين أو يعشبهم ويسحرهم من طعام أهله

وإن أطعم مسكيناً واحداً عشرة أيام عداً وعشه أجزاء، وإن عدى عشرة، وعشى عشرة غيرهم لم يجره وإذا عدى مسكيناً، وعشى غيره عشرة أيام لم يجره، لأنه وفق طعام العشرة على عشرين ولو عدى مسكيناً

(١) صحيح مسلم ١٢٧٣/٣

(٢) صحيح مسلم ١٢٧٣/٣

عشرين يوماً، أو عشاء في رمضان عشرين ليلة أجزأه وإن أعطى مسكيناً واحداً فعدم عشرة مساكين في يوم واحد له بجأه وإن دفع قيمة الطعام إلى عشرة مساكين أجزأه.

ولا يجوز صرف الكفارة إلى من لا يجوز دفع زكاته له كأنه طيب والأولاد كما لا يجوز صرفها في ساء المساحد وإن لم يقدر على أحد هذه الأشياء الثلاثة (العنف، الإكساء، الإعتاق) فبأن ثلاثة أيام متتالعات وهذه كفارة المعسر والأولى كفارة المعسر.

وحد اليسار في كفارة البهي أن يكون له رائد عن كفايته مقدار ما يكفر عن بعيه هذا إذا لم يكن في ملكه الرقبة، أو الكسوة، أو إطعام عشرة مساكين وسواء كان عليه دين أم لا وأما إذا لم يكن ذلك في ملكه فحينئذ يعتبر اليسار والإعسار، ووقته وقت الأداء حتى لو كان معسراً وقت الوجوب، ثم أيسر لا يجوز له الصوم عندا والتتابع شرط في صحة الإجزاء للمعسر حتى لو فرق الصوم لا يجوز وعند الشافعي إن شاء فرق وإن شاء تابع.

وإن شرب في الصوم، ثم أيسر ولا تفصل أن يتم صوم ذلك اليوم وإن أفطر لا يجب عليه القضاء عندا وإن قدم الكفارة على الحث لم يجز عندا. وقال الشافعي: يجوز إلا إذا كفر بالصوم فإنه لا يجوز عندا إلا بعد الحث.

أمثلة الحلف على الدخول والخروج

حلف لا يخرج من البيت، وأمر رجلاً وأخبره حث لأمره فعل مقصاف إليه بالأمر فإن أخرج مكرهاً لم يثبت حلف لا يخرج إلا إلى عمله، فخرج إليه، ثم أتى حاجته أخرى لم يثبت حلف لا يخرج إلى صديقه ولا إلى

فخرج يريده، ثم رجع حيث، ومثله الذهاب ولو حلف لا أتى صديقاً
فلاناً فلا يبحث حتى يدخل بيته.

حلف لا يخرج إلا إلى أهلها فلو لم لا غير فلو لم يكون موجودين
فكل ذي رحم محرم منها فلو كان أخوا متزوجاً بغير أمها، أو كسب أمها
متزوجة من غير أبيها فأهل منزل أبيها لا منزل أمها حلف لا يخرج إلى خدة
فخرج من بيته لا يبحث ما لم يحاور العمارة فصدأ خدة لأن الخروج إلى
خدة مفسد، ولا مفسر حتى يحاور العمارة حلف لا يخرج امرأته إلا يده
فلا بد من الزمان في كل مرة ولو نوى الزمان مرة واحدة صدق لأنه محتمل
كلامه ولو حلف لا يخرجني إلا أن أدركت بكفيه بدن واحد ثم خرجت
بعدها بغير يده لم يبحث أو حلف لا يخرجني حتى أدركت بكفيه بدن
واحد ولو حلف لا يخرج امرأته إلا يده، فأدرك لها مرة فخرجت، ثم
خرجت مرة أخرى بغير يده حيث ولا بد من أدرك في كل خروج ولو حلف
لا يدخل شقة فلان، فدخل الممر حيث لأن ممر الشقة من الشقة ولو
أدخل إحدى رحليه دون الأخرى إلى استوى الحائط، أو كان الحائط الأحمر
أسفل لا يبحث وإن كان الحائط الداخل أسفل حيث لأن اعتماد جميع
بدنه يكون على رحله الداخل فيكون دحلاً

ولو حلف لا أدخل شقة فلان يسكنها غيره لا يبحث بالدخول لأن
الإضافة بالسكنى وعن محمد وحمه الله يبحث لأنها مضافة إلى المالك
بملك الرقبة، وإلى المستأجر بملك الشقة وكلاهما حقيقة

حلف لا يدخل دار فلان، فدخل داراً مشددة بينه وبين فلان وفلان
سكنها لا يبحث، ولو حلف لا يبيع أرضاً مشددة حيث لأن كل جزء من
الأرض أرض، وليس بعض الدار دار تسمية وعرفاً

حلف لا يدخل شقة فلانة، فدخل شقتها، ووجها يسكنها لا يبحث.
لأن الشقة تنسب إلى الساكن.

حلف لا يجلس على الأرض فجلس على سباط، أو حصيد لم يحث.
ومن حلف لا يجلس على سرير فجلس على سرير فوقه سباط حث.
حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لاسه فزرعه في الحال لم يحث. وإن
لبث لحظة بعد الحلف حث.

حلف لا يسكن هذه الشقة فلا بد من خروجه بأهله ومناعه أن يجمع
فالسكنى على وجه الاستقرار تكون بالأهل والمنع والأثاث. وعند أبي
يوسف اعتبر الأكثر. وعن محمد وهو أرفق بالناس ينقل ما لا بد منه من
حاجات الاستعمال دولما لا حاجة إليه. ولو أخذ في نقل الأمتعة من حين
حلف حتى بقي على ذلك شهراً لم يحث.

يمين الفور :

لو أرادت الخروج فقال لها : إن خرجت فأنت طائفة. فجلست، ثم
خرجت لم تطلق. لأن قصده منعها عن الخروج الذي همت به. وهذه تسمى
يمين الفور. وأول من أظهرها أبو حنيفة.

ولو أراد أن يجمع امرأته فلم يظاوعه فقال : إن لم تدخلي معي العرفة
فأنت طائفة. فدخلت بعدما سكنت شهوته طلقت. لأن مقصوده الدخول
لقضاء الشهوة وقد دلت. فصار شرط الحث عدم الدخول بقضاء الشهوة وقد
وجد.

أمثلة الحلف على التكليم والكلام :

حلف لا يكنمه أباً فهو على ثلاثة أيام. ولو حلف لا يكلمه الشهر فهو
على عشرة أشهر عند أبي حنيفة. وقال : على اثني عشر شهراً.
حلف لا يتكلم فقرأ القرآن، أو سبّح أو هلل لم يحث. حلف لا يكلمه

شهراً فمن حين حلف، حلف لا يكتمه فكتمه بحيث يسمع إلا أنه نائم
 حث ولو كتم غيره، وقصد أن يسمعه لم يحث لأنه لم يكتمه حقيقة، ولو
 سلم على جماعة هو فيهم حث، لأن السلام كلام للجميع وإن بواهم
 السلام دونه لم يحث

حلف لا يكتم راحة فلان فظنفت فلان، ثم كلمها حث
 ولو قال ليلاً لا أكتم فلان يوماً فهو من حين حلف إلى غروب الشمس
 من الغد.

ولو قال بهراً لا أكتم فلاناً ليلة فهو من حين حلف إلى طلوع الفجر
 من الغد.

ولو حلف في بعض اليوم لا يكتم فلاناً يوماً فهو على بقية اليوم واللييلة
 إلى مثل تلك الساعة من الغد.

ولو حلف في بعض الليل لا يكتم فلاناً ليلة فهو من حين حلف إلى مثل
 تلك الساعة من الليلة المقبلة.

حلف لا يكتم إحوة فلان فهو على الموحدين وقت البعث لا غير
 فإن كان له إحوة كثيرون لا يحث ما لم يكتم كلهم

أمثلة على الحلف على الطعام:

حلف لا يأكل من طعام شريكه فأكل من طعام مشترك بينهما لم يحث
 لأنه إنما أكل حصته.

حلف لا يأكل فاكهة العام بحيث يأكل التفاح والسرجل، والكمثرى
 والأحمر، والمشمش والخوخ والتين والبطيخ، واليابس من ثمار الشجر،
 والتوت وقصب السكر والسير. وعند محمد إن كان حلف لا يأكل فاكهة
 العام وكان ذلك زمان الرطبة فهو على الرطب

والرطب والعنب والرمث والحديد والقش، والخبز والحبوب الأحصص،
والشمر والزبيب وحب الرمان إدام وليس بفادحة، والحبور اليابس ليس
بفادحة، واللحم والشواء والبصل والخبز إدام في العرف، وإن كان ليس بإدام
في اللغة.

ولو حلف لا يتعدى فالعداء من طلوع الفجر إلى الظهر، لأنه عبارة عن
أكل العدو وما بعد نصف النهار لا يكون عدوة، فأكل بعد الظهر لا يحث
ولو حلف لا يتعدى والعشاء من الظهر إلى نصف الليل، لأنه مأخوذة من
أكل العشاء وأوله بعد الروال، فأكل قبل منتصف الليل لا يحث، ونصف
الليل نصف الحصة ما بين المغرب والمجر.
ولو حلف لا يشجره والحبور من منتصف الليل إلى طلوع الفجر فهو
أكل قبل منتصف الليل لا يحث.

والعداء والعشاء عبارة عن الأكل الذي يقصد به الشبع عادة، فلو أكل
لقمة، أو لقمتين فليس بشيء، حتى يريد على نصف الشبع فإنه يقال له
أنعد، وإما أكلت لقمة، أو لقمتين، ويعتبر في كل مدة عادتهم، فلو حلف
لا يتعدى فشرب النبي إن كان حصرياً لا يحث، وإن كان بدوياً حث
ولا يكون غداة حتى يأكل الحبوب، فلو حلف لا يتعدى وأكل لحماً بغير حبر
لم يحث، حلف لا يأكل من هذا السر، فأكله رطاً لم يحث، وكذا الرطب
إذا صار ثمرأً حلف لا يأكل هذا الحمل فصار كبشاً فأكله حث.

حلف لا يأكل من هذه الشاة فعلى اللحم، والسن والرئد، وفي
الاستحسان على اللحم خاصة.

حلف لا يأكل حراماً فاضطر إلى الميتة والخمر فأكل، روي عن أبي
يوسف أنه يحث، لأنه حرام إلا أنه مرفوع الإثم عن المصطر، والحرام
لا يوصف بأنه حلال نهماً وإن وضع الإثم عهما، والسمك والأية لب

بلحم. فإن حلف لا يأكل لحماً ولبي لحم أكل من جميع الحيوانات غير السمك
حت سواء أكله طيحاً، أو مشوياً، أو فديماً وسواء كان حلالاً، أو حراماً
كالهيئة ولحم الحرير ومنزوك التسمية وصيد الحرم وديحة المحرمي لأن
اسم اللحم يتناول الجميع. والسمك لا يدخل تحت إطلاق اسم اللحم

والكرش والكبد والرنه، والفب والكلبة، والرأس والأكارع، والأعضاء
والطحال لحم لأنها تناع مع اللحم. والشحم شحم لفظ فهو حلف
لا يأكل شحماً فأكل شحم الفهر لا يحث لأنه من اللحم ويقال له لحم
سمين

حلف لا يأكل لحم شاة فأكل لحم عتر حث لأن اسم الشاة يتناول العير
وغيره.

أمثلة الحلف على الإتيان:

حلف نيأنيته إن استطاع فهي على استطاعة الصحة فإذا لم يعرض له أمر
يمنعه من مرض، أو سلطان أو نحوه ولم يأنه حث، لأن الاستطاعة في
العرف الاستطاعة من حيث سلامة الأعضاء وعدم الموانع

حلف ليأنيته فلم يأنه حتى مات حث في آخر حياته لأن الحث إنما
يتحقق بالموت. إذا لم يرجو قبله

حلف نيأنيته فهو على أن يأتي مبره، أو متحره، أو مكته، أو مزرعته
لقبه أم لم يلقه. لأن الإتيان الوصول إلى مكانه

حلف لا تأتي روحه العرس، فذهبت قبل العرس، وأقامت حتى مضى
العرس لا يحث لأن العرس أذهابها وإن تأنه

حلف لا تذهب روحه إلى بيت والدها فذهبت إلى باب الدار ولم تدخل

لم يحث

أمثلة متنوعة على الحلف :

ولو حلف لا أشرب الماء، ولا أتزوج الساء حيث بشرت فطرة من الماء وتزوج امرأة واحدة لأنه لا يمكن استيعاب الجنس فيحمل على الأمر، ولو نوى الجنس صدق.

ولو حلف لا يشم طيباً فدهن لحيته يدهن طيب لا يبحث لأنه لا يعد شاماً عرفاً.

ولو حلف لا ينس حلياً لا يبحث ينس حاتم الفضة لأنه لإقامة النسبة لا للتزين، ولا كذلك الذهب، فإنه يتزين به ويحرم. ولو كان الخاتم من العقيق، أو الفضة إن كان مما ينسبه النساء يبحث لأنه لتزيينه.

حلف لا ينام على فراش فحفل عليه فراشاً آخر، وإن لم يبحث وإن جعل عليه غصاة فله على الغطاء حيث لأن الغطاء مع الفراش.

لو حلف لا يدخل على فلان وأمره الزيارة عرفاً في موضع يجلس فيه للزيارة والتعظيم حتى لو لم يقصده بالدخول بأن دخل على غيره، أو لحاجة أخرى، أو دخل عليه في موضع لا يجلس فيه للزيارة لا يكون دخلاً عليه.

بحالان حلف كل واحد منهما لا يدخل على الآخر فدخلوا معاً لا يبحث.

حلف لا يتزوج فزوجه غيره بغير أمره فإن أحاز بالقول حيث وإن أحاز بالفعل كقصده لم يبر ويحرم لا يبحث لأن العقود تختص بالأقوال فلا يكون فعله عقداً، وإنما يكون رضا، وشروط البحث انعقد لا الرضا. وروى عن محمد لا يبحث في الزوجين ولو أمر غيره أن يزوجه حيث لأن الزوجين في النكاح سفير ومغير، ولو قال عيبت ألا أنكلم به صدق ديناً لا قضاء وكذلك الطلاق.

أمثلة على الحلف في البيوع:

ولو حلف لا يبيع فوكل به لم يحث وكذا مائر المعاوضات المالية لأن العقد يوحد من العقد حتى ترجع الحقوق إليه فلم يوحد الشرط وهو العقد من الحالف إلا أن ينوي ذلك لأن فيه تشديداً عليه فبحث، أو يكون الحالف ممن لا يباشر العقود فبحث كالحاكم والشابة المحذرة ولو كان الحالف يباشر مرة، ويوكل أخرى فتعتبر العدة حلف لا يبيع فباغ، ولم يقبل المشتري لم يحث وكذلك الإجارة والصرف والسلام، والكراج والخلع ولو وهب، أو تصدق، أو أعار فلم يقبل حث. لأن المعاوضة تملك من الجاهل فيكون القول ركناً لتحقيق المعاوضة وفي غير المعاوضة تملك من جانب المملك وحده.

حلف لبعضين فلا يحث، فأمر غيره بالأداء، أو أحاله فقبض يؤم، ولم يباعه شيئاً وقبضه يز أيضاً.

حلف لا يبايع عريضة حتى يستوفي حقه فهرب من العريضة لم يحث حلف لا يقض دينه متصرفاً فقبض بعضه لا يحث حتى يقبض بقيه لأن الشرط قبض جميع دينه متصرفاً ولم يوجد شرط الحث ولو أبرأه من الدين، أو وهبه لا يكون قابضاً للكل.

ولو قبض دينه في مجلس واحد متصرفاً متعاقباً لم يحث لأنه قد يتعذر تسليم كل الدين دفعة واحدة فيكون ذلك القدر السيف مستثنى من الجمين فلا يحث به، وإن اشتغل بين الدفعتين بعمل آخر حث الحالف لأنه نذر المجلس فاختلف الدفع.

حلف ليهبه ففعل ولم يقبل يز وكذا القرض، والغارية والصدقة وقد

النذر

النذر قربة مشروعة وكونه قربة فلما يلزمه من القرب كالصوم،
والصلاة والحج، والصدقة وبحومها.

أمر الله تعالى بالوفاء به قال تعالى ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج ٢٨]
وقال ﷺ لابن عمر: «أوف بذكرك»^(١) وقال ﷺ: «من نذر أن يطيع الله
فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه»^(٢) وعلى شرعيته الإجماع.

ولا يصح النذر إلا بقربة لله تعالى من جنسها وأحب كالصوم والصلاة،
والحج والصدقة، ولا يصح بما ليس لله تعالى من جنسها وأحب، كالسبيح
والتهنيد، وعبادة المرضى، وبناء المساجد ولا نذر في معصية الله تعالى
لما تقدم ولما روى ابن عباس قال: «بما النبي ﷺ يحض إذا هو برحل قائم،
فسأل عنه فقالوا: أبو إسرائيل نذر أن يقوم، ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم
ويصوم فقال النبي ﷺ: «أمروا فليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم
صومه»^(٣)

ولما روى عتبة بن عامر أنه قال: نذرت أحني أن تمشي إلى بيت الله
حافية فأمرني أن أمتني لها رسول الله ﷺ فاستغفرت فقال: «التمشي
ولتركها»^(٤)

ولما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أدرك شيخاً يمشي بين
ابنيه يتوكأ عليهما فقال النبي ﷺ: «أما شأن هذا؟» قال اتاه: يا رسول الله

(١) صحيح البخاري ١٨٠٨

(٢) صحيح مسلم ١٢٦٤/٣

كان عليه نذر فقال النبي ﷺ اركب فيه الشبح فإن الله علي عتق وعن نذركه^(١).

فلو نذر نذراً مطلقاً بغير شرط، ولا تعليق وكان في طاعة الله تعالى ومن حسن القرب الواحدة فعلية الوفاء به. كمن قال لله علي أن أتصدق بألف، أو نذر عني التصديق بألف. وكذلك إن علقه بشرط فوجد الشرط لأن المعلق بشرط كالسحر عند أبي حنيفة. لأن النذر موقوف بطراً إلى الحرام. والحرام هو الأصل. والشرط نفع كمن قال إن شفي مريض فعلي صوم يوم. فعني صوم يوم هو الأصل في النذر، والشرط نفع له وقد وجد. ولا يجزئه في التحلل منه إلا الوفاء. لأنه نذر وليس فيه معنى اليمين.

النذر المعلق بشرط لا يريد وجوده:

قال أبو حنيفة رحمه الله إذا كان الشرط في النذر شرطاً لا يريد وجوده يجزئه للتحلل منه كفارة يمين. كقوله. إن كلمت فلاناً فعلي صوم سنة، أو إن دخلت الدار فعلي التصديق بما أملكه. يجزئه في التحلل منه كفارة يمين. نعم لو أدى ما التزمه بحرج عن العهدة أيضاً لأن فيه معنى اليمين وهو المنع. وهو نذر لفظاً فيختار أي الحنثين شاء. لما روى عتبة بن عامر عن رسول الله ﷺ قال: اكفارة النذر كفارة اليمين^(٢).

أمثلة:

لو قال إن فعلت كذا فألف ريال من مالي صدقة ففعل وليس في ملكه إلا مئة لا يلزمه غيرها.

(١) صحيح مسلم ١٢٦١/٣.

(٢) صحيح مسلم ١٢٦٥/٣.

لو نذر ذبح ولده لزمه ذبح شاة عند أبي حنيفة، ومحمد رحمهما الله تعالى.

ولو نذر ذبح نفسه لزمه شاة عند محمد حتى لو نذر ذبح ولده في مكة يجب عليه ذبح شاة في الحرم.

ولو نذر ذبح والده أو ولده، فالأصح عند أبي حنيفة عدم الصحة، لأن معصية فلا يصح، وأما ذبح ولده فبأنه قصة الذبح عليه السلام، فإن الله أمر التحليل بدمج ولده فقال الولد: «فعل ما تأمر» فأمره الله بدمج الشاة حيث قال: «قد صدقت الرؤيا» فيكون كذلك في شريعة، إما بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أُوحِيَ إِلَيْكَ أَنِ اقْتُلْهُ بِرِزْقِهِ حَيْثُ﴾ الحز ١٧٣ أو لأن شريعة من قلنا تلزمنا حتى ينبت السج، ووجوب الشاة في الولد جاء على خلاف التقاسم وعرفناه استدلالاً بقصة التحليل عليه السلام، وإنما وردت في الولد فيقتصر عليه، ولو نذر بلفظ القتل لا يلزمه شيء بالإجماع لأن النص ورد بلفظ الذبح، وانحر منه، ولا كذلك القتل، ولأنه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لا يصح فهذا أولى.



كتاب الحدود

الحدود جمع حد. والحد في اللغة: الجمع وأحد المعتدة إذا
منعت منها من المباد والشعبه عنى ما عرف ويطلق عنى النقطه الحريم
المناع حد لأنه يجمع معانى الشيء، ويجمع دخول غيره فيه

وحدود الشريعة الموانع والشرائح والحد في الشريعة عقوبة مقدرة
وجبت حقاً لله تعالى والفتاوى لا يسمى حقاً وإن كان عقوبة لأنه حق
أدنى يملك إسقاطه ولا عيب من نفسه ومنه التعبير لأنه ليس بمقدور

كنت شرعته بالكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ أَنْزِلْنَاهُ وَإِنْ
فَاجِدُوا فِيهِ حَبِيرًا فَإِنَّهُ حَقٌّ وَلَا تُخَدِّرُوا صُرُوفَكُمْ فِي دِينِ اللَّهِ إِنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يُتَوَكَّلُونَ بِآثَرِهِ
الْآخِرِ وَلَيَسْهُلَ عَلَيْنَا طَائِفَةٌ مِمَّنْ يُتَوَكِّلُونَ ﴾ السورة ١٠١ وقوله تعالى ﴿ وَالْكَافِرُ
وَالْتَّائِبُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا حَرَامًا كَمَا نَكَحْنَا مِنْ اللَّهِ وَلِلَّهِ عَرِيرٌ حَكِيمٌ ﴾ السورة ١٠٢
٣١ وقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُ الْفُحْشَ ﴾ السورة ١١١ وقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا
حَرَامٌ عَلَى الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ
تُقَطَّعَ أَيْدِيُهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ جَانِبٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُ فِي
الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ السورة ١٣٣

وأما السنة فحديث ماعز، والعمدة، والضعيف، وغيره من الأحاديث المشهورة على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما المحققون فهو أن الطماع الضميرية، والشهوة النفسية مائلة إلى فساد.

المشهور، وانقضى الحلال، ونحصى مقصودها ومحجوبها من الشرع، وحرماً
والنهي بالقتل، وأحد مال الغير، والاستفادة على الغير بالنسبة، والضرر
مخصوصاً من القوى على الضعيف، ومن العالي على الأدنى، وفتسب
الحكمة شرع هذه الحدود حماً للفساد، وحرماً عن الزكاة، ليبقى العالم
على نظم الاستفادة، فمن حلال العالم عن إدامة الحرير يؤدي إلى الحرمان،
وبه من الفساد ما لا يحصى، والإشادة إليه بقوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ
حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ نداء، ومن كلام حكماء العرب
القتل أنفى للقتل.

والحدود هي:

- ١- حد الزنا.
- ٢- حد القذف.
- ٣- حد الشرب.
- ٤- حد السرقة.
- ٥- حد الحرابة.



حد الزنا

تعريف الزنا عند أبي حنيفة هو وطء في قبل المرأة العاري عن عقد
النكاح، وعن شبهته وينحاور الختان الختان

تعريف الزنا عند أبي يوسف ومحمد هو وطء في قبل المرأة العاري عن
عقد النكاح الصحيح، وينحاور الختان الختان والمقصود بالختان الأول
ختان الرجل، وهو نهاية القنفة التي يقطعها (المُظْهَر) الختان فمضى دخل
الختان في فرجها وحذى ختان المرأة وهو حلقة صغيرة كأنه في أعلى فرج
المرأة، فقد وحى الختان وما دون ذلك لا يوجب ويسقط الحد عند أبي
حنيفة أدنى شبهة لقوله عليه الصلاة والسلام: **ادْرؤوا الحدود بالشبهات**
وأقبلوا الكبراء عشرانهم إلا في حد من حدود الله تعالى^(١) رواه السيوطي في
جامع الأحاديث، وقال زود ابن عدي في حره له من حديث أهل مصر
والجزيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وروى صدره أبو مسلم الكشي،
وابن السمعاني في الديلم عن عمر بن عبد العزيز مرسلًا، ورواه مسدد عن ابن
مسعود موقوفًا.

ولقوله **ادْرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم** فإن وجدتم
للمسلم مخرجًا فحلوا سبيله فإن الإمام لأن يخص في العموم خير من أن
يحظى في العقوبة^(٢) رواه الترمذي والحاكم، والبيهقي عن عائشة
رضي الله عنها ولقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه الدارقطني والبيهقي عن

(١) جامع الأحاديث ١/١٧٢

(٢) جامع الأحاديث ١/١٧٢

علي رضي الله عنه "ادروا الحدود ولا يسعي للإمام تعظيم الحدود" (١) فهو
 وظى أمراته وقد تزوجها بدون شهود، أو تزوج بمعتدة الغير، أو تزوج
 مجسفة، أو تزوج حمساً في عقد واحد، أو جمع بين أحبين، أو تزوج
 بمحارمه فوطئها ظناً منه أنها تحل له ومعنى تزوجها أي عقد فإنه لا يحد
 عند أبي حنيفة. وقد أبو يوسف ومحمد يحد في كل وطء حرام على التأبد
 كوطء محارمه ويحد في التزويج الذي يوجب شبهة. لأنه لم يثبت عندهما
 الدليل الذي استند إليه أبو حنيفة رحمه الله جميعاً واستدلوا به روى
 الرام بن عارب قال: توفي عمي الحارث بن عمرو ومعه امرأة قد عقد له
 التي ~~فقلت~~ فقلت له: أي عم أين بعثت شي ~~ي~~ قال: بعثني إلى رجل تزوج
 امرأة أبيه فأمرني أن أضرب عنقه والحديث من وقع على ذات محرم
 فقتلوه (٢) وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: شبهة لعقد نكاح الحد
 حديث "ادروا الحدود بالشبهات"

بم يثبت الزنا ؟

يثبت الزنا بـ ١- البينة ٢- الإقرار.

١- البينة :

البينة أن يشهد أربعة من الشهود على رجل، أو امرأة بالزنا فإن قيل
 القتل أعظم من الزنا ولم يشترط فيه أربعة ؟ والجواب أن الزنا لا يتم إلا
 بشهود، وفعل كل واحد لا يثبت إلا شاهدين، والقتل يكون من واحد
 ويحوز أن يكون أحد الشهود زوجاً عند أبي حنيفة. وقد مالئ والشافعي

(١) جامع الأحكام ١/١٧٢.

(٢) مسند أحمد بشرح البنا ١٦/١٠٣.

وأحمد. لا يجوز ذلك. ويشترط في الأربعة أن يكونوا ذكورا حُرّاً عَدولاً مسلمين. ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجال. ولا الشهادة على الشهادة. ولا كتاب القاضي إلى القاضي.

وإن شهد أقل من أربعة لا تقبل شهادتهم. وهم قَدَفَةٌ يحدون جميعاً حد القذف إذا طلب المَشْهُود عليه ذلك. وكذا إذا جاوزوا متعزّفين. فشهود واحد بعد واحد لم تقبل شهادتهم. وهم قَدَفَةٌ يحدون حد القذف. وأما إذا حضروا أربعتهم في مجلس واحد، وحسبوا مجلس الشهود وقاموا إلى القاضي واحداً بعد واحد فشهدوا قلت شهادتهم لأنه لا يمكن الشهادة دفعة واحدة. لما روي أن أبا بكر، وشبل بن معبد ودفع بن الحارث. ورياد بن أبيه، والمعبرة بن شعبة استدعوا من الكوفة إلى المدينة بشهوداً على المعبرة بأنه زنى. وعقد مجلس القضاء، وقام الشهود واحداً إثر الآخر. وقبل عمر رضي الله عنه الشهادة على هذا الوجه. فأجلس المعبرة فلما شهد عليه الأول قال: ذهب ربك يا معبرة فلما شهد الثاني قال: ذهب صفيك، فلما شهد الثالث قال: ذهب ثلاثة أربعتك. وكان عمر رضي الله عنه في كل مرة يقتل مشايخه من شدة الغضب. فلما قام رياد وكان الرابع قال له عمر: يا سلح العقاب. وبعد قال ذلك لأن لونه كان يصير إلى السواد فشبّه به. وقبل وصفه بالشحاعة لأن العقاب إذا سلح على طائر أحرق صاحبه. وأعجزه عن التغيير. فكذلك كان رياد في مقدرة أقواله. وهم مدح والأول دم وهو على وجه الإنكار عبه في هنت من صاحبه، ونحريص له على الإحماء فقال رياد: لا أدري ما فعلت كي أيتبما يصطبان في الحدف واحد كاضطراب الأمواج من أنت نفساً عالياً، وأمرأ منكراً ولا أدري ما وراء ذلك فدرا عنه عمر الحد لأنه لم يصزع بالقذف، وصبرت الثلاثة حد عَدَفٍ.

ولا بد لتمام التوبة من استئنة نوحه إلى الشهود أولاً. وتركبة الشهود وعدانهم شيئاً حتى يشتت وجوب الحد.

الأسئلة الموجهة إلى الشهود:

يسأل القاضي الشهود الأربعة عن الرنا ما هو ؟ وكيف هو ؟ فاما ما هو لاحتمال أنه اشتبه عندهم، أو على أحدهم ففظوا عبر الرنى رنى . قول ما دون الرنا يسمى رناً مجازاً . قال عليه الصلاة والسلام : «العيان ثريان والثريان ثريان والفرج يرمى»^(١) . واما كيف هو ؟ لاحتمال أن يكون مكروهاً فلا يجب عليه الحد في الحالتين . ويسأل القاضي أين رنا ؟ لاحتمال أن يكون رناً في دار الحرب وذلك لا يوجب للحد . لأنه لم يكن للقاضي عليه بد فصار ذلك شبهة فيه .

ويسأل أيضاً متى رنا ؟ لحواز أن يكونوا شهدوا عليه رناً متقادماً فلا يقبل شهادتهم، ولجواز أن يكون رنى وهو صبي، أو مجنون . واختتموا في حد التقادم الذي يسقط الحد لعدم أبي حنيفة يفرض إلى رأي القاضي وعندهما إذا شهدوا بعد مضي شهر من وقت ما عابوا لا يقبل القاضي شهادتهم، لأن الشهر في حكم البعد وما دونه قريب فقبل شهادتهم فيما دون الشهر . وفي انجماع الصغير للإمام محمد فذره سنة أشهر .

ويسأل القاضي أيضاً من رنا لحواز أن تكون امرأته . وربما إذا مثلوا قالوا لا نعرفها بصير ذلك شبهة . فإذا سوا ذلك، وقالوا رأيناها وظنها في فرجها كالمبل في المكحلة، أو كالثقل في المحبرة صح ذلك . فإن قالوا نعمندما القطر لا تعطل الشهادة إلا إذا قالوا . نعمنداه نلدداً حينئذ تعطل الشهادة.

عدالة الشهود وتزكيتهم :

يسأل القاضي عن عدالة الشهود فإن عُذِّلُوا في السر والعلانية حكم
شهادتهم ولم يكتب بظاهر العدالة فإن الحرمت عندتهم في السر أفضل
شهادتهم لقوله عليه الصلاة والسلام : «ادروا الحدود عن المسلمين
ما استطعتم» ولا حدّ عليهم لحوائج أن يكونوا صادقين ، فإن كانوا محدّدين
في قذف سابق ، أو عيباً فعليهم حدّ القذف لأن العيب لا يروا ما شهدوا
عليه فتحقّق كذبهم فكانوا قدفة ولأن المحدّدين ليسوا من أهل الشهادة
فكانوا قدفة فوجب عليهم حدّ القذف .

والتركية نوعان فالعلانية أن يجمع القاضي بين المعدّل والشاهد فيقول
المعدّل هو الذي عذّله والسر أن يبعث القاضي رسولا إلى المرئي
ويكتب إليه كتاباً فيه أسماء الشهود وأسابيهم حتى يعرفهم المرئي فمن عرفه
بالعدالة كتب تحت اسمه عدل حائز الشهادة ومن عرفه بالفسق لم يكتب
تحت اسمه شيئاً احترازاً عن هتك السر ، أو كتب الله أعلم ، إلا إذا عذّله
غيره ، وخاف إن لم يصرح بذلك قضى القاضي شهادته حينئذ يصرح بنفسه ،
ومن لم يعرفه بعدالة ولا فسق يكتب تحته مستور . وتركية العلانية نظير
الشهادة فإن عُذِّلُوا جميعاً في السر والعلانية حكم به ، وإن رجعوا شهادتهم
قبل الرجم منقط الحد ، وأخذوا حد القذف وسقوط الحد لظلالته
بالرجوع وإن رجعوا بعد الرجم يضمنون الدية . وإن رجع واحد فيضمن
ربع الدية ويحدّ حدّ القذف .

فإذا تم إقراره أربع مرات سأله القاضي عن ثوبها ما هو؟ وكيف هو؟
وأين رثا؟ ومن رثا؟ ولا يسأله متى رثا لأن تقدم الرثاء لا يسمع من قبول
الإقرار.

ويستحب للتداعي أن يلقه الرجوع لما روى عكرمة عن ابن عباس أن
النبي ﷺ قال لما عير بن مالك: «العلك قتلت أو عمرت أو بطرت» قال
لا قال «أفكتها» قال: «لعم قال فعد ذلك أمر يرجعه»

الرجوع عن الإقرار:

وإذا رجع عن إقراره قبل الحد، أو في وسطه خلى مسببه لأن
رجوعه إخبار بحتمل الصدق كالإقرار ولا مكذب له فتحقق الشبهة
لتعارض الإقرار بالرجوع لما روى حابر بن عبد الله قال: كنت فيمن
رجم الرجل يعني ماعراً إن لما رحمه واحد من الحجارة فقال: أي قوم
ردوني إلى رسول الله ﷺ فإني قمتوني وعزوني من نفسي. وقالوا
إن رسول الله ﷺ غير فانتك قال: فلم يشرع عنه حتى فرغنا منه قال
فلما رجعا إلى رسول الله ﷺ ذكرنا له قوله فقال: «ألا تركتم الرجل
وحتموني به» إنما أراد رسول الله ﷺ أن يثبت في أمره فإن واحد
شبهة يسقط بها الحد أمقطه لأحدها وإن لم يجد شبهة لذلك أقام عليه
الحد

وحد الرثا للمحصن بالرحمة بالحجارة حتى الموت

من المحصن ؟

المحصن في حد الزوج من جنس به غير هذا الإحصان وفي سعة

١- الحرية.

٢- العقل.

٣- البلوغ.

٤- الإسلام.

٥- النكاح الصحيح.

٦- الدخول.

٧- كونهما على صفة الإحصان.

أما الحرية فنقوله تعالى ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ عَلَى الْمَحْصَنِ مِنَ
الْعَذَابِ ﴾ [١] أوجب عليهم عقوبة نصف والزوج لا يشك ولا
يجب على الإماء.

وأما العقل والبلوغ فلا خلاف بينهما لقوله تعالى ﴿ وَرَفَعَ الْقَدَمَ
عَنِ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْمَحْبُورِ الْمَعْلُومِ عَنْ عَقْدِهِ حَتَّى يَفْقَهُ، وَعَنِ الثَّانَةِ حَتَّى
يَسْتَفْظَ، وَعَنِ الثَّالثَةِ حَتَّى يَحْتَلِمَ ﴾ [٢] وأما غير ذلك فقد وجدت وأما
- حسب فهمي - رضي الله عنه وأخذه فحلى سبيلها ، وأخبر عموم أن
أدع لي عنده ، فحد علي رضي الله عنه فقال يا أمير المؤمنين لقد علمت أن
رسول الله ﷺ قد رفع القدر عن ثلاثة عن العصي حتى يبلغ ، وعن الثم
حتى يستفقد ، وعن المعتوه حتى يبرأ ، وإن هذه معتوهه هي ثلاث نعل الذي

أقاما أضاف وهي في بلادها قال: فقال عمرو: لا أدري، فقال علي رضي الله عنه وأنا لا أدري.

وأما الإسلام فلقول ابن عمر رضي الله عنهما: من أشرك بالله فليس بمحصن^(١) وروى رفعه إلى رسول الله ﷺ. وما روي أنه ﷺ رحمه يهوديين فيما رحمهم بحكم التوراة. فعلى ابن عمر أنه قال: إن اليهود حذوا إلى النبي ﷺ فذكروا له أن رجلا منهم، وامرأه ربي، فقال لهم رسول الله ﷺ: من نحدون في التوراة في شأن الرأ^(٢) فقالوا: نفصحههم ويحدون. فقال عبد الله بن سلام: كذبت إن فيها الرحمة. وأن التوراة فشرورها. فجعل أحدهم يده على آية الرحمة. ثم جعل يقرأ ما قبلها وما بعدها. فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يديك فرفعها فوجد فيها آية الرحمة. فقالوا: صدق يا محمد فيها آية الرحمة. فأمرهم رسول الله ﷺ فرحم^(٣).

وأما الكاح الصحيح فلقوله تعالى: والكم بالكم جلد مضاف^(٤) والكم اسم لمن لم يتزوج. ولأنه به يتوصل إلى لفظه الحلال.

وأما الدحول فإنه بشرط لقوله تعالى: أو شيب بالشيب جلد مضاف والرحمة والشيب هو الوطء. في الكاح الحلال في النفس. ولأن هذه نعم متوافرة متكاملة معددة له عن الفاحشة. فكانت حايته عند وجودها منعقدة فإن الحناية والمعصية عند تكامل نعم المنعم أقيح، وأقبح فيسبب تعيق العقوبة في حقه.

وأما ثوبهما على صفة الإحصاء. فلا كل وطء لا يوجب إحصاء أحد.

(١) سنن أبي داود ١٤٠/١

(٢) نسخة الرواية ٣٢٧/٣

(٣) سنن أبي داود ١٥٣/٤

(٤) صحيح مسلم ١٣١٦/٣

الزانية لا يوجب إحصان الآخر ولو تزوج بقصبة أو محتونة أو كافر ودخل بها لم يفسد محصناً

وكذا لو كانت حرة عاقدة بالغة وهو عبد أو صبي أو محتول لا يفسد محصناً إلا إذا دخل بها بعد الإسلام، والعنف والبيع والإدقة فحينئذ يفسد محصناً بهذه الإصانة لا بما قبلها

فالإحصان هنا إحصان حميدة، وأوصاف حميدة يشترطها أربعة، أو شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين ويكتفي في الإحصان أن يقول الشهود دخل بها، وكذلك إن كان بينهما ولد معروف لأنه دليل ظاهر على الدخول في النكاح الصحيح وذلك يشترط به الإحصان

ولو دخل بمرأة، ثم ظفها، فإن وطنها وأكرت صار محصناً، ولا تكفي محصنة لحدودها، وإذا كان أحدهما محصناً دون الآخر فصل كل واحد منهما

مسائل:

لو وطئ امرأة حبلى فيما دون الفرج فإنه يعزّر بإجماع الأئمة لم يفت إسه غير امرأته فوطئها لا يحد وعليه مهر العتل ولا يحد قدومه ويشترط لسب ولدها وعليها العدة.

من وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد لأنها لا تشبه مسألة الزواني لأنه هناك جاهل بها ولا يشترط السب في ولده ههنا، وكذا إذا كان أعشى لأنه يمكن التمييز بالسؤال إلا إذا دعاها فأجابته أحسبه وقالت أنا زوجته فوطئها لم يحد، ويشترط لسب ولدها منه وهي كالمرقوفة إلى غير زوجها

من تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يحد عليه الحد ويعزّر عند أبي حنيفة وعندهم يحد إذا كان عالماً بذلك لأنه عقد لم يصادف محبة بلعوا ودليل أبي حنيفة أن الله أباح نكاح ذوات المحارم في شريعة بعض

الأنبياء. من أتى امرأة أحبة في دبره يحد إحداهما ومن أتى روحه في دبرها فلا يحد ويعزّر وقد أتى حراماً

من عمل عمل قوم لوط فهو كالزنا عند أبي يوسف ومحمد وعليه الحد والشهادة على ذلك الفعل لا بد فيها من أربعة. وقال أبو حنيفة رحمه الله يعزّر. وقال الشافعي يقتل الفاعل والمفعول به على كل حال محصن كان أو غير محصن. وإنما لم يأخذ أبو حنيفة بالحديث لأنه مما أنكر على رآويه. انظر الميراث في ترجمة عمرو بن أبي عمرو

من وضى بهيمة يعزّر لأنه ليس برأ ولو مكنت امرأة فرداً من نفسها فوطئها كان حكمها كزنا الرجل البهيمه

منى سقط الحد عن أحد الزانيين بالنسبة سقط عن الآخر تشريكاً كما إذا ادعى أحدهما النكاح والآخر يكره

منى سقط الحد لفصور الفعل فإن كان الفصور من جهة سقط الحد عنها ولم يسقط عن الرجل كما إذا كانت صغيرة، أو مجنونة، أو مكروهة، أو نائمة، وإن كان الفصور من جهته سقط عنها جميعاً كما إذا كان مجنوناً، أو صبيّاً، أو مكروهاً.

من فحر بامرأة ثم تزوج بها أقام عليه الحد بالانقاع وفي رواية لأبي يوسف لا حد عليه. وكذا يجب عليه الحد أيضاً إذا رضى بها، ثم تزوجها

من أتى له زنا بامرأة وهي تنكر له يحد. عند أبي حنيفة وعندهما يحد لما جاء عن ابن عباس أن رجلاً من بكر بني أبي سفيان قال: أتىني امرأة فأتى بها (أي بامرأة) أربع مرات فحلده مئة وكان بكرأ ثم سأله النسوة على المرأة فقالت: كذب والله يا رسول الله، فحلده حد العرية ثمانين^(١)

حد الزاني المحصن:

حد الزاني إذا كان محصناً بالرجمة بالحجارة حتى يموت الحديث مذهب
الاسمعي أنه لا يحد رحمه وكان محصناً وقال لا يحد دم فوزي. مسلم
يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا يحد حتى ثلاث الشب الزاني.
والفس بالفس. والدارك لديه المقروق للجمعة عفا ورحمه العدمية
وعن عبد الله بن عباس أن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه حلف فقال
إن الله بعث محمداً بالحق وأبذل عليه الكتاب، فكان فيما أبذل عليه آية
الرجم، فقرأها ووعاها، ورحم رسول الله ورحمنا من بعده، وبني
حنث إن طال الناس الزمان أن يقول قائل ما بعد آية الرجم في
كتاب الله. فيقول بترك فريضة الله تعالى. ورحم حتى من يرى
من الرجال والساء إذا كان محصناً إذ دعت إليه، أو كان حراً، أو
اعترف. وفيه الله أولاً أن يقول الناس راد عمر في كتاب الله عز وجل،
لكنه ولا يحد إذ الشيخ والشيخ فأرحمهما لأنه
من له والله عزيز حكيم وهذا ما قلنا أنه فإن سبح عظمه وفي
حكمه. وعلى ذلك إجماع العلماء.

فيخرج إلى أرض قضاء كما فعل النبي بما ولا لمكن رحمه
ولكنه يقبض بعضهم بعضاً ويعتقون عليه قصود القلاء إذ آدم
رحمه. وكلما رحمه قوم نحواء ويقدم حرون به حمير، ولا يحقر له،
ولا يرفع. ويكفه بقدم قائماً، يتقبض باليمين، وأما المرأة فإن شاء الإمام حفر
لها، لأن النبي حد العدمية ولأن الحديث أشبه لها محاو لكنه .

(١) صحيح مسلم ٣/١٣٠٢.

(٢) سنن أبي داود ١/١٤٤.

(٣) الإقناع ٢/٢٥.

وإن شاء لم يحضر لها، لأنه يتوقع منها الرجوع إلى الجرس. ففي رواية (أمر
السي: فثبثت عليها ثيابها، ثم أمر بها فوجمت^(١) وفي رواية (أمر بها
فحفر لها، وأمر بها فوجمت^(٢)).

ونلاحظ أن الشهود بالرجوع، فوجمت، ثم القضي، ثم القضي، ثم القضي
بالشهود امتحانهم وربما منعوا القتل فوجمت عن الشهادة، ثم امتنع
بعض الشهود عن الرجوع فلا يرجع، لأنه دخل رجوعه، ولما دخله، وكذا
إذا مات، أو مات بعضهم، وكذا إذا جرد، أو قتل، أو قتل، أو
حد أحدهم، أو عصى، أو حرم، أو ارتد، لأن القضي على الحد، من
الاستبعاد كعدم جود في الاستبعاد، كما في رجوع القضي فوجمت، ثم القضي
وهم بهذه الصفة فلا يحد.

أما إذا منع من غير عذر، فإن كان مريضاً، أو مقصوراً، أو أجنبي فعلي
القضي أن يرمى، ثم يأمر القضي بالرمي وإن شهد أربعة على أبيه، أو
وحد عليهم أن يردوه بالرجوع، وكذا لأخوه، وهو الرجوع المحرم، وسحب
نهم ألا ينعقدوا له مقبلة، وأما غيره فلا يأمن بكل من يرمى أن ينعقد مقبلة
لأنه وجب القتل، وإن كان لرمي مقبلاً أثناء القضي، ثم القضي.

وإن كانت الزانية حاملة، لم يرجع حتى تضع، وينقض الولد، لأن الحمل
ينقض الولد، وذلك غير مستحل لما روي في بدءه، فإن حدثت المرأة فقتل
يا رسول الله إني قد بينت فقهني، وبه رأيها، ولما كان بعد ذلك
يا رسول الله إني قد بينت فقهني، فقلت إني قد بينت فقهني، فقلت إني
لحبي، فإن إني لا، ودهني حتى تذهب، فقلت إني قد بينت فقهني، فقلت
حرقه، فقلت إني قد بينت فقهني، فقلت إني قد بينت فقهني، فقلت إني قد بينت فقهني، فقلت

(١) سنن أبي داود ٨/١٥١

(٢) سنن أبي داود ٨/١٥٢

فقطعت أخته بالعصي في يده كسرة خبز فقالت هذا يا بني الله قد قطعت، وقد أكل الطعام فدفع العصي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فخنق بها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموه فيقبل حنبل بن أبي زيد بحجر ويرمي رأسها، فتتضح الدم على وجه حنبل فسبها فسمع بني الله عليه السلام منه إياها، فقال «مهلاً يا حنبل والذي نفسي بيده لقد نالت توبة لو تابها صاحب مكسر لعفوا له» ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت ^(١).

المكسر المصرية التي تفرعن على المظلوم

وتعزل المجرم، ويكون ويصلى عليه، لأنه قتل بحق فلا يسقط العمل كالقتول قصاصاً وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على الغمذية وقال لأصحابه بعد حد ماعز يومئذ، أو ثلاثة «استمعوا لما عاز بن مالك» فقالوا عمر الله لما عاز بن مالك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعهم» ^(٢) ولا يجمع في المحصن بين الرحم والحند

حد الزاني غير المحصن:

حد الزاني إذا كان غير محصن منه جلدة بأمر الإمام بصره بسوط لا عُقد فيه مثل الجبران صرباً وسطاً بفرق على أعضائه ولا يمس بالصرب رأسه ولا وجهه ولا فرجه والصرب المتوسط بين المرح وغير المؤلم لأن المرح يهلك، وغير المؤلم لا يحصل به الحر وتبرع عنه نياه ما حلا الإزار لأن الثياب تمنع وصول الألم إليه قال الله تعالى ﴿وَلَا تُحْذَرُ يِمَارَقَةُ﴾ في دين الله ^(٣) [النور: ٢٤].

ويفرق الصرب على أعضائه لأن الجمع في عضو واحد يهلكه والحند

(١) صحيح مسلم ١٢٢٣/٣

(٢) صحيح مسلم ١٢٢٢/٣

راجع لا مهلك. ولأنه يجب أن يؤصل لأنتم إلى كل الأعصاة كعدم وصل إليها
اللدّة إلا أنه يتنفي الأعصاة التي لا يؤمن فيها النكاح، أو تلف ما ليس بمنسحق
إد النكاح ليس بمنسحق فلو أنس والفرج مقتل والوجه مكد المصير
والشم وقد نهى رسول الله ﷺ عن ضرب لوجه في الحد، قال يميّز إذا
ضرب أحدكم فليترك الوجه^(١).

ويضرب الرجل في الحدود كلها قائماً غير ممدود ولا ينفى عن وجهه
على الأرض ولا تشد يده.

ولا تحرم المرأة إلا عن الفروج والحشو لأن مسي حال النساء على
الستر وفي بيع ثيابها كشف عورتها، وتحد قاعدة لأنه أسير لها قتل ثيابها
عليها وتربط الثياب، ويشترط نف ثيابها عليها امرأة

ويوالي بين الضرب ولا يجوز أن يعرفه في كل يوم عدداً من السباط لأنه
لا يحصل به الإيلاء لكن لو حمله في يوم حمسين متتالية، ومثلها في اليوم
التالي أجزاء على الأصح.

ولا يجمع على غير المحض بين الحد والشمي إلا أن يرى القاضي في
ذلك مصلحة فيعز به على مقدار ما يرى ذلك فإن رأى ذلك فعنه على طريق
التعزير لا على طريق الحد لقوله تعالى ﴿أزلية وأزلى فأخذوا كل وجعرتهم مئة
جلدة﴾^(٢) وهذا يدل لجميع الحد فلا يراد عليه فلو كان اشترط معه
حداً لكنت العاية بعض الحد ولأن الحدود معلومة المقادير وليس للشمي
مقدار في مسافة البلدان.

والشمي بالنسبة للمرأة يفتح عليها باب الزنا بغتة استحيائها من عشرينها
وفيه قطع المادة عنها وربما اتخذت الزنا مكسباً وفيه من الفساد ما لا يحصى

وإنه إشارة إلى معنى كونه الله وجهه كمن يستعير قنطرة وأما قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما تأكلونها
 بغير حق فمنكم من يرجو أن ياتي بغير حق فليتوكل على الله فإنه لا يعلم
 السر إلا ذو العرش العظيم ﴿١﴾ فليست الآية منسوخة بل هي محكمة
 في قوله ﴿٢﴾ فليست الآية منسوخة بل هي محكمة في قوله ﴿٣﴾ فليست الآية منسوخة
 بل هي محكمة في قوله ﴿٤﴾ فليست الآية منسوخة بل هي محكمة في قوله ﴿٥﴾
 فليست الآية منسوخة بل هي محكمة في قوله ﴿٦﴾ فليست الآية منسوخة بل هي محكمة
 في قوله ﴿٧﴾ فليست الآية منسوخة بل هي محكمة في قوله ﴿٨﴾ فليست الآية منسوخة
 بل هي محكمة في قوله ﴿٩﴾ فليست الآية منسوخة بل هي محكمة في قوله ﴿١٠﴾

وهذا غير رسمي الله عنه ليس رجلاً فليست الآية منسوخة بل هي محكمة
 في قوله ﴿١١﴾ فليست الآية منسوخة بل هي محكمة في قوله ﴿١٢﴾ فليست الآية منسوخة
 بل هي محكمة في قوله ﴿١٣﴾ فليست الآية منسوخة بل هي محكمة في قوله ﴿١٤﴾
 فليست الآية منسوخة بل هي محكمة في قوله ﴿١٥﴾ فليست الآية منسوخة بل هي محكمة
 في قوله ﴿١٦﴾ فليست الآية منسوخة بل هي محكمة في قوله ﴿١٧﴾ فليست الآية منسوخة
 بل هي محكمة في قوله ﴿١٨﴾ فليست الآية منسوخة بل هي محكمة في قوله ﴿١٩﴾

حد المريض والمحامل والحائض والنفساء

إن من المريض، وحدته الرجاء، لأن الزناف مستحق عليه ولا
 معنى له حيز الحد بسبب المرض وإن كان حده الحد، لم يحد حتى يشفي
 كي لا يقضي حده إلى هلاكه وهو غير مستحق عليه، ولهذا إذا كان الحرام
 شديداً، ولم يحد به، لم يقض به، وإن كان

إذا كان الحمل لم يحد حتى تضع حملها كي لا يودي إلى حد
 الموت، وهذا ليس محذوفاً، وقد قيل إن حده الحد، لم يحد حتى يشفي
 حملها، ثم أضيفت حتى قصته، وإن كان حده الحد، لم يحد حتى يشفي
 بدنه، لأن النفس مع مريض، وحد الحائض في حال الحيض، لأن
 الحيض ليس بمريض.

وإن كان حدها الرحم رجعت في النقص لأن الشاخير إنما كان لأجل
 البرء وقد نقص لها جاء عن العمدة في رواية أخرى أنها جاءت إلى
 النبي ﷺ فقالت إنها حلت من الرمي فقال قالت " قالت نعم فقال لها
 احني ثديي ما في طبعك" قال فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت
 قال قالت النبي ﷺ فقال قد وضعت العمدة فقال إذا لا رحمها
 وتذع ولدها صغيراً ليس له من رضيعه فقام رجل من الأنصار فقال أيتها
 رضيعه يا سي الله قال ورحمها ثم وقال أبو حنيفة نوحى إلى أن يسعى
 ولدها عنها إذ لم يكن أحد يقوم به بيته



حد القذف

القذف في اللغة الرمي مصفاً والقذف الترامي وقال تعالى ﴿كُلُّ
تَقْوٍ بِالْحَقِّ عَلَى الْكُفْرِ قِيْدَةٌ﴾ (١) أي يأتي بالحق ويرمي بالكفر
وقال تعالى ﴿وَيَقْدُوفُونَ بِالْعَيْبِ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾ (٢) أي كانوا
يرحمون لظن أنهم يعمون وفي حديث عائشة وعندها فبينما نعتين لما
تقدوت به الأنصار يوم بعث النبي نساء في أشعارها وأراحيرها التي
قلتها في تلك الحرب وفيه معنى الرمي لأن الشتم رمي بما يعيبه ويشبه

والقذف في الشرع رمي محضوس وهو الرمي بالزنا دون غيره
والأصل فيه قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَحْمِلُونَ كِسْفًا مِمَّا نَسَبُوا يَوْمَئِذٍ فَاصْدُفُوا
نَسَبًا حَقًّا﴾ (٣) فإن قيل القذف ورد في قذف المحضات فكيف
أشركتم المحضات معهن؟ قلنا القذف وإن ورد فيها فالحكم بنسب في
المحضات بدلالة القذف لأن الزنا هو دفع العار وهو يعم لجميع الزنا
حضره لأن القذف في الأغصان

ثبوت حد القذف:

ثبت حد القذف بأقرار القاذف مرة واحدة، وبشهادة رجلين كما في سائر
الحقوق وفي الحديث إن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ
شريك بن سحابة فقال النبي ﷺ «النسبة أو حد في عهدك» (٤)

من هو القاذف ؟

إذا قذف الرجل رجلاً مَحْصَنًا أو امرأة مَحْصَنَةً بِصَرِيح الرِّبَا بَلَّ قَالَ -
 يا زامي، أو أنت زنيته، أو أنت زاني، أو يا زانية، أو أنت زانية، أو يا زانية
 الزَّامِي، يا بين الزَّانية. أما إذا قال أنت أَرَبِي الدَّاس فلا يحد لأن معناه أنت
 أقدر الناس على الرِّبَا، وكذلك إذا صدَّق قاذفًا بالربا بَلَّ قَالَ - صدقت
 فليس معنى المصدق حد القذف لأنه ليس بصريح في القذف.

متى يجب الحد ؟

يجب الحد بأي لسان فذمه، ويجب عند عجز القذف عن إقامة أربعة
 شهود على صدق مَقَالَتِهِ، ومنى، حب فلا يحوز العفو عنه فإنه حق الشرع من
 جهة، لأنه شرع زجرًا وهو حد ينقص عجزه لا يحوز الزيادة عليه، ولا بد
 أن يكون المَقْدُوف ممن يتصور منه فعل الرِّبَا، حتى لو كان محبوبًا، أو حتى
 لا يحد قاذفه.

إحصان القذف:

ويشترط في المَقْدُوف أن يتصف بالعقل، والبلوغ، والحرية، والإسلام،
 والعفة عن الرِّبَا، أم العقل والبلوغ فإنَّ العُصَى والمُجُون لا يُلْحَقُهُمَا الْعَذَرُ
 لعدم تحقق الفعل مهما، وأما الحرية فلفظه تعالى ﴿فَعَلَيْهِمْ نَصْرٌ مَّا عَلَى
 الْمُتَحَصِّنِينَ﴾ [الْعَنْدَابُ: ٤]، ١٠: ١. وأما الإسلام فنقوله بِطَلَاً (من
 أَشْرَكَ بالله فليس بمَحْصَنٍ) (١) وروى وقفه على ابن عمر، وأما العفة فلا أن غير

(١) نصب الرِّبَا ٣/ ٣٢٧، مني البيهقي ٣١٦/ ٨

الْعَفِيفُ لَا يَدْفَعُ الْعَرِيَّ وَلَا حُدَّ الْقَذْفِ بِجَبِّ حَرِيٍّ عَلَى الْكَذِبِ، وَتَذَوُّ
لِغَمِّ الْعَفِيفِ صَادِقٌ.

منى يسقط الحد ؟

بسط الحد عن نقادوف تصديق المقدوف، أو بأقواله أربعة شهود على
 رب المقدوف سواء أقامها بعد الحد، أو في حاله، فإن أقامها بعد الحد فإن
 في الكبرحي أطلقت شهادته وأجبرت لأن مهده البينة ليست رداؤه، وإنما
 الحد عن العسر الذي صوره فهو صيرب عادي لا يجمع قول الشهادة

منى نجب إقامة الحد؟

نحو إقامة الحد على المذنب لأن له حدا في دفع العار عن نفسه
وحد المذنب حق له محتاط بحق العاد فمن حيث ثبوته حد فهو حق له فلا
نقذه ومن حيث ثبوته شرع لدفع العار عن المذنب فهو حق للعاد
ولا يبطر الحق بالتقدم لما لا يبطر المرجوع عنه لعلحق حين الاستدراك
وأشبه في الجمع الصغير إلى سنة الشهير وأبو حنيفة لم يقدّر في ذلك
وفرضه إلى أي القاضي في كل عصر ومحمد فله شهيد وقدمه إلى
التقدم معه في الزمان وغير معتبر به

كيف يقيم الحد^{١٠}

تدليلاً موثقاً بحجج وأدلة موثقة، والتصنيف يقوم على
 * بعضه يصف ما على الشخص من العيوب *
 القبول على قامة أربعة شهداء على صدق مقالة بقدر تدليس، ويرد شهادة
 أحد صاحب الحق قال تعالى * والذين يؤمنون بالخصف ثم لا يأتوا بأربعة شهداء
 فاحذروهم فربما يغتابكم الله مما لا تفسرون *
 ١١

أبيه من صفات السماحة فقال: يا بن الكريم والحدود والسجاء لم يحد من قال لغيره: لست بأبن فلان وذا لم يكن في حالة العصب فلا يحد لأنه يراد به المعاتبة عادةً لئلا يشبه لأبيه في الكرم والمروءة، وإن كان في حالة الغضب حد.

من قال لمسلم: يا فاسق، أو يا خبيث، أو يا كفور، أو يا سارق، أو يا كذاب، أو يا خنزير عذر. لأنه آذاه بذلك، وألحق به شين والحدود لا تثبت قياساً فوجب التعزير ليتحرر عن ذلك ويعتبر غيره.

دم المحدود هدر:

من حذه القاضي، أو عذره فمات قدمه هدر لأنه مأثور من جهة الشرع فلا يتقيد بالسلامة وقد استوفى بالحد حق الله بأمره فكان الله أمانه بغير واسطة فلا يجب الضمان.

تعزير الزوج لزوجته:

وللزوج أن يعزر زوجته على ترك الزينة إذا أرادها، وترك إحسانه إلى فراشه، وترك غسل الحائض، وعلى الخروج من المنزل لأنه يجب عليها طاعته وطاعة الله تعالى فتعزر على المخالفة هذا بعد أن يحلب لها أدوات الزينة، وإدخال الأس عليها ومزايتها، ومسايرتها والتزين لها والقيام بدواعي الجماع معها وبعد عظنها وتذكيرها وتعليمها، ونصحها وإرشادها، وتحذيرها ونحوها على ترك الصلاة والخروج من المنزل غير إذنه بعد ألا يحجر عليها ويقفل عليها الباب كما يفعله بعضهم دون سابق تعريف ومتى بذل ما في وسعه من العظة والنصيحة، ولم ترشد له فله أن يعزرها على مخالفتها.

والأصل في جوار ذلك ما روى البخاري عن عائشة قالت: أقبل أبو بكر
فلكرسي لكره شديدة وقال: حسبت البأس في فلاة في الموت المحكك
رسول الله ﷺ وقد أوحيني وفي رواية: وحعل بقتل بده في حاصري^(١)
وفوه تعالى: ﴿وَأَضْرِبُوهُمْ﴾ (النساء: ٣٤) لكل بعد أن يستنفذ جميع ما ذكرت

تداخل الحدود:

ومن سرق غير مرة فحد فهو للكل. ومن ربي غير مرة فحد فهو للكل.
ومن شرب الخمر غير مرة فحد فهو للكل. لأن المقتضون الأجر حر إنما هو
رني وشرب. وسرق فإنه يجب لكل واحد حد على حدة لأنه لم يمتزج
لأحد من حد. عتقد أنه لا حد في الباقي فلا يبرح عنها ولا كذلك إذا
اتحدت الجنابة.

أقل التعزير وأكثره:

أكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطاً، وأقله ثلاث حدائد. لأن أقل من
ذلك لا يقع به التعزير. وهذا قول أبي حنيفة ومحمد. ولا يبلغ به إلى
الأربعين لقوله ﷺ: «من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين» وهو
حديث مرسل. وبصرف في التعزير ضرباً غير متفرق.

ودفع الحنفية إلى أنه لا يراد في التعزير على عشرة أسواط لما روى أبو
برزة الأسدي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا يحد أحد فوق عشرة
أسواط إلا في حد من حدود الله»^(٢)

(١) صحيح البخاري ١٨٣٧.

(٢) صحيح مسلم ٣/١٣٣٢.

حد الشرب :

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يري الراعي حين يري وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يستهيب بهيمة يرفع الناس إليه فيها أنصارهم وهو مؤمن »^(١) . وعن عقبة بن الحارث أن النبي ﷺ أني سليمان ، أو ابن سليمان وهو سكران فشق عليه وأمر من في البيت أن يصريوه فصرىوه بالحديد والعمال وكنت فيمن صريه^(٢) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أني النبي ﷺ سكران فأمر بصريه فعنا من يصريه بيده ، وما من يصريه بعمه ، وما من يصريه شوبه . فلما انصرف قال رجل : ما له أحراه الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا تكلموا عن الشيطان على أحبك »^(٣) . وعن السائب بن يزيد قال : كنا نؤتي الخمر على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر وصدرأ من خلافة عمر ، فنقوم إليه بأيديهم وبعات وأرديتنا ، حتى كان آخر مرة عمر فجلد أربعين حتى إذا اعتوا وفسقوا جلد ثمانين^(٤) .

وعن علي رضي الله عنه قال : جلد رسول الله ﷺ في الخمر أربعين . وكمليها عمر ثمانين وكُلُّ سنة^(٥) . وراد مسلم في رواية وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحث^(٦) .

(١) صحيح البخاري ١٤٢٢ .

(٢) صحيح البخاري ١٤٢٣ .

(٣) صحيح البخاري ١٤٢٤ .

(٤) صحيح البخاري ١٤٢٣ .

(٥) سنن أبي داود ١٦٤ / ٤ .

(٦) صحيح مسلم ١٣٢٧ / ٣ .

الأصل في وجوبه قوله **يَعْلَمُ** إذا شربوا الخمر فأخذواهم، ثم إن شربوا فأخذواهم، ثم إن شربوا فأخذواهم **الحديث** ^(١)

وحّد الشرب كحد الرّبا من حيث الكيفيّة فمحدّد من ثبانه، ويبدّق انصرت على أعصابه، وكحد القذف من حيث الكميّة ثمانية موطناً بإجماع الصحابة رضوان الله عليهم.

وعن أس بن مالك أن النبي **ﷺ** أتى برجل قد شرب الخمر فحدّه بجريدتين نحو أربعين. قال: فعمله أبو بكر فلما كان عمر انتشار الناس، فقال عبد الرحمن بن عوف أحفّ الحدود ثمانية فأمر به عمر.

وعن ثور بن زيد الديلمي أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل، فقال له علي بن أبي طالب: يرى أن يحدّه ثمانية فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هدى، وإذا هدى افتري. أو كما قال فحدّه عمر في الخمر ثمانية ^(٢)

ثبوت الحد:

ويثبت الحد بإقرار الشارب مرة واحدة، وشهادة رثنين، ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال ولا مدخل لشهادة النساء في الحدود فمن شرب الخمر وأحد وريحها موجود معه، أو جازوا به وهو سكران، فشهد عليه رجلان بذلك فعليه الحد، وكذا إذا أقر وريحها موجود معه، وإذا شرط وجود ريحها معه وقت الشهادة لأن من شهد على رجل برئاء متقادم، أو شرب خمر متقادم، أو سرقة قديمة لم تقبل الشهادة.

(١) سنن أبي داود ١/١٦٨.

(٢) صحيح مسلم ٣/١٣٣٠.

(٣) الموطأ ٢/١٧٨.

فإن أقر بعد ذهاب ربحها لم يجد عند أبي حبيفة وأبي يوسف وكذا إذا
شهدوا عليه بعد ذهاب ربحها والسكر لم يجد. والتفاد يمنع من قبول
الشهادة بالاتفاق فلا يجد عندهما. لا عند قيام الرائحة. فإن أخذه الشهود
وربحها معه. أو سكران فذهبوا به إلى بلد فيه القاضي فنفضت الرائحة قبل
أن يصلوا إليه حد إجماعاً. وقال محمد يجد وإن ذهبت الرائحة والسكر
فالتفاد لا يضل الحد عنده. ومن أقر بشرب الخمر. ثم رجع لم يجد لأنه
خالص حق الله.

متى يجد شارب الخمر؟

ولا يجد حتى يروى عنه السكر ليحصل الرحر. لأنه رائل العنق في حال
سكره.

والسكران الذي يجد هو الذي لا يعقل عطقاً ولا حواماً. ولا يعرف
الرجل من المرأة. ولا الأرض من السماء وهذا قول أبي حبيفة. وعندهما هو
الذي يهذي ويختلط كلامه.

لا يجد السكران بإقراره على نفسه في حال سكره. لاحتمال الكذب منه
فبدلاً الحد عنه. ولا يجد أيضاً إذا وجد منه ريح الخمر. أو نقيها. لأن ذلك
لا يدل على شربها باختياره لحوار أن يكون نكراً. أو شربها في حال العنق
مصطفاً لعدم الماء فلا يجد مع ذلك.

ولو ارتد السكران لا ينسب منه امرأته. لأن الكفر من باب الاعتقاد. ولا
يتحقق منه لأن لسان رحمان عن القلب. ولشك لا تنقل ذاته.

كتاب السرقه

الحال محبوب إلى النفوس، نميل إليه الفساح الشرية خصوصاً عند الحاجة والضرورة، ومن الناس من لا يردعهم عقل ولا تمنعهم آية، أو حديث، ولا ترجزهم ديناً، ولا تردهم مروءة ولا أمانة فلولاً الرواحر من القطع والصلب وبحوهم نادوا إلى أخذ الأموال مكبرة على وجه المجاهرة، أو خفية على وجه الاستسار وفيه من الفساد ما لا يحصى فشرع الله تعالى القطع والصلب حملاً لآفات الفساد، وإصلاحاً للنفس

السرقة في اللغة أخذ الشيء على سبيل الخفية بغير إذن مالكه، سواء كان المأخوذ ملاً أو غير مال ومنه استراق السمع قال الله تعالى ﴿إِلَّا مَن سَرَقَ السَّمْعَ﴾ (إبراهيم ١١٠)

والسرقة في الشرع أخذ لدن النافع بصاداً محرراً، أو ما قيمته بصاداً ملكاً للغير لا شبهة له فيه على وجه الحفية، والانتصاب عند الحفية، ما قيمته عشرة دراهم يعني تسعة وعشرين غراماً فضة، أو قيمتها بشرط أن تنفى قيمة المسروق عشرة من حين السرقة إلى حين القطع فإن نقص السعر فيما بينهما لم يقطع عند أبي حنيفة وأبي يوسف والحسن اللعوي مراعى في المعنى الشرعي لشدته وانتهاء أو التدها لا غير، كما إذا نقت الست حفية وأخذ الحال من المالك أو من بيوت ماله مكبرة على المحارر يعني لبالاً لأنه ربما أحسب أنه فأخذ الشيء أمام أعينهم ولا عوث بالليل يمدهم، فتقتنع بده.

لأنه سارق لو جرد الخفية شذافاً، أما في سهار فلو فعل ذلك لا تقطع يده لأن
إذا استعملوا أعتبوا فلا يمكنه السرقة، فتشترط الحنية ليلاً ونهاراً والسرقة
مسارقة عين المالك؛ أو من يقوم مقامه، وفي اعتراض السامع ومسلهم
أموالهم وانتحال صفات الحاكم السرقة الكبرى مسارقة عين الحاكم وأمواله
لأنه الحافظ للبلاد بأمواله، ولأن أموال الناس مضمونة بحرية بحفظ الحاكم
وحمايته.

و الأصل في وجوب تقطع يديه تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالشَّرَاقَةُ فَإِذَا قُضِيَ عَلَيْهِمُ
الْعَذَابُ أُولَئِكَ لَا حِرْمَانٌ فِي أَمْوَالِهِمْ﴾ الآية ٢٨ وقوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلْ أَمْوَالَهُمْ
بِغْيًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الآية ١٢٣ وقول النبي ﷺ لأصحابه وقد حُي
سارق إليه فقال «اقتلوه» فقالوا يا رسول الله إنما سارق فقل
«اقتلوه»^(١) والإجماع فقد أجمعت الأمة على قطع يد السارق

القيمة التي يجب فيها القطع :

وانفق الأئمة على وجوب القطع في ثمن المحن

كما روت السيدة عائشة رضي الله عنها أن يد السارق لم تقطع على عهد
النبي ﷺ إلا في ثمن مجزئ حجمة أو نرس^(٢) إلا أنهم اختلفوا في ثمن
الحقة، أو النرس فروى معاهد عن أيمن الحنسي وعطاء عن أيمن بن أم
أيمن وهو أيمن بن عبد الحنسي أخو أسامة بن زيد بن حارثة لأمه كما أثبت
صاحب الإصابة وقد قال يقال إنه الذي روى عنه عطاء ومعاهد حديث
القطع في السرقة وقد أوضحت صحة ذلك بشواهد في محضر الترغيب
والترهيب انتهى من الإصابة ٩٢/١ وقال أبو حاتم بن حبان في الثقات.

(١) سنن أبي داود ١/١٤٢.

(٢) صحيح البخاري ١/١٤٦.

أبى بن عبد الحنفى هو الذي يقال له أبى بن أم أبى بن موسى بن أبى بن
إلى أمه وكان له أسمة لأمه ومن روى أنه له صحة فقد هم لكن أبى بن عبد
البر أثبت له الصحة وكما الطحاوي فقد قال فيه إنه صحيح معروف
الصحة^(١).

وقال فيه أبى بن عبد البر في الاستيعاب كان أبى هذا من بقي مع
رسول الله ﷺ يوم حنين ولم يهزم وروى الحاكم في المستدرک عن محاهد
عن أبى بن أم لم تقطع اليد على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن المحسن
وثمنه يومئذ دينار^(٢).

وروى الحاكم عن عطاء عن أبى غسان رضي الله عنهما قال كان ثمن
المحسن في عهد رسول الله ﷺ يقوّم عشرة دراهم وهو حديث صحيح على
شرط مسلم وأقره الذهبي^(٣) وقد طعن في أبى بن أم أبى وقال فيه وكان
أبى رجلاً يذكر منه خير قال الحاكم في مستدرکه تعقباً فأبى بن أم
أبى الصحابي أخو أسمة لأمه أحل وأبى أن يسب إلى الجاهلية يقال كان
رجلاً يذكر منه خير إنما يقال مثل هذا لضعف المجتهدين لا يعرف بالصحة

وأخرج الحديث من وجه ثان عبد الرزاق، وصاحب التمهيد من وجه
ثالث، والنسائي من وجه رابع، وأخرج البيهقي من حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده قال كان ثمن المحسن على عهد رسول الله ﷺ عشرة
دراهم^(٤).

والقول الآخر في ثمن المحقق، أو المحسن ما روى أبى عمر رضي الله

(١) سنن البيهقي ٢٥٨/٨.

(٢) المستدرک ٣٧٩/٤.

(٣) المستدرک ٣٧٨/٤.

(٤) سنن البيهقي ٢٥٩/٨.

عليه أن رسول الله ﷺ قطع في مجزئ ثلثة دراهم، وروي أيضاً في ربع دينار^(١).

والأحد بالقول الأول أولى أحب لأندره الحد.

شروط وجوب القطع :

١- أن يكون المال في موضع حصص مجزئ لمعنى فيه، والموضع الحصص إما أن يكون داراً، أو محلاً، أو شقة أو حبة فهذه كلها حيز، وإن لم يكن فيها أحد سواء سرق منها وهو مفتوح الباب أو لا باب له، لأن الساء لقصده الإخراج إلا أنه لا يجب القطع إلا بالإخراج كما سيبيبه، وإما أن يكون قطعاً فصاحبه سواء كان نائماً، أو يظناً فمن مديده إلى حب أحمر واحد محبضه حصة، أو يسرق حاحة تحت أنه وهو نائم قطع مجزئ الأحد لما جاء عن صفوان بن أمية قال كنت نائماً في المسجد عني خمسة لي ثمن ثلاثين درهماً، فعد رجل وحسنه مني، فأخذ الرجل فاني به رسول الله ﷺ فأمر به ليقطع، قال فأبىته، فقتل أنقطعه من أجل ثلاثين درهماً، أن أبيعته وألته ثمنها^(٢) قال «فهل كان هذا قل أن تأبى به»

ورواه محاهد وطوس أنه كان نائماً فعد سارق فحصة من تحت رأسه^(٣) الحديث فالمال المحفوظ بالمكان الذي أعد للحفظ لا يعتبر به الحفظ لأنه محبوظ ومحصن بدون صاحبه إلا أن القطع لا يجب إلا بإخراج المال من المكان المعد للحفظ لأن يده المالك قائمة فيه ما لم يخرج من الدار، أو المحل أو الشقة، والمال المحفوظ بصاحبه يجب القطع فيه بمجرد أخذه كما فصل في حصة صفوان فمجرد سرقته من

(١) صحيح البخاري ١١٢٥.

(٢) سنن أبي داود ١٣٨/٤.

تحت رأسه فقد نكت السرقة. وعلى هذا فهو كائن المال في صحراء، أو في مسجد، أو في سوق، أو في بيداء وهو قائم عليه يحرمه، أو أقوم عليه من يحرمه فأحد حنيفة فقد وجب القطع إن دخل السارق الدار، ولم يعلم المالك بدخوله قطعت يده. إن دخل النصف الدار ولم يعلم أحد قطع. إن اشتبك جماعة في سرقة، فأصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فقطعوا. إن سرق واحد من جماعة عشرة دراهم قطع ويكون ذلك القطع لهم جميعاً لو دخل داراً فسرق من غرفة منها درهماً فأخرجته إلى ساحتها، ثم عاد فسرق درهماً آخر ولم يزل يفعل هكذا حتى سرق عشرة فبده سرقة واحدة فإذا أخرج العشرة من الدار قطع.

لو أحرقت الفاكهة، والقمح، واللحم ووضع في ثلاثة، وأغلق عليه فسرق قطع. لو سرق المصحف المحلى ببيعه قطع. ومثله الكتب الشرعية لبعها لا لانتهاها قطع. ولو سرق الطيب قطع لأنه مما لا يسرق إليه الفساد.

ما لا يجب فيه القطع:

لو انتهب، أو احتلس، أو سرق مالا ظاهراً كالنمار على الأشجار، أو الحيوان في البرعى، أو السلع، أمام المحل التجاري على الطريق لا داخل المحل لا يجب القطع لما روى جابر عن النبي ﷺ قال: ليس على حائش ولا مستهت ولا مختلس قطع. والخائش الذي سرق الأمانة التي ستودعها إن دخل السارق الدار، وعلم به المالك، والسارق يعلم ذلك لا يقطع لأنه جهر وليس بخفية.

لو دخل داراً فسرق من غرفة منها درهماً فخرج به إلى حرجها، ثم عاد

حتى فعل ذلك عشر مرات لم يقطع لأنهم سرقوا إن دحل النخل ليلاً،
 وصاحب الدار فيه إن علم كل واحد منهما صاحبه لم يقطع ولو سرق ثوباً
 لا يساوي عشرة دراهم، وفي حبه محفوظة بها أكثر من عشرة من أي حبة
 إذا لم يعلم بها لم يقطع وإن علم بها قطع إذا اشترك جماعة في سرقة،
 فأصاب كل واحد منهم أقل من قيمة ٢٩ غراماً قصه لم يقطعوا وممن كل
 منهم ما أصاب ولا قطع فيما يسرع إليه الفساد كالغواصة الرطبة، والنسج
 والنجم غير المحبوس والمحمول لما روى رافع بن خديج قال سمعت
 رسول الله ﷺ يقول: **الافطع في ثمن ولا كثرة** ^(١) والكثير الجفار الذي في
 النخل . . **والثمر أي: على الشجر.**

وأخرج أبو داود في مراسله عن الحسن البصري أن النبي ﷺ قال: **أبى
 لا افطع في الطعام** ^(٢) ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن سمعان قال هو
 الطعام الذي يفسد من بهره كالشريد، واللحم، ولا قطع في سرقة آلات اليهود،
 والبرد والشفطنج والعرائس، ولا ما يتأول فيه الإنكار، ولأنه يصدق دعواه
 في تأويله الإنكار، وهو ظاهر حال المسلم بل يجب عليه ذلك

ولا قطع في سرقة المصحف لأنه يتأول في أحده للقراءة والخط فيه
 وإن كان عليه حبة تلغ مصداً، ومثله سرقة الكتب الشرعية إذا اقتناها ولم
 يبيعها لأن المقصود منها قراءة ما فيها فإن قصد بيعها فلا يتأول في أحدها
 فيقطع ولا قطع في سرقة المأكلة على الشجر والبرق الذي لم يحصد
 ولا قطع في الطير، والدجاج المحلى فإن كان محرراً مصداً، وسرق من
 حرزه ففيه القطع.

ولا قطع من مال للمسارق به شركة لأن له فيه حقاً ولشركه ملكه في

(١) سنن الترمذي ٥/٣

(٢) نصب الرعية ٣/٣٦٢

بعض المال شبهة ولا قطع في سرقة من هو حق عام لأنه مال مكافؤ وهو
مهم ولا قطع في سرقة كلب ولو عليه طوق من ذهب لأن المقصود
سرقة الكلب وهذا تابع له بدو أراك سرقة الطوق لقطعها من الكلب وأخذها
حتى لو أحده لا يقطع لأنه لم يسرق من حرر محقق

ولا قطع في سرقة من أبويه أو ولده أو دي رحمه محرم منه أما الأنواع
والولد فلبسطة البعض في مال الآخر والرسول ﷺ يقول وأنت ومالك
لايك والنسب في اللغة المسطة على أولادها لا تنقص عنها قيد لأبوين
في مال الولد وكذا الولد وكذلك في الدخول في الحرر والمكان المحقق
ففي الحرر بالنسبة للأبوين والولد حلال وأما ذو الرحم المحرم فلوجود
الإذن في الدخول وقد مر أن من دخل بدن وسرق لا يقطع

ولا قطع في المال المسروق من بيت الأصهار أو الأخنان عند أبي
حيفة وعندهما يقطع إذا كان البيت للحرر أما إذا كان للثمن لا يقطع
إجماعاً وكذا مسألة الصهر ولا قطع في سرقة أحد الزوجين من الآخر لأن
بينهما سبباً يوجب التوارث وهو شبهة والحدود تدراً بالشبهات ولو سرق
من أجنبية ثم تزوجها قبل أن يقضى عليه بالقطع لم يقطع للشبهة وإن
تزوجها بعد القضاء بالقطع فكذلك أيضاً لم يقطع عند أبي حيفة ومحمد
للشبهة وقال أبو يوسف يقطع وكذلك هي إن سرق من زوجها وهي في
العدة لم تقطع.

ولا قطع على الضيف إذا سرق ممن أصافه لأن البيت لم ينز حرراً في
حقه لكونه مادواً له في الدخول فيكون فعله حبانة لا سرقة ولا قطع على
حدود القوم إذا سرق مناعهم ولا أحبر سرق من موضع أذن له في دخوله
ولا قطع على من نكح البيت أو المحل وأدخل يده فيه فأخذ شيئاً لم يقطع
عند أبي حيفة ومحمد وقال أبو يوسف يقطع لأنه أخذ المال من الحرر

ولو أقر بسرقة ولا يذري لمن هي لم يقطع لأن الإقرار لغير معنى لا يتعذر به حكم فثبت السرقة على حكم منك. ولو شهدوا على رجل بسرقة بعد حين لم يقطع وضمن المال.

كيفية القطع :

تقطع يمين السارق من الرشد ونحسم. والرشد هو المعصم. وكان القباير يناول اليد كلها إلى المكب لقوله تعالى ﴿فَقَطَّعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (سورة المائدة: ٣٨) إلا أن النبي ﷺ أمر بقطع يد السارق من الرشد. واليمين فتقراءة ابن مسعود وعليه الإجماع فمن عدي أن النبي ﷺ قطع يد سارق من المعصم (١) وأما الحسم فتقوله عليه الصلاة والسلام «واقطعوه ثم احسموه» ولأنه إذا لم نحسم فإن ذلك يؤدي إلى التلف. لأن الدم لا يقطع إلا به. والحد زاجر غير منلف. ولهذا لا يقطع في الحر الشديد، ولا الرد الشديد.

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى سارق قد سرق شملة فقال يا رسول الله إن هذا سارق فقال رسول الله ﷺ «أما إحمله سرق» فقال السارق بلى يا رسول الله فقال «أذهبوا به واقطعوه» ثم احسموه، ثم التوي به «فقطع ثم أتى به فقال «تب إلى الله» فقال «تب إلى الله» فقال «تاب الله عليك» (٢).

وصورة الحسم أن نحمل يده بعد القطع في دهن قد عني بالسر ليقطع الدم. ونسب الدهن على السارق لأنه المنسوب بالسرقة. فإن كانت يده اليمنى دهنه، أو مقطوعة نقطع راحته اليسرى من المعصم، وإن كانت راحته اليسرى مقطوعة فلا نطع عليه.

(١) سنن البيهقي ٢٧١/٨

(٢) المستدرج ٣٨١

بأن سرق ثاية فطعت رجليه اليسرى، فإن عاد لم يقطع ويحبس حتى يتوب.

فتقطع في المرة الأولى يده اليمنى، وفي الثانية رجليه اليسرى، فإن عاد في الثالثة حبس حتى يتوب. لأن الحدود شرعت للرجوع عن ارتكاب الكبائر ولم تشرع لإتلاف النفوس. وفي قطع اليد اليسرى والرجل اليمنى إتلاف للنفس البشرية من كل وجه بعد قطع يده اليمنى ورجله اليسرى.

فعن علي رضي الله عنه قال: إذا سرق السارق فطعت يده اليمنى، فإن عاد فطعت رجليه اليسرى، فإن عاد صمته السحر حتى يحدث حيراً أبي استعجب من الله أن أدعه ليس له يد يأكل بها ويستنجي بها ورجل يمشي بها^(١).

ودعت الشافعي رحمه الله إلى أنه لو سرق مرة بعد مرة فطعت يده بعد يده ورجله، ثم إذا لم يبق له يد أو رجل قتل. وما روي من الحديث في قطع أربعة السارق قطع فيه القحوي. وإذا قطع السارق والمسروق في يده رده لملكه، فإن كان هالكاً لم يقسمه. لما روي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يعزه السارق إذا أقيم عليه الحد» وصحح ابن حبيب قول من لم يضمن السارق بعد الحد وماد قول من ضمنه، ثم حكى عنه التميمي عن ابن سيرين، والشعبي والحمصي، وعطاء والحسن وقتادة قال: وعنتهم مع الأثر الواردة القياس على إجماعهم على أن أهل العدل إذا ظهروا على الخواص لم يعزموهم مسهكوة. وكذا فضاع الضرف ولو كان السارق في التميمي كعاصب لعدله لو حب الصمان على هؤلاء تعديهم وظنهم قال وهذا هو القسوت لقوله تعالى ﴿فَأَقْصُوا بِيَدَيْهِمَا﴾

حرّاهُ بِمَا كَسَبَ» المائدة ٣٨، ولم يأمر بالتعريم ولو كان لأمرًا لعرفهم به كما عرفهم بالقطع^(١) وروى ابن أبي شبة بسنده عن الشعبي قال: إن وجدت السرقة بعينها عنده (السارق) أخذت منه وقطعت يده وإن كان قد استهلكها قطعت يده ولا ضمان عليه، وروى عن ابن سيرين مثله، وروى عن عطاء نحو ذلك، وعن سعيد بن حمير مثل عن الرجل يسرق فتقطع يده أبعزم السرقة قال كفى بالقطع عزمًا.

حكم دعوى السارق بملك المسروق.

وإن ادعى السارق أن الشيء المسروق منك سقط عنه القطع وإن لم يتم بنة لأن الشهة دائرة وهي تحقق بمجرد الدعوى لاحتمال الصدق ولصحة الرجوع بعد الإفراق، فلو أقر بالسرقة إفراقاً، ثم رجع عن إفراقه وأنكر لم يقطع ويقسم المال لأن الرجوع يقبل في الحدود، ولا يقبل في المال الذي هو حق الأدمي وإن ادعى على رجل سرقة فأنكر يستحلف فإن لم يأت أن يحلف لم يقطع ويقسم المال.

متى يجب القطع؟

يجب القطع بإقرار السارق مرة واحدة كما في القصاص وحذ القذف، أو شهادة شاهدين يسألهما القاضي عن كيفية السرقة وماهيتها، ورماتها ومكانها لزيادة الاحتياط، ويجب له أن يسأل عن الشهود نعمة السرقة ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة لأن الحصرمة شرط في ذلك وإذا قصي على رجل بالقطع في سرقة فوهبت له أو

اشترها من المالك لم يقطع، لأنه بشرط لقطع أن تكون الحصومة بين المالك والسارق قائمة عند تنفيذ الحكم والحال الأول الحصومة عند الاستيفاء قصار كما إذا ملك المسروق قبل الفضا.

وإذا سرق السارق سرقة فقطع فيها، وردها إلى مالكها، ثم عاد فسرقها ثانية وهي بحالها لم تتغير لم يقطع بها ثانية فإنها صارت غير متقومة في حقه فلم يستهلكها لا ضمان عليه وإن تغيرت عن حالها الأول قطع كما لم يقطع سبيكة ذهب أولاً فقطع فيها، ثم ردها إلى مالكها فصعب السور وعقوداً فسرقها ثانية قطع. وردت إلى المسروق منه عند الإمام رحمه الله تعالى وقالوا ليس للمسروق منه عليه سبيل



حد الحرابة

إذا خرج جماعة مسلحون ممنوعين بأسلحتهم، أو خرج واحد مسلح قادر على الانتزع بسيفه، ففقد على طريق المسلمين، أو أهل الدمة بعداً عن قراهم، ومدنه بينه وبين البلد مسيرة سفر، وقال أبو يوسف: إن كان بعداً عن القرية أو البلد أقل من مسيرة سفر، أو كان في البلد ليلته فيه بحوزة عليه حكم قطاع الطرق.

وهؤلاء قطاع الطرق، أو قاطع الطريق إن أحدثهم عناصر الدولة قبل أن يأخذوا مالا، أو يقتلوا مسلحاً حسبهم الحكم حتى يحدثوا ليلته، وإن أخذوا مالا من مسلم، أو ذمي فإن قسمه المأخوذ على جماعة منهم فأصاب كل واحد منهم قيمة تسعة وعشرين غراماً قيمة قصاعداً وهو نصف السرقة فضع الحكم أيديهم، وأرجلهم من خلاف.

وإن قتلوا ولم يأخذوا مالا فقتلهم الحكم حداً، ولا يجوز العفو عنهم، لأنه حق الله تعالى لا حق العباد.

والأصل فيه قوله تعالى ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ ذُنُوبَ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ جَنْبٍ أَوْ يُنْفَخُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ السنة ١٣٣ قيل معناه يحاربون أولياء الله، وأولياء رسوله لاستحالة محاربة الله تعالى فلا ية مربة على الأحوال الأربعة

الحال الأولى إذا أخذوا الطريق، ولم يقتلوا، ولم يأخذوا مالا حبسوا وهو العراد من النبي في الأرض حتى يحدثوا ليلته لا بمجرد القول بل يظهر سيما الصالحين أو الموت، والنساء كالرجال في الحكم

الحال الثانية إذا أخذوا مال مسلم، أو ذمي، وقسمه المأخوذ على

جماعتهم بالسوية، وأصاب كل واحد منهم ما قيمته تسعة وعشرين عرواً
قصة فصاعداً قطع الإمام أيديهم، وأرحلهم من خلاف، وإما وح قطع اليد
والرجل لأنه قسم إلى أحد المال إحافة الطريق فتعظ حكمه بزيادة قطع
رجله وإذا قطع من خلاف لأن القطع من جانب واحد يؤدي إلى تقويت
جنس المنفعة والمراد قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى وهذا إذا كان
صحيح الأطراف كما مر.

ومن شرط قطع الطريق أن يكون في موضع لا يلحقه العوث لو امتعت
أما إذا كان في موضع يلحقه العوث لم يقطعوا إلا أنهم يؤحدون.
ويؤدون، ويجسسون لا تركبهم الحيلة، ويرد المال إلى صاحبه وإن قتلوا
فالأمر فيه للأولياء.

الحال الثالثة إذا قتلوا وسواء كان القتل بسيف، أو عصاً أو حشمة، أو
حجر، ولم يأخذوا مالا قتلهم الإمام حداً لا فصاحداً وإما كان القتل حداً
لأنهم أصابوا إلى القتل إحافة الطريق، فتحتم القتل عليهم حتى لو عفا
عنهم أولياء القتل لم ينتفت إلى عفوهم لأن الحدود حق الله تعالى لا يحور
العفو عنها.

الحال الرابعة إذا قتلوا وأخذوا المال فالإمام بالخيار إن شاء قطع أيديهم
وأرحلهم من خلاف، وقللهم صنياً، وإن شاء قتلهم، وإن شاء صلبهم، فأما
قطع الأيدي والأرجل من خلاف، فهو الجزاء على أحد المال والقتل
والصلب جزاء على القتل والاكتفاء بالقتل، أو الصلص لهما في كل منهما من
الإهلاك وفيه كفاية في الرحر وهو قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف
لا أعفيه من الصلب، لأنه منصوب عليه في القرآن فلا يحور إسقاطه. وقال
محمد لا يقطع وتكن يقتل ويصلب، والصحيح قول أبي حنيفة رحمهم الله
جميعاً.

والصلب أن يصلب أجده، وكيفية الصلب أن تعبر حشوة في الأرض ثم يربط عليها حشوة أخرى عرضاً يقطع قدميه عليها ويربط من أقدام حشوة أخرى ويربط عليها يداؤه، ثم يقطع بالرمح تحت شدة البرق، ويحصى قطعه بالرمح إلى أن يموت وهو الصحيح فصله حباً، ثم قتله سبع في الردع، والزجر من صلبه بعد الموت.

ولا يقتلون أكثر من ثلاثة أيام، لأنه بعد الأيام الثلاثة يتأذى الناس برأحتهم، وإذا صلب ثلاثة أيام حلى بينه وبين أهله يدفونه، وقد أبو يوسف يترك على حشوة حتى ينمرق وينسقط فيعتبر به غيره، ويقول لا يؤمنع لأنه قد حصل الاعتبار بالصلب.

والقتل لقتل واحد من العصابة أخرى الحد على الكل لأن المحاربة تنحصر بالكل، فالحكم بينهم كلهم سواء، وقد أورد المشرك وهو لازم لغيره ممن كان معيأ لهم.

سقوط الحد:

إن كان في العصابة صبي، أو محبوس، أو ذو رحم محرم من الخلف أو غيره سقط الحد عن باقي العصابة عند أبي حنيفة لأن قطع الطريق حادثة واحدة قدمت بالكل وقد لم يقع فعل القسي، أو المحبوس موحداً لقطع كان فعل باقي العصابة، وبالعص لا يثبت الحكم كالمحصن، والعمد، أو شرب في القتل، وأما إذا كان فيه ذو رحم محرم من الخلف أو غيره سقط الحد عن باقي العصابة لأن لدى الرحم شبهة في مال ذي الرحم بدلالة سقوط القطع عنه في السرقة، وإذا سقط الحد صد القتل إلى الأولياء، إن شاوروا فتل من قتل محبوس وليس محبوساً أما إذا قتل بمعدن، أو بحر من على عاقبة الدية نوزلة المقتول، وإذا كان ولي القتل القسي، أو المحبوس

كان على عاقبتهم الدية أيضاً. وإن كان أحداً المال ممسكاً
وقال أبو يوسف إن باشر لأحد الصبي، أو المحبوس فلا حد عليه
جميعاً، وإن باشر العتق، الماعون خذوا ولم يحد للصبي والمحبوس فردا
باشرا فلهما المشروع والبقول تنع وقد سقط الحد عن الممنوع لمصره عن
البيع أولى.

أثر وقت التوبة في إسقاط الحد

من قطع الطريق، وأخذ المال فعليه الحد، فلم يقدر عليه حتى جاء ناساً
سقط عنه الحد لغاية تعذر **﴿لَا تُدْرِكُونَ الْقَاتِلَ أَنْ يَقْتُلَ عَنْهُمْ فَأَعْلَمُوا أَلَمْ يَكُنْ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ﴾** ١٣١. وإن تاب بعد القدرة عليه لم يسقط عنه
الحد.

ثم إذا سقط الحد بالتوبة قبل القدرة عليه رجع إلى أوله المفتون. إن
شاؤوا فظنوا إن كان قتل، واقتصر منه إن كان جرح، ورد المال إن كان قتلماً،
وصمه إن كان هالكاً لأن التوبة لا تسقط عن الأدميين ثم إذا سقط الحد
في قطع الطريق، وقد كان قتل اعتبرت لأنه عند أبي حنيفة في وجوب
القصاص على أصله.

كتاب الشير

الشير جمع سيرة وهي الطريقة جبراً كانت أو شراً. ويقال قدس محمود السيرة، وفلان مذموم السيرة. وفي الشير الاقتداء بما يختص بسيرة النبي ﷺ ومغازيه.

والشير في اللغة: الجهاد في سبيل الله، والدعاء إلى الدين الحق. وقيل من لم يقصد، أو كان الوسع في القتال في سبيل الله مشبهة، أو معونة على أو رأي، أو فكثير مراد، أو غير ذلك كمدونة الجرحى، ونهضة المصالح والمضارب. ومن أنواع الجهاد الردء. وهو الإقامة في مكان ليس وراءه إسلام.

والأحدث في فصل الجهاد كثيرة منها ما جاء عن ابن مسعود أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل؟ قال: «الصلاة يؤقنها وير الوالدين ثم الجهاد في سبيل الله». ومنها ما روى الشيخ بن مالث رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الغزوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها». ومنها ما روى زيد بن حنبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من حفر عرياً في سبيل الله فقد عرا ومن حفر عرياً في سبيل الله محير فقد عرا». وأثنى من الجهاد قصر النفس على لطاعت في الشاغل على الدوام.

(١) صحيح البخاري ١٥٨٣.

(٢) صحيح البخاري ٥٦٧.

(٣) صحيح البخاري ٥٧٨.

ومحابة أهويتها. روي عنه عليه الصلاة والسلام قوله: «قدمتم خير مقدم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر محاربة العبد مؤاهداً»^(١) والجهاد ركن من أركان الإسلام. وفي قصة محكمة يكفر جاحدها ننت فرصته بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ سورة ١٠٩ وقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ﴾ سورة ٢١٠، أي: فرض عليكم القتال وهو شاق عليكم. وقوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ سورة ٢١٦، وقوله تعالى: ﴿ وَاقْتُلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ سورة ١٠٩، أي: لا يكون شرك ويكون لغيره كله لله.

وأما السنة، فقوله عليه الصلاة والسلام: «أمريت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا حقه وحسابه على الله»^(٢) وقوله بحجة: «ثلاثة من أصل الإيمان الكف عن قول: لا إله إلا الله ولا تكفروا بذلك ولا تخرجوا من الإسلام بعمل. والجهاد ماضٍ منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال لا يظفده حور حائر ولا عدل عادل، والإيمان بالأقدار»^(٣).

وأما الإجماع، فقد كان رسول الله ﷺ إذا بعث سرية، أو جيشاً أوصى أميرهم بتقوى الله وقال: «اغزوا باسم الله وفي سبيل الله، وقاتلوا من كفر بالله، غزوا لا تغزوا ولا تغدروا ولا تمشوا، ولا تقتلوا وليدًا. وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال فإنتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام. فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم،

(١) جامع الأحاديث ١/٧٤١.

(٢) صحيح البخاري ١٥٢٦.

(٣) سنن أبي داود ٣/٣٨٨.

ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأحرهم أن يفعلوا ذلك
 فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا إليها
 وأحرهم أنهم يكونون كغرائب المسلمين بحولي عليهم حكم الله الذي يحوي
 على المؤمنين، ولا يكون لهم في العينة والقيء شيء إلا أن يجدهم مع
 المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الحرية، فإن هم أحسوا قاتل منهم وكف
 عنهم، فإن هم أبوا فاستن بالله وفانثلهم، وإذا حاصرت أهل حصن فأردوك
 أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن
 اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك، فوكلهم أن تحفروا دماءكم ودمم أصحابكم
 أهول من أن تحفروا ذمة الله وذمة رسوله

وإذا حاصرت أهل حصن فأردوك أن تلزمهم على حكم الله ولا تلزمهم
 على حكم الله ولكن لزمهم على حكمك فإنك لا تدري أنصيب حكم الله
 فيهم أم لا؟^(١)

حكم الجهاد:

الجهاد فرض على كل مسلم بالغ عاقل، وهو كفاية عند عدمه أم لا لا
 فلفظه تعالى ﴿اتَّبِعُوا جِهَادًا وَقَدْ لَا﴾ سورة الأنفال: ١٠١، والمسلم العام أن يبتدئ
 إلى جميع المسلمين فلا يحصل المقصود وهو إغراز الدين وفهر المسلمين
 إلا بالجميع فبغير عليهم فرض على كل مسلم، فإذا جهده لعدم على بلد
 ونغير الجهاد وجب على جميع الناس الدفع تخرج المرأة غير أن زوجها
 إن كانت تحسن القتال، ويخرج الداع الذي له أبوان غير ذمهما، فبغيرونه
 فرض على كل مسلم، وإذا لم يكن كذلك فهو فرض كندية إذا دونه
 المعص منفق على الدين لأن المراد والمقصود منه دفع شر الكفر وكسر

شركتهم، وغلابة، فلهذا لا سلام في هذا حصل المقصود ببعض فلا حاجة إلى
غيره أما إذا لم يكن بهم كفارة فليس على الأقرب والأقرب من العدو إلى أن
تقع الكفارة، وإلّا عليه الصلاة والسلام كان يخرج إلى الجهاد ولا يخرج
جميع أهل المدينة، ولأنه أمر معروف وبهي عن المنكر فيكون على
الكفارة، ولأنه لم يخرج على جميع الناس فغطت مصالح المسلمين من
الزراعت والصدقات وغيره، فإن لم يقع به أحد ثم جميع الناس شركه
كسائر فروع الكفارة أي المكنين

لكن لا ينبغي أن يفهم من هذا أن الوجوب على جميع أهل الأرض كفاية
بل على الإمام أن لا يخلي شعرا من شعور من جماعة من العزة فيهم معاد
وكفاية لقتال العدو، فإن دفعوا به سقط عن الأقبى، وإن ضعف أهل نعر عن
مقاومة الكفرة، وحيف عليهم من العدو فعلى من وراءهم من المسلمين
الأقرب أن يدعوا إليهم، وأن يدعواهم بالصلاح والحال كما ذكرنا أنه فوجس
على الناس كلهم مع هو من أهل الجهاد لكن بسقط التبرع عنهم لحصول
الكفارة ببعض، فإنه يحصل لا بسقط

والحاصل أن الجهاد إذا جاز الفير لم يقصر فوجس غير على من يقرب
من العدو، فإن من وراءهم إذا كان بعد عن العدو فهو فوجس كفارة عنهم
حتى يسعهم تركه إذا لم يحتاج إليهم، فإن احتج إليهم بأن عذر من كان
يقرب من العدو عن مقاومة العدو، أو أنه يعجزوا عنهم لضعفهم فكأنهم
بجدهم، فإنه يفترض على من يليهم فوجس غير كالتصلاة، والقصود لا يسعهم
تركه، لأنه إلى أن يفترض على جميع أهل الإسلام شرفا وعربا على هذا
التدريج، وظهور الصلاة على الميت، فإن من مات في ناحية من ناحية البلد
فعلى جيرانه وأهل محله أن يقوموا بأمره، وليس على من كان بعد من
الميت أن يقوم بذلك، فإن كان الذي بعد من الميت يعلم أن أهل الميت
يضعفون حقوقه، أو يعجزون عنه كان عليه أن يقوم بحقوقه كذا هو

غير المكلفين بالجهاد:

لا يفرض الجهاد على صبي لأنه غير مكلف. ويحذر ثلاث أن يأذن للنصي المرافق إذا أضاف القتال بالخروج له. ولا يفرض الجهاد على بالغ له أبوان، أو أبوا الوين. وما سوى الأصول إذا كبروا حروجه للجهاد. فإن كان يخاف عليهم الصباغ فإنه لا يخرج إلا باذنه. ولأن طاعة الأبوين فرض عين. والجهاد فرض كفاية ومراعاة فرض العين مقدمة. فعن عبد الله بن عمرو قال: قال رجل للنبي ﷺ: أحدهما؟ قال: «لكن أبوان؟» قال: نعم قال: «ففيهما فجاهد»^(١).

وقال ﷺ للعاص بن مرداس لما أراد الجهاد: «الرم رجلها فثم الحنة»^(٢) يعني الولادة. ولا يحب الجهاد على المرأة لأنها ليست من أهل القتال لصعف بينها. إلا باذن الزوج. ولا يكون فرض كفاية في حقها إلا إذا كان لها محرر يذهب معها للجهاد. يدل على ذلك اشتراط المحرم لها في الحج وهو فرض عين.

ولا يحب الجهاد على أعمى، ومقعّد، وأقطع لعجزهم. ونقوله تعالى: ﴿يُرَى عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾^(٣) البر ١٦١ فإنها نزلت في أصحاب الأعذار. والمقعّد الذي أفعده الداء عن الحركة وعقد الأطباء هو الرّم، وقبل المقعد المشنح الأعضاء، والرّمس الذي طال مرضه، والأقطع المقطوع الأصابع، أو الأسفل لأنه يحتاج في القتال إلى يد يضرب بها ويد يقبض بها.

(١) صحيح البخاري ١٢٧٢.

(٢) جامع الأحاديث ٢١/٢.

الجهاد دعوة إلى الله قبل إراقة الدماء

إذا حاصر المسلمون أهل الحرب في مدينة، أو حصن دعوهم أولاً إلى الإسلام، لما تقدم من الحديث، ولأنهم ربما أسلموا فيحصل المنصود بأهول الشرائع. فإن أسلموا كفوا عن قتالهم لقوله عليه الصلاة والسلام: «أمرت أن أقاتل الناس...» الحديث. ولأن إسلامهم هو المقصود، وقد حصل فإن لم يسلموا دعوا إلى الجزية إذا كانوا من أهلها لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَفْقَهُوا الصَّخِرَةَ عَنْ يَدِهِمْ مَتَّعُونَ﴾ (البقرة: ١٧٩)

فإن قبلوها فلهم ما لنا وعليهم ما علينا. وقال علي رضي الله عنه: «بما بدؤوا الجزية لثكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمائنا والمراد بالبدل لقبول إجماعاً. ويجب على المسلمين أن يدعوا من لم تبلغه الدعوة، وليعلموا ما يقتلون عليه فربما أحياوا فكفى مؤنة القتال. ولما تقدم من الحديث. وينسحب للمسلمين أن يدعوا من بلغته الدعوة قبل القتال مبالغة في الإنذار. وهو غير واجب إلا إذا تضمن ذلك ضرراً كأن يستعدوا

وقد صح أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارزون أي غافلون، ونعمهم تستقي على الماء، وهذا يدل على حواز القتال من غير تحديد الدعوة بعد أن بلغتهم باستعاضتها واشتغالها. فإن أسوأ الإسلام أو الجزية استعاضوا بالله تعالى عليهم وحاربهم وهو سبحانه الحاصر لأوليائه المدمر لأعدائه بتعريقهم وتحريقهم وقطع أشجارهم ونو مشرة، وإفساد زروعهم بلا مشقة عظيمة، فإن تمكن بدونها فلا يجوز كل ذلك إذ لم يتمكن من الغنم بهم بدون ذلك. فإذا غلب على الفطن ظفر المسلمين بدون ذلك فيكره. عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «حرق رسول الله ﷺ نخس بني النضير، وفضع وهي الثوبية فربما...» ما فطعن من

ليسوا أو تركهم فأيمة على أصولهم في دين الله • أحمد بن محمد بن داود بن حنبل
 وقع في يمين بعض المسلمين في من كلام يهود لما يذكرون في محمد بن
 كنت سبى عن الصادق فلم يقطع الحبل ونحرفه • أهو صادق أو صلاح •
 وسام ولاية • ما قطعتم من ليسوا أو تركهم فأيمة على أصولهم في دين الله
 ويخبري المسلمين • أحمد بن داود بن حنبل • كل صادق

والله ما يترك إلى الصادق ما يد فتحه من يحفظ لرحل من ثقب نصح به
 وأما إلى الذي لا يترك إلا أن يخرج وبه يحرق عيب حافظ فأي أن يخرج
 منه فأي رسول الله ﷺ يحرقه وحين يترك فأي من الحصى في الطائف أمر
 رسول الله ﷺ يقطع أعينهم ونحرفها • فكان ذلك حادثة لهم وقد قال
 تعني • ولا يقتول مؤمن يقبض الكفر ولا يترك من غزونا إلا كلف
 لهم به عمل صحيح • أحمد بن داود بن حنبل

حكم قتل الأسير إذا ترمس به الكفار

إن ترمس الكفار بالمسلمين أو بالأسارى مع كلف المسلمين عن
 منهم • لأن ذلك يؤدي إلى أن يتحدوه فربما إلى إعتاق قتلهم أصلاً ولكن
 يقتلون الكفار بالمي • لأن المسلم لا يجوز قتله فإذا تعذر التحريم
 فعلا قصداً للكرهين بالمي • وقد أصيب أحد من المسلمين الذين ترمس بهم
 الكفار فلا قصمه والفرار المرامى يبيح في أنه قصد الكفار لا لمي المسلم
 المقبول أنه بعد قتله لأن المروء لا يترك بالمرامات كما في موت
 المحدود بالجلد أو القطع.

حكم خروج النساء في الحرب :

النساء يخرجن مع الرجال في الجيش العظيم ذوات السرايا ذوات العدد المحدود ويقمن بمساعدة الرجال في أعمال نبيقهن وبدلاً من إقامة الرجال في خدمة المغنلين يقوم الرجال نلهم بالغفال والشواث من النساء مقامهن في البيوت ولا يماضون القتال مع الرجال فانه ادفع لقمته ويستدل به على ضعف المسلمين . لا عند الضرورة يخرجن وهن محتشمات ، وقد كتبت النساء يخرجن مع رسول الله ﷺ في الجهاد عن انس رضي الله عنه قال لما كان يوم أحد بهوم الناس عن النبي ﷺ قال : ولقد رأيت عندك ست أبي بكر وأم سلمة وإيهما المشعرتان أرى خدم موفيهما تتفان القرب وقال غيره : تفان القرب على موفيهما ثم تبرعاه في أهواء القوم ، ثم ترجعان فتعانهن ثم نجسنا فتفزعاه في أهواء القوم

وعن الزئبع بن معوذ قالت : كنت مع النبي ﷺ بسقي وبدوى الجرحى ورد القنلى . وقالت أم عقيب : خرجت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات كتبت أحفظهن في رحالهن^(١) وعملن مدبرة الجرحى . قال أحمد بن حنبل : هل كان رسول الله ﷺ يعرف بالنساء ؟ وهل كان يضرب بهن بسهم ؟ فكتب إليه ابن عباس : كنت نسائي هل كان رسول الله ﷺ يعرف بالنساء ؟ وقد كان يعرف بهن فداوين الجرحى ويخدين من العبيدة^(٢) وأم عقيب كتبت معصاة النساء ومثلها أم سلمة بنت مهران أم انس بن مالك كتبت تعرف مع رسول الله ﷺ . وقالت معاذ بن جبل : جئت بهوم الناس عنه ويسمى خروج

(١) صحيح البخاري ٥٨٤

(٢) صحيح البخاري ٥٨٤

(٣) الإصبة ٤/٢٧٧

(٤) صحيح مسلم ١٤٤٤/٣

النساء في عمرو يروح انتصار المسلمين فيه أما في السرايا التي لا يؤمن فيها عليهم فلا يحرق لأن فيه تعريض النساء للتصبيح والتفصيح.

النهي عن الغدر والمثلة والغلول

ويسمي المسلمون ألا يغدروا ولا يقتلوا، والغدر: الحيلة ونقض العهد فلا يجوز بعد الأمان. قال عليه الصلاة والسلام: «من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقده ولا يخلقه حتى ينقض أمانه أو يسد إليهم على سواء» والغلول: السرقه من المغنم والحيلة فيه بأن يسكت شيئاً لنفسه ولا يظهره. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾. قال ابن حجر: «من عمرو قال: كان على نفل النبي ﷺ رجل يقال له كركرة فمات فدفن النبي ﷺ وهو في النار» فدهموا يظنون إليه فحدوا عداة فدفن عليها. ولا بأس بتعذر نفل العهد فيه حينئذ وحده. وقد قال عليه الصلاة والسلام: «الحرب خدعة»^(١).

ويسمي المسلمون ألا يمشوا بالأعداء وهو قطع أطراف الأسارى، أو أعصابهم كالأذن والأنف واللسان، والإصبع، ثم يقتلهم، أو يحرق سبيلهم، وقيل: هو أن يقطعوا رؤوسهم، ويشقوا أجوافهم. قال عمران بن حصين رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ يحث على الصدقة وينها عن المشقة. وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أعف الناس قتل أهل الإيمان»^(٢).

(١) سنن أبي داود ٨٢/٣

(٢) صحيح البخاري ٦٦٤

(٣) صحيح مسلم ١٣٦١/٣

(٤) سنن أبي داود ٥٢/٣

(٥) سنن أبي داود ٥٢/٣

النهي عن قتل النساء والأطفال.

ويسمي للمسلمين أن لا يقتلوا امرأة ولا صبياً، ولا محبوبة ولا شبيحة ذبياً ولا مقعداً، لأنهم ليسوا من أهل القتل، إلا أن يكون أحد هؤلاء ملكاً، أو ممن يقدر على القتال، أو يحرض عليه، أو له رأي في الحرب، أو مال يبحث به، أو يكون الشيخ ممن يحنل، والمبيح للقتل عند المحاربة فلو قاتل أحد منهم يقتل دفعة واحدة والمحرض يقتل أيضاً ومن له رأي يستعان برأيه أكثر مما يستعان بمقتلته، ومن له مال يعين به، فهو كالقتال والنبي ﷺ قتل دريد بن الصمة وكان له مئة وعشرون مئة لأنه كان صاحب رأي فعن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال «اقتلوا شيوخ المشركين واستحبوا شيوخهم»^(١) والشرح العلماء الذين لم يسنوا ويقتل الرهائن وأهل الصوامع إذا كانوا يحفظون الناس، ويحشرون على القتال، أو كما يدعون على عورات المسلمين فإن كانوا لا يحفظون الناس، ولا يدعون على عورات المسلمين وحسوا أنفسهم في الصوامع، والأودية ونحوها لا يقتلون.

عن ابن عمر أن امرأة وجدت في بعض معاري رسول الله ﷺ مفتولة فذكر رسول الله ﷺ قتل النساء والنسيان^(٢)

وعن رباح بن ربيع قال: كنت مع رسول الله ﷺ في غزوة فوأتى الناس محتجبين على شيء، فمعت رجلاً فقال: «نظر علام اجتمع هؤلاء؟» فحاء فقال: على امرأة فتبين فقال: «أما كانت هذه لتقاتل؟» قال: وعلى المقدمة خالد بن الوليد فمعت رجلاً فقال: «أفول لحالد لا يقتل امرأة ولا عسيفاً»^(٣) العسيف: الأخير ولعله كان من غير أهل القتال

(١) سنن الترمذي ٧٦/٣

(٢) سنن أبي داود ٥٣/٢

النهي عن مقابلة الوالد إذا كان في صفوف الأعداء

يكره للمسلم أن يبتدىء أباه الحربي بالقتل بقوله تعالى ﴿ وَصَاحِبُهَا فِي الْقِتَابِ مَقْرُوفٌ ﴾ [سورة النساء: ٨١]، ويجب الابتعاد عليه في الأحوال العادية، ففي قتله مافضة ذلك، وقد قصد الوالد قتل ابنه ولم يمكن دفعه إلا قتله فله ذلك لأن مقصوده الدفع، وقد روي أن آل عبيدة، رضي الله عنه قتل أباه يوم أحد، وكذلك مصعب بن عمير قتل أخاه عبيد بن عمير يوم أحد، وكذا عمر رضي الله عنه قتل حله العاص بن هشام يوم بدر، وقال تعالى ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَوَرِّثُوا عَنْهَا أُولَئِكَ حَرَتْ اللَّهُ أَلَّا يَنْحَرِبُوا عَنْهُمْ الْفَاسِقُونَ ﴾ [سورة التوبة: ١١٠]

موادعة الكفار:

إذا كان للمسلمين قوة لا سعي لهم موادعة أهل الحرب، لأنه لا مصلحة في ذلك، لما فيه من ترك الجهاد ضرورة ومعنى، أو تأخير، لأن الله ادعى طلب الأمان وترك الجهاد، قال تعالى ﴿ فَلَا تَهَيَّؤُوا لِلْحَرْبِ وَلْتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَرُسُلُ الْأَنْبِيَاءِ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [سورة النساء: ٩١]، لا تصنعوا عن قتال الكفار وتدعوهم إلى الصلح، وأسلم الأعداء، ولا وعدكم الله النصر في الدنيا والكرامة في الآخرة، وإن لم يزل للمسلمين قوة وحرقوا على أنفسهم منهم فلا بأس بالموادعة، لأنه خير للمسلمين قال تعالى ﴿ وَإِنْ حَتَمُوا عَلَىكُمْ الْقِتَالَ فَعَلُوا مَا كُنْتُمْ عَلَىٰ رُسُلِكُمْ مِنْ الْأَمْرِ ﴾ [سورة النساء: ٩١]، إن ملوا إلى المصالحة فعل إليهم ومصلحتهم، والمعتبر في ذلك مصلحة الإسلام والمسلمين فتحارب أعداء وجود المصلحة دون غيرها

وقد دفع النبي ﷺ أهل مكة عنه الحديبية على وجمع الحرب عشر ميسر
ولأن المودة إذا كانت لمصلحة المسلمين كانت جهداً معي ولأن
المقصود دفع الشر وقد حصل، وبحور المودة أكثر من عشر ميسر على
ما يراه الإمام من المصلحة لأن تحقيقها والخير للمسلمين لا ينفوت حدة
دول مدة فإن وادعهم مدة، ثم رأى القتال أصح صراح إليهم عيدهم،
وأحرهم أنه فتح الذي بينه وبينهم حتى يروا من بعد قال تعالى ﴿فَلَمَّا
بَلَغَهُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ الآية وهذا الذي يد المودة التي كانت بينه وبين أهل
مكة ولأن المعنى المصلحة وقد كانت بعض السد جهداً، وبركة ترك
الجهاد صورة ومعنى ولا بد من مدة يقع فيها حركته إلى جميعهم فإذا
مضت مدة يمكن رئيسهم إعلامهم حار مقاتلتهم وإن لم يعلمهم لأن
التفسير من رئيسهم فلا يكون عدواً

والمدد لأحد بحجة، وعنه بها ليسهم فالتبهم المستعمل من غير مد
لأنهم قد تقصروا العهد لما كان راحته رئيسهم وهذا أبو بكر رضي الله عنه
في ذلك محبة أي صفيا إلى الحديبية لتقيد العقد والمودة في المدة التي
كان رسول الله ﷺ يريه صلح الحديبية يقول أبو بكر بن رسول الله ﷺ فعلت
تريد فريشاً قال نعم قال أبو بكر يا رسول الله أليس بينك وبينهم
مدة قال نعم ألم تعلمت ما صنعوا بي نعمت ^{١١٩} وفي رواية أبو بكر
إليهم عدواً ونقصوا العهد فإن عابهم ^{١٢٠} أن لم يفعلوا ذلك بغير أمره
لا يكون نقضاً في حق الجميع ويكون نقضاً في حقهم خاصة فيقتلون

وقد كان النبي ﷺ عاهد حماة من المشركين وأمره الله تعالى أن يسطر في
عهدهم ففاز من كان عهده أربعة أشهر على عهده إلى أن يمضي، ويحفظ من

كان عهده أكثر من ذلك إلى أربعة أشهر ويرفع عهد من كان قبله منها إلى أربعة أشهر، فقال تعالى ﴿بَرَاءةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ فسبحوا في الأربعين أشهر وأعظموا لكم غير مغفري الله وإن الله يخزي الكافرين ﴿وَأَمَّا مَن ظَنَّنَ أَنَّهُ وَرَسُولُ اللَّهِ فَأَلَقْنَاهُ فِي الْقَائِمِ يَوْمَ الْحُجَّةِ الْأَكْبَرِ إِنَّ اللَّهَ بَرِئٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ لَهُنَّ مَكْرَهُنَّ لِحُكْمِهِمْ وَإِنَّهُمْ إِذْ نَازَلْنَاهُ فَاغْمُؤْا كُفْرَهُمْ فَغُفِرَ لَهُمْ فَبُذِلَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِ الْبَرِّ﴾ إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لا ينقضوكم بشيء ولا يظهرؤا عليكم أحداً فأبشروا بالجنة عهدهم إلى مدة من الله بحيث ألتفتين هذا السبع لأشهر الحرم وأقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلهم وأخلفهم وأخذلوا هذه كل من صد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فغفروا سيئهم إن الله عفون رحيم ﴿وَإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَعَارَ مَآخِزَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كِتَابَ اللَّهِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُفْعَلُ بِهِ قُوَّةٌ لَا يَفْعَلُونَ﴾ كيف يكون المشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استغنوا لكم فاستغنموا لهم إلى الله بحيث ألتفتين ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا تَرْفُقُوا بِهِمْ إِلَّا زُلْفَةً يُرْشِدُكُمْ يَأْكُلُ مِنْهُمُ وَإِنَّ قُلُوبَهُمْ مُّكْشَفَةٌ﴾ استغفروا ربنا الله تسامحاً لا تصدوا عن سبيله إنهم ساء ما كانوا يفعلون ﴿لَا تَرْفُقُوا فِي مُؤْمِنٍ وَلَا زُلْفَةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْعَلُونَ﴾ سورة البقرة ١٧٠ فبعث النبي ﷺ أبا بكر إلى مكة ومعهم هذه العشر الآيات من أول سورة براءة وأمره أن يقرأها على المشركين يوم الحجة حيث مجتمعهم، وشد إلى كل ذي عهد عهده، فخرج أبو بكر رضي الله عنه متوجهاً إلى مكة فمرل جبريل على رسول الله ﷺ وقال لا يطلع عدك إلا رجل من أهل بيتك وكان السب فيه أن العرب تعرفوا فيما بينهم في عقد العهود ونقضها إلا يقولن ذلك إلا سيدهم أو رجل من رهنه فبعث علياً رضي الله عنه إلى أبي بكر وقال له كن أنت الذي يقرأ الآيات إراحة للعلة لئلا يقولوا هذا خلاف ما نعرفه فبنا في نفس العهد

عن أبي هريرة قال كنت مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين بعثه

رسول الله ﷺ إلى أهل مكة سرادقة فقال ما كنتم تنادون^(١) قال كذا سادني ألا يدخل الجنة إلا مؤمن، ولا يقبلون ما كنت عباداً، ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد فإن أجه، أو أمدته إلى أربعة أشهر فإذا مضت الأربعة الأشهر فإن الله ياتي من المشركين ورسوله، ولا يحج هذا البيت بعد العمرة^(٢) مشركاً

وإذا كانت المودعة على وقت معلوم فمضى الوقت فقد بطل العهد معبر^(٣) نذ فلا بأس أن يعبر المسلمون عليهم بعد ذلك لأن الموقت بطل حصص الوقت ومن كان منهم دخل إليها بطلت المودعة فمضت المدة وهو في ذمتها فهو آمن حتى يعود إلى ماله ولا يحل دمه ولا سببه لقوله تعالى ﴿لَكُمْ أَلْفُ مِائَةِ مِائَةٍ﴾ الآية ١٥

وإذا كان المسلمون في بلاد الحرب فلا بأس أن يجمعوا بها ويحدوها لأنفسهم وللمعادتهم إذا كانوا مقاتلين، أو معهم في خدمتهم قال كعب بن عمرو والله إن نزع رسول الله ﷺ حبيرونا من غنمنا إذا أقبلت غنم رجل من يهود نريد حصصهم ونحن محاصرونهم فقال رسول الله ﷺ آمن رجل بقطعنا من هذه الغنم^(٤) قال كعب بن عمرو فقلت أن يا رسول الله قال (افعلوا الحديث^(٥)) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا نصيب في معارب الغنم، والغنم فأنكته ولا نرفعه^(٦) ولا يحوز لهم أن يأخذوا من الغنمة شيئاً لأنفسهم لأن الحيط والمحيط وما دون ذلك وما فوقه علون أما إذا كانوا أحراراً لا يريدون لقتل لم يحوز لهم أن يأخذوا شيئاً من أموال الكفرة إلا بالثمن لأن الناحر لا حق له في الغنمة

(١) مسند أحمد بشرح الباب ٢١/٢١١.

(٢) سيرة ابن هشام ٢/٣٣٥.

(٣) صحيح البخاري ٦٨٣.

عازا يحرز الكافر بإسلامه :

إذا أسلم أحد من أهل الحرب أحرز بإسلامه نفسه، وأولاده الصغار
لأنهم مسلمون بإسلامه تبعاً ويكونون أحراراً وأحراراً أيضاً كل مال هو في
يده، أو ودبغة في يد مسلم، أو ذمتي لما روى عروة بن الزبير قال قال
رسول الله ﷺ من أسلم على شيء فهو له^(١)

وبز الخدي في صحيحه إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال
وأرضون فهي لهم^(٢).

وكل ما كان من الأموال المنقولة فهي له، وأما إذا كانت عنده ودبغة في
يد حربي فهي فيه للمسلمين لأن الحربي ليست له بد صحيحه وزوجته فيه
لأنها لا تنعه إلا أن تسلم، وحملها فيه، وهو رقيق تبعاً لأمه في الحكم.
وهو رقيق مسلم تبعاً لأبيه في الدين، وأولاده الكبار فيه لأنهم على حكم
أنفسهم وليوا تبعاً لأبيهم.

حكم بيع السلاح للأعداء :

يكره بمعنى يحرم أن يباع السلاح من أهل الحرب لأن فيه تقوية لهم
على قتالنا حتى إذا أصبحنا قادرين على صنع الأسلحة ودخل أهل الحرب
بلادنا لشرائها فيمنعون ولا يتمكنون لأن فيه تقوية لهم علينا لا قبل المواعدة
ولا بعدها.

(١) لعب الرواية ١١٠/٣

(٢) صحيح البخاري ٦٢٠.

أمان المسلم:

إدّعى المسلم دكراً كان أم أنثى كافراً، أو حمزة، أو أهل مدينة صغ
أمانهم فلا يحل لأحد من المسلمين قتلهم. وشروط صحة الأمان أن يكون
المؤمن متنعاً محمداً يخاف منه الكفار لأن الأمان إنما يكون بعد الخوف.
والواحد يقوم مقام الكل في الأمان لتعدد اجتماع الكل. أحرت أم هانئ،
رحلين من المشركين فأراد علي أن يقتلها، وقال: أتحيرون المشركين على
رسول الله ﷺ؟ فقلت: والله لا تقتلها حتى تقتلني دونهما، ثم أعلنت
دونه لآل، وحانت إلى النبي عليه الصلاة والسلام تقول رضي الله عنها عن
نفسها: ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يعقل ودائمة استه
نسته فسلمت عليه فقال: من هذه؟ فقلت: أنا أم هانئ بنت أبي طالب
فقال: مرحباً بأم هانئ، فلما فرغ من غسله قام فعلى ثمان ركعات منحنياً
في ثوب واحد فقلت: يا رسول الله رعم ابن أبي عبيد أنه قاتل رجلاً قد
أجرته فلان بن هبيرة فقال رسول الله ﷺ: قد أحرنا من أحررت يا أم
هانئ.^(١)

وفي الحديث الموقوف عن علي رضي الله عنه: «وذمة المسلمين واحدة
فمن أحر مسلماً فعليه مثل ذلك، أي لعة الله والملائكة والناس أجمعين
لا يقبل منه صرف ولا عدل»^(٢) فعلم أن أمان الواحد حائز، وإذا حاز أمانه
لا يجوز لأحد التعرض له بقتل، ولا أخذ مال، والمواثق لا أمان له، لأنه
عقد وهو لا يملك العقد وقال محمد: إن كان يعقل الأمان ويعصفه يجوز
أمانه ويصح أمان عبد ماذون له في القتال لأن له رأياً فلذا جاز أمانه عن

(١) صحيح البخاري ٦٤٧.

(٢) صحيح البخاري ٦٤٧.

الحسن مرسلاً والمسلمون يد على من سواهم شككاً دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم^(١)

حكم البلد وأهلها إذا فتحت عنوة:

إذا فتح المسلمون بلدة عنوة أي بالقوة دون شاء قسم الغنائم بين الغنمين كما فعل النبي ﷺ بخيبر وسعد بن معاذ بن فريضة، وإن شاء أقر أهلها عليها، ووضع عليهم الجزية. وعلى أراضيهم الخراج كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق بإجماع الصحابة. وكل ذلك قدوة فيتحيز ويغنى بالقول الأول وهو أولى عند حاجة الغنمين. والثاني عند عدمها ليكون لهم حذيرة في الثاني من الرومان فإن أهل البلد يعملون للمسلمين، والمن عليهم برفاقهم لمصلحة الزراعة. حتى لو لم يكن لهم أرض لا يحوز المن عليهم برفاقهم. ويعطون من المغنول ما لا بد لهم من العمل في الزراعة لينتجوا لهم ذلك.

ولا يحوز المن برفاقهم لا غير ولهم أرض، كما لا يحوز المن برفاقهم، وأموالهم لأن فيه إبطال حق الغنمين.

ولأن الرقاب لا تدوم بل تنقطع بالموت أو الإسلام وإنما يحوز المن بالرقاب تبعاً للأراضي نظراً للغنمين لئلا يشتعوا بالزراعة فينتعدوا عن الجهاد، وفيه مصلحة لمن يحرم بعدهم. كما قال عمر رضي الله عنه. وفيه لما وضع الخراج على أرض العراق ضلهم منه قسمتها واحتجوا عليه بقوله تعالى ﴿ مَا آتَاكُمْ عَلَى رُسُلِهِ مِنْ قَبْلِ تَقَرُّبِ أَحَدٍ ۖ ﴾ ١٧ ويقوله تعالى ﴿ لَتَقْبَلَنَّ الْمُتَنَجِّسِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُتَنَقَّلُ فَيَصَلُّونَ إِلَى اللَّهِ وَرُسُلًا وَيَقْتُلُونَ أَمْةً وَرُسُلًا ۚ وَلَئِنْ كُنْتُمْ أَصْدِقَاءُ ۖ أَحَدٍ ۖ ﴾ ١٨ فاحتج عليهم بقوله تعالى

﴿وَأُذِيقُوا تَذْوِجَهُمْ﴾ البعد ١٠٠ أو قل لو قسمتها عليكم لم يبق لمن بعدكم شيء فأنطاعوه ورجعوا إلى قوتهم وكل هد في العفار أما المنقول فلا يرد عليهم لأنه لم يرد به الشرع.

وكل أرض أسلم أهلها، أو فتحت عتوة، وقسمها الأمير بين العاصمين فهي أرض عشرية وكل أرض فتحت عتوة، وأقر أهلها عليها فهي أرض حراج، وحصت مكة من هد فبن رسول الله ﷺ فتحها عتوة، وتركها لأهلها ولم يوظف الحراج عليها وقد وضع عمر رضي الله عنه الحراج في كل حريب ميراً هامشياً وهو الصاع وفي حريب السحل والكرم عشرة دراهم الحريب أرض مربعة طول صنعها سنون ذراعاً وهو حراج المفاطعة، أو خراج الوظيفة كما سيأتي.

حكم الأسير:

يختار الحاكم المسلم في الأسرى بين الفتل والاسم فاق، وتركهم أحراراً دمة للمسلمين إلا إذا أسنموا ففي قتلهم حكم مادة الفساد إذا رأى الإمام ذلك لما يحاف من عذرهم بالمسلمين فقد أمر ﷺ عاصم بن ثابت فقتل عتة بن أبي معيط صبراً^(١) والصبر بن الحارث قتله علي كرم الله وجهه صبراً عند رسول الله ﷺ^(٢) وأمر ﷺ بقتل المقدلة من بني قريظة بعد نزولهم على حكمهم وفي استرققتهم دفع شراهم مع وفور المنفعة للمسلمين وفي تركهم أحراراً دمة للمسلمين إن كانوا من أهلها فإن كانوا من المرتدين، أو مشركي العرب فلا لأن ليس لهم إلا الإسلام أو الفتل

(١) سير ابن هشام ٧٠/١

(٢) سير ابن هشام ٧١٠/١

هل بغاوى الأسير المسلم بالأسرى الكفار ؟

قال أبو حنيفة رحمه الله لا يبدى المسلمون بالمشركيين ، ولا بالعمل إلا عند الحاجة إليه . لقوله تعالى ﴿ وَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ (البقرة : ١٩١) وقوله تعالى ﴿ وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ (البقرة : ١٩٢) ولأن الكافر يصير حرباً علينا ، ودفع شر حوائجهم خير من تحبص المسلم منهم ، لأن كون المسلم في أيديهم ابتلاء من الله تعالى غير مضاف إلينا ، وإعانتهم بدفع الأسير إليهم مضاف إلينا .

ومفاداة السي ١٢٢ يوم بدر عانته الله تعالى عليه بقوله ﴿ لَوْلَا كُنْتُ مِنَ اللَّهِ سَقَى ﴾ (الأنعام : ١٥٨) وعند الحاجة يجوز للاستعداد للجهاد ، لأن المعتبر المصنعة ، وقال أبو يوسف ومحمد يبدى الأسرى المسلمون بالأسرى الكافرين ، لأن في عود المسلمين إليهم عوناً لنا ، ولأن تحبص المسلمه أولى من قتل الكفار ، وأما مفاداة أسارى المشركين بمال لأحدهم منهم فلا يجوز في المشهور من المذهب ، لأن فيه من المعونة لهم بما يخص بالحرب والقتال ، فصار كبيع السلاح منهم بالمال .

الغنيمة :

اسم لما يؤخذ من أموال الكفار على وجه الفهر والعلبة ، وما يؤخذ منهم هدية ، أو سيرة أو حلسة ، أو هبة فليس بغنيمة ، وهو لا يأخذ خاصة ولا تشتري الغنيمة ، ولا تباع حتى تقسم لما جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن شرب المعام حتى تقسم ^(١) .
ومر مات من العالمين في دار الحرب فلا سهم له ، وإن مات بعد

إحراقها فقصيه لولا أنه والردة والحقات في العيمة سواء والردة المعين
والصير وإذا الحق حسن المسلمين المدة في دار الحرب فكلهم مشركون
في الغنيمة.

ونكره قسمة الغنيمة في دار الحرب، ونحرج إلى دار الإسلام فنقسم فيها
كما قسم النبي ﷺ غنائه بدر في المدينة، وما روي أنه عليه الصلاة والسلام
قسم غنائه حبيب فيها، وغانم بني المصطلق فيها فلأنها صدرت دار إسلام
وكذلك تقسمه لغانم في الجعرة. وقال أبو يوسف يجوز القسمة في دار
الحرب ذلك أن الملك للمسلمين لا يثبت إلا في دار الإسلام

حكم النفل:

يجوز للقائد أن يعد في حال القتال نفل بل يبد منه لأنه تحريض على
القتال وقد قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾
(الأعداء: ١٥) ولأن الشجعان يرغبون في ذلك فيحاطرون بأنفسهم ويقدمون
على القتال والنفل في الأصل الغنيمة وهو اسم لزيادة يعطيا الإمام من
وعد في الجيش رائداً على حقهم من الخمس قال عليه الصلاة والسلام
«من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سله»^(١) والسلب سلاح القتل، وثبانه
وأنته، وما عليه وما معه من مال أما ما كان مع غيره فهو عيمة للكل

وإذا جعل السلب للقاتل انقطع حق الباقي عنه. ولا يحمس السلب إلا
أن يقول: فله سله بعد الخمس فإنه يحمس وإذا لم ينفل القائد بالسلب
فهو من جملة العيمة لا يستحقه القاتل. ويجوز التنبيل قبل إحراق الغنيمة،
وفيل أن تضع الحرب أوزارها، أما إذا أحررت فقد استقر حق لغانميين فيها
فلا يجوز التنبيل لما فيه من إسقاط حق المعص، ولأنه لا يعيد فائدة

التحرير من إبعاد عن القتال بما فيه من إبطال حق العسك من حصص الغنيمة.

قال الإمام محمد: وما روي أنه عليه الصلاة والسلام قبل بعد الإحراق إما كان من الخمس، أو من نصفه وهو ما كان يحترق بغير نفسه من الغنيمة من غزو، أو سيف، أو جارية، أو غنشة رضي الله عنها قالت: كنت صفيّة من النصفين، فعلق قوم قصبوا أن نفل يجوز بعد إحراق الغنيمة، ويجوز من الخمس لأنه لا حق للعالمين فيه، ولا يجوز أن ينال جميع الغنيمة لأنها حق الجميع فإن نفل الجميع ففزع حق الجميع عنها وبطلت الشهادة التي جعلها الله تعالى في الغنيمة.

كيف تقسم الغنائم؟

يعرض الجيش قبل دخول الحرب بتدوين أفرادهم ليعلم الفارس من الراحل، والفارس الذي يجاهد على فرسه التي اشتراها من ماله يقسم له وفرسه. وإحصاء الجيش قبل دخول الحرب لتقسم بينهم بقدر استحقاقهم فمن دخل فارساً، ثم مات فرسه بعد ذلك فله سهم فارس، وكذا لو أحده العدو قبل حصول الغنيمة، أو بعده، وإن باع فرسه، أو وهبه، أو ربه، أو كان مهراً، أو كبيراً، أو مريضاً لا يستطيع القتال عليه فله سهم راحل، ولو باعه بعد القتال فله سهم فارس لحصول المقصود.

وتقسم الغنيمة أحياناً أربعة منها للعالمين للفارس سهمان، وللراجل سهم. والأصل فيه قوله تعالى ﴿وَأَعْطُوا شِئَاءَ غِيظِكُمْ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ مُحْكَمًا﴾ زاد ١١١ ذكر الخمس نهوياً ونفيت الأربعة الأخماس للعالمين بذلالة قوله ﴿تَجُزُّمُ﴾، فيه يشعر باستحقاقهم لها بالاستيلاء. وقال أبو يوسف

ومحمد للفرس ثلاثة أسهم لما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ أسهم
لروحل والفرس ثلاثة أسهم سهماً له وسهمين للفرس^(١) ولأن عمر أيضاً
أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً^(٢) ولأن مؤنة الفرس
أكثر من مؤنة الأدمي وروحل أن يكون سهمه أكثر ولأن حبيفة ابن عباس
بمع الاستحقاق بالفرس لأنه آلة للحرب بمؤنة آلات كالفرس، والرمح
والسيف، إلا أنه ترك القياس للحبر.

وقد اختلفت الأخبار في بعضها كما مر أن النبي ﷺ أعطى الفرس ثلاثة
أسهم وفي البعض الآخر أنه أعطى الفرس سهمين فعن جابر بن حذيفة
أحد الثقات قال شهدنا الحديبية فلما انصرفوا إلى الناس يهرعون إلى أعراب
الحديث وفيه رواة عليهم السلام في معان ذلك فتعاضدوا في جمع ما قد راجع
يا رسول الله فتح هو قال نعم والله فقسمت جبر على أهل الحديبية
فقسم رسول الله ﷺ على ستة عشر سهماً وكان الجيش ألفاً وخمسة
مئة ثلاثمائة فارس فأعطى الفرس سهمين والروحل سهماً^(٣) وفي رواية
على ثمانية عشر سهماً.

ووجه التحريج على الثمانية عشر أنك تقول الرحالة ألفاً ومنتين فتجعلها
التي عشر سهماً كل ستة سهماً وتقول الفرسان ثلاثمائة فتجعلها ثلاثة من العدد
كل ستة واحداً ثم تصغفها لأن لكل فارس سهمين فتكون ستة
وتضمها إلى التي عشر يكون ثمانية عشر قللنا من الثلث، والرحالة الثلثان
ودون غبابة بنت الربيع عن المقداد بن عمرو أنه كان يوم بدر على فرس
يقال له مسحة فأسهم له النبي ﷺ سهمين للفرس سهماً وله سهماً^(٤) فلما

(١) سنن أبي داود ٧٥/٣

(٢) صحيح البخاري ٥٨١

(٣) المستدرک ١٣١/٢

(٤) معجم الطبراني ٦١٣/٢٠

اختلفت الأخبار منقطع ما اختلف فيه وأثبت ما اتفق عليه. ولأن الانتفاع بالقرص أعظم من الانتفاع بالقرص ألا ترى أن القرص بالقرص لا يقتل والقرص بالقرص يقتل. فلهذا يجوز أن يستحق بالقرص أكثر مما يستحق بصاحبه ولهذا قال أبو حنيفة لا فصل لهيعة على إسدال ومع هذا فقد جاء الخبر الصحيح بقسمه عاتمة خير لندرس منهم ولما أحل سهم. ولا يسهم لغير القرص، ولا يسهم إلا للقرص واحدة لأن القتال على قرصين غير ممكن، والعتيق من الخيل والهنج والردود سواء لأن اسم الخيل يقتل على الكل وقال أبو يوسف يسهم للقرصين لما جاء عن شبيب بن عمرو قال أسهم لي رسول الله ﷺ لقرصين أربعة أسهم، ولي سهماً فأخذت خمسة أسهم^(١)

والنصي إذا فانس يرمح له دون سهم، ونعمرة إن داوت الحرجى، وتندمي إن أعد المسلمين أو دهم على الطريق وعلى مكائن الأعداء لما جاء عن ابن عباس أنه قال في سؤال واحدة وقد كان يفر من بين فداوين الحرجى ويحدث من العبيدة وأما يسهم فله بثبوت^(٢)

ولم يروى عن ابن عباس قال استعان رسول الله ﷺ بيهود فبضع فرصع لهم ولم يسهم لهم^(٣) وروى أنه رد للمشركين ولم يستع بهم فعز عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ خرج إلى بدر حتى إذا كان بحرية الوبر لحقه رجل من المشركين يذكر معه حرأة ومحنة فقال له النبي ﷺ «تؤمن بالله ورسوله» قال لا قال «ارجع فقل أنتعين بمشرك»^(٤)

(١) سنن الدارقطني ١٠٤/٤

(٢) صحيح مسلم ١٨٤٤/٣

(٣) نصب الرأية ٤٦٦/٣

(٤) سنن الترمذي ٥٨/٣

وعلى عمير مولى أبي لحم قال شهدت حبيب مع سادتي فكلعوا في رسول الله قال فأمرني فقلت سباً فإذا أن أحره فأحر أبي ممدك فأمرني بشيء من حُرْبِي لَمَدْعُ^١ وحرْبِي المتاع أَرْدَا المتاع وأسقطه

قصة الخمس:

روى ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى ﴿ مَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ (الحشر ١٠) قال قتادة: كان النبي في هؤلاء، ثم نسخ ذلك في سورة الأنفال فقال ﴿ وَآتَوْاكَ مِمَّا كَفَبْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ إِلَهُكُمْ إِلَهُهُ خُذْهُمُ وَالرَّسُولُ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ (الأنفال ١٣) فسخت هذه من ذلك كلها، وجعل الخمس لمن كان له النبي في سورة الحشر، وكانت العينة تقسم خمسة أحسان: فأربعة أحسان لمن قاتل عليها، ويقسم الخمس الذي على خمسة أحسان: فخمسة لله وللرسول وخمس لفرقة رسول الله ﷺ في حياته، وخمس لليتيم، وخمس للمساكين، وخمس لابن السبيل. فلما قضى رسول الله ﷺ وخه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما هذين السهمين سهم رسول الله ﷺ وسهم قرأته فحماً غلبه في ميل الله صدقة عن رسول الله ﷺ^(١)

وسهم ذوي القربى كان بنو هاشم وسوا المطب يستحقونه في زمن النبي ﷺ بالعسرة، وبمونه ﷺ زالت العسرة. وبعده يستحقه ذوي القربى بالتفرق بقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وغيرهم لا يعطى منه شيئاً. فعن سعيد بن المسيب قال: أحرابي حبيب بن مظعم قال: لما كان يوم حبيب وضع رسول الله ﷺ سهم ذوي القربى في بني هاشم وبني المطب، وترك بني نوفل

(١) سنن الترمذي ٥٨/٢.

(٢) تفسير الطبري ٢٥/٢٨.

وبني عبد شمس، وبطلقت أن وعثمان بن عفان حتى أتيا النبي ﷺ فقالا
يا رسول الله، هؤلاء بنو هاشم لا نكر فضلهم للموضع الذي وضعت الله به
منهم، فما زال إخواننا بني المطلب أعطينهم وتركنا وقرابتنا واحدة؟ فقال
رسول الله ﷺ: «أنا وبني المطلب لا نفرق في جاهلية ولا إسلام. وإنما
نحن وهم شيء واحد» وكتب بين أصابعه وهذا يدل على أن الاستحقاق
لهم ذوي القربى إما هو بالنصرة لا بالقربة

وروى ابن جريو الطبري عن مجاهد قال كان آل محمد عليه السلام
لا تحل لهم الصدقة فجعل لهم خمس الخمس^(١)

قال الربيعي روى أبو يوسف عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس
أن الخمس الذي كان يقسم على عهده عليه السلام على خمسة أسهم لله
والرسول سهم، ولذوي القربى واليتامى سهم، وللمساكين سهم، ولابن
السبيل سهم ثم قسم أبو بكر، وعمر وعثمان وعلي على ثلاثة أسهم سهم
للبيتامى وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل وتقده أنه كان يقسم على
خمس أحماس^(٢)

فانقسم بعد رسول الله ﷺ يقسم على ثلاثة أسهم سهم للبيتامى ويشترط
فيهم الفقر. وسهم للمساكين، وسهم لأساء السبل المقطعين عن أموالهم
ويدخل فقراء ذوي القربى فيهم، فابتاع ذوي القربى يدخلون في سهم البيتامى.
ومساكين ذوي القربى يدخلون في سهم المساكين، وأساء السبل من ذوي
القربى يدخلون في سهم أساء السبل وذوو القربى قرابة النبي ﷺ ويقدمون
على البيتامى والمساكين، وابن السبل لأن الله تعالى قدمهم في الآية فقال
﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ الآية ولا يدفع إلى

(١) نصب الرأية ٣/ ٤٢٥.

(٢) نصب الرأية ٣/ ٤٢٤.

الأغبيه من قوة رسول الله ﷺ لانه لما يستحق بالفقر والحاجة

قال ابن عباس في جوابه على سؤال لجدة عن سهم ذي القرنى ويقول
لن تراه قال القرنى رسول الله ﷺ قسمه لهم رسول الله ﷺ وقد كان
عمر عريض عينا من ذلك عرضاً رأياه دون حقنا فرددناه عليه وأبنا أن
نقله^(١)

غنيمة من دخل دار الحرب بمنعة وغيرها:

وإذا دخل جماعة من المسلمين دار الحرب؛ ولهم منعة (قوة) فما أخذوه
بحض من سواء كان يادون إمام المسلمين أو غير إده. لأنه أخذ بقوة المسلمين
بعد غنيمة. وإن كان غير إده فلا يحض. إذا لم يكن لهم منعة. ويكون
ما أخذوه لهم خاصة. أرسل رسول الله ﷺ عبد الله بن حش إلى بحلة
يرصد بها فريشاً حتى يأتيه منهم بحر فموت بهم غير فريش. ونحارة من
نحارة فريش فقتلوا من قدروا عليه منهم وأخذوا ما معهم. وحش الغنيمة
عبد الله بن حش قتل رسول الخمين. وقسم سائرهما بين أصحابه فلما
قدموا على رسول الله ﷺ قال ما أمرتكم بقتل في الشهر الحرام فوقف
الغير والأسيرين وأنى أن يأخذ من ذلك شيئ حتى تزل القرآن بالحل وفرج الله
عن المسلمين ما كانوا فيه من الخوف فقبض رسول الله ﷺ الغير
والأسيرين. وقسم الله تعالى الفية حين أحله فحعل أربعة أحماس لما
أفاده الله. وحسباً إلى الله ورسوله فوقع على ما كان عبد الله بن حش
صنع في تلك العير^(٢).

(١) سنن أبي داود ١١٦/٣.

(٢) سنن البيهقي ١١٢/٩.

حكم استيلاء الكفار على أموال المسلمين وغيرهم :

إذا استولى الكفار على أموالنا، وأحرروها بدارهم منكوبها فإن ظهرنا عليهم فمن وجد ملكه قبل القسمة أحده بغير شيء، وبعده بالقيمة إن شاء، وإن دخل نجر واشتراه فملكه إن شاء أخذه شتمه، وإن شاء ترك، وإن ذهب له أخذه بالقيمة.

لما جاء عن قيس بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال فيما أحرره المشركون ما أصابه المسلمون فعرفه صاحبه قال إن أدركه قيل أن يقسم فهو له، وإذا حرت فيه السهام فلا شيء له، وقال رحمه بن حبة كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي عبدة فيما أحرر العدو من أموال المسلمين، ثم أصابه المسلمون فعليه أن يرد إلى أهله ما تم يقسم

وعن الشعبي قال كتب عمر رضي الله عنه إلى السائب بن الأقرع فيما رحل من المسلمين وجد رقيقه ومناعه بعينه فهو أحق به، وإن وجد في أيدي النحر بعدما قسم فلا سبيل إليه^(١)، والروايات مرسنة يشد بعضها بعضاً

وعن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال ما أحرر العدو من مال المسلمين فاستنفذ فعرفه أهله قبل أن يقسم رد إليهم، وإن لم يعرفه حتى يقسم لم يرد عليهم^(٢)

وعن مالك بلغه أن عدداً لعبد الله بن عمر أنق وأن فرساً له عار فأصابهما المشركون ثم غنمهما المسلمون فردا على عبد الله بن عمر وذلك قبل أن نصيهما المقاسم^(٣).

(١) سنن البيهقي ١١٢/٩.

(٢) سنن البيهقي ١١٣/٩.

(٣) المطا ١/٣٠٠.

استيلاء أهل الحرب على أموال بعضهم البعض .

إذا غلب بعض أهل الحرب بعضاً وأخذوا أموالهم منكروها فإذا ظهرنا عليهم ملكناها كسائر أموالهم . ولا يملكون على أحرارنا لأن الأصل في الأدمي الحرية لقوله تعالى ﴿ وَفَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ (البقرة : ١٥٠)

دخول المسلم دار الحرب ودخول الحربي دار الإسلام :

إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فلا يتعرض لشيء من دعاتهم ، وأموالهم لأن فيه غدراً بهم وأنه مهبي عنه . فإن أحد شيئاً وأخرجه تصدق به . لأنه ملكه بأمر محظور وهو العذر والحياة . ومبيله التصديق به . لأنه ملك حيث خلاف الأسير لأنه غير مستأنس . ولم يلتزم ترك التعرض لهم فيباح له التعرض وإن أطلقوه .

ولا يمكن الحربي من الإقامة بدار الإسلام دائماً لأنه ربما يضيع على عورات المسلمين بدل عليها . ولا يمنع من المدة البسيرة لقوله تعالى ﴿ وَهَذَا أَحَدٌ مِنَ الْفِتَنِ كَبِيرَاتٍ أَسْتَعَارَكَ أَفْجَرُ هَؤُلَاءِ هَلْ تَسْمَعُ لَكُمْ أَفْجَرُ ثُمَّ أُفِيضَ مَا مَسَّهُ ﴾ (التوبة : ١٢٤) وفي منعهم ففتح الاستيراد وسد باب التجارة . وربما معوا تجديداً من الدخول إليهم وفيه من المصاد ما لا يحق . وإذا كان لا يجوز الخدم الكثير ويجوز القليل فلا بد من الحد الفاصل . فقدر بالسنة فإذا أقام سنة وأرد البقاء فلا يمكن من العودة إلى دار الحرب لأن فيه مضرة بالمسلمين . ويعامل معاملة أهل الدمة . وتعرض عليه ما يقرص على أهل الدمة من الجزية وغيرها . وإذا اشترى أرضاً أخرجها فأدنى حراحتها صارت ذمية بإقامته وبإدائه الحراج . وإذا تزوجت الحربية بدمي صارت ذمية . وإذا تزوج الحربي بدمية

لا يصير ذمية .

والدمي لا يُمكن من الرجوع إلى دار الحرب فيه عاد إلى دار الحرب
وذلك وديعة عند مسلم، أو دمي، أو دينا في ذمتهم فقد صار دمه مباحاً
بالعود لأنه أُقبل أمانه برجوعه إلى دار الحرب وما في دار الإسلام من
ماله على خطر فإن أُسر فقتل سقطت ديونه، وصارت وديعة فيما لم يوديعه
فلا بد في يده تقدير ويد المودع كبده فبغير فيما نعا نفسه وأما الثاني
فلأن البد عليه بواسطة المقابلة وقد سقطت، ويد من عليه أسبق من يد العمة
فيحتسب به فقط

الجزية:

الجزية ضربان ١- ما يوضع بأراضي ولا يتعدى عنها

٢- ما يضعها الإمام إذا غلب الكفار وأقرهم على ملكهم

أما الأولى فلذلك بها وحت بأرضي فلا يجب غير ما رضي به وقد صالح
رسول الله ﷺ نصارى حِمْيَرَ وكانت جزية بالصلح فعن ابن عباس رضي الله
عنهما قال صالح رسول الله ﷺ أهل حِمْيَرَ على ألفي حنة الصنف في
صفراء والبقية في رحب يؤدونها إلى المسلمين الحديث^(١)

وأما الثاني فجزية يضعها الإمام فيضع على الظاهر العربي في كل سنة
ثمانية وأربعين درهماً وهي تعادل رنة مئة وتسعة وثلاثين غراماً فضة،
وحرمان من العشرة، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً تعادل رنة تسعة
ومئتين وستة أعشار غراماً فضة، وعلى الفقير اثني عشر درهماً أربعة وثلاثين
غراماً وثمانية أجزاء من العشرة فضة وتحت في أول الحول، وتؤخذ في كل
شهر بقسطه.

و جندهم في حد العبي والمعتق والفقير، والمحرر أن يُنظر في كل مد إلى حال أهله وما يعتبرونه في ذلك والعبي صاحب المال الكثير وقيل هو الذي يمت عشرة آلاف، ثم إذا كان الرجل في أكثر السنة عباً أخذ منه حزية لأعباءه، وإن كان في أكثرها فقيراً أخذ منه حزية الفقراء، ومن مرض أكثر السنة لم يؤخذ منه حزية لأن المريض لا يقدر على العمل، وكذا إذا مرض نصف السنة فإن صح أكثر السنة فعليه الحزية لأن لا أكثر حكم الكل والمعتق الحال الذي له مال لكنه لا يستعني به عن العمل والمفقير المعتمل الذي يقدر على تحصيل المال بأي وجه كان، وإن كان لا يحسن حرفة أصلاً، ولا بد أن يكون المعتمل صحيحاً في أكثر السنة أما الفقير الذي ليس بمعتمل فلا حزية عليه عند

على من توضع الجزية ؟

توضع الجزية:

أ- على أهل الكتاب.

ب- المجوس.

ج- عبدة الأوثان من العجم.

أما أهل الكتاب فلقوله تعالى ﴿ قَسَبُوا إِلَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ اللَّهِ ﴾ أو شوا
التي كتبت حتى يقطعوا الجزية عن يد وقرعة منيعون ﴿ الآية ١٢٩ وأما المجوس
ولأن عمر بن الخطاب أخذها منهم لما شهد عند الرحن بن عوف عند عمر
أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر ^١ وقال عند الرحن بن عوف

رضي الله عنه أشهد سمعت رسول الله ﷺ يقول: استأوا بهم منه أهل الكذب على أن لا تؤكل لهم دبيعة، ولا تكح لهم امرأة^(١).

وأما عبدة الأوثان من العجم فلما روى المعيرة حين كلم عامل كسرى فكان فيما كلمه فأمره سب رسول ربنا أن يثاندكم حتى تعدوا الله وحده، أو تؤدوا الجزية^(٢). الحديث.

ممن لا تقبل الجزية ؟

لا توضع الجزية على:

١- عبدة الأوثان من العرب.

٢- المرتدين

٣- المرأة والعشي والزمن والأعمى

٤- الفقير غير المعتمل.

أما عبدة الأوثان من العرب فلا لأنه لا يجوز إيقاظهم على الكفر بالرف فكذا بالجزية لأن كفرهم أقبح وأعنف والعرب بالعوا في أذى ﷺ بالكذب وإحراجهم من وطنه فتعلط عقوبتهم فلا يقبل منهم إلا الإسلام، أو السيف.

وأما المرتدون فقد قال ابن عمر وبرايم النخعي: تقتل المرتدة نقولته تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَدْرَأُوا كُفْرًا أَنْ تُقْتَلَ تَوَسَّطَهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (١- م م ٩٠) وقال السي ﷺ: من بدل دينه وقتلوه^(٣) وروى به من حكيم عن أبيه عن حده قال قال رسول الله ﷺ: من بدل دينه

(١) سنن البيهقي ١٩٠/٩

(٢) صحيح البخاري ٦٤٤.

(٣) صحيح البخاري ٦١١.

فاقتلوه، لا يقبل الله توبة عبد كفر بعد إسلامه^(١)

وأما المرأة والصبي، والمجنون والرمي، والمفعد والأعمى، والشبح الكبير فإن من لا يعاقب بالقتل لا يؤاخذ بالحزبة. فالحزبة وحيث الإسقاط القتل فمن لا يجب قتله لا توضع عليه الحزبة. وهؤلاء لا يجوز قتلهم فلا حرية عليهم. عن أسلم مولى عمر قال كتب عمر رضي الله عنه إلى أمراء الحرية ألا يضعوا الحرية إلا على من حرت عليه المراسي ولا يضعوا الحزبة على النساء والصبيان^(٢).

وأما الفقير غير المعتمل فلأن عمر رضي الله عنه شرط كونه معتملاً فمن صلة من وفر قال أبصر عمر شيخاً كبيراً من أهل الدمة يسأل فقال له مالك؟ قال ليس لي مال وإن الحزبة تؤخذ مني، فقال له عمر ما أنصفك أكلنا شيئاً، ثم تأخذ منك الحزبة، ثم كتب إلى عماله ألا يأخذوا الحزبة من شيخ كبير.

منى تسقط الحزبة ؟

تسقط الحزبة بالموت والإسلام. لأنها شرعت للرجوع عن الكفر وحملاً على الإسلام. ولا حاجة إلى ذلك بعد الموت والإسلام فمن أسلم وعليه حرية سقطت عنه وإذا مات الدمي وعليه حزبة سقطت عنه، لما مضى ولا يؤخذ من تركته. وإن اجتمع عليه حولان ولم يؤد الحزبة السابقة دخلت إحداهما في الأخرى. ويقتصر على حرية واحدة عند أبي حنيفة كالحدود، وقال أبو يوسف ومحمد تؤخذ منه جزيتان

(١) معجم الطبراني ٤١٩/١٩.

(٢) سنن البيهقي ١٩٨/٩.

أهل الذمة:

يجب لهم الوفاء بالعهد التي قطعها المسلمون على أنفسهم من الحماية وغيرها. على ألا يتدخلوا على الدين والتي بما وحرمات المسلمين.

قال سويد بن غفلة: كنا مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو أمير المؤمنين بالدم. فأنه بطي مصروب فشح مستعدي فعصب عصباً شديداً فقال لصهيب: انظر من صاحب هذا! فاطلق صهيب يده هو عوف بن مالك الأشجعي فقال له: إن أمير المؤمنين قد عصب عصباً شديداً فلو أتيت معاد بن حنبل فمشى معك إلى أمير المؤمنين فإني أخاف عليك نادرك. فحاض معه معاد، فلما انصرف عمر من الصلاة قال: أين صهيب؟ فقال: أنا هذا يا أمير المؤمنين. قال: أحنث بالرجل الذي صبره؟ قال: نعم، فقام إليه معاد بن حنبل فقال: يا أمير المؤمنين إن عوف بن مالك قد سمع منه ولا نعلم عليه. فقال له عمر: مالك وليه؟ قال: يا أمير المؤمنين رأيت يسوق بامرأة مسلمة فتحبس الحمار ليصيرها فلم تضج، ثم دفعها فحزرت عن الحمار، ثم تغشاها (وطئها) ففعلت ما ترى. قال: اتني المرأة تصدقت، فأتى عوف المرأة فذكر الذي قال له عمر رضي الله عنه، قال أبوها وروحها ما أردت بصاحبت! فصحتها فقات المرأة. والله لأذهبن معه إلى أمير المؤمنين، فلما أجمعت على ذلك، قال أبوها وروحها: نحن سمع عنك أمير المؤمنين، وأبنا فصدق عوف بن مالك بما قال. قال: فقال عمر لليهودي: والله ما على هذا عاهدكم! وأمر به فصلت، ثم قال: أيها الناس قوا يداكم محمد صلى الله عليه وسلم فمن فعل منهم هذا فلا ذمة له ^(١).

وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإعفاء مواعنتهم وعهودهم لولا أنهم احتزروا

على نكته، ومع هذا كان المسلمون يكتفون بمعاقبة الساتر وحده، فعن علي رضي الله عنه أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ ونفع فيه مخنفها وحل حتى ماتت، فأقبل رسول الله ﷺ ذمها^(١)

وعن عرفة بن الحارث الكندي أنه مر به نصراني فدعاه إلى الإسلام فتناول النبي ﷺ وذكره، ورفع عرفة يده فدفق أنفه، ورفع إلى عمرو بن العاص فقال عمرو أعطيتهم العهد فقال عرفة معاذ الله أن يكون أعطيهم على أن يظهرُوا شتم النبي ﷺ إنما أعطيتهم على أن يحلوا بينهم وبين كتابهم يقولون فيها ما بدا لهم، وألا نحفلهم ما لا يفتنون وإن أرادهم عدو فانبأهم من ورائهم، وحلوا بينهم وبين أحكامهم إلا أن يأتوا راضين بأحكام محكم بينهم بحكم الله، وحكم رسوله وإن غلبوا عنا لم تعرض لهم فيها. قال عمرو: صدقت^(٢).

شروط أهل الذمة:

عن ابن عباس رضي الله عنهما كل مضر مضرة المسلمون لا يسى فيه بعة، ولا كنية ولا بصيرت فيه ساقوس، ولا يساغ فيه لحم حبيب، وعنه رضي الله عنه ألبما مضر اتخذ العجم فعلى العرب أن يقولوا لهم بعينهم فيه، ولا يكتفهم ما لا طاقة لهم به

كتاب عمر حين صالح أهل الشام:

عن عبد الرحمن بن غنم قال كتبت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين صالح أهل الشام

(١) سنن البيهقي ٩/٢٠٠.

(٢) سنن البيهقي ٩/٢٠٠.

بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من
نصارى مدينة كذا وكذا. إني لما قدمتم عينا سألناكم الأمان لأنفسنا
وذراريها، وأموالنا وأهل ملتنا وشروطنا لكم على أنفسنا ألا نحدث في مدينتنا
ولا فيما حولها ديراً ولا كنيسة ولا قلابة (صومعة) ولا صومعة راهب،
ولا نحدد ما حرم منها، ولا نحبي ما كان منها في حفظ المسلمين، ولا
نمنع كنائسنا أن يذئها أحد من المسلمين في ليل ولا نهار، ولا يوسع أبوابها
للملّة وإن السيل، وأن نزل من مؤمن من المسلمين ثلاثة أيام ونظمهم،
والأ تومن في كنائسنا ولا نمارئنا حاسوساً، ولا نكنم غشاً للمسلمين
ولا نعلم أولادنا القرآن ولا نظهر شركاً ولا ندعو إليه أحداً، ولا نمع أحداً
من قرائنا الدخول في الإسلام إن أراد، وأن نوفر المسلمين، وأن نقوم لهم
من مجالسنا إن أرادوا جلوساً، ولا نشبه بهم في شيء من لباسهم من قفصة
ولا عمامة ولا ثعلين ولا فرق شعرة، ولا نكلم بكلامهم ولا نكني بكناهم
ولا نركب السروج، ولا نقتل البوف، ولا نتحد شيئاً من السلاح
ولا نحمله معنا ولا نفش حوائطنا بالعريفة، ولا نبيع الحمور، وأن نحز
مقادير رؤوسنا، وأن نلزم ربنا حيث ما كنا وأن نشد الرعايا على أوصافنا
والأ نظهر ضلماً وكنياً في شيء من طريق المسلمين ولا أموالهم، والأ نظهر
الصلب على كنائسنا، والأ نضرب ناقوس في كنائسنا بين حضرة
المسلمين، والأ نخرج سعالينا (عبد للنصارى)، والأ نرفع أصواتنا مع
أموالنا، ولا نظهر البيوت معهم في شيء من طريق المسلمين ولا نحاورهم
موتاناً، ولا نخذ من الوقف ما حرم عليه سهام المسلمين، وأن نرشد
المسلمين ولا نطلع عليهم في منازلهم. قدما أتيت عمر رضي الله عنه
بالكتاب راد فيه والأ نصرت أحداً من المسلمين شرطاً لهم ذلك على أنفسنا
وأهل ملتنا وقبلك منهم الأمان فإن نحن جئنا نبت من شرطنا لكم نصمتناه

على أنفسنا فلا دمة لنا وقد حان لكم ما يحل لكم من أهل المعاهدة والشفاعة^(١).

الوصاة بأهل الذمة:

قال أبو ذر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إني أرى أياكم منفتحون أرضاً يذكر فيها القيراط فامتنعوا بأهلها حياءً فإن لهم دمة ورحمة^(٢). وقال عمر بن الخطاب في وصيته: وأوصيكم بدمه الله فإنهم دمة بينكم وبينكم ورفق عيالك^(٣). وقال أيضاً: وأوصي الحليفة من بعدي بأهل الذمة حياءً أن يوفى لهم بعهدهم وأن يقاتل من وراءهم وأن لا يكلنوا فوق طائفتهم^(٤).

كراهية مشاركة أهل الذمة أفرأحهم وتهنتهم بها:

عن عطاء بن دينار قال: عمر رضي الله عنه: لا تعلموا دمنة لأعاجم ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم فإن السحرة ترون عليهم^(٥).

وعن سعيد بن مسلمة عن أبيه مسلمة أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: احتسوا أعداء الله في عيدهم^(٦).

وعن عبد الله بن عمرو قال: من سى بلاد الأعاجم وصنع بيروهم ومهر حائهم ونشئ بهم حتى يموت وهو كذلك حشر معهم يوم القيامة^(٧).

(١) سنن البيهقي ٢٠٢/٩

(٢) صحيح مسلم ١٩٧٠/٤

(٣) صحيح البخاري

(٤) صحيح البخاري

(٥) سنن البيهقي ٢٣٤/٩

(٦) سنن البيهقي ٢٣٤/٩

فمن أقدم فيهم غير محب لهم لكن يدعوا إلى الله ويقتدهم من جهالتهم إلى أن ينفوا الله تعالى فليس بأنهم إن شاء الله لكل الذم إنما ورد فيمن أحسهم ووالاهم ودان بما يدينون به.

نصارى بني تغلب:

نصارى بني تغلب يؤخذ منهم ضعف ركاة المسلمين لأنهم صولحوا على أن يصاعف عليهم جميع ما على المسلمين. وهم قوم من النصارى كانوا قريباً من بلاد الروم فأراد عمر أن يضع عليهم الجزية فأبوا وقالوا: إن وصعت علينا الجزية لحقنا بأعدائك من الروم. وإن أخذت ما يأخذ بعضكم من بعض وتصعفت علينا فافعل. فشاور عمر الصحابة في ذلك فأجمعوا عليه وقال عمر: هذه جزية فسقوها ما شئتم

وكما يؤخذ من رجالهم يؤخذ من سائرهم ومواليهم ما يؤخذ من رجالهم.

مصارف الجزية والخراج:

تصرف الجزية والخراج وما يؤخذ من بني تغلب، وما أهداه أهل الحرب إلى إمام المسلمين وما يؤخذ من الأراضي التي أجلب أهلها عنها في أوراق الجند وذرائعهم، وبناء الجسور، وشكات الري، وإعطاء القضاة، والمدرمين والعلماء، والمفتين والموظفين قدر كفايتهم أما بناء الجسور وشكات الري والمدارس والمستشفيات فمصلحة عامة، وأما أرواق من ذكر فإنهم يعملون للمسلمين فيجب كفايتهم عليهم. والحند يقاتلون لنصرة الإسلام والمسلمين وإعزاز كلمة الدين فيجب على الإمام والمسلمين كفايتهم وكفاية دربتهم والقضاة والباقون فقد حبسوا أنفسهم لمصالح

المسلمين فكانت كفايتهم عليهم لتقديم مصلحتهم. وإذ قصرت الثقة فعلى الإمام أن يعرض على أعيان المسلمين ما يبدونه أود الباقين.

الأرض العشرية والأرض الخراجية :

أرض العرب أرض عشر وهي ما بين العذيب (قربة من قري الكوفة) إلى أقصى حجر باليمن بمهرة. وقال محمد : أرض العرب من العذيب إلى مكة وعدد أهل إلى أقصى حجر باليمن بمهرة إلى الشام.

أسد أبو داود عن سعيد بن عبد العزيز قال : جزيرة العرب ما بين الوادي إلى أقصى اليمن إلى تخوم العراق إلى البحر. وقال أبو داود : قريه على الحارث بن مسكين وأن شاهد أحرك أشهب بن عبد العزيز قال : قال مالك : عمر أحلى أهل لجران ولم يحلوا من ثماء لأنها ليست من بلاد العرب فأما الوادي فإني أدري إنما لم يحل من فيها من اليهود أنهم لم يروها من أرض العرب " أما اليوم : فكل الأراضي التي يملكها المسلمون فهي لهم وتخرج زكاتها إذا كانت مستعلة بالزراعة ففيها أحكام زكاة البروع والثمار. وإذا لم تكن مستعلة ولم يكن لها مالك فالدولة تملكها ويقوم عليها أحكام إحياء الموات والله أعلم.

وقال المنذري في مختصره : قال مالك : جزيرة العرب إنها الحجاز، واليمن، والبصرة وما لم يبلغه ملك فارس والروم أي حدود إيران من الشرق. وقال بن حبيب : جزيرة العرب من أقصى عدن وما والاها من أرض اليمن كلها إلى ريف العراق في الفلوجة وأما العرب فمن حذرة وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام ومصر في المغرب. وهذا التحديد في زمن

الصحة ومن بعدهم، فعن عمر بن عبد العزيز قال: كان من أحراركم به رسول الله ﷺ أن قال: أقاتل الله اليهود والنصارى اتحدوا قور أسبائهم مساجد لا يقبل ديناً بأرض العرب.

وعن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: ألا يجتمع دين في جزيرة العرب؟ قال مالك: قال ابن شهاب: فمحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أتاه النج واليقين أن رسول الله ﷺ قال: ألا يجتمع دين في جزيرة العرب فأحلى يهود حبير قال مالك: وقد أحلى عمر بن الخطاب يهود حبراء وذلك: فأما يهود حبير فحرجوا منه ليس به من الثمر ولا من الأرض شيء. وأما يهود مذك فكان لهم نصف الثمر ونصف الأرض لأن رسول الله ﷺ كان صالحهم على نصف الثمر ونصف الأرض فأقام لهم عمر نصف الثمر ونصف الأرض قيمة من ذهب، وورق، وبل، وحبال، وأقلام، ثم أعطاهم القيمة وأحلاهم عنها.

أرض العرب أرض عشيرة وكل أرض أسلم أهلها عليها، أو فتحت عنوة وقسمت بين العاصم فهي أرض عشر أي ما سوى أرض العرب.

والأرض الخراجية: كل أرض فتحها المسلمون عنوة فأقر أهلها عليها فهي أرض خراج. وهذا إذا وصل إليها ماء الأنهار وكل أرض لا يصل إليها ماء الأنهار وإنما نسق في عشيرة لقوله عليه الصلاة والسلام: «يما صفت الأنهار والغيم العشرة»^(١) وماء العين في معنى ماء السماء. قال تعالى: ﴿الْم تَرَأ تة أزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض﴾^(٢).

(١) الموطأ ٢/٢٠٤.

(٢) صحيح مسلم ٢/٦٧٥.

اقسام الخراج:

الخراج على ضربين:

خراج مقدسة، وخراج مقاطعة أو وظيفة

الخراج المقاسة بتعلق بالخارج كالعشر وهو أن يمن الإمام على أهل بلدة فتحمل على أراضيهم مقدار ربع الخارج، أو ثلثه، أو نصفه، ولا يزيد على النصف لأن التقدير ورد بالنصف فمن عبد الله رضي الله عنه قال أعطى النبي ﷺ حبيب اليهود أن يعملوها، ويوزعوها، ولهم شطر ما يخرج منها^(١)، وحكمه حكم العشر إلا أنه يوضع موضع الخراج، لأنه خراج حنيفة فيتعلق بالخارج لا بالتملك من الزراعة، حتى إذا غطت الأرض مع التملك لا يجب عليه شيء كما في العشر، وكذلك في خراج المقاسة.

والقسم الثاني خراج المقاطعة، أو خراج الوظيفة، لا يزيد على ما وضعه عمر رضي الله عنه وهو على كل جريب يبلعه الماء صاع ودرهم والحرب أرض طولها سنون ذراعاً وعرضها سنون ذراعاً يزيد على ذراع العامة بقصة وذراع العامة ست قبضات من غير الإيهام. فيكون الذراع سبع قبضات والصاع والدرهم ثلاثة آلاف وتسعة عشر غراماً تقريباً والقبضة تساوي عشرة سانبمترات. فيكون ذراع الجريب ٧٠ سانبمترًا رائداً على الذراع العادي بنحو عشر سانبمترات. ويكون طول قلع الجريب اثنان وأربعون متراً فتكون مساحة الجريب الواحد ألفاً وتسعمئة وأربعة وستين متراً مربعاً فحراجه ثلاثة آلاف وتسعة عشر غراماً مما يورع في تلك الأرض من حنطة أو شعير. وجريب الزبطة خمسة دراهم، والدرهم يزن اثنان وتسعة أعشار الغرام يعني قيمة أربعة عشر غراماً ونصفاً فضةً وجريب الكرامة، والنخل

المتصل عشرة ذراعهم يعني قيمة مئة وخمسة وأربعين غراماً نصفه

وهذا التقدير موقوف عن عمر رضي الله عنه . والذي أمضاه عمر رضي الله عنه بإجماع الصحابة إبان فتح العراق . فإنه بعث عثمان بن حنيف رضي الله عنه حتى مسح سواد العراق ، وجعل حديقة عليه مشرفاً فبلغ ستاً وثلاثين ألف ألف حبيب . ووضع ذلك على ما رأينا وذلك محقق من النصيحة رضي الله عنهم من غير تكبر فكان ذلك إجماعاً منهم .

فإن أبو يوسف في كتاب الخراج حدثني غير واحد من علماء المدينة قالوا لما قدم على عمر جيش العراق من قبل سعد شاور أصحاب رسول الله ﷺ في تدوين الدواوين . وقد كان مع رأي أبي بكر في التسوية بين الناس . فلما جاء فتح العراق شاور الناس في التفصيل . ورأى أنه الرأي . ونشر عليه بذلك من رأى . وشاورهم في قسمة الأرضين التي آفاه الله على المسلمين من أرض العراق والشام . فتكلم قوم فيها . وأرادوا أن يقسم بهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر رضي الله عنه فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض معلوحتها قد انقسمت وورثت عن الآباء وحيزت . ما هو رأيي ؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف . فما رأيي ؟ ما الأرض والعلاج إلا مما آفاه الله عليهم . فقال عمر ما هو إلا كما تقوى . ولست أرى ذلك . والله لا يفتح عدي يد فيكون فيه كبير يبل على أن يكون ذلك على المسلمين فإذا قسمت أرض العراق معلوحتها وأرض الشام معلوحتها فما يسد به الثغور ؟ وما يكون للندبة والأرامل بهذا البلد وبغيره من أرض الشام والعراق ؟

فأثروا على عمر رضي الله عنه وقالوا أنفق ما آفاه الله عليه بأسيافه على قوم لم يحصروا ولم يشهدوا ولأبداً القوم وأساء أسانهم ولم يحصروا ؟ فكان عمر رضي الله عنه لا يزيد على أن يقول هذا رأيي . قالوا فاستشر فاستشار المهاجرين الأولين فاحتلوا . فأما عبد الرحمن بن عوف

رضي الله عنه فكان رآيه أن تقسم لهم حقوقهم، ورأى عثمان وعبي وطلحة،
وابن عمر رضي الله عنهم رأى عمر

فأرسل إلى عشرة من الأنصار خمسة من الأوس وخمسة من الخزرج من
كبرائهم، وأشرفهم، فلما اجتمعوا حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثم
قال: إني لم أزعجكم إلا لأن تشركوا في أمانتي في ما خفيت من أموركم
فإني واحد كذاكم، وأنتم اليوم تفزون بالحق، حائلي من حائلي،
وواقفي من واقفي. ولست أريد أن تتبعوا هذا الذي هوأي، معكم من الله
كتاب بيقظ بالحق، فوالله لئن كنت بيقظ بأمر أريده ما أريد به إلا الحق
فأبوا أن يسمعوا أمير المؤمنين، قال: قد سمعته كلام هؤلاء القوم الذين
زعموا إني أظلمهم حقوقهم، وبني أشود بالله أن أركب ظلماً، لئن كنت
ظلمتهم شيئاً هو أنهم وأعقبته غيرهم لقد شقيت، ولكن رأيت أنه لم يبق شيء
يفتح بعد أرض كسرى، وقد علم الله أموالهم وأرضهم وعلوهم، فسمعت
ما علموا من أموال بين أهله، وأمرحت الخمس فوجته على وجهه وأنا في
نوحجه، وقد رأيت أن أحسن الأرضين علوها وأضع غيبهم فيها الخراج
وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيها للمسلمين المقاننة والذرية ومن يأتي
من بعدهم أرايتهم هذه الثغور لا يد لها من رجال يذمونها، أرايتهم هذه
المدائن المقام كالشام والحيرة والكوفة والبصرة ومصر لا يد لها من أن
تسجن بالحبوش وإدراج العطاء غيبهم، فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت
الأراضي والعلوج؟ فقالوا جميعاً: الرأي رأيك، نعم ما قلت، وما رأيت،
إن لم تسجن هذه الثغور وهذه المدن بالرجال ونحري غيبهم ما يتفوقون به
رجع أهل الكفر إلى مدبهم، فقال عمر: قد بان لي الأمر فمن رحل له حزانة
وعقل بضع الأرض مواسعها ويقع على العلوج ما يحتملون؟ فاجتمعوا به
على عثمان بن حنيف، وقالوا: نعمه فون له بصر أو غفلاً ونحريه فأصرح إليه
عمر: هؤلاء مساحة أرض السواد وأدت حنابة سواد الكوفة قبل أن يعثر عمر

رضي الله عنه بمائة ألف ألف درهم ووزن الدرهم يومئذ وزن المثقال
ويعادل أربع غرامات وعشري العرام تقريباً فتكون جاية سواد الكوفة أربعين
وعشرون ألف كيلو غراماً فضة.

ولا يحتج عشر وحراج في أرض واحدة ولا ينكر الحراج تكرار
الحراج والعشر بنكر لأن عمر رضي الله عنه لم يوقف الحراج مكرراً
ولأن الخراج للأرض كالأجرة فإذا أداها فله أن يستمتع بها ما شاء ويوزعها
مراراً أما العشر فمعناه أن يأخذ عشر الحراج ولا يتحقق ذلك إلا بوجوبه في
كل خارج.

وإن أخرجت الأرض مثلي الخراج فصاعداً يؤخذ منه جميع الخراج،
وإن أخرجت قدر الخراج يؤخذ نصفه تحراً عن الإحلاف بأحد الحائسين
وإن عطلها مالها فعليه حراجها هذا بالنسبة إلى حراج الوظيفة لوجود
التملك أما إذا كان حراج مقاسمة فله لا يجب عليه شيء كما مر

وإذا اشترى المسلم أرض حراج، أو أسلم الدمى أخذ منه الخراج لأنه
وطيفة الأرض فلا يتغير بتغير المالك. ومن عجز عن ربح أرض وعن الخراج
توحد أرضه ويؤخذ الخراج من الأجرة فإن لم يكن من يستأجرها باعها
الإمام، وأخذ الخراج ورده عليه باقي بالإجماع لأن فيه ضرراً خاصاً لنفع
عام فيجوز.

وتترك الإمام الخراج، أو العشر لو جاز في الخراج دون العشر عند
أبي يوسف وقال محمد لا يجوز فيهما لأنهما في إحداهما المسلمين،
والأبي يوسف إن له حقاً في الخراج فصغ تركه وهو صلة منه والعشر حق
الفقراء على الخلوص فلا يجوز تركه وعليه الفتوى.

عمر: أفلا حسنوه ثلاثاً، وأطعنوه كل يوم رعيقة، واستسلموا لعهده بنوب
ويراجع أمر الله ثم قال عمر: اللهم إني لم أحضر ولم أمر، ولم أرمس إدا
بلمعي

وإسلام المرتد أن يأتي بالشهادتين، وينشأ عن جميع الأديان سوى
الإسلام، أو عما انتقل إليه فإن عاد فارتد فحكمه ذلك وهكذا أبدأ لأن إماما
نحكم بالفقه قال عليه الصلاة والسلام: أفلا شققت عن قلبي حتى تعلم
أفلا أم لا؟^(١) وكان يقبل من المنافقين ظاهر الإسلام، ولأن نوبته
قلت أول مرة بظهور الإسلام وأنه موجود فيما بعد فتقبل.

وفي حال ودنه يزول ملكه عن أمواله روالاً مراعى لأنه كافر مباح
الدم وهذا يوجب روال المنكبة إلا أنه يرنحى إسلامه وهو مدعو إليه
فيوقف أمره فإن عاد صار كأن لم يزول مسلماً، وإن مات استقر كتمه
فعمل السبب عمله.

وقال أبو يوسف ومحمد: أمواله على ملكه لأنه مكلف محتاج فيبقى
ملكه كالمحكوم عليه بالرجم والفصاص والصحيح قول الإمام

نصرفات المرتد:

نصرفات المرتد على أربعة أقسام:

- ١- نافذ بالاتفاق كالطلاق، وقبول الهبة، ونسليم الشفعة
- ٢- باطل بالاتفاق كالنكاح، والديعة
- ٣- موقوف بالإجماع كشركة المعاوضة لأنها تعتمد المساواة في

(١) الموطأ ١١٧/٢

(٢) صحيح مسلم ٩٦/١

التصرف، والعين، والمال الذي تصح فيه الشراكة، ولا مساواة، فإن أصل
حصلت المساواة، ولا تعلت بوقوف نذرت

في مختلف فيه كالبيع والشراء، والهبة والوصية، وفضل الديون فهي
موقوفة عند أبي حنيفة إن أصل بقدرته، وإن مات أو قتل بطلت وعندهما
حائزاً على اختلافهم في ملكه على ما بينا

حكم الميراث إذا فارق ديار الإسلام:

إن مات الميراث، أو قتل أو لحق بدار الحرب صار من أهل الحرب وهم
أموات في حق أحكام الإسلام، لكن يوقف الحكم عليه بالنحو إلى
القضاء، فإذا قضى به ثلث ميراث الحكمي بغيره عليه أحكام الموت
الحقيقي، وبغيره وإنه المسلمون فقط بإجماع الصحابة هكذا قضى علي،
أو عمر رضي الله عنه في مال المستورد العجبي حين فتنه مولداً من غير كبر
من أحد من الصحابة، وعن ابن مسعود مثله عن عبد الملك بن عمير قال
شهدت علياً رضي الله عنه وأثنى أخي بني عجل المستورد بن قبيصة نصير
بعد إسلامه فقال له علي ما حدثت عنك؟ قال ما حدثت علي؟ قال
حدثت عنك أنك تصبرت! فقال أبا علي دين المسيح، فقال له علي وإن
على دين المسيح فقال له علي ما تقول فيه؟ فتكلم بكلام حفي علي فقال
علي طؤوه فوطئوه حتى مات، فقلت للذي يليي ما قال قال المسيح
ربه

وحلت الديون التي على الميراث التي ثمرته في حال الإسلام، وتنقص مما
اكتسبه في حال الإسلام، وما لزمه من الذبوع في حال ردته ينقص مما
اكتسبه في حال ردته وتظل وصاياه عند أبي حنيفة لأن ردته كالرجوع

عنها. وقالوا: نطال وصباة في القرب لا غير، فإن عاد مسلماً فما وجد في يد وارثه من ماله أحده. لأنه إذا عاد مسلماً فقد عاد حياً بعدت الحاجة. والخلافة بعدت لتوارث لا تمتدته وإذا عادت حاجته تقدم على الوارث. ولا رجوع له في شيء. وإن عن ملك الوارث ولو لم يقص القاضي شيء. حتى يرجع مسلماً لا يثبت شيء من التعريفات. لأنه ما لم يتصل بقضاء بالحق لا يحكم بموته.

إسلام الصبي وارثه:

إسلام نصبي العاقل صحيح. وراثته صحيح عند أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف: إسلامه صحيح وراثته لا تصح. وإذا ارتد أحبر على الإسلام ولا يقتل.

لما جاء عن محمد بن إسحاق أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أسلم وهو من عشر سنين^(١) وصحح النبي عليه الصلاة والسلام إسلامه، ولأن الإسلام يتعلق به كمال العقل دون السليح، فبأن من بلغ غير عاقل لم يصح إسلامه. والعقل يوجد من الصغير كما يوجد من الكبير. ولأنه أتى حقيقة الإسلام وهو التصديق مع الإقرار فإذا ارتد نصح كالسالم. ولأن الإسلام عقد والردة حله. وكل من ملك عقد ملك حله. وإذا ثبت رده ثبت عليه أحكام الردة. لا يرث ولا يورث ولا يصلى عليه لو مات مرتداً، ويحجر على الإسلام. ولا يترك عن الكفر كالسالم. ولا يجبر عليه بدفع عنه مضرة حرمان الإرث. ولا يقتل، لأن القتل عقوبة وهو ليس من أهلها. ولأن القتل لا يتعلق بفعل الصبي كالقصاص.

ردة المجنون والسكران:

وإذا كان الصبي لا يعقل لا يصح إسلامه ولا ارتداده. وكذلك المحنون والمعنونه. ومن نجس ويعيق ففي حال جنونه له أحكام المحسن، وفي حال إفاقته أحكام العقلاء.

وردة السكران ليست بشيء مستحسناً وإسلامه صحيح. لأنه يحتمل أن يكون عن عنقاده وإسلامه يخل في إثباته. والكفر في عبءه فافترقا والقياس أن نبي امرأة السكران. لأن الكفر مسبب للفرقة كالفراق إلا أن لم يعثر رده وقلنا إنها ليست صحيحة. والفرقة تقع لاختلاف الدين ولم يختلف الدين لأن الردة ليست صحيحة

حكم المرتدة:

المرتدة لا تقتل ونحوها وتضرب في كل الأيام حتى تسلم. فيعرض عليها الإسلام فإن أتت صرحت. ثم يعرض عليها الإسلام فإن أتت حست. وإذا لا تقتل لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن قتل النساء مطلقاً

روى عن أبي ثبة في مصنفه عن ابن عباس قال النساء لا يقتلن إذا هن ارتددن عن الإسلام ولكن يحبس ويدعين إلى الإسلام ويجبرن عليه^(١)

ولو قتل المرأة المرتدة إنسان لا شيء عليه ويُعزر ويؤدب لافتقاره على الإمام لأن إقامة الحدود من شأن الإمام لا من شأن الرعية. فعن ابن عباس أن أعمى كانت له أم ولد نسيت النبي ﷺ ونقع فيه فبهاها فلا تنهي. ويحررها فلا تسحر. فلما كان ذات ليلة جعلت تقع في النبي ﷺ وتنسبه فقتلها فلما

أصبح ذكر ذلك للنبي ﷺ فقام الأعمى فقال يا رسول الله أنا صاحبها كنت تشمت وتقع بك قائلها فلا تنهي، وأرحها فلا ترحها، ولي منها ابن مثل المؤمنين، وكانت بي رقيقة، فلما كان المارحة جعلت تشتم وتقع بك فقتلها فقال النبي ﷺ «اشهدوا أن دمها هدرا»^(١)

وتصرف المرتدة في مالها حائر في دار الإسلام لأنها تصرف في حائض حنفياً ولأن عصمة المال تنع عصمة النفس وعصمة نفسها لا تزال ما لم تلتحق بدار الحرب فإن لحقت ثم ضيت استرفت، وأحررت على الإسلام ولا تقتل وكسبها في حال لحاقها لورثتها ولا ميراث لزوجها وله أن يتزوج أختها عقب لحاقها فإن عادت مسلمة لم ينقص نكاح الأخت لأن نكاحها لا يعود بعدما سقط ولها أن تتزوج من ساعدت لعدم العدة وإن ولدت في أرض الحرب لأقل من ستة أشهر ثبت نسبه من الزوج وهو مسلم تبعاً لأبيه وإن ولدت ستة أشهر فصاعد من حين اللحق، ثم سبياً معاً كان فيها لأن السب غير ثابت من الزوج الأول لعدم العدة فيكون الولد كافراً تبعاً لها.

بماذا يصير الكافر مسلماً:

الكافر إذا أقر بلسانه بخلاف ما اعتقد سابقاً حكم بإسلامه فمن كان ينكر الوحدانية كعبدة الأوثان والمشركيين، ومن لا يؤمن بوحود الله إذا قال: لا إله إلا الله، أو قال: أشهد أن محمداً رسول الله، أو قال: أسلمت، أو قال: آمنت بالله، أو أنا على دين الإسلام، أو على الحنيفة فهذا كله إسلام وكل من آمن بالوحدانية، وبكر رسالة محمد كاليهود والنصارى لا يصير مسلماً بشهادة التوحيد حتى يشهد أن محمداً رسول الله

ومن رعم أن محمداً مرسل إلى العرب فقط لا إلى الناس جميعاً فلا يكون مسلماً بالشهادتين حتى يتبرأ من دينه الذي يدين به - ولو قال - دحنت في الإسلام يحكم بإسلامه .

والكافر إذا صلى جماعة، أو أدن في مسجد، أو قال أن معتقده حفيظة الصلاة في جماعة يكون مسلماً، وقال محمد رحمه الله - فإذا صلى وحده واستقبل قبلتنا كان مسلماً، ولو لبس وأحرم وشهد الماسك مع المسلمين كد مسلماً وإذا أكره الذمي على الإسلام، فأسلم يصح إسلامه - ولم يرجع لا يقتل ولكن يحبس حتى يرجع إلى الإسلام



حكم البغاة

المخوارج والبغاة مسلمون قال تعالى ﴿فَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَمْحُوا بَنَهُمَا فَإِنْ بَعَثَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَىٰ فَقتلوا الَّتِي نَبَىٰ حَتَّىٰ تَفْرُقَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾
 الأحكام ١٩ والعبي هو الاستطالة والعنود عن الحق، وعن ما عليه
 جماعة المسلمين.

وقال علي رضي الله عنه في الدين حرجوا عليه إخواناً بغوا عليه
 وكل بدعة تحالف دليلاً يوجب العلم والعمل به قطعاً فهو كفر، وبديل
 الذي يوجب العلم والعمل به قطعاً الدليل القطعي الثبوت والدلالة فمن
 أنكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة كفر، وكل بدعة لا تحالف دليلاً قطعي
 الثبوت والدلالة؛ وإنما تحالف دليلاً يوجب العمل ظاهراً فهو بدعة وضلال
 وليس بكفر وانفقت الأمة على تضليل أهل البدع وأجمع تحطتهم
 وسب أحد من الصحابة وبعضه لا يكون كفراً لكن بضلال، فإن عداً
 رضي الله عنه لم يكفر شاتمته حتى لم يقنه وأهل العبي كل فئة لهم معة
 بتغلبون ويجمعون، ويقائلون أهل العدل تناوبيل ويقولون: الحق معنا
 وينعمون الولاية.

وإن تغلب قوم من اللصوص على مدينة فقتلوا وأخذوا المال وهم غير
 متناوبين أخذوا بأجمعهم وليسوا بعاة لأنه وإن وجدت المنعة فالتناوبيل لم
 يوجد.

وإذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الإمام وتعلبوا على بلد دعاهم إلى
 الجماعة، وكشف شهنتهم وبسألهم عن سب خروجهم فإن كان لأجل ظلم
 أزاله عنهم، وإن لم يكن خروجهم لذلك ولكن قالوا الحق معنا وأذعوا

الولاية بهم بعادة وإمام المسلمين أن يذنبهم إذا كنت لهم شوكاة وقوة
ويحب على الناس أن يعيدوا إمامهم ويقالواهم معه لقوله تعالى ﴿ فَعَتُوا لِي ﴾
شعبي حتى يقبضوا إلى أمر الله ﴿ احذرت ١٩ ﴾ أي حتى ترجع عن البغي إلى
كتاب الله والصلح الذي أمر الله به

وقد فعل سيدنا علي كرم الله وجهه كذلك بأهل حروراء روى الساني
في مسند الكوفي في خصائص علي بسنده إلى ابن عباس قال لما خرجت
الحرورية اعتزوا في دار وكانوا ستة آلاف ففقت لعلي يا أمير المؤمنين أريد
بالصلاة لعلي أكنتم هؤلاء القوم قال إني أحابهم عليك قلت كلا
فلست نبي، ومضيت حتى دخلت عندهم في دارهم محتجون فيها فذابوا
مرحبان يا ابن عباس ما جاء بك ؟ قلت أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ
أصحاب حنين والأنصار ومن عند ابن عم النبي ﷺ وصهره وعليهم برق الفرائس
فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد لا يلعنكم ما يقولون، وأبلغهم
ما يقولون، فاستحي لي بغير منهم قلت هاتوا ما لعنتم علي أصحاب
رسول الله ﷺ وابن عمه وحنته وأول من آمن به فأتوا ثلاث قلت
ما هي ؟ قالوا إحداهن أنه حكم الرجال في دين الله، وقد قال الله تعالى
﴿ إِنْ أُلْحِمَكُم بِالْأَيْمَةِ ﴾ (الأعراف ٥٩) قلت هذه واحدة قالوا وأما الثانية فوه
قاتل ولم يثبت ولم يعم فويل كانوا أكراراً لقد حلت لنا مساوهم وأموالهم، وإن
كانوا مؤمسين لقد حرمت علينا دماءهم، قلت هذه أخرى قالوا وأما
الثالثة فوه محانسه من أمير المؤمنين فويل لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير
الكافرين قلت هل عندكم شيء غير هذا ؟ قالوا حسنا هذا قلت لهم
أرايتكم إن قواث عليكم من كتب الله، وحذثكم من سنة نبيه ما يرد قولكم
هذه، ترجعون ؟ قالوا اللهم نعم، قلت أم قولكم إنه حكم الرجال في
دين الله فإن أقرأ عليكم أن قد صير الله حكمه إلى الرجال في أربع منهارع
درهم قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْنُتُوا الصِّدْقَ وَأَتِمُّوا حُرْمَ وَمَنْ قَلْبُهُ مَكْرَهاً

فَحَرَّاهُ بَقْلًا مَا قُتِلَ مِنْ أَتَمِّهِ بِحَرْكِهِ. دَوَّ عَدْلِي مَكَّةَ ١٥٠. وَقَالَ فِي الْمَرَّةِ
وَرَوْحَهَا ١٦٠. وَإِنْ جِئْتُمْ بِشَقَّاقٍ بَيْنَهُمَا فَاتَّخِذُوا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ. وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا ١٧٠.
الْبَاءُ ١٨٠. أَلْشَدَّكَ اللَّهُ أَحْكَمَ الرَّجُلِ فِي حَقِّ دِمْنِهِمْ. وَأَمْسَهُمْ وَبِإِصْلَاحِ
ذَاتِ بَيْنِهِمْ أَحَقُّ لَمْ فِي أَرْبَعِ نَمَاهُ. رَجَعَ زَيْهَمْ ١٩٠. قَالُوا اللَّهُمَّ بَلِّ فِي حَقِّ
دِمْنَانِهِمْ وَبِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ. قُلْتُ: أَخْرَجْتُ مِنْ هَذِهِ ٢٠٠. قَالُوا اللَّهُمَّ بَعْمُ

قُلْتُ: وَأَمَّا فَوَلَّكُمُ اللَّهُ قَتْلًا وَلَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ أَنْتُمْ أَنْتُمْ أَنْتُمْ أَنْتُمْ عَائِلَةٌ
فَتَسْتَحْلُوا مِنْهَا مَا تَسْتَحْلُونَ مِنْ غَيْرِهَا وَهِيَ أَنْتُمْ. لَنْ تَعْلَمُوا نَقْدَ كَفَرِيهِ. وَإِنْ
قُلْتُمْ لَيْسَتْ بَأَمْتٌ فَدَعَا كَفَرْتُمْ قَالَ تَعَالَى ٢١٠. تَلَّى أَوَّلِي بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِ
وَأَرْوَاحِهِمْ ٢٢٠. الْأَخْرَجْتُ ٢٣٠. قُلْتُ بَيْنَ صَلَاتَيْهِمَا قَالُوا مِنْهُمْ بِمَحْرَجِ
أَخْرَجْتُ مِنْ هَذِهِ الْأَخْرَجْتُ ٢٤٠. قَالُوا اللَّهُمَّ بَعْمُ

قُلْتُ: وَأَمَّا فَوَلَّكُمُ اللَّهُ قَتْلًا مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَعَا
فَرِيضَتِ يَوْمَ الْحَزِينَةِ عَنْ أَنْ يَكُنَّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ كِتَابًا فَقَالَ: أَكْتُبْ هَذَا مَا قَامِي
عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَقَالُوا: وَاللَّهِ لَمْ كُنْ نَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ مَا صَدَّقَكَ عَنْ
الْبَيْتِ، وَلَا فَاتْلُكَ وَلَكِنْ أَكْتُبْ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ: وَاللَّهِ إِيَّيْ
لِرَسُولِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ مُوسَى بِأَعْيُنِي: أَكْتُبْ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ،
فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ وَقَدْ مَحَا نَفْسَهُ وَلَمْ يَكُنْ مَحْوُهُ ذَلِكَ مَحْوًا مِنْ
السُّورَةِ. أَخْرَجْتُ مِنْ هَذِهِ الْأَخْرَجْتُ ٢٥٠. قَالُوا اللَّهُمَّ بَعْمُ فَرَجَعْتُ مِنْهُمْ أَلْفًا وَبَقِيَ
سَائِرُهُمْ فَقَتَلُوا عَلَى صَلَاتِهِمْ ٢٦٠

وَلَا يُبْدَأُ أَهْلَ الْبَيْتِ بِمَقَاتِلِ الْأَنْهَاءِ مُسْلِمِينَ فَإِنْ دَعَوْا فَاتْلُهُمُ الْإِمَامَ حَتَّى
يُفَرِّقَ جَمْعَهُمْ. وَلَئِنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَاتْلُهُمْ بِحَصْرَةِ الصَّحَابَةِ. وَلَئِنْ
ارْتَكَبُوا مَعْصِيَةً بِمُخَالَفَةِ الْجَمَاعَةِ فَجَحَّتْ صَدْرُهُمْ عَنْهَا. وَيَقَاتِلُونَ بِسَائِرِ وَاسْطَلِ
الْقِتَالِ.

وما روي عن عبد الله بن عمر وجماعة من الصحابة من القعود عن الغنّة
فيحور أبهم كانوا عازبين عن ذلك ومن لا قدرة له لا يلزمه وإذا لم يكن
هناك دم يدعو إلى القتال ينبغي أن يعتزل الغنّة ولا يخرج من بيته أما إذا
دعه الإمام وعنده قدرة وغنى لم يسعه التحلف وهو قول أبي حنيفة

وإن اجتمع أهل النفي، ونسكروا بلادهم، ودعوا لشركهم لأن في تركهم
تقوية لهم وتمكيناً من أدنى المسلمين والغلبة على بلادهم وكان أبو حنيفة
رحمه الله يقول ينبغي للإمام إذا بلغه أن الحارثيين عن طاعته يشترون
السلاح ويأمنون للخروج أن يأخذهم ويحبسهم حتى يفلتوا عن ذلك،
ويتوبوا لأن العزم عن الخروج معصية فيزجرهم عنها وفي حبسهم فقطعهم
عن ذلك ويكتفي المسلمون مؤمنهم

فإذا قاتلهم فإن كان لهم فئة أجهز على حربهم، واتع القار منهم، لأن
الواجب أن يقاتلوا حتى يعودوا إلى الحق وما دام لهم فئة يحاربون إليها
لا يرون معيهم وأما إذا لم يكن لهم فئة فلا يجهر على الحرب ولا يقتل
الأسير روى ابن سعد في الطبقات عن محمد بن الحنفية وذكر يوم الحمل
قال لما هزموا قال علي لا تحيروا علي حريق ولا تتبعوا مذموراً، وقسم
فيهم بينهم ما قوتل به من سلاح وكراع وكانت قسمته للمحاجة
لا للتملك^(١).

ولا نسي لهم ذرية، ولا يعصم لهم مال، لأنهم مسلمون والإسلام
عاصم وإما تحبس عنهم أموالهم لما فيه مصلحة المسلمين فإذا نزلوا ردت
عندهم أموالهم لرواها الموجب للحبس وإن كان لهم سلاح وعزم ورأى على
أهل العدل ليستعينوا به على قتال البغاة وهو مأثور عن علي رضي الله عنه
يوم البصرة فإذا استعنى عنه أهل العدل حبسه لهم ولا يدفعه إليهم لئلا

يستحبوا به على المسلمين ويحرم أموالهم إلا ما كان فيه نفقة كملابس
ولله بيعها ويمسك ثمنها لأن ذلك نفع وأمر فإذا رآل بيعهم رد الإمام
إليهم أموالهم.

وما أصاب كل واحد من الفريقين لآخر من دم، أو جراحة، أو استهوان
مال فهو موضوع لا دية فيه ولا ضمان، ولا قصاص، وإذا قتل رجل من أهل
العدل باعياً وهو وارثه فهو يرثه لأنه قتل بحق فلا يمنع الإرث، وإن قتل رجل
من أهل البغي رجلاً من أهل العدل وقتل كتم على حق وإن ألان على حق
أيضاً فهو يرثه وإن قال قنته وأنا أعلم أبي على باطل لم يرثه عندهما لأنه
قتله غير حق ولا ذليل، وقال أبو يوسف لا يرث الباغي في الوحيين.

حكم نساء أهل البغي وأطفالهم:

لا يقتل مع أهل البغي سائرهم وصبيانهم، ونسبهم، والبرص
والعميون لأنهم لا يقتلون إذ كانوا مع الكفار فهم أولى ونسبوا من أهل
القتل فإن قاتلت المرأة مع الرجل لا بأس بقتلها حالة القتال ولا تقتل إذا
أسرت وتحبس اعتباراً بالحريية.



كتاب الحظر والإباحة

الحظر لغة المنع والحبس، وشرعاً ما منع من استعماله شرعاً
والإباحة ضد الحظر، والمباح ما أحير للمكلفين فعله وتركه بلا
استحقاق ثواب ولا عقاب.

وسمى بعضهم الحظر والإباحة الاستحسان لأن فيه بيان ما حسه
الشرع وقبحه، أو لأن أكثر مسائله استحسان لا محال لتفقيس فيها
وعنود صاحب الاحتيار للحظر والإباحة بالكراهية. والمكروه عند
الإمام محمد حرام. فحين لم يجد فيه نصاً لم يطلق عليه الحرمة. وعند أبي
حنيفة وأبي يوسف هو إلى الحرام أقرب لتعارض الأدلة فيه. دليل الحل
ودليل الحرمة.

النظر إلى المرأة:

لا يجوز للرجل أن ينظر من المرأة الأجنبية إلا إلى وجهها وكفيها ضرورة
احتياجها إلى المعاملة مع الرجال أحياناً وإعطاء وغير ذلك إن أمت الشهوة
والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ الْمُؤْمِنِينَ يَفْعَلُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَتَحْفَظُوا
فُرُوجَهُمْ﴾ (سور ٢٤) وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْمُؤْمِنَاتُ يَفْعَلْنَ مِنْ أَنْفُسِهِنَّ﴾ (سور ٢٤)
الآية ٣١ فلو كان لا يأمن على نفسه الشهوة لم ينظر إلى وجهها إلا
بحاجة ضرورية. فإن الضرورات تبيح المحظورات. ألا ترى أن الله أباح
شرب الخمر وأكل الميتة ولحم الخنزير ومال العير حالة المحمصة، وإذا
غض، لأن أحوال الضرورات مستثناة قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ

حَرَجٌ ﴿ اجمع ٢٧١ ﴾ وقال تعالى ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (النز. ٢٧١). وفي الجمع حال الضرورة حرج وتكليف ما ليس في الوسع.

فالطبيب يجوز أن ينظر إلى موضع المرض من المرأة ولو مع الشهوة لمداواتها ويستتر كل ما سوى الموضع. ثم ينظر ويقض بصره ما استطاع. لأن ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة. وكذلك تعمل القابلة عند النظر إلى الفرج عند الولادة وتعترف البكارة. وحفص المرأة. وهل الكشف عن الفرج لمنع الحمل ضرورة ؟

ويسمي تعلم مهنة الطب للنساء فإن نظر الحنس إلى الجنس أسهل. وأحف من نظر الرجل إليها وأبعد من الفتنة. ويجوز للقاضي إذا أراد أن يحكم على المرأة، ولشاهد إذا أراد الشهادة عليها النظر إلى وجهها وإن حاف أن يشتبه بالضرورة إحياء حقوق الناس بواسطة القضاء وأداء الشهادة وبهويان الحكم وأداء الشهادة لا مجرد النظر للشهوة وإذا استشهد الرجل فهل له أن ينظر إلى المرأة لتحمل الشهادة إذا اشتبه ؟ الأصح أنه لا يباح له بخلاف حالة الأداء.

وينظر الرجل من النساء المحرمات عليه سواء كانت المحرمة بالنسب والرباط والمصاهرة. فإن حرمتها مؤبدة فيستوي في إباحة النظر والمنى إذا أمنت الشهوة. ينظر إلى الوجه والرأس والصدر والساقين والعضدين والشعر ولا ينظر إلى ظهريها وبطنها فإن الله تعالى حرم المرأة إذا شبهها بظهر الأم فلا أن النظر إليه حرام لما حرمت المرأة بالنسبية به. وإذا حرم النظر إلى الظهر وانظر أولى لأنه ادعى شهوة

والأصل في حواجز النظر إلى الوجه والرأس ، والصدر، والساقين والعضدين. والشعر قوله تعالى ﴿ وَلَا يُدْرِكُ رِبَيعَهُنَّ إِلَّا لِعُورَتِهِنَّ ﴾ (سور. ١٣ الآية) والمراد مواضع الرية لأن النظر إلى نفس الشبان والحلي

والكحل وأنواع الرينة حلال للأجانب والأقارب، فكان المراد مواضع الرينة فالرأس موضع الإكليل، وكذا الشعر والأذن موضع القروط والعنق موضع العقد، والصدر موضع الوشاح، والعضدان موضع الدملج، والذراع موضع السوار، والساق موضع الخللح.

وينظر الرجل من روحته إلى جميع بدنها ويحل له منها، والاستمتاع بها في الفرج، وما دونه لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُخْرِجُهُمْ مِنَ بُطُونِهِمْ خُنْطُونَ﴾ (١) إلا على أزواجه أو ما مكنن أنفسهم لهنَّ غير متولين﴾ (المجاد ١٣٠، ٢٩)

ولا يحل له الاستمتاع بها في الدبر، ولا في الفرج حالة الحيض لما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة عن حميد الأعرج عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إني أن النساء في محاشهن حرام» (٢) المحاش جمع محشة وهو الدبر. وروى الحارث بن مخلد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها» (٣) وينظر الخاطب من حطيبته إلى وجهها وكفيها وإن خاف أن يشتهي، لقوله عليه الصلاة والسلام للمعميرة وقد أراد أن يتزوج: «اذهب فانظر إليها فإن أخرى أن يزوم بينكما» (٤) ففعل فتزوجها فذكر من موافقتها. روى حابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما بدعوه إلى نكاحها فليفعل» فخطبت حارية فكانت أنحأ لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها وتزوجها فتزوجتها.

قال الحطائي في معالم السنن: «إما أئبح له النظر إلى وجهها وكفيها فقط، ولا ينظر إليها حاسرة ولا يطلع على شيء من غورتها وسواء كانت

(١) الأثر ١٣٥.

(٢) سنن ابن ماجه ١/١٩٩.

(٣) سنن ابن ماجه ١/٥٩٩.

أذنت له في ذلك أو لم تأذن. وهو مذهب الشافعي، وأحمد وأبي حنيفة،
فانحاصب لا ينظر إلا إلى وجهها وكفيها^(١)

ونظر المرأة من المرأة إلى جميع بدنها إلا العورة. لأن المنهي عنه النظر
إلى العورة دون غيرها بالإجماع ولا بعدام الشهوة. فإذا حافت الشهوة، أو
غلب على قلبها لا ينظر احترازاً عن الفتنة. وكل ما حاز النظر إليه جار منه
لا يستأنيهما في الحكم إلا إذا حافت الشهوة

النظر إلى الرجل:

ينظر الرجل من الرجل إلى جميع بدنه إلا ما بين سورتيه إلى ركبته ولو أمره
صبيح الوجه إذا أمس الشهوة. والسرة ليست بعورة والركبة عورة. ولأن
الرجال إذا كانوا محرمين بمشوار في الطريق يزار في جميع الأركان من غير
تكبر فدل على حواز النظر إلى الأبدان. ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى
ما ينظر الرجل إليها من إذا أمس الشهوة لاستواء الرجل والمرأة في النظر إلى
ما ليس بعورة.

حكم تقبيل فم الرجل ومعانفته:

يكراه أن يقبل الرجل فم الرجل، أو شيئاً منه أو يعانفه مع وجود الشهوة
لما روى أنس بن مالك قال قال رجل يا رسول الله الرجل ما يلقى أحداً،
أو صديقه أيحيى له قال لا قال فليترمه ويفسله قال لا قال
فياخذ بيده ويعانفه قال نعم^(٢)

فإن لم يخف الشهوة فلا بأس به لما روي أنه عليه الصلاة والسلام عانق

(١) معالم السنن ١٩٦/٣ .

(٢) سنن الترمذي ١٧٣/٤ .

جعفر بن أبي طالب حين قدم من الحبشة وقتل من عبيده وكان يوم فتح حير وقال "لا أدري بأي الأمرين أسوأ" ففتح حير أم بقدم جعفر

أما المصافحة فحاضرة لما روى قتادة قال: قلت لأبي أن كنت المصافحة في أصحاب النبي ﷺ؟ قال نعم^(١) وتقبل يد العالم وولي الأمر العادل حاضرة لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون يد النبي ﷺ ورجليه ففي حديث وفد عبد القيس أنهم أتوا النبي ﷺ ودخلوا شباب منفرهم وتنادوا يقبلون يده ﷺ ورجله^(٢) وعن سفيان بن عيينة أنه قال: تقبيل يد العالم والسطر العادل سنة قدم عبد الله بن المبارك وقبّل رأسه والرجل السليم والخصي والمجرب سواء في الحنوة والنظر والمس والدخول على النساء لأن الآية نعم الكل والطفل الصغير مستثنى بالنص

مصافحة النساء:

لم يكن رسول الله ﷺ يصافح النساء فعن أميمة بنت رقيقة قلت يا رسول الله ألا تصافحت؟ قال: إني لا أصافح النساء إنما قولني لامرأة واحدة كقولني لعنة امرأة^(٣).

لبس الحرير:

يحل للنساء لبس الحرير أي الذي تنسجه دودة الغز لما روى علي قال: أهدبت لرسول الله ﷺ خنعة سبراء فبعت بها إلي فلبستها فعرفت الغضب في وجهه فقال: إني لم أبعث بها إليك لتلبسها إنما بعثت بها إليك لتشفقها

(١) صحيح البخاري ٧٣/٨.

(٢) مستد أحمد بشرح التبا ٣٥٠/١٧.

(٣) مستد أحمد بشرح التبا ٣٥٠/١٧.

خُفْرًا يَسُوءُ السَّاءُ^(١) السَّيْرَانِ حَنَفٍ فِيهَا حَرِيرٌ

ولما روى عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ خرج ومعه حبر وذهب فقال: «هذان محرمان على ذكوري أمني حلال لإمانيهما»^(٢).

ولا يحل للرجل لبس الحرير لما جاء عن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إنما لبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة»^(٣) الخلاق: النصب. وعن حذيفة رضي الله عنه قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ألا تلبسوا الحرير ولا الديباج»^(٤).

ويحل للرجال لبس ثوب طورت حاشيته بحرير مقداره أصبعين من أصابع سبدا رسول الله ﷺ لما روى أبو عثمان النهدي قال: كتب إلي ابن عمر رضي الله عنه ولحن بأذني جان أن النبي ﷺ يهي عن لبس الحرير إلا مكة. وصفت لنا النبي ﷺ إصبعه^(٥) أي الوصفى والسنة والحرير هذا نوع للثوب فلا حكم له.

ويحل لبس الحرير للرجال لعدم ما روى أسد بن مالك أن رسول الله ﷺ رخص لعدم الإحساس من عوف والحرير من العوام في القميص الحرير في السفر من حكمة كانت بهما، أو وجع كان بهما^(٦) فقوله في السفر قيد اتفاقي لا احترازي يعني حوازله للضرورة في السفر والحضر.

ولا بأس بنوس الحرير واقتراشه لما روى راشد مولى بني نعيم قال: رأيت في مجلس ابن عباس رضي الله عنهما مرفقة حرير وهو قول أبي حنيفة

(١) صحيح مسلم ١٩/١٤.

(٢) الشعب ١٣٣/٥.

(٣) فتح الباري ١٠/٢٤٤.

(٤) صحيح مسلم ١٣٧/٦.

(٥) صفة الفاري ١١/٢٢.

(٦) صحيح مسلم ١٨٢/٦.

رحمه الله. ولأن الهبي ورد في النفس وهذا بدوره فلا يلحق به. ولأن القليل من النفس حلال وهو العلم فكذا القليل من الاستعمال حتى لا يجوز جعله دناءة بالإجماع. وقول حذيفة رضي الله عنه: بهان النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة. وأن نأكل فيها وعن لس الحرير والديباج وأن نجلس عليه^(١). يحتمل أن يكون الهبي ورد عن مجموع اللبس والجلوس لا الجلوس بمفرده. وهذه الرواية رويت بزيادة «وأن نجلس عليه» دون كثير من الروايات. وأيضاً فإن الجلوس لا يسمى لساً وما روى أسد^(٢) «فقلت إني حصير لنا قد اسود من طول ما لس» معناه من طول ما استعمل فاستعمل اللبس مكان الجلوس لأن لبس كل شيء بحسه.

وقال أبو يوسف ومحمد يكره بمعنى يحرم لعموم الهبي ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة لما سبق من الدليل ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب لما جاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ رأى خاتماً من ذهب في يد رجل فترعه فطره وقال: «يعد أحدكم إلى حمرة من نار فيجعلها في يده»^(٣).

ولا يجوز للرجال التحلي بالفضة مطلقاً إلا الحاتم بقدر مثقال فما دونه وقبل لا يبلغ المثقال. لما روى النسائي وغيره عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وعليه حاتم من حديد فقال: «ما لي أرى عليك حلية أهل النار؟» فطره. ثم جاءه وعليه حاتم من مسك (نحاس أصفر) فقال: «ما لي أجد منك ريح الأصنام؟» فطره. فقال: يا رسول الله من أي شيء أتحدّه؟ قال: «من ورق ولا تنعم مثقالاً»^(٤).

(١) فتح الباري ١٠/٢٤٦

(٢) صحيح مسلم.

(٣) سنن النسائي ٨/١٧٢

وعلى هذا يكره الثمن بالحديد والفضة والرجل والساء لأنه حبة أهل الشر ويحوز شد الأسار بالذهب والفضة. وقول أبو يوسف ومحمد يحوز بالذهب قياساً على ألف كل ذلك عند الحجة في حال الاضطراب لما ورد عن عروة بن أسعد أنه أصيب ألف يوم الكلاب في الحادية فأتى من ورق فأنش عليه وأمره النبي ﷺ أن يتخذ ألفاً من ذهب^(١)

ويكره لكونه أن يفسد نفسي الذهب والفضة. والحرير لأن التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرم النساء حرم الإنسان ويجب على من لا يعوز الضمي طريق الشريعة أن يأخذها كالصوم والصلوة ولا يجوز الأكل والشرب والأذهان والتطيل في أية من الذهب والفضة للرجل والساء وجميع أنواع الاستعمال فالأكل يستعفه ذهب، أو فضة والشرب يكأس ذهب أو فضة، أو حمل كأس بطرف ذهب أو فضة أو استعمال مرة، وقدم ودوة وحده إذا استعملت انتهاء بعد صفت له ولا كراهة حتى لا يعل الضعم من بقاء الذهب إلى صحته الفحار فأكل فيه فلا كراهة. فلو صب من فارورة المعطر الذهبية في فارورة أخرى فلا كراهة في استعمال الذهب من الفارورة الثانية.

وأما الأواني الموهبة بالذهب والفضة والساعات الموهبة بالذهب فإن كان الذهب والفضة مستهلكاً فيه لا يخلص فهو كالعدم فلا بأس باستعمالها بالإجماع.



الاحتكار

يكراه (بحرم) الاحتكار في أقوات الأدميين، والمهاتم في موضع بضرة
بأهله والأصل في ذلك قوله تعالى ﴿وَمَنْ بَشَرَ فِيهِ بِالْعَكَادِ يُطْفِرُ ثِقَتَهُ مِنْ
عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج ١٥] وقوله عليه الصلاة والسلام: «من احتكر طعاماً
أربعين يوماً فقد بصرى من الله وبصرى الله منه» ولأن فيه تضييقاً على الناس
فلا يجوز حتى لو كان بلدًا كبيراً لا يبصر بأهله فليس بمحتكر لأنه ليس
ملكه.

وإذا رفع إلى القاضي حال المحتكر بأمره ببيع ما يفصل عن قوته وقوت
عيله فإذا امتنع باع عليه وليس للحاكم أن يسقر إلا أن يتعدى أرباب الطعام
تعذيباً فاحشاً في القيمة فلا بأس بذلك بمشورة أهل الحيرة لأن فيه صيانة
حقوق المسلمين عن الضياع.

مسائل مختلفة:

ويقبل في المعاملات قول الفاسق لأنها يكثر وجودها من الناس فلو
شرطنا العدالة خرج الناس في ذلك وما في الدين من حرج فيقبل قول الواحد
عدلاً كان، أو فاسقاً ذكراً أو أنثى مسلماً أو غير ذمياً للخرج

ولا يقبل في الديانات إلا قول العدل ذكراً كان أو أنثى لأن الصدق فيه
راجح باعتبار عقله ودينه. وقبلت عن هذا رواية الواحد العدل للأخبار
النسوية، وإنما اشترطنا العدالة لأنها مما لا يكثر وفروعها مثل كثرة
المعاملات والديانات كالأخبار بحمة القبلة وطهارة الماء، وحوار الفطر في

ومضان والنييم مع وجود الغاء حشية الضرر. لأن الظاهر من قول القائل في الديارات كذبه إضراراً بالمسلم للعداوة الذميمة. إلا إذا عتب على ظنه صدقه فإنه يسمع قوله.

حكم العزل:

العزل صب الماء خارج الرحم. ولا يفعل هذا مع روحته الحرة. لا يبدنها لأن للزوجة حقاً في الوفاء لقضاء الشهوة ونحصيل الولد. وقد نهى عليه السلام عن العزل عن الحرة إلا بإذنها.

عن أبي سعيد الخدري قال: مثل الذي عليه السلام عن العزل فقال: إلا عليكم ألا تفعلوا ذلك. وما هو الفدر؟ قال محمد بن سيرين: أحد ردة حديث أبي سعيد. وقوله: لا عليكم أقرب إلى السهي. وتقديره: لا تعزوا. وبعيكم أن لا تفعلوا. أو معنى: احديث ما عليكم ضرر في ترك العزل. لأن كل من قدر الله حنفها لا بد أن يحنفها. سواء أعزتم أم لا. فلا دنة في عزركم.

حكم دعاء الله بغير الله:

يكفر (يحرم) أو هو إلى الحرام أقرب أن يدعو الله تعالى إلا به ولا يقول: أسألت فلان، أو بهلأنتك، أو ما بيئت وبحو ذلك. لأنه لا حق للمخلوق على الخلق أو يقول في دعائه: أسألك بمقعد العز من عرشك. لأن سؤال الله بمقعد العز من عرشه يوهم تغلق عزه بالعرش، وصعدت الله تعالى جميعه فديعة مقدمه. فكان الاحتياط في الإمساك عنه. وما روي في

الحديث. اللهم إني أسألك مفعد العز من عريشت، ومنهن الرحمة من كثافت، واسمك الأعظم، وحدك الأعز، وكلما كنت التامة. فهو خير أحد لا يترك به الاحتياط.

حكم السلام:

رد لسلام فريضة على كل من سمع السلام. إذا قام به المعص منقطع عن الباقي. والتسليم سنة، والرد فريضة، لأن الامتناع عن الرد إهانة للمسلم. واستحلف به وإنه حرام. نقل ابن عبد البر وغيره إجماع المسلمين على أن انتهاء السلام سنة وأن رده فرض. ونواب المسلم أكثر لقونه عليه الصلاة والسلام. ألا يحل لمسلم أن يهجر أحاه فوق ثلاث ينتفيان فبصد هذا ويصد هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام^(١).

وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قيل يا رسول الله الرجلان ينتفيان أيهما يبدأ بالسلام؟ فقال: «أولاهما بالله»^(٢). ولا يصح الرد حتى يسمع المسلم. لأنه إنما يكون جواباً إذا سمعه المخاطب إلا أن يكون أصم فينعي أن يرد عليه بتحريك شفتيه. وأما إشارة اليد بالسلام بدون نطق فيها مكروهة ونسبت بتحفة. ونسب إلى اليهود والنصارى لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «ليس من تشبه بغيره، ولا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى فإن تسليم اليهود الإشارة بالأصبع وتسليم النصارى الإشارة بالكف»^(٣).

(١) صحيح البخاري ٦٥/٨.

(٢) سنن الترمذي ١٥٩/٤.

(٣) سنن الترمذي ١٥٩/٤.

السلام على الصغير:

من الرحمة بالصغير أن تسلم عليه. ومن التأديب والتعظيم السلام عليه لما روى أنس قال: انتهى إلي رسول الله ﷺ وأنا غلام في العمان فسلم عليه، ثم أخذ بيدي فأرسلني برسالة وقعد في ظل حدار أو قال: إلى حدار حتى رجعت إليه^(١) هذا إذا كان الصبي ممن يعقل السلام فإن كان ممن لا يعقل رد السلام فلا يسلم عليه.

السلام على النساء:

يكراه السلام على الفتيات الأحبيات ويكره للفتاة رفع صوتها برد سلام الأحبي حذر الفتنة فإن أمت الفتنة كان تكون المرأة عجوزاً ولا يكره السلام عليها، ولا يكره لها رفع الصوت برد السلام عن سهل قال: كنت بمصر يوم الجمعة قلت: ونم؟ قال: كانت لنا عجوز ترسل إلى بصاعة قال ابن مسلمة: نحل بالمدينة فتأخذ من أصول السلق فتطرحه في قدر وتكررك حتى من شعير فإذا صلبت الجمعة انصرفوا. ويسم عليها فتقدمه إلى فتخرج من أجله. وما كان تقبل ولا تنعدي إلا بعد الجمعة^(٢).

من خصال الفطرة:

الفة تلبية الأقدار، ونف الإله، وحلق العانة والشارب. وهي من من الخليل صوات الله عليه، وفعنها يب يبي وأمر بها قال الضحاوي في شرح الآثار: فص الشارب حسن. وهو أن تأخذ منه حتى يتفص عن العرف

(١) سنن أبي داود ٤/٢٥٢.

(٢) صحيح البخاري ٨/٦٨.

الأحمر من الشفة بعد. وقال تصحواي الحنوسة وهو أحسن من فصوص
وهو قول الحنفية لقوله عليه الصلاة والسلام: «أحبوا الشرب وأعصوا
الحجر» والإحصد الاستئصال قال محمد بن أبي حنيفة: «بعد الحنح
توتج حتى تكث وتكثر» والتقصير فيها سنة، وهو أن يقص الرجل لحينه فما
يهد على قصته فقصه لأن الشجة رينة وكثرته من كمال الرينة وطولها
الفاحش خلاف السنة.

وبذا نص أئمة، أو حلق شعرا يسمى أن يدقه لغوه فعلى * ثم يغفل
الأثر كذا * فتيه ونموذ * * * وإن الفاء فلا بأس به ويكره
الغذاء في الكفيف والمعتل لأنه حرم محرم
والحنن سنة للرجال وهو من الفطرة، ولا بأس بثقب أذن النساء
«الأطفال» لأنه إيلام لمصلحة الرينة

حكم الجراحة:

وإيقال الأئمة إلى الإنسان مصفحة تعود عليه جازر كالأعمال الجراحية
وقد فعل ذلك في زمن رسول الله ﷺ ولم يكره عليهم والعمارة الحامل إذا
تعبرت ولادتها ولم يمكن استخراج الولد من بطنها إلا بأن يقطع ويحذف
على الأم إن كان ميتا لا بأس به وإن كان حيا لا يجوز

مرأة عالجت في إسقاط ولدها لا تأثم ما لم يسن شيء من حقها
ويحرم التحريش بين الذبكة، ويحرم تعليم الدار وغيره من الجوارح
الطيور الحجة بأخذ الفبر ويعدبه ولا بأس تعليمه بالحيثويج

ولا يحمل الحمر إلى الحل لتحليل الخمر ويحمل الحل إلى الحمر
حتى لا يكون منعوا يحملها للحديث ولا تحمل الحبة إلى الهرة ونحمل
الهرة إليها ولا يفود أنه التصاري إلى الكيسة ويحملة من الكيسة إلى بته

رحل يأتي إلى أهل الظلم والشر ليدفع عن نفسه ظلمهم وشرهم إن كان مشهوراً ومن يقتدى به كره له ذلك. لأن الناس يظنون أنه يرضى بأمره فيكون مذلة لأهل الحق. وإن لم يكن مشهوراً فلا بأس إن شاء الله تعالى.

حكم ستر الجدران بالستائر :

لا بأس بستر النوافذ بالستائر لمنع الكشف لأن فيه مضعة وعليه أن ينوي.

ولا بأس بالإتفاق في الحلال للتنعم ما لم يصل إلى حد الإسراف والتدبير ومن فع بالكفاية وصرف الباقي إلى ما ينفعه في الآخرة فهو أولى. لأن ما عند الله خير وأبقى. وأما من حبس الحوار فحائز أن يصرف في الحلال بعد أداء الغرائض لقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ [الأعراف ٣٢] فهي رخصة وإن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه. وفي الحديث : «لن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع عن عمره فيه أفناه وعن شبابه فيه أبلاه وعن ماله من أين اكتسبه وفيه أنفقه وعن علمه ماذا عمل به»

ماذا يجب على المسلم ؟

يجب على المسلم أن يتمسك بخصال منها التحرز عن ارتكاب الفواحش ما ظهر منها وما بطن ومنها المحافظة على أداء الغرائض في أوقاتها بواجباتها نامة كما أمر بها. ومنها التحرز عن السحت واكتساب المال من غير حله ومنها التحرز عن ظلم كل مسلم، أو معاهد. وما عدا ذلك فقد وضع الله تعالى علينا الأمر فيه فلا نصيغه علينا ولا على أحد من المسلمين.

وفي الحديث : «إن النبي عليه الصلاة والسلام وعظ الناس يوماً وذكر

القيامه فزق له الناس وبكوا فاجتمع نفر في بيت عثمان بن مظعون وانفقوا على أن يترهبوا ويحتوا مذاكيرهم، ويلبسوا المسوح ويصوموا الدهر ويقوموا الليل، ولا يناموا على الفراش ولا يأكلوا اللحم، ولا يقربوا النساء والعطب ويسبحوا في الأرض.

فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال لهم: «ألم أباكم اتفتم على كذا وكذا» قالوا: بلى وما أردنا إلا حياءً فقال عليه الصلاة والسلام: «إني لم أؤمر بذلك» ثم قال: ... الحديث.

حكم سباق الخيل والجري والرمي:

نجوز المسابقة بالسباحة، والجري والدراجة والسيارة وغيرها من الألعاب التي لا تؤدي إلى موت الإنسان، أو ضعف جسده، والأصل فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «لا مسق إلا في خوف أو فصل أو حافر»^(١) وكانت المسابقة بين أصحاب رسول الله ﷺ في الخيل والركاب والأرجل، لأن السباق مما يحتاج إليه في الجهاد في سبيل الله. وقد قال تعالى: ﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَظَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ (الأنفال: ١٠) فكل ما كان من أسباب الجهاد فتعلمه مندوب إليه.

وقد كان سباق الإبل في زمان رسول الله قائماً، فكانت ناقته ﷺ العصاة لا تسبق فجاء أعرابي على قعود فسبقها فشق ذلك على المسلمين، فقال عليه الصلاة والسلام: «ما رفع الله شيئاً إلا وضعه».

وفي الحديث تسابق رسول الله ﷺ، وأبو بكر وعمر فسبق رسول الله ﷺ وصلّى أبو بكر وثلاث عمر.

حكم الشرط والرهن في السياق :

إن شرط فيه خلع من أحد الحدين ، أو من شخص ثالث لأستفهما حراً
مثلاً : إذا قال أحدهما لصاحبه : إن سقنتي أعطينتكَ كذا ، وإن سقنت
لا أحد مثلاً شيئاً حراً أو يفرق لأمر الجماعة فرسان من سبق منكم فله
كذا ، وإن سبق لأشيء عليه حراً ، وإنما حراً في هذين الوجهين لأنه
تحريض على تعليم آلة الحرب والعهد ، لقوله عليه الصلاة والسلام
«المؤمنون عند شروطهم» وفي القياس لا يجوز لأنه تعليق المال بالحسين
وإن شرط فيه خلع من الحدين فهو قمار وإنه حرام .

وإن شرط فيه حمل من الحدين ودخل معهما قرض فليس بقرض كفاً
لحرميهما بحتم من سفته لهما ، بشرط إذا سقتهما أحد منهما ، إذا سفته لم بأحد
منه شيئاً ، وبعد بينهما أيهما سبق أحد من صاحبه فبحر ذلك لأنه بالقرض
الثالث خرج عن أن يكون قماراً ، ولأنه بكل القرض الثالث منهما لا يجوز
لأنه فائدة في إحداثيهما فلا يخرج من أن يكون قماراً

اقسام الكلام ثلاثة :

الأول ما يوجب أجراً كالنسيج ، والنميد ، وقراءة القرآن ،
والأحاديث النبوية ، وعدم الغف ، والتفسير قال تعالى ﴿ وَتَذَكَّرُونَ أَنَّ
كُنْزَهُ وَالذِّكْرُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ مَعْفُورٌ وَخَيْرٌ عَظِيمًا ﴾ (الاحزاب - ٣٥) والآيات
والأحاديث كثيرة في ذلك .

وقد بآء بالتبج إذا فعله في مجلس الفسق وهو يعمل المعاصي لها
فيه من الاستهزاء والمخالفة ، وإن سح فيه للاعتذار وإنكار ، وليستغفوا عما
هم به من الفسق وحسن ، وقوله الله الله نعمي حثالة على الإجابة في الغناء

منه ومن سئح في السوق بصوت سبة ذكر الله عند أهل العفلة وحسن
 وكره أبو حنيفة قراءة القرآن عند القيور لأنه لم يصح عنده في ذلك شيء
 عن النبي عليه الصلاة والسلام ولا يكرهه محمد بن وهب فأحد لما فيه من
 المنع فثبت ن ورود الآثار بقراءة آية الكرسي وسورة الإخلاص والفاتحة
 وغير ذلك عند القيور روى البيهقي بسنده إلى العباس بن محمد قال
 سألت يحيى بن معين عن القراءة عند القيور فقال حدثنا مشر بن إسماعيل
 الحلبي عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللحلج عن أبيه أنه قال لبي إذا
 أدخلتموني في قبري فضعوني في التحد وقولوا باسم الله وعلى سنة
 رسول الله ﷺ وسئوا عني التراب سئاً وافروا عند رأسي أول البقرة
 وحائنها فإني رأيت ابن عمر يستحب ذلك^(١١) وانظر ما قال الذهبي في
 الميزان في درحة رحل الحديث

وروى البيهقي بسنده إلى عبد الله بن عمر قال إذا مات أحدكم فلا
 تحسوه وأسرعوا به إلى القبر ولبقوا عند رأسه فاتحة الكتاب وعند رجله
 بغاتمة البقرة في قبره^(١٢).

ومذهب أهل السنة والجماعة أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره
 ويصل إن شاء الله لحديث الحنعمية وقد مر في الحج^(١٣) وتنصحه^(١٤)
 بكثيرين أمليحين أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته أي جعل ثوابه عن أمته
 وحديث الصدقة عن الميت^(١٥) والحديث سؤال المرأة عن حج الصبي
 وقوله ﷺ لها نعم ولك أجره.

ومنع بعضهم من ذلك وقال لا يصل الثواب متمسكاً بقوله تعالى ﴿وَأَنْ
 لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(١٦) ويقول عليه الصلاة والسلام إذا مات

(١١) شعب الإيمان للبيهقي ١٦/٧.

(١٢) شعب الإيمان للبيهقي ١٦/٧.

ابن آدم يقطع عمله إلا من ثلاثة: ^١ والحواب عن الآية من وجوه
أحدها: أنها مبني على قوله: ﴿أَمْ لَمْ يَلْتَمِسْ مَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِنزِيلِ
الَّذِي وَثَّقَ﴾ اسم ٣٦: ٣٦ فيكون إخباراً عاماً في شريعتهم فلا يلزمنا
الثاني: أنها مسبوحة بقوله تعالى: ﴿الْمُقَاتِلِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦}

الثاني ومن الكلام ما لا أجر فيه ولا وير كقولك: قم واقعد وأكلت وشربت وجره لأنه ليس بعادة ولا معصية ثم قيل: لا بكتب لأنه لا أجر عليه ولا عقاب. وجاء عن الإمام محمد ما يدل عليه فقد روى عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: إن الملائكة لا تكتب إلا ما فيه أجر أو دور.

وقيل بكتب لقوله تعالى: ﴿وَيَكْتُبُ مَا قُمُوا وَتَسْتَهْمُوا﴾ ليس ١١٦ ثم يمحى ما لا حزاء فيه ويبقى ما فيه حزاء. والأكثر أن على أنها تمحى يوم القيامة

الثالث من الكلام ما يوجب الإثم كالكذب والعبث، والسبب والشتم لأن كل ذلك معصية وحرام بالنقل والعقل. ثم الكذب محظور لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَقُولُ الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِمَا نُنَزِّلُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ الحجر ١٢٠. ولقوله عليه الصلاة والسلام: «أول الكذب يهدي إلى الفجور ويزي الفجور يهدي إلى النار»

ويحور الكذب في القتال، وفي الصلح بين النبي، وفي إرضاء الرجل لأهل، وفي دفع الظالم عن الظلم وهو من باب الصلح وقد وردت الأحاديث في ذلك ويكره التعريض بالكذب إلا لحاجة. كقولك لرجل: كل فيقول: أكلت وبقي أمس فلا بأس به لأنه صادق في قصده وقيل يكره لأنه كذب في الظاهر.

ولا عيبه لظالم يؤدي الناس بقوله وفعله لقوله عليه الصلاة والسلام: «الذكور الفاجر بما فيه لكي يحدده الناس». ولا إثم في الشكاية على الظالم إلى الحاكم لبرجوه. لأنه من باب النهي عن المنكر، ومنع الظلم.

حكم اللعب بالنرد والشطرنج :

أخرج في كسر العمال عن عبدان وأبو موسى وابن حزم عن حنيفة بن مسلم رفعه «منعوا من لعب بالشطرنج والناظر إليها كآكل لحم الحتير» وروى أحمد في كتاب الورع عن ابن حريج قال: أخرجت عن حنيفة بن مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «منعوا من لعب بالشطرنج والناظر إليها كآكل الحتير»

وأخرج عن موسى بن علي عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ مر يقوم يلعبون بالشطرنج فقال: «ما هذه الكوفة؟ ألم أنه عن هذا؟ نعمة الله علي من لعب بها» وعن علي رضي الله عنه أنه مر يقوم يلعبون بالشطرنج فقال: «ما هذه السمائل التي أنتم لها عاكفون؟» أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا في دم الملامي، وابن المنذر وابن أبي حاتم وأحمد في الورع.

وأخرج ابن عساكر عن علي قال: لا تسلم على أصحاب النرد والشطرنج. وأخرج أحمد في الورع عن عبد الله بن عمر قال: مثل ابن عمر عن الشطرنج فقال: «هي شر من النرد». وأخرج مالك في الموطأ، وأحمد في الزهد عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله».

وأخرج مسلم وأبو داود وابن ماجه وأحمد عن بريدة «من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم حنير ودمه»^(١). وقال الإمام محمد في الموطأ بعدما أخرج حديث أبي موسى «لا حبر باللعب كلها من النرد والشطرنج وغير ذلك قلت: كاللعب بالورق والبرجيس والمثقلة وغيرها

وأخرج المحفوظ طحفة من طريق بشر بن مسلم وابن حبيب من طريقه
وطريق أسد بن عمرو وكلاهما عنه عن الهيثم عن عامر الشعبي عن أبي
الأحوص عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «النفوس الكعبيس النديس
يرحران رجراً فيهما من الميسر الذي للأعاجم» لكعب وكعنة نفس الرد
والجمع كعاب اللب بها حواء كرمها عامة الصحابة

وروى أبو حنيفة عن مسلم عن سعيد بن حبيب عن ابن عمر عن النبي ﷺ
قال: «إن الله يكره لكم الخمر والميسر والمرمار والكوبة والبرص
والغبه» ومعنى يكره أي حزم عليكم شرب الخمر واستعمالها
والمغامرة بألوانها وأحوالها والمرمار بجميع أشكالها، والكوبة أي البرد
والشطرنج، والبرص العود، والمهر أي يجمع أمراته وفي العروة لأخرى
تسمع جثته.

ورسلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب
العالمين.



فهرس أطراف الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
	(أ)
٢٣٦	امرين
٣٠٧	أنت !
	(ب)
١٩٠	بغض الحلال: إمرأته الحلال
٢٢٦	مؤمنين معه = أنت
٣٩٩	أحدوا الثلثون
٦٤	أيايت إذا منع أنه اشعره
١٥٤	أرضهم تحرمي فيه
٢٢١	أعقبها طائفة مؤمنة
٨٤، ١٧٦	أعطى الأخير أجره
١٧٣	أعطها شيئاً
٣١٠	أعف الناس فتنه
١٤٠	أعلموا هذه النكاح
٥١	أكل ثم نبيير مكاناً
٢٩٧	ألا تركتم المرحل
٤٠١	ألم أبا أنكم
١٦٨	أما أم حجه فلا يضع عصه
١٤٦	أمر: نقى الله جلدك ؟
٢٥	أمر لا فلا تبغوا الثمر
٣٣٣	أمرت لأن أقر الناس
١٢٩	أنا أو نبيي بالسؤسين
٣٥٦	أنا ليس أعطيت لا يفترون
١٢٨	أمر بك على التيم
٢٦١	أنت رماك لأبيك
٣٥٥	أنت ومالك لأبيك
١٨٦	انظروا إليها ؟

فهرس أطراف الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
	(أ)
٢٣٦	امرين
٣٠٧	أنت !
	(ب)
١٩٠	بغض الحلال: إمرأته الحلال
٢٢٦	مؤمنين معه = أنت
٣٩٩	أحدوا الثلثون
٦٤	أيايت إذا منع أنه اشعره
١٥٤	أرضه تحرمي فيه
٢٢١	أعقبها طائفة مؤمنة
٨٤، ١٧٦	أعطى الأخير أجره
١٧٣	أعطها شيئاً
٣١٠	أعف الناس فشة
١٤٠	أعلموا هذه النكاح
٥١	أكلتم ثم نبيير هكذا
٢٩٧	ألا تركتم المرحل
٤٠١	ألم أبا أنكم
١٦٨	أما أم حجه فلا يضع عصه
١٤٦	أمر: نقى الله جدك ؟
٢٥	أمر لا فلا تبغوا الثمر
٣٣٣	أمرت لأن أقر الناس
١٢٩	أنا أو نبيي بالسنتين
٣٥٦	أنا ليس أعطيت لا يفترون
١٢٨	أمر بك على التيم
٢٦١	أنت رماك لأبيك
٣٥٥	أنت ومالك لأبيك
١٨٦	انظروا إليها ؟

الصفحة	عُرف المحدث
٢٨٦	نوف رنارلا
٣٩٧	أولامه نانه
١١٨	نورله ونيو بته
١١٤	الايح احن منسجه
١٢٧	ايضا امرأة زويها وليان
١٤٤	اما امرأة نكحت
٣٨٤	بياد انشاء في
١٦٧	و ائده من ارضون
١١٥	إذ شيب ويلي فقده
١٨٦	إذا نسي عن نسي قسمه مري
١٩٠	إذا ماتت المرأة عذيرة
٢٠	إذا جامع قتل
٤٧	إذا جامع مالمية
١٢٨	إذا تزوج الله
٣٩٩	إذا خطب أحدكم المرأة
١٥٧	إذا خطبها أمها أم امرأه
١٨٨	إذا دعي أحدكم
٣١٥	إذا شرب الخمر
٢٠٥	إذا ضرب أحدكم
٩٤	إذا عسر الرهن
١٨٠	إذا كان عندك رجل
٣٠٧	إذا لا رجعه
٤٠٤	إذا مات ابن آدم
١٧٦	إذا ذهب فقه أحدكم
٣٣٦	إذا رجع فطم الحنة
٢٠٣	إذا لا فقهه
١٧٣	إذا أغضب امرأة
١٦٨	إذا أغضب الله سي كذابة
٢٠١	إذا لله يدور لأمتي
٢٧١	إذا له رجع عن مني
١٢٠ ، ١٠٩	إذا لله سجدتي قللك
١٨٢	إذا لله لا ينحني من الحق

الصفحة

٤٠

٤٠٧

٨٦

١٤٠

٣٦٧

٢٠٨

٣٩٥

١٥٥

٣٩٦

٣٢٢

٣٩١

٤٠٧

١٥٦

٢٩١

٢٤٥ ، ٢٩١

٣٨٩

٢٤٦

٢٨٦

١٤٨

٣٠٤

٣٨٠

١٣٧

٢٣٣

٣٤١

٣١٨

٢٦

٣٨٤

٣٤١

طرف الحديث

إن الله ورسوله حزم

إن الله يكره لكم حزم

إن كنت تحب

بذم أعظم الآفة

يذكره - فتشردن أرضاً

إنه أنا شر

بما بلبس الحذر

إنه به الحذر

إني لا أضع النساء

إني لا أقطع في الطعام

إني له أبعث به إليكم

نفوا الكعبين الذين

أعز منهن أربع

أدروا الحادد: لشهات

وإروا الحادد: من السمين

ذهب - نظر إليها

أرجع

أروا أيها الشيخ

تأخروا النساء

استغفروا الدعز

شهدوا أن دمه حار

أصعوا كل شيء إلا السكاح

أفروا اسم في

أفروا شيوخ المشركين

أفروا

أفروا الأفرد ولا تأكلوا به

كتب هذا ما ألقى عليه

نظر علام اجتماع هذا ؟

ب

١٤١

١٤١

بورك الله فيكم

بارك الله فيكم

الصفحة	طرف الحديث
١٤١	المبايعة اللاتي
٣٩٩	البكر بالبكر
٢٠	اليحان بالخيل
٣٠٨	البينة أو حد

« ت »

٣٤٥	تؤمن بالله ورسوله ؟
٢٢٧	تودين عليه حديقته
١٦٧	تسبح المرأة لأربع

« ث »

٢١١	ثلاث حقه من جد
٣٣٣	ثلاثة من أصل الإيمان
١٤٥	التب أحق بنفسها
٣٠٦	التب بالتب

« ج »

١٨	الجار أحق بسقه
١٩	جار الدار أحق بالدار

« ح »

٢٥	حتر نذهب فلعنه
٣٤٠	الحروب خدعة
٣٩	حرمات التجارة في الخمر
٢٢٩	حرمات عليه
٢٣٩	حسابكما على الله

« خ »

٣٥	الخديعة في التار
٣٠٦	خادوا عني قد جعل الله

« د »

١٧٩	دلسم علي
-----	----------

المصنف

طريق الحديث

١ ذ

١٦٢، ١٥١، ١٥٤، ١٦٦

الذهب بالذهب

١٦٦

الذهب بالودق ربا

١ ر

١٥٥

الرضاعة تحرم

١٩٨

رفع القلم عن ثلاثة

١٩٨

رفع القلم عن ثلاثة

٩٤

الرحمن بما فيه

١ ز

٨٧

ووجعها على ما حمل من القرآن

١ س

٣٦٢

سوا بهم سنة

١ ش

٦٨

الشفعة في كل شرك

٢٥٢

شهادة النساء جائزة

١ ص

٨٦

صل صلاة أضعف القوم

٣٣٢

الصلاة لوقتها

١ ع

١٦٨

العرب للحرب أكفأ

٢٩٤

الميثاق لزياد

١ ف

١٢

فإذا اختلفت هذه الأصناف

الصفحة	طرق الحديث
٣٦٢	وفظموا ثم صسره
١٤٦	فالسُّلطان ربي من لا ربي هـ
١٤٠	فصل ما بين الخلفاء والعوام
١٥٧	ولا تعرض عن حق
٣٢٠	مدلا كاد حد قبل

« ق »

٣٩	فأنت لله اليهود
٣٧٠	فأنت الله اليهود و نصارى
٣٩	فأنت الله يهود
٧٥ ، ٣٩	فأنت الله تصري : ثلاثة

« ك »

٢٦٨	الكائنات : (أشرا) الله
١١٩	كبر الكبر
٢٨٧ ، ٢٧٣	كفارة الفخر كفارة الجحيم
٢٣٤	كفارة واحدة
١٥١	كل سبب وسبب متقطع
١١٥	كل معسكر حرام

« ل »

٢٩٠ ، ٢٤٨	لا
٢٩١	لا أدري بأي الأمرين استر
٦٤	لا تلع ما ليس عندك
٦٤ ، ٢٨	لا تبهر شيئا
٢٥	لا تبسوا : نسوة
٥١	لا تبسوا : تلعب بالذهب
٢٧٤	لا تحلف يا أيك
٢٦٧	لا تملقوا به طواغيتي
٥٢	لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل
٢٨١	لا تقفوا أولادكم سرّاً
٣١٤	لا تكبروا عون الشيطان

الصفحة	طرف الحديث
٢٩٢	لا تأسروا الحرير
٩	لا تلعنوه
١٤٤	لا تنكح الأيكة حتى تستنفر
١٥٩	لا تنكح الأيكة حتى تستنفر
١٥٧	لا تنكح المرأة على نفسها
٥٦	لا يباين المسلم وأخوه
٥١١	لا تسن ذل من عنت أو
٥٢	لا مء هي ثمر بهاج
١٩١	لا تضر ولا ضرر
٥١	لا تصدق على مؤمن
١٩١	لا تطلق ذل حتى
٢٩٦، ١٩٥	لا عليك إلا فتلقوا
٩٤	له حننه وحنه عرته
٣٧٢	لا تغيب في نمر
١٣٠	لا كفارة في حمة
١٤٦	لا تكاح لا مؤثر
٢٧١	لا تغلبت المغلوب
٤٥	لا تغرب المكيك
٢٧٠	لا يجمع دينار
١٣	لا يملك أحد فوق عشرة
٣٠٢	لا يملك دم امرئ مسلم
٢٤٥	لا يملك لامرأة
٣١٤	لا يربي الزواني - حين
٤٥	لا يسم المسلم
٢٢٦	لا يعذب الله بلمع العين
٣٢٥	لا يهرم السارق إذا
٩٥	لا يثنق الرهن
٣٨٩	لا ينظر الله إلى رجل
١٥٠	لا ينكح نساة إلا من الإكفان
٢٨٦	لنفسه ولترقب
٢٠٩	نعلك تريد أن ترحمني
٢٩٧	نعلك قبلت

طرف الحديث	الصفحة
لمن ان السحلي	٢٩٠
لقدرة في سبيل	٢٢٢
لقد عنت بمطيم	٢٠٢
لقد عنت ان لحي	١٨١
لك ابراه ؟	٣٣٦
لكي اصرم واقصر	١٣٨
له استلاوه	٢٦٤
له ضما وعليه غرمه	٩٤
الله يعلم ان احدكما كاذب	١٤٦
اللهم اهد	١٨٦
اللهم هذه نفسي	١٨٠
لو قال: ان شاء	١٧٦
ليس على خاتن ولا محتجب	٣٣١
ليس لها سكنى	٢٥٦
ليس منا من تشبه بغيرنا	٣٩٧

“ م ”

ما امرنكم بقتال	٣٥٧
ما تجدون في الترواة ؟	٢٩٩
ما رنم الله شيئا	٤٠١
ما شأن هذا ؟	٢٨٦
ما هذا يا أم سلمة ؟	٢٤٨
ما هذه الكوبة ؟	٤٠٦
ما لي أرى عليك	٣٩٣
المراء كالضلع	١٣٩
مرحبا يا غني وسريكي	١٠١
مره فليتكلم	٢٨٦
مره فليراجمها	١٩٣ ، ١٩١
المسلمون على شروطهم	١٧٧
المسلمون عند شروطهم	١٧٧
المسلمون يد على من سواهم	٣٤٨
مهل المتي ظالم	١٣٤

طرق الحديث	الصفحة
ملعون من أبي امرأة	١٨٣
ملعون عن لعب	١٠٦
من أسلمت في شيء	٥٨
من أسلم على شيء	٣٤٦
من أشرك بالله	٣٠٩
من أقام مسلماً	٤٨
من أين هذا	٤٣
من ابتاع طعاماً	٢٨
من اشترى شيئاً	٣٣
من باع نخلاً قد أنثرت	٢٤
من بدل دينه	٣٦٦
من بلغ حدّاً	٣٦٣
من جهر غازیاً	٣٣٧
من حلف أنه بريء	٢٧٢
من سلفه بحلة	٢٧٢
من حلف على يمين	٢٧٧ ، ٢٧٦
من حلف فاستثنى	٢٧٦
من رجل يعلمنا	٣٤٥
من سلف في شيء	٥٩
من قتل قتيلًا	٣٥١
من كان حالفاً	٢٦٦
من كان له شركاء	٦٨
من كشف خمار امرأة	١٧٥
من لعب بالنرد	٤٠٦
من لعب بالنردشير	٤٠٦
من نذر	٢٨٦
من هذه ؟	٣١٧
من وقع على ذات محرم	٢٩٦
من يرد الله به خيراً	١٢
من يمين امرأة	١٧٣
مهللاً بها خاله	٣٠٤

الصفحة

فرد الحديث

١ و ١

١٢

الذام : علون

٢٤٣ , ٢٤٩

نعم

٢٠٣

نعم ذلك امر

٢ و ٢

٢٩٢

هناك معروفان

٢٣٨

هناك من ذلك ؟

٢٤٠

هو في النار

٢٩٨

هو كلام الرجل في سنة

١ و ٤

٢٩٩

والثب بالثب

١٧٠

والزهد في

١٧١

ولا مهر أقل من عشرة

١٥٥

ولا نكاح إلا بولي

١٨٤

ولا يباشر الرجل الرجل

٢٥

ولا يحاصر أبدا

١٢٧

والمت من نكاح

٨٦

وما أدرك أنها رقية ؟

٢٣٤

وما حملك على ذلك

٢٢٦

ومن أنت

٧٦

ومن أسأجر أجبر ؟

١٤٥

ومن من ذكره فلهنوا

١ و ٤

١٦٣

يد فيها النام : إن قد كنت

٢٨

يد : إنني

١٦٩

يا علي ثلاث لا توحها

١٢٨

يا معشر الشباب من استطاع

٢٩٣

محمد أسد ثم إلى جرة

٢٤

يعني الرحمن من صانعه

١٠١

يعني الله : أنا ثالث الشريكين

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
كتاب البيوع	١٧
ركن البيع وسجله وحكمه	١٨
الألفاظ التي يتعقد بها البيع	١٩
خبر القبول في مجلس عقد البيع	١٩
معنى خيار القبول في قوله يُخَيَّرُ : «إيمان بالخيار»	٢١
رجوب معرفة السلعة والشئ	٢١
بيع أمقايفة	٢٢
بيع الجملة	٢٣
ما يدخل في بيع المدار والأرض	٢٤
بيع النمر	٢٥
كيف يتم البيع ؟	٢٦
بيع المنقول	٢٧
بيع غير المنقول	٢٩
حكم التصرف بالشئ قبل القبض	٢٩
الخيارات	٣٠
سقوط خيار الشرط	٣١
خيار الرذية	٣٣
بيع نقضولي	٣٥
خيار البيع	٣٦
بيع تلجئة	٣٧
البيع الماسد والبيع المسائل	٣٨

الموضوع	الصفحة
أمانة البيع الفاسدة	٤١
حكم البيع بشرط	٤٤
البيع لمنه، عهد	٤٥
بيع الغينة	٤٧
الإقالة	٤٨
المراجعة والتولية والتوصية	٤٩
الربا	٥١
عقد مصرف	٥٤
حكم الربا بين المسلم والحري	٥٦
بيع الشئم	٥٨
شرط جواز السلم	٥٩
شروط صحة القسمة	٦٠
ما يصح فده السلم	٦٣
ما لا يصح بالسلم فيه	٦٣
حكم التصرف في رأس مال مسلم والمسلم فيه	٦٤
باب الصرف	٦٥
بطلان العقد بالتصرف قبل القبض	٦٦
حكم التصرف في نفس الصرف قبل القبض	٦٦
كتاب الشفعة	٦٨
لمن تجب الشفعة ؟	٦٨
متى تجب الشفعة للشفيع ؟	٧٠
متى تجب الشفعة ومتى لا تجب ؟	٧١
أثر موت شفيع راعى شري	٧٢
كتاب الإجارة	٧٥
شروط صحة الإجارة	٧٦
كيف نعم المتافع	٧٧
حكم تصرف المستأجر	٧٨

الموضوع	الصفحة
حكم استجار الأراضي للرعي	٧٦
حكم استجار البساتين	٧٩
ضمان لأجير	٨١
من تستحق الأجرة ؟	٨٣
يم نقد الإجارة ؟	٨٤
مسائل	٨٤
ما لا يجوز الاستجار عليه	٨٦
إجارة المضاع	٨٨
حكم عبس الحاجة عند الأجير	٨٨
اشترط العمل على الأجير	٨٩
استجار الأجير دون بيان الأجر	٨٩
الاختلاف في الإجارة	٨٩
فسخ الإجارة	٩٠
كتاب الرهن	٩٣
كتاب الشركة	١٠٦
أنواع الشركة	١٠٦
١ - شركة الأملأك أو شركة تمتك وهي نوعان	١٠٦
٢ - شركة العقود	١٠٦
أنواع شركة العقود	١٠٣
الشركة في الأشياء المنبذة	١٠٧
بطلان الشركة	١٠٨
التهابة عن شريك في إخراج الزكاة	١٠٨
المضاربة	١١٩
عقد المضاربة	١١١
شروط صحة المضاربة	١١١
مخاتمة المضارب شروط رب المال	١١١
أنواع المضاربة	١١٣

الموضوع	الصفحة
الحيلة في ضمن المضارب، حال	١١٣
موانب المضارب	١١٤
نقطة المضارب	١١٤
بطلان المضاربة	١١٤
نصرف المضارب بعد عرقه	١١٤
نصرف المضارب بعد الافتراق	١١٤
حكم الهالك من مائة المضاربة	١١٥
حكم الهالك بعد قسمة المرح	١١٦
مكتاب الوكالة	١١٧
مشرعية الوكالة	١١٧
صفة الوكالة والوكيل والموكل	١١٨
الوكيل بحضور الوكيل وغيبه	١١٩
أثر خسر المصمم بالوكالة	١١٩
أثر إتمام العقد في الوكالة	١٢٠
الجهالة في التزويل	١٢١
الأضلاع على الحبس	١٢١
ما يشترطه ضم كله وهو له	١٢٢
هلاك جميع بيد الوكيل	١٢٣
توكيل لوكيل	١٢٣
إعزل عن الوكالة	١٢٣
صور بطلان الوكالة	١٢٣
حكم عقد الوكيل مع أسوكه وفروعه	١٢٤
توزيع توكيل ابنه أو من لا يجوز شهادته له	١٢٤
أثر نصرف التوكيل المطلق في بيع والشراء	١٢٥
ضمن الوكيل	١٢٥
هل الوكيل بالخصوصة وكيل بقض الدين ؟	١٢٥
تسديد الدين لوكيل الغائب	١٢٦

الموضوع	الصفحة
رد المودعة لو كين المودع	١٢٦
إنفاق مال لو كين في الوكالة	١٢٧
مسائل	١٢٧
كتاب الكفالة	١٢٨
الكفالة بالغنى	١٢٩
تسليم المكفوف به	١٢٩
الكفالة في التحدره والتقصاهر	١٣٠
سقوط الكفالة	١٣١
الكفالة بالمال	١٣١
تعيين الكفالة بالمال	١٣١
الإذن بكفالة المال	١٣٢
منى بطالب التكفل المكفوف عنه ؟	١٣٢
صدقة الكفالة بالمضمون ينشأ	١٣٢
لأثر قبول المكفوف له في الكفالة	١٣٣
كفالة الحفنى	١٣٣
كتاب الجوارقة	١٣٤
حكمه المستثناة	١٣٤
كتاب النكاح	١٣٧
حكم النكاح	١٣٨
عقد النكاح	١٣٩
إعلان النكاح	١٤٠
خطبة النكاح	١٤٠
ما يدعى به المستزوج	١٤١
شروط عقد النكاح	١٤١
هل يلزم شرط في عقد نكاح ؟	١٤٣
هل تجبر النكر البالغة على النكاح ؟	١٤٨

الموضوع	الصفحة
إذن الثيب	١٤٩
نزوح بكراً فإذا هي ثيب	١٤٩
مطلق	١٤٩
نكاح الصغيرة	١٥٠
محرمات النكاح	١٥٢
هل الزنى يوجب حرمة المصاهرة ؟	١٦٠
حكم الزواج من امرأتين في عقد واحد أحدهما لا تحل لـ	١٦١
حكم نكاح المنة والنكاح المؤقت	١٦١
حكم عقد النكاح حال الإحرام	١٦١
نكاح الشغار	١٦٥
حكم نكاح القسولي	١٦٥
أبترلى الواحد طرفي العقد ؟	١٦٦
الكفاءة والكفء	١٦٧
الكفاءة عند الحنفية	١٦٨
حكم من تزوجت غير محله	١٦٩
المهر	١٧٠
متى يلزم المهر ؟	١٧١
ما يوجب الطلاق قبل الدخول	١٧٢
متى تجب المنة ؟	١٧٢
قدر المنة	١٧٢
هل يشترط نسبة المهر في العقد ؟	١٧٢
استحباب تقليل المهر	١٧٣
مهر المثل	١٧٣
هل تلزم الزيادة على مهر المثل ؟	١٧٤
الوضع من المهر	١٧٤
ما الخلوة الصحيحة ؟	١٧٤
المكان الذي نصح فيه الخلوة	١٧٥
حكم الخلوة الصحيحة	١٧٥

الموضوع	الصفحة
هل يكون امهر تعليم القرآن ؟	١٧٦
بيان قوله ﷺ «اذهب فقد أنكحتكها بما معك من القرآن»	١٧٦
حكم الشرط	١٧٦
أحكام لعنين	١٧٦
لا اختيار لأحد الزوجين إن كان في الآخر عيب	١٧٩
العدل بين النساء في الميراث	١٨٠
هل يأتي أهله وهي مريض ؟	١٨١
حرمة إثبات لزوجة في الدبر	١٨٢
حكم الاحتشاء بالكف	١٨٣
حرمة السحق	١٨٣
حكم تزوج المرأة في حلتها	١٨٤
حكم زوجه المفقود	١٨٦
حكم إسلام أحد الزوجين وبقاء الآخر على غيره	١٨٦
حكم تبعية المولد إذا أسلم أحد أبويه	١٨٦
الرجل ينظر إلى المرأة وهو يبيد الفروج بها	١٨٧
استحباب الويلحة	١٨٧
حكم الرجل يدفع بالمرأة ثم يريد أن يتزوجها	١٨٩
حكم الرجلين يدعيان نكاح امرأة	١٨٩
حكم العزل	١٨٩
إنشاء مهر الزوج	١٩٠
حرمة الامتناع من فرائض الزوج	١٩٠
الطلاق	١٩١
طلاق السنة	١٩٢
إن طلقنا لحنض يعتد بذلك الطلاق	١٩٣
حكم إنباع المطلقات الثلاث مجتمعه	١٩٤
انفراق بين قوله أنت طالق ثلاثاً وأنت طالق أنت طالق أنت طالق	١٩٦
حكم طلاق العصبي والمجنون والمائم	١٩٨
حكم الغلاق المكره	١٩٨

الموضوع	الصفحة
حكم الطلاق في الخضب	٢١٠
حكم طلاق المكره	٢١١
حكم طلاق الغالط أو الناسي	٢١٠
طلاق غير المصاح	٢٠٦
حكمه مطلق الرجل في نفسه	٢١١
حكمه استعمال بعض ألفاظ الكذبات ومتى تكون طلاقاً ؟	٢١١
حكمه من قال لامرأته: أنت عتي حرام	٢١٢
ألفاظ الطلاق	٢١٣
وصف العلاق	٢١٧
اختبار الزوجية	٢١٧
ذكر النفس في اختبار	٢٠٨
متى تكون الاختيار ملقة رجعية ؟	٢٠٨
متى يكون الاختيار لائياً	٢٠٩
متى يكون الاختيار معادلاً	٢٠٩
تفريعات 'دوني' بذلك	٢٠٩
تخييرها بطلاق	٢١٠
تعليق الطلاق	٢١٢
حكم الطلاق إذا كان العلم من جهتها	٢١٤
الاستنقاء في الطلاق	٢١٤
طلاق الغافل	٢١٥
الطلاق الرسمي	٢١٦
الطلاق الذاتي	٢١٩
حكم لإشارة في لطلاق	٢٢٠
الإبلاء	٢٢١
حكمه الإبلاء	٢٢٢
به يصبح الإبلاء	٢٢٣
حكمه إبلاء الذمي	٢٢٣
حكمه إبلاء النحر العبد	٢٢٤

الموضوع	الصفحة
مدة لعدة	٢٢٣
حكم النبي للمطهر	٢٢٤
الإبلاء نفس	٢٢٤
تخلع	٢٢٥
حكم الطلاق في الخلع	٢٢٥
المسبأة	٢٢٨
حنع المرحضة	٢٢٨
الظهار	٢٢٨
سبب تروك هذه الآيات	٢٢٩
صورة الظهار	٢٣١
الظهار يكون بالثبينة بطلته محرم	٢٣١
معن يصح منه الظهار معن لا يصح ؟	٢٣٢
بيان انكفاره	٢٣٢
حكم من فاهر ثم كره	٢٣٣
ما يجوز للمطهر أن يفعل مع امرأته التي ظاهر منها	٢٣٣
حكم من وجبت عليه كفارة الظهار	٢٣٤
حكم المرد المذكور في الآية ﴿لَمْ يَحْذَرُوا﴾ لما قاموا	٢٣٤
أحكام المعتان	٢٣٦
حكم التعم بغير نفي الولد	٢٣٧
من يبدأ بالتلاعن ؟	٢٣٨
وقوع الفرقة بين المتلاعنين	٢٣٨
تلاعن في المسجد	٢٤٠
عراق الملاعة	٢٤٠
أحكام العدة	٢٤١
أنواع العدة	٢٤٢
بم تحب العدة ؟	٢٤٢
معنى الأقره	٢٤٤
ليس على المصلحة غير المنحول بها عدة	٢٤٤

الموضوع	الصفحة
حكم الآيسة والصغيرة إذا رأتنا انتم وهي في البعدة	٢٤٥
أفي مدة البعدة	٢٤٦
حكم إيماع الطلاق غرة الشهر أو وسطه في حق ذوات الشهور	٢٤٦
حكم خوعية المعتدة وحكم التعريض	٢٤٦
حكم الإحصاء	٢٤٨
خروج المعتدة من البيت	٢٤٩
أقل مدة العمل وأكثرها	٢٥٠
لنفقات	٢٥٣
حكم زيارة الأقارب للمروجة	٢٥٤
حكم النفقة عند امتناع الزوجة من زوجها	٢٥٥
حكم النفقة حال صغر الزوج وكبره	٢٥٥
حكم النفقة حال انشور	٢٥٦
حكم النفقة حال الطلاق	٢٥٦
نفقة المتوفى عنها زوجها	٢٥٧
حكم النفقة في الفرفة	٢٥٧
حكم النفقة عند عدم طئنها وهذا الإرتداد	٢٥٨
نفقة الأولاد	٢٥٨
حكم النفقة للأرحام	٢٦٠
صور	٢٦٢
سقوط النفقة	٢٦٢
نحصانة	٢٦٣
من أحق بالحصانة	٢٦٣
سخر الرجل والمرأة بالولد	٢٦٥
حق التفرد بالسكنى	٢٦٥
كتاب الأيمان	٢٦٦
أقسام اليمين	٢٦٧
١ - اليمين الغموس	٢٦٧

الموضوع	الصفحة
٢ - اليمين المذمومة	٢٦٦
٣ - اليمين المتعقبة	٢٧٠
حروف القسم	٢٧٣
ما ليس بيمين	٢٧٤
حكم تعذيب الحلال وكيف يستبيحه *	٢٧٥
حكم قول: "كل حلال عليّ حرام"	٢٧٥
الحالف حانة الكفر والردة	٢٧٦
الاستثناء المحصن باليمين بطلانها	٢٧٦
كفارة اليمين	٢٧٧
أمثلة الحلف - هي المدخول والخروج	٢٧٨
يعين الفور	٢٨٠
أمثلة المدفوع على التكليم والكلام	٢٨٠
أمثلة الحلف على نعمام	٢٨١
أمثلة الحلف على الإتيان	٢٨٣
أمثلة متنوعة على الحلف	٢٨٤
أمثلة على الحلف في البيع	٢٨٥
النذر	٢٨٦
النذر المعلق بشرط لا يريد وجده	٢٨٧

٢٨٩ كتاب الحدود

حد الزنا	٢٩١
ممن يثبت الرضا ؟	٢٩٢
١ - البينة	٢٩٦
٢ - الإقرار	٢٩٦
من المحصن ؟	٢٩٨
مسائل	٣٠٠
حد الزواني لمحصن	٣٠٢
حد الزاني غير المحصن	٣٠٤

الموضوع	الصفحة
حد العريض واسهل والحائض وانفساء	٣٠٦
حد القذف	٣٠٨
من هو الفاذي ؟	٣٠٩
من يجب الحد ؟	٣٠٩
إحصان القذف	٣٠٩
كيف يقام الحد ؟	٣١٠
دم المحدود مدر	٣١٢
تعزير الزوج لزوجته	٣١٢
نخل الحدود	٣١٣
حد الشرب	٣١٤
ثروت الحد	٣١٥
من يحد شارب الخمر ؟	٣١٦
كتاب السرقة	٣١٧
القصة التي يجب فيها القطع	٣١٨
شروط وجوب القطع	٣٢٠
ما لا يجب فيه القطع	٣٢١
كيفية القطع	٣٢٤
من يجب القطع ؟	٣٢٦
حد الحرابة	٣٢٨
سقوط الحد	٣٣٠
أثر وقت التوبة في إيقاع الحد	٣٣١
كتاب النير	٣٣٢
حكم الجهاد	٣٣٤
غير المتكلمين بالجهاد	٣٣٦
الجهاد دعوة إلى الله قبل رافة الدماء	٣٣٧
حكم قتل الأسير إذا تنسب به الكفر	٣٣٨
حكم خروج النساء في الحرب	٣٣٩

الموضوع	الصفحة
أنهى عن القتل والمثلة والحدود ..	٣٤٠
النهي عن قتل النساء والأطفال ..	٣٤١
موادعة الكفار ..	٣٤٢
ماذا يحرز الكافر بسلامته ..	٣٤٦
أمان المسلم ..	٣٤٧
حكم البلد وأهلها إذا فُتحت عنوة ..	٣٤٨
حكم الأمير ..	٣٤٩
الغنيمة ..	٣٥١
حكم المنفل ..	٣٥١
كيف تقسم الغنائم ؟ ..	٣٥٢
قصة الخمس ..	٣٥٤
غنيمة من دخل دار الحرب بسعة وغيرها ..	٣٥٧
حكم استيلاء الكفار على أموال المسلمين وغيرهم ..	٣٥٨
دخول المسلم دار الحرب ودخول الحربي دار الإسلام ..	٣٥٩
الجزية ..	٣٦٠
على من نوضع الجزية ؟ ..	٣٦١
من لا تقبل الجزية ؟ ..	٣٦٢
متى تسقط الجزية ؟ ..	٣٦٣
أهل الذمة ..	٣٦٤
شروط أهل الذمة ..	٣٦٥
مصارف الجزية والخراج ..	٣٦٨
الأرض العشوية والأرض الخراجية ..	٣٦٩
أنصاف الخراج ..	٣٧١
أحكام المرتدين ..	٣٧٥
نصرفات المرتد ..	٣٧٦
بماذا يصير الكافر مسلماً ؟ ..	٣٨٠
حكم النذاة ..	٣٨٢

٢٨٧	كتاب الحظر والإباحة
٢٨٧	النظر إلى المرأة
٢٩٠	النظر إلى الرجل
٢٩١	مداخلة النساء
٢٩١	لبس الحرير
٢٩٥	الاحتكاك
٢٩٥	مسائل مختلفة
٢٩٦	حكم العزل
٢٩٦	حكم دعاء الله بغير الله
٢٩٧	حكم نسيان
٢٩٨	من حصال العطرة
٢٩٩	حكم بحرحة
٤٠٠	ماذا يجب على الحسم ؟
٤٠١	حكم مبادء الخبز والعجيري ورمي
٤٠٢	أقوال الكلام ثلاثة
٤٠٦	حكم اللعب بالشرط والخطوط
٤٠٩	فهرس أطراف الحديث
٤١٩	فهرس العوضات



